د. محمد بن مبارك العريمي

قضايا معاصرة

في البعدين السياسي والإعلامي

قراءات في قضايا ساخنة



قضايـــا معاصـــرة

في البعدين السياسي والإعلامي

اسم الكتـــاب: قضايا معاصرة .. في البعدين السياسي والإعلامي
اسم المؤلـــــف: د. محمد مبارك العريمي
القيـــــــاس: ١٧×٢٤
عدد الصفحـــات: ٢٨٨
١٠٠٠/٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ



سورية . دمشق. ص ب ٤٦٥٠
تلفاكس: ٢٣١٤٥١١ ١١ ٩٦٣ +
هاتـــف: ٢٣٢٦٩٨٥ ١١ ٩٦٣+

E-mail:ninawa@scs-net.org
www.ninawa.org

العمليات الفنية:

التنضيد والإخراج والطباعة وتصميم الغلاف

القسم الفني - دار نينوى

قضايا معاصرة

في البعدين السياسي والإعلامي

دراسات في قضايا ساخنة

تأليف

د. محمد مبارك العريمي

نبذة عن المؤلف



محمد بن مبارك العريمي: حاصل على شهادة الدكتوراه في النظم الدولية؛ وكان قد حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية، ثم شهادة الماجستير متخصصاً في النظم والعلاقات الدولية.

يعمل في وكالة الأنباء العمانية، إضافة إلى كونه كاتباً ومحللاً سياسياً. أسهم في مؤتمرات إقليمية ودولية، وشارك في الكثير من المؤتمرات العلمية والإعلامية، له اهتمامات بدراسة منطقة الخليج ولاسيما سلطنة عمان.

صدر له:

- الرؤية العمانية للتعاون الخليجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الشورى في النظام السياسي العماني، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان المملكة الأردنية الهاشمية.
- قضايا معاصرة بين البعدين السياسي والإعلامي، دار نينوى للدراسات والنشر، دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- كتب ونشر العديد من المقالات والدراسات والأبحاث في الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة.

المخطوطات:

- النظام السياسي في سلطنة عمان.
- دور سلطنة عمان في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من العام ١٩٨١-٢٠٠٧م.

A mail: dr.alaraimi@hotmail.com

الإهداء.....

إلى الإنسان الذي غرس في نفوسنا العزة والكرامة والكبرياء .....

إلى الإنسان الذي جعلنا نفاخر الدنيا بأننا عمانيين ....

مقدمة :

ما أن يشرع الكاتب أو المحلل السياسي في تحبير مقالة صحفية أو دراسة علمية حتى تراه يقف محتاراً من أين يبدأ. ولكن ما أن يدخل في جنبات التناول حتى يجد نفسه أسير تجاذبات أساسها تدافع الأفكار وتصارعها الأمر الذي يجعل الموضوع مرهوناً بالحالة النفسية للكاتب ومرتبطاً بكثير من التداعيات.

ومن هنا فان المقالة الصحفية أو التحليل السياسي وان كان يبدو للعيان انه محدود بحجمه أو سهلاً في فهمه، إلا انه وفي كثير من الأحوال يأخذ من الكاتب جهداً مضنياً سواء في الصياغة أو الترتيب أو في اختيار الموضوع.

تعد المقالة الصحفية من أخطر المقاربات السياسية والاجتماعية وحتى الفكرية لأنها تتناول، في الكثير الأحيان قضايا متحركة ومتشكلة، تنتقل في كل لحظة من حالة إلى أخرى.

إن ما أضعه بين يدي القارئ هو حصيلة مماحكة عقلية وعصف ذهني استولى على كل مدارات العلاقة بيني وبين مكونات المجتمع المحلي في مجزوءه والخارجي في مجموعة وبيني وبين القارئ في الوقت نفسه القصد منه أولاً وآخراً عطاءً فكرياً أردته أن يكون متواصلاً محلياً وإقليميا وربما عالمياً في قادم الأيام.

محمد بن مبارك العريمي

الانهيار التام

لقد وضعت حرب الخليج الثالثة «حرب العراق، حرب تحرير العراق، حرب احتلال العراق» في مارس ٢٠٠٣ والتي أدت إلى احتلال العراق عسكرياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العالم على حافة الخوف من اندلاع حرب غير عادية تُعرف بدايتها ولكن لا تعرف بالتأكيد نهايتها، خاصة بعد أن ثبت ارتهان عسكر تابعين للقوات الأمريكية والبريطانية في أيدي الجيش العراقي، بالإضافة إلى التصريحات الساخنة التي تحمل في أولها نذراً ودلالات على أن الحرب في تصاعد مستمر.

ووقفت دول المنطقة على أصابع أقدامها وانحبست الأنفاس ووسائل الإعلام تنقل المشاهد حية وبشكل فوري أكثر مما كان عليه الحال عام ١٩٩١ دون أن يعطي المراقبون فرصة أكبر للتنبؤ أو حتى إمكانية قراءة حلول غير تلك التي تمر عبر فوهات البنادق أو من تحت جنازير الدبابات أو عبر تصاعد الغازات التي تخلفها الصواريخ التي تنفجر على الأرض العراقية، فأمريكا وبريطانيا قالتا إنهما لن يتراجعا عن قرار تحرير العراق من الدكتاتور صدام حسين حسب زعمهما لسماع تصريحاتهم ولو باستحياء عبر وسائل الإعلام المرئية يقولون إنهم قد جهزوا القبور للقوات الغازية وترتفع وتيرة العمليات العسكرية كل لحظة مع تغييب احتمالات التوصل إلى حل لهذه الأزمة الدولية بكل المقاييس.

ونحن كلما نندفع لمعرفة المزيد مما يحدث هناك سواء أكان بحكم العمل الذي أوجب أن نتابع ما يحدث في العراق نسمع ونشاهد من الكلام والأحداث ما يستطيع المرء أن يشبهه بالأكل، فمنه ما كان لذيذاً ومطلوباً، ومنه ما كان غير مستساغ ولا مرغوب، ومنه الطازج وأكثره «بايت» وبعضه ساخن «حار» يقدم في وقته، ومنه الدافئ الذي لا يرد، وبعضه «بارد» لا يكاد المرء أن يذوقه حتى يمجّه.

من الكلام:

بوش: «كان ثمة وقت قال فيه الكثيرون إن ثقافات اليابان وألمانيا غير قادرة على المحافظة على القيم الديمقراطية. حسناً، هؤلاء كانوا مخطئين، والبعض الآن يقول الأمر نفسه عن العراق، بيد أن أمة العراق قادرة تماما على التحرك نحو الديمقراطية».

«النجاح في العراق يمكن أن يدشن مرحلة جديدة في سلام الشرق الأوسط، ويمكن أن يطلق دينامية جديدة تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة».

«النظام الجديد في العراق سيخدم كنموذج درامي ومحفز للحرية كل الدول الأخرى في المنطقة».

توني بلير: «إن الهدف من مهاجمة العراق هو إنهاء حكم الرئيس العراقي صدام حسين، ونزع أسلحة الدمار الشامل».

جاك سترو: «إن صدام، رفض الفرصة الأخيرة التي منحت له وانه قرر أن يتحدى العالم وعلى ذلك فليس هناك خيار آخر غير استعمال القوة ضد العراق».

وصف الصحفي الإيطالي «كورزيو ملابارته» في كتابه «الانهيار التام» الذي نشره عام ١٩٤٧ عقب الحرب العالمية الثانية حيث كان يعمل مراسلاً صحفياً حربياً لبلاده وسجل في كتابه بأسلوب فذ صور الحرب البشعة وآثارها الكارثية على الأوروبيين بقوله «إنهم يكرهون كلماتي لأنها لا تصف الانهيار التام الكامل الذي أصاب أوروبا فحسب بل الذي أصاب النفس البشرية نفسها والقيم الإنسانية في العام»!!

واليوم، إذا عاد «ملابارته» فبماذا يصف هذه الصور المفرطة في البشاعة والدموية التي تتجاوز كل ما فعله السفاحون عبر التاريخ البشري برمته وتعكس مفارقات مفرطة في التوحش وغير مسبوقة للنكوص إلى اشد عصور البربرية ظلامية وهمجية، فالحرب الأمريكية البريطانية على العراق جاءت تحدياً للشرعية الدولية عندما أدار الرئيس الأميركي بوش الابن ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير ظهرهما لكل الأصوات حتى التي خرجت من بلديهما مسقطين لغة الحوار متجهين وساحبين معهم

المنطقة إلى لغة المجازر والمذابح عبر عمليات التقدم إلى بغداد معلنين كل مفردات الحرب الشاملة التي أعلنها بوش بعد انتهاء الثماني والأربعين ساعة، يجسد كل ما وصفه «ملابارته» ويعيده حياً هذه المرة ليس بين دول عظمى ولكن بين دول عظمى تستخدم أحدث الأسلحة والطائرات من دبابات لأول مرة نراها وصواريخ الأباتشي وقذائف بي ٥٢ الأمريكية ضد مناطق مدنية خالية من التجمعات العسكرية حسب ماشاهده الجميع عبر وسائل الإعلام المرئية.

وإذا كان الأمريكيون والبريطانيون ومن خلال هذه الممارسات غير الإنسانية واللاشرعية قد نزعوا «أقنعة» الحضارة الزائفة التي كانوا يتشدقون بها على الناس، والقيم الانسانية الواهية الكاذبة التي كانوا أيضاً يتسترون بها ويظهرون أمام العالم وعبر وسائل الإعلام وراءها فقد انكشفوا اليوم على حقيقتهم العارية المفضوحة فإن «الانهيار التام» الذي تجاوزوه على نحو غير مسبوق لا ينطبق عليهم فقط ولكنه ينطبق أيضاً على بعض حكام العالم العربي الذين مازالوا يضعون هذه الأقنعة، وعلى سياساتهم ومواقفهم التي عكستها التصريحات الأخيرة عبر وسائل الإعلام أيضاً!!!! لا، بل ذهب البعض منهم إلى تحميل العراق تبعات هذا العمل الإجرامي والبعض الآخر ذهب إلى طرد الدبلوماسيين العراقيين وسط هذه الأوضاع التي يتقطع الواحد منا عند متابعتها.

«بوش وبلير» اللذان كانا يحاولان تسخير القرار الأممي رقم ١٤٤١ للوصول إلى هذا الطريق «طريق الحرب» الذي بات معروفاً دوافعه ومنطلقاته والذي فسره الجميع بالغطرسة والتمادي والهوس الدموي لا يمكن تفسيره إلا بثلاثة احتمالات:

أولها: تخبط السياسة الأمريكية؛ وهو احتمال لا يجب أن ينطبق على دولة عظمى أصبحت متفردة بمقدرات القرار العالمي بحجمها ونفوذها وخبرتها.

وثانيها: أنه تأكيد لمصلحتها من خلال هيمنة الشركات العابرة بل التي عبرت القارات والمتخصصة في الشؤون النفطية في الحصول على النفط، وهذا لا يمكن تحقيقه بدون الهيمنة واحتلال العراق وتنصيب الحاكم المخلّص للمعاناة العراقية التي

امتدت منذ ستينات القرن الماضي حسب زعمها.

وثالثها: أن أمريكا باتت مقتنعة أكثر مما سبق وبطريق أو بأخرى لأسبابها الخاصة وبأطروحات وأفكار هي ترجمة لتراكمات تكونت منذ البدء بالعمل بمبدأ «منرو» الذي دعا إلى الخروج خارج السياج الذي وضعته أمريكا لنفسها عند بداية صيرورتها لكسر إرادات الشعوب وتصفية الدول والقيادات المعارضة لأهدافها خاصة بعد تصفية العدو رقم «١» وما تلاه من تجفيف لمنابع المقاومة سواء في أوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط.

وإذا كانت هذه المنطلقات متوفرة وبشهادة الكثيرين في المنطلقات والممارسات الأمريكية والبريطانية فإن واقع الأمر ومن خلال المشاهدات الواقعية تثبت كل يوم بل كل لحظة أن هذا الوهن لن يتحقق وفقاً لأكثر الدراسات موضوعية وجدية وبالتالي فإن الانجراف الأمريكي والبريطاني وراء هذا الوهن والسياسات الخرقاء التي ستثير زوابع هوجاء عصفت وسوف تعصف بأمن المنطقة إن هي استمرت ولم تُكبح فسوف تساعد بل سوف تكون دافعاً لتصعيد ما وصفته الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهاب الذي يهدد العالم برمته ... وهذا الانجراف الأمريكي البريطاني وراء جنون الحرب هو ما يمكن وصفه بحق كما قال ملابارته «الانهيار التام».

❖ ❖ ❖

الإحساس بالمسؤولية..

تحدثنا كثيراً عن الفرد، وعن فاعليته في خدمة الوطن، وعن مساهماته الجادة في الرقي به، الأمر الذي يُظهر في النهاية إيجابية التفاعل العاكس على مقدرة الدولة على البروز أمام التحديات التي باتت تحيط بها بسبب المتغيرات الدولية، الأمر الذي يشكل في نهاية المطاف في مجموعه الكلي صراع استحقاقات فرضته الحياة على الإنسان أو على الدولة كل في حيز وجوده.

كما تحدثنا عن ثقافة الفرد التي تعتمدها بعض الدول من أجل المحاولة للصعود والرقي سواء كان هذا الصعود والرقي بالنسبة للفرد في نقطة المجزوء، أو فيما يخص المجتمع في مجموع الفواعل مجتمعة داخلياً وخارجياً بالإضافة إلى حالة الفرد في المجتمعات التي اعتمدته عنصر الحياة الأول في كل التفاعلات الأمر الذي أسبغ عليه في نهاية المطاف حالة الفهم والتفاهم مع المجتمع والدولة والانعتاق من حالات اللافهم والضبابية في الرؤية، والسوداوية في المنطلق، والاتكالية في العمل، والشعور بالدهشة والاغتراب وسط الأهل وعلى أرض الوطن..

واليوم سوف نتحدث عن عنصر أساسي في الحراك الداخلي للمجتمع سواء أكان مجتمعا متقدماً، أو مجتمعاً يحاول الولوج إلى المطلب من خلال المتاح من المصادر والمقومات التي في مجموعها تتفاوت من دولة إلى أخرى محاولة منه أن يتماشى مع الركب العادي وهذا عنصر الإحساس بالمسؤولية العامة وأهميته في المرحلة الراهنة في العلاقة ما بين الفرد والمجتمع، والمجتمع والدولة بعد الإسقاطات الكثيرة التي حدثت والتي سوف تحدث في المنطقة سواء بشكل إرادي أو غير إرادي.

في الآونة الأخيرة ومع تداخل المصالح أو التطور الذي يشهده العالم في الكثير من مناحي الحراك الاجتماعي صغر أم كبر. برزت ظاهرة تتصاعد بشكل ملحوظ

تستدعي الوقوف عندها ومناقشتها تتمثل في بداية ضعف الإحساس بالمسؤولية العامة حيث بدأت تنتشر في السلطنة ولا تحتاج إلى الكثير من الجهد لتلمسها سواء داخل الأسرة أو خارجها، بالإضافة إلى عدم المقدرة على الفصل في الكل بين ماهو ملك للمجموع وما هو حق مكتسب للفرد.

والتساؤلات التي تطرح نفسها في هذا السياق هي:

هل الظاهرة حاضرة في مجتمعنا المحلي دون غيره؟ وهل هي في اتساع؟ وهل الحاصل هو نتاج عدم المقدرة على الفصل بين ماهو عام وما هو خاص؟ أم هو عدم وعي بحدود المسؤولية العامة الملقاة على عاتق الفرد سواء أكان مسؤولاً كبيراً في الدولة أو موظفاً صغيراً؟ أم هو طغيان عامل «١/١» مسؤولية من قبل أولئك النفر الذين يُتوقع منهم الإحساس بالمسؤولية العامة والعمل بها أكثر من غيرهم؟

بعض الأدبيات التي تُدرس تعرّف المسؤولية العامة في العمل بأنها ضرورة القيام بالأعمال المطلوبة بأكمل وجه بالإضافة إلى الالتزام بالأمانة والإخلاص في العمل، كما تعني انه على الفرد في أي مجتمع ممارسة دوره الوطني بفاعلية موجبة ضمن الحدود المحددة لهذا الدور سواء ضمن قانون متفق عليه سلفاً أومن خلال عرف متعارف عليه بيد المجموع استناداً إلى مطلق الرقابة الذاتية قبل رقابة الآخرين رافعين الشعار الذي يفترض أن تكون فيه المصلحة العامة غاية ومعياراً.

قد لا نجافي الحقيقة في شيء إذا قلنا إن الفرد بحاجة إلى مراجعة الذات كما هو بحاجة في كثير من الأحيان إلى مراجعة الكثير من المسلكيات سواء تلك التي تخرج إلى العيان بشكل فردي بحت أو تلك التي تساق إلى المجتمع على شكل رزم مغلفة تفرض على الآخرين كونها صادرة من الغير، الغير المتقدم والذي لا نستطيع نحن التوصل إلى تصميم مماثل له أو هكذا توهمنا.

كما أنه ليس من الإنصاف عدم الإشارة إلى وجود المؤسسات ذات الرافد الإيجابي في مجتمعنا المحلي قلت أو كثرت كما أنه ليس من الإنصاف أيضاً أن ننفي جهد المخلصين لوطنهم ومجتمعهم قلة كانوا أو كثيراً. ولكن الأسئلة التي طرحت جديرة

بالدراسة فقد لا يستطيع الإنسان الفرد أن يصل أو يوصل نفسه إلى الإجابة مع أنها في نطاق الممكن إن هو تمعن وأمعن في تصرفاته وتصرفات من هم في حكمه، فالحراك الخارجي والمتدفق عبر الحدود يستحق وقفة تمحص إن لم تستطع الأسئلة الخروج بإجابات شافية نستطيع من خلالها التأسيس لما هو قادم مع المتغيرات التي سوف تجلبها مع منطلقات كثيرة ومنها العولمة، مع أننا لسنا من المناهضين لها ولكن مع الفرضية التي تناشد بالتأسيس لها جيداً كونها تنطلق من أساس تصارع الأضداد الذي يحتم علينا تحديث العقل البشري لمواجهات إيديولوجية جديدة ومواجهة قرارات صعبة.

إن التصعيد الذي يتم الحديث عنه هنا وهناك والتمنع عن ممارسة الدور المناط لابد أن ينحسر لمصلحة المجموع بشكله العام وأن يتم توجيه القوى والقدرات نحو ما سوف تحيطنا به الألفية الثالثة من التاريخ الحديث وعنده تعي الكثير من المتغيرات العالمية وعند جزء منها والتي من أهمها ازدياد عدد السكان في العالم والتي بلغت حدود ستة مليارات مع بداية الألفية الثالثة عند ذلك تتناغم المدخلات مع المخرجات، وتتفاعل التنظيمات ويزدهر الاقتصاد، وتنحسر مساحة التهميش السياسي والاجتماعي الحاصلة في بعض مجتمعات العالم الثالث وتختفي مظاهر السلبية في المواقف والأفعال وتتضح نقطة الفصل بين ما هو خاص وما هو عام. ناهيك عن انقشاع الكثير من الصور المصبوغة بالضبابية اللامبررة من قبل بعض فواعل المجتمع الرافدة للحراك الاجتماعي أو هكذا مفترض حسب التسميات المتعارف عليها في الدول المتقدمة التي ميزت نفسها ببعض الخطوط المحددة لما هو عام وما هو خاص، ليس في النطاق الضيق بالنسبة للفرد وإنما في المجموع داخلياً وخارجياً من خلال المشيرات الرئيسية للدولة وللفرد والمتمثلة في الدساتير والقوانين المنظمة للحياة في شكلها العام التي بموجبها يمكن ممارسة الأعمال المنوطة.

إن المُشاهَد في الكثير من مجتمعاتنا المحلية يحتاج إلى وقفة ماسة بعد ما شهده العالم من تحولات في الكثير من مناحي الحياة لأن فيه الخلاص للكثير من عدم الاتزان كما فيه تأسيس لبعض الدوافع غير المؤسسة من قبل، أو تلك التي أسست

بشكل غير سليم في بعض الأوقات والتي كانت تحتاج الولوج إلى المجتمعات الخارجية بشكل لا يحتمل التأخير وهذا ما شهده الكثير من دول العالم الثالث في الفترة التي امتدت من ستينيات القرن الماضي وحتى الثمانينيات منه وبالتحديد بانتهاء الحرب الباردة التي وبانتهائها خرج إلى الوجود الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة إبان التنافس بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي.

❖ ❖ ❖

الملف النووي الإيراني ودبلوماسية حياكة السجاد

من المتفق عليه أن اللغة المشتركة هي أساس كل حوار بناء يراد منه الوصول إلى حل لمشكلة معينة، وإذا تم القفز على هذا الشرط الأساسي بتغليب لغة على لغة أو شبكة مفاهيم «قوة، تهديد مصالح» على غيرها فإن ادعاء الفهم المشترك للأشياء لن يلغي حقيقة اليقين «المضيّع» لما يحدث في العلاقة الدولية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة أخرى.

للوهلة الأولى، يستشف المرء بأن إيران وسياساتها المتشددة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية «العدو» حسب مصطلح الخطاب السياسي الإيراني باتت تتجه وبشكل تدريجي إلى خانة الرضوخ والانصياع لما سوف يملى عليها في الوقت القادم إن وافقت على التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من الانتشار النووي الذي أقره الأعضاء في مجلس الأمناء في الوكالة الدولية البالغ عددهم ٣٥ عضواً والذي بموجبه سوف تمنح إيران ومن خلاله وفي المطلق بجميع عمليات التفتيش المفاجئة بالإضافة إلى تعليق كل ماله علاقة بتخصيب اليورانيوم «العنصر الأساسي في صنع السلاح النووي» رغم كل المحاولات الإيرانية لتغليف هذا الانصياع بأنه لن يتم إلا بعد اكتمال كل الوعود التي تلقتها من الوكالة الدولية والاتحاد الأوروبي في المجموع ومن فرنسا وبريطانيا وألمانيا كل على حده.

الأمر الذي يعني أنها سوف تقوم بكشف الكثير من السياسات النووية لبرنامجها، بالإضافة إلى تسليم ما لديها من وثائق بلا شك سوف توضح أبعاد البرنامج النووي الإيراني الذي بدأ في سبعينيات القرن الماضي أيام حكم الشاه، عندما قام بشراء أول مفاعل نووي من الولايات المتحدة الأمريكية، العدو في الوقت الراهن،

لمركز أمير أباد للأبحاث النووية، والذي يعرف الآن بكلية أمير أباد الفنية في طهران، وحيثيات تأسيس الهيئة الإيرانية للطاقة النووية عام ١٩٧٤، واتفاقياته مع أمريكا «الصديق» سابقاً و«العدو» حالياً بالإضافة إلى الاتفاقية مع ألمانيا عام ١٩٧٦ وفرنسا عام ١٩٧٧ وشرائه ١٠٪ من أسهم معمل يوروديف لتخصيب اليورانيوم وغيرها من المعروف وغير المعروف.

كما يعني أيضاً أنهم سوف يتخلون ولو بشكل تدريجي عن حقهم المطلق الذي كانوا يناشدون به من منطلق المساواة في النظام الدولي. ومن حق إيران في امتلاك التقنية النووية بيد أن في العالم ١١١٨ مفاعلاً نووياً منها ٢٨٠ للأبحاث النووية و٤٠٠ لإنتاج طاقة السفن والغواصات و٤٨٣ لتوليد الكهرباء، ١٠٤ في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً و٥٩ في فرنسا و٥٣ في اليابان و٢٩٢ في روسيا و١٩ في ألمانيا، فلماذا من وجهة نظر الإيرانيين تحرم بلادهم مما يتمتع به بقية العالم من استخدام للطاقة النووية سواء أكان هذا الاستعمال للعمل السلمي أو غيره.

والأسئلة التي تطرح نفسها.. في هذا السياق؛ هي هل ستنتهي أزمة الملف النووي الإيراني بتوقيع البروتوكول الإضافي؟ وبالتالي هل ستنتهي الشكوك الأمريكية حول أخطار البرنامج النووي الإيراني؟ وهل الدبلوماسية التي اتبعتها إيران في الأزمة والتحولات الجديدة سوف تساعد إيران وتحميها في الوقت نفسه من المخطط المراد تنفيذه ضدها؟. بسبب بعض المواقف الإقليمية والدولية وخاصة الموقف من إسرائيل وما تعانيه إسرائيل حول وقوف إيران ودعمها لحزب الله في لبنان وبعض الفصائل في فلسطين المحتلة.

للإجابة على هذه الأسئلة، من الضروري فهم الرسائل المرسلة من الأطراف ذات الصلة بالموضوع إيران أولاً والولايات المتحدة الأمريكية ثانياً والوكالة الدولية للطاقة الذرية ثالثاً والاتحاد الأوروبي رابعاً، وبالتالي يمكن التحليل وتلمس بعض الحقائق الحاصلة في العلاقات بين الأطراف المعنية وما يريد كل طرف من الآخر خاصة الأطراف الخفية التي تحرك الدوافع عن بعد ومن خلال أطراف بارزة في الحراك

الدبلوماسي الدولي.

أولاً: بالنسبة لإيران فقد تمثل موقفها من خلال الخطاب السياسي حول برنامجها النووي حيث كان خطاباً برجماتياً بغض النظر عن مضمونه سواء كان الاستعمال بهذه البرامج سلمياً أو لأغراض غير سلمية، حيث تركز في مضمونه حول أن هذا البرنامج برنامج سلمي، المراد منه الحصول على الطاقة للاستعمال المدني فقط.

كما صبغت الدبلوماسية الإيرانية خاصة بعد سقوط العراق بما يسمى بدبلوماسية «حياكة السجاد» والمقصود من هذه التسمية هي الدبلوماسية الهادئة المتزنة التي نعرف من خلالها حجم الخطر القادم بلا كوابح مؤكدين في الكثير من المحافل الدولية بأن الأسلحة النووية لا مكان لها في عقيدة الدفاع الإيرانية متخلين في الكثير من الأحيان عن سياسة المحاكاة التي كانوا يتبعونها في علاقتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سقوط الشاه ومجيء الخميني وتسلمه زمام الأمور في إيران.

ثانياً: أما فيما يخص التحرك الأمريكي فقد كان يندفع من عدة اتجاهات، فكان تارة ينطلق من خلال مسؤوليه البارزين خلال زياراتهم الخارجية وفي المناسبات ذات الصلة «تهديد ووعيد» باستعمال كل ما من شأنه إيقاف إيران من الوصول إلى نقطة اللاعودة.

كما وصفها بعض القادة الإسرائيليين مؤخراً بشتى السبل. وتارة أخرى بعمليات الدفع للوكالة الدولية والتحركات التي يقوم بها وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا حيث تشير الكثير من التقارير بأن الضغط الذي مارسه وزراء الترويكا الأوروبية خلال محادثتهم مع أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني دفعت إيران إلى الموافقة على الاقتراح الذي بحد ذاته وفي مضمونه اقتراح أمريكي مبطن بنوايا وأمنيات إسرائيلية كانت تدور في وجدان الإسرائيليين منذ ثمانينات القرن الماضي.

ثالثاً: وفيما يخص الوكالة الدولية والتحركات التي يقوم بها رئيسها محمد البرادعي، فكل المشاهد تشير إلى أنها، وليس من الوقت الراهن بل من الماضي تسير عبر الرغبات التي تتمناها الولايات المتحدة الأمريكية وقبلها إسرائيل وبشكل فاضح

غير مبطن غير آبه بأي حياء دولي صغر أو كبر. والرجل في مجموعه لا حول له ولا قوة، فالمصالح الأمريكية والأوروبية وحتى الإقليمية تتجه نحو تجريد كل ما من شأنه أن يعطي، ليس إيران بل أي دولة إسلامية، أي قوة تستطيع من خلالها أن تقف في المحافل الدولية وتناور بها. مؤكدين المقولة التي قالها تشرشل بأن السلاح النووي ليس لأصحاب البشرة السوداء وليس لصغار العقل ويقصد هنا العرب والأفارقة في زمنه.

رابعاً: فيما يخص التحرك الأوروبي والنزعة المتشابهة في عدم أحقية إيران امتلاك مثل هذه الأسلحة فقد تمثل في التصريحات التي أطلقها وزراء الخارجية حيث حذر وزير الخارجية البريطاني جاك سترو من مغبة عدم التعاون الكلي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإضافة إلى حتمية توقيع البروتوكول الإضافي سابق الذكر. أما الموقف الفرنسي فقد جاء واضحا هذه المرة على لسان وزير خارجيتها «دومنيك دو فيلبان» عندما أعرب عن استياء بلاده من الرسائل المتناقضة - على حد قوله - الخارجة من إيران حيال البروتوكول الإضافي، فيما حذرت ألمانيا على لسان وزير خارجيتها آنذاك يوشكا فيشر أيضا من المخاطر القادمة إلى إيران في حال عدم خضوعها إلى القرارات والمواثيق الدولية حسب تعبيره ولاسيما البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فيما مارس الاتحاد الأوربي وفي مجموعة ضغطاً ليس بأقل من الذي مارسته الدول الفاعلة فيه منفردة عندما هدد بتعليق الحوار مع إيران بشكله الكلي بالإضافة إلى وقف الاتفاقات التجارية بين الجانبين في حال لم تمتثل الأخيرة إلى ما هو مطلوب منها.

❖ ❖ ❖

إيران وقضايا الشرق الأوسط

مع ميلاد الأمم المتحدة في منتصف أربعينات القرن الماضي كانت هناك قضية تنتظرها، ألا وهي قضية الشرق الأوسط التي عُرفت بمركزيتها وبامتداداتها الإقليمية والدولية وكانت المشكلة الفلسطينية هي جوهر هذه القضية التي لا تزال تأخذ دوراً فاعلاً ورئيساً على كل المستويات، ولا يكاد جدول أعمال مؤتمر للأمم المتحدة إلا وهذه القضية على رأس هذا الجدول.

لقد تساوت الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية في المسافات التي تفصل بينها هذه القضية الشرق أوسطية. فقد كانت الأوضاع الداخلية للدول العربية ذات المساس المباشر بالأمر الأهم في تحديد شكل الأحداث ونمطيتها وصياغتها وتطوراتها ونتائجها.

أما المساس الآخر والهام فيتمثل في الدور الإقليمي للقضية الشرق أوسطية منذ بدت هناك مجموعة من التطورات التي ساقت عددا من دول الجوار لتلعب أدواراً مؤثرة في الأحداث وعلى رأسها تركيا و«إيران» وإسرائيل وأثيوبيا وأخيراً أرتيريا.

جاء الدور الإيراني في قضية الشرق الوسط من عدة روافد أولها الجوار الجغرافي مع الدول العربية وما كان له من انعكاسات جيواستراتيجية وجيواقتصادية وجيوأمنية. فإيران من دول المنطقة وهي في الوقت نفسه دولة قوية ماديا وعسكريا، وللعقيدة حضور كبير في توجهاتها السياسية. لذا فهي تشارك في الأحداث بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة، حيث إنها تطل على الخليج الذي تمر به كمية هائلة من النفط تعادل ثلث استهلاك العالم. كما تقوم على شواطئه دول وإن صغر حجمها فإنها ذات تأثير كبير على تكوين الأوضاع في المنطقة الخليجية وفي الفلك الإقليمي على اتساع العالم. فهناك دول المجلس الست والعراق وهذه في مجموعها صاغت كثيراً من

التداعيات الدولية على قياس الأفعال وردود الأفعال وعلى تواز واضح مع الإمكانات والرؤى والمصالح العامة للدول.

إيران أيضا دولة ذات قدرة بشرية هائلة في قياسات دول المنطقة ولها أيضاً علاقات مع معظم دول الجزيرة العربية إن لم يكن جميعها بدرجات متفاوتة، فإيران لا تزال منذ عام ١٩٧٩ وهي تطرح نفسها كأنموذج ديني. وقد ساعد على ذلك وجود أعداد كبيرة من أتباع المذهب الشيعي في دول المنطقة. لذا فان الامتدادات الإيرانية تجيء على المستوى الديني والعقائدي والفكري والثقافي قادرة على التدخل والتأثير بصورة مبررة حسب وجهة نظرها.

وفي الآونة الأخيرة برزت إيران ثانية على الساحة الدولية، وذلك مع إثارة موضوع الأنشطة النووية ومحاولة تصنيعها وامتلاكها حيث ثارت في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب وبعض دول الجوار، ولو بصورة خفية مخاوف وشكوك، بل وصل الأمر بالرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أن يفتح المجال أمام استخدام القوة ضد إيران إن هي استمرت في برنامجها النووي حيث أكد على أن كل الخيارات بما فيها خيار استخدام الضربة العسكرية مفتوح أمام الولايات المتحدة في سعيها لردع إيران وإيقاف برنامجها النووي خاصة بعد إعلان إيران مضيها قدماً في تنفيذ البرنامج بعد أن فشلت أو هي في طريقها للفشل، في محادثاتها مع المجموعة الأوروبية «بريطانيا وفرنسا وألمانيا» التي أدركت من جانبها جدّية التوجّه الإيراني لذا فقد انضمت فرنسا إلى الموقف الأمريكي في إمكانية استخدام الضغط المادي والعسكري ضد إيران.

كثير من المحللين الاستراتيجيين والعسكريين يقولون إن التخوّف الأمريكي الذي ولّد تشدداً كبيرا لم يوازيه تشدد أمريكي ضد كوريا الشمالية مرده إلى البعد الإسرائيلي بعد الثورة التي قادها الإمام الخميني عام ١٩٧٩.

إيران وفي منطلقاتها السياسية ترفض مشاريع الهيمنة الأمريكية على المنطقة وكذلك مشاريع الاحتواء. كما أنها تدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد صنفتها كأحد دول محور الشر الذي تقاسمته مع كوريا الشمالية وخرجت منه العراق بعد

احتلالها من قبل قوات التحالف. فالنتيجة التي تري إيران أن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية يسعيان للوصول إليها هي عدم السماح بقيام أية دولة قوية في المنطقة ربما تؤثر في عاملي النفط وإسرائيل.

وهنا يجب التوقف قليلاً لقراءة بعض الحقائق التي بدت منذ فترة تبرز على السطح منها:

أولاً: أن إيران ليست كالعراق أو أفغانستان فهي كما ذكرنا دولة تمتلك من أسباب القدرة المادية والمعنوية ما يؤهلها لان تكون صعبة جداً أمام سياسة الاحتلال الأمريكية والغربية.

ثانياً: أن امتلاك إيران لأسلحة نووية لن ينقل الأحداث والأوضاع في المنطقة إلى مراحل متأزمة بصورة دراماتيكية كما تريد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة بوش الابن والغرب، خاصة وأن السيناريو الذي استخدم لتبرير احتلال العراق يرسف في أغلال الادعاء وعدم الصواب والخلل الفادح الذي وصل إلى درجة الفضيحة.

ثالثاً: أن إسرائيل ذاتها تملك قدرة نووية هائلة في حسابات المنطقة وقياساتها. ولم نر موقفاً معادياً أو مضاداً لهذا الواقع بل إن كثيرا من التكنولوجيا قد تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، والأمريكان حول هذا التناقض في المواقف يجيبون وبكل بساطة أن الأمر مختلف وأن إسرائيل وقوتها النووية أصبحت أمراً واقعاً. هذه التناقضات فتحت المجال أمام المترددين من الدول أن يقفوا إلى جانب إيران رغم تطور الأحداث.

رابعاً: إن إيران بالضرورة، لن تتمكن من استعمال القنبلة النووية في أية مصادمات قادمة، لأن التجربة الدولية تقول أن السلاح النووي قد حيّد نفسه، وان قيمته في امتلاكه وليس في استخدامه.

إذا وحسب المعطى من النتائج والمعلومات فإن فتح الملف النووي الإيراني في الوقت الراهن قد جاء لأهداف أخرى غير التي أعلن عنها فقد جاء لاستكمال الخط الاستراتيجي الذي بنته الولايات المتحدة الأمريكية الممتد من روسيا المسالمة إلى

أفغانستان والهند والباكستان والعراق والجزيرة العربية وإسرائيل والذي قصدت منه احتواء القارة الأوروبية والتحكم بمصادر النفط التي تزخر بها المنطقة، ولاسيما إيران.

❖ ❖ ❖

النظـام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الواقع والطموح

لقد أثار الانسحاب البريطاني من الخليج أول ما أثار تأجيج مشاعر ورغبات قديمة لدى شعوب المنطقة ودولها سواء ما تمثل منها بالتحرر أو ما تمثل في الرغبة في تأسيس نوع من التعاون بينها على المستويين الثنائي والجماعي، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية، بما في ذلك دفع الأسر الخليجية الحاكمة إلى إعادة ترتيب أولوياتها الداخلية والخارجية بصورة ترسّخ استقرار الحكم واستمراره وتضمن له شرعية معتمدة على المميزات الإثنية والدينية والعرقية والحضارية والاجتماعية.

وهذا ما دفع إلى الاعتقاد بأن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربية لم يكن هو الدافع الوحيد أو الأهم إلى انطلاق فكرة إقامة نوع من التحالف أو التوحد بين هذه الدول.

لقد سبق تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوات كثيرة كان أولها تلك الخطوة «العملية» نحو إرساء أسس التعاون بين دول الخليج العربية التي دعا إليها جلالة السلطان قابوس بن سعيد آل سعيد والتي وجهها إلى دول الخليج العربية «السعودية، قطر، البحرين، الكويت، الإمارات وإيران والعراق بالإضافة إلى الدولة المضيفة سلطنة عمان» لبحث إمكانية التوصل إلى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة وتحديد العلاقات بين دولها. وبناء على تلك الدعوة انعقد مؤتمر لوزراء خارجية دول الخليج في مسقط في ١٩٧٦/١١/٢٦.

تتالت بعدها اللقاءات والاجتماعات في المملكة الأردنية الهاشمية أثناء القمة العربية التي عقدت في عمّان والمملكة العربية السعودية وفي السلطنة حتى أعلن عن قيام

مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أعقاب اجتماع وزراء خارجية الدول الست التي شكلت المجلس في الرياض في فبراير ١٩٨١. ثم كان الإشهار الرسمي خلال الدورة الأولى للمجلس الأعلى في أبو ظبي في ٢٥ مايو ١٩٨١.

وقد جاء قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتويجا لتجارب ومحاولات عن طريق الوحدة في الخليج، وليس كما ذهب البعض إلى انه قد ارتبط وجوداً وعدماً بظروف الحرب العراقية الإيرانية وقد حقق وجوده عدداً من الأهداف التي كانت إرهاصا لهذا التجمع الذي قصد إنشاء حلقة متماسكة من التعاون والعلاقات التفضيلية.

وتأسيساً لفكرة وحدة عربية أكبر تقوم على أسس جوهرية مقصدها جمع العمل العربي المتشتت في منظومة تكون أداة تشريعية فوق وطنية. إضافة إلى الأمل في أن يولّد قوة سياسية كبيرة ذات قدرات اقتصادية ومالية هائلة لا تماثلها إلا الوحدة الأوروبية المشتركة، تستطيع الأمة عن طريقها إثبات وجودها. إلا أن ذلك كله يظل أقل من المأمول وأدنى من الطموح. لذا فإن من الضروري على الدول الأعضاء أن تعيد قراءة ذاتها كمكون لأحد انجح التجارب العربية في التكتل والتنسيق والتعاون. ولتحقيق ذلك من ضروري مواجهة الحقائق التالية:

أولاً: أن المجلس وحسب نصوص نظامه الأساسي لم يشكل مؤسسة فوق الدول، بل عكس إطاراً تعاونياً قائما على التنسيق الاقتصادي والتعاون الأمني في شقه الدفاعي والالتقاء سياسياً حول الحدود العادية للعمل المشترك.

ثانياً لقد ترك النظام الأساسي للمجلس مساحات كبيرة لقطرية الدولة واكتفى في مادته الرابعة التي تحدثت عن الأهداف بشعارات عامة يمكن أن يدرج تحتها وفي ضمنها الكثير من الاجتهادات التي خلقت العديد من التشوهات في مسيرته. فبعد أن أجمل في الفقرة الأولى من المادة المشار إليها عاد فكرر ذاته في الفقرة الثانية وفعّل في الثالثة وخصص في الرابعة.

ثالثاً: لقد اقتصر العمل الخليجي على بعض الجوانب التي لا تبدو أساسية في خلق

منظومة سامية وابتعد عن معالجة العديد من القضايا والمفاهيم الخلافية التي كان يجب أن تتم مقاربتها بكل وضوح وشفافية خروجا من التابو «Taboo»الذي فرضته مقولة السيادة ومبادئ الدولة ذات القرار الحر.

لذا فمن الملاحظ خلال رصد حركة العمل في المجلس قصوراً كبيراً في التوجه نحو التوحد والاندماج فرضته الطبيعة التنسيقية والتشاورية التي لم ترق إلى مستوى التمكين من مواجهة التحديات. ناهيك عن أن الأهداف التي تضمنتها الديباجة والتي تتحدث عن خدمة الأهداف السامية للأمة العربية وإقامة الوحدة الخليجية لم تأخذ طريقها إلى حيز التنفيذ من خلال وضع آليات عمل صحيحة وذات فاعليه.

من المفهوم أن المجلس في بداية تشكيله، قد لجأ إلى تكريس هذه الصيغة التشاورية بوضع بنى هيكلية ذات طبيعة معينة، ليتسنى له الحفاظ على خصوصيته. ومن هذا التوجه سرعان ما شكل عائقاً أساسياً أمام فاعلية المجلس في مواجهة الأزمات البينية أو تلك التي قامت بين بعض دول المجلس وبين أطراف خارجية أو ما ثار من مصاعب ومشاكل أمام الأمة العربية.

رابعاً: لقد وقع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مثل ما وقع به ميثاق جامعة الدول العربية، حيث اعتمد اتخاذ القرارات بالإجماع في المسائل الموضوعية وبالأغلبية في المسائل الإجرائية. وهذا ما يعوق عمل كل منظومة صغيرة أم كبيرة إقليمية أم دولية. إذا انه تكريس للقطرية وتحويل المنظومة إلى نادٍ سياسي أو اقتصادي تجتمع فيه الدول الأعضاء للتشاور فقط.

خامساً: لقد حدد النظام الأساسي صيغة أو آلية لفض النزاعات البينية إلا انه تركها نهباً للاجتهاد ومقيدة بالإجماع كما انه فرغها من البعد القانوني بعدم تعيين جهاز قضائي لها. كما حصرها أيضاً في أن تتخذ توصيات لا قرارات.

سادساً: لم يستفد المجلس، وربما جاء ذلك تنفيذاً للتوجهات العامة للدول الأعضاء، من تجربة السوق الأوروبية المشتركة أو غيرها من التجارب التي منحت أمانتها العامّة صلاحيات خولتها إملاء القرارات وتطبيقها لذا فلم يتمكن المجلس من

أن يشكل سلطة فوق وطنية تستطيع أن تفرض قرارات وسياسات وان تصنع تصورات عامة يجري الالتزام بها.

وهكذا فقد أصبحت قرارات المجلس تأخذ طابع التوصية غير الملزمة إلا لمن قبل بها شأنه في ذلك شأن جامعة الدول العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية السابقة، وهذه كلها تجارب لا تعتبر ناجحة في مفهوم التعاون والتنسيق والتوجه نحو الوحدة والعمل المشترك وسبب ذلك كله هو التمسك المطلق للدول الأعضاء بمبدأ عدم التنازل عن شيء من السيادة القطرية لصالح السيادة الجمعية.

إن الإقرار بهذه الحقائق ومقاربتها لا يعني أبداً الانتقاص من الجهد والإنجاز اللذين قام بهما المجلس إلا أن هذا أيضاً لا يعني الاكتفاء والرضا بما تم؛ فالآمال التي كانت معقودة على إنشاء المجلس كانت كبيرة والفرص المتاحة أمامه الآن واسعة لإثبات قدرته على العمل وهذا لن يتحقق إلا بإرادة الدول الأعضاء التي تعطي المنظومة الدولية الولاية والصلاحيات التي تمكنها من تحقيق أهدافها والوصول إلى الطموح المرتجى، وتمنحها المساحات والفضاءات التي يمكن أن تتحرك بها وهذا يقتضي ابتداء تعديل النظام الأساسي للمجلس إلا أن هذا أيضاً مقيد بضرورة تحقيق الإجماع حسب منطوق الفقرة الثالثة من المادة العشرين.

من هذا كله نقول: إن دول الخليج العربية هي أكبر تجمع عربي وإقليمي يملك كل مكونات التوحد وذلك لأسباب كثيرة أولها وأهمها أن الدولة القطرية، الدولة الفرد لم تعد قادرة على العيش ضمن هذا التوجه الدولي القوي نحو التكتل وأن أمن هذه الدول واستقرارها وتقدمها كله مرهون بتعاونها.

وأخيراً فإننا نرجو لقمة الكويت النجاح وان تكون في مستقر وجدان القادة، إننا ننتظر منهم الكثير ونأمل منهم ما هم أهل لتحقيقه والوصول بدول الخليج وبالأمة إلى بر الأمان والله الموفق.

❖ ❖ ❖

توينبي مع الوحدة العربية

«إذا أنجز العرب وحدتهم بنفس معدل الوحدات الأوروبية فستتحقق الوحدة العربية في عام ١٩٧٤» وحدة عربية آتية تحدث عنها المؤرخ البريطاني «أرنولد توينبي» في كتابه الذي أطلق عليه «بين النيجر والنيل » وترجم إلى العربية بعنوان «الوحدة العربية آتيه.

كتاب جاء في شكل مقالات كتبها المؤرخ بعد أن قام بزيارات لعدد من الدول العربية عقد بعدها مقارنه تاريخية بين ما حدث من وحدات تمت في أوروبا خلال القرن الماضي وبين ما توقعه للدول العربية قياساً بالوحدتين الايطالية والألمانية اللتين تحققتا خلال ستة وخمسين عاماً منذ عام ١٩٦٠ مروراً بالعام الذي تنبأ به توينبي ١٩٧٤ عام الوحدة وحتى يومنا هذا وهناك الكثير من العرب يحلم بوحدة عربية آتية تجمع دول وشعوب الأمة العربية تحت شعار أمة عربية واحدة تجتمع تحت منطلقات عروبية مشتركة تتفاعل بها مع العالم في الخير والشر.

هذا الحلم الذي تغنى به الكثيرون من الساسة وقبلهم الفنانون لم يتحقق ومضت الأعوام تركض دون تحقيق هذا الحلم، والسؤال الذي يتعين علينا طرحه هذه الأيام بعد مرور السنوات منذ أربعينيات القرن الماضي وحتى الألفية الجديدة التي نعيشها لماذا لم تتحقق هذه الوحدة بل لماذا أصبح الحد الأدنى من العمل العربي هو أغلى ما نطمح إليه اليوم؟

هناك الهدف واضح ومحدد، والوحدة في حد ذاتها جاءت من خلال تفاعلات شعبية امتدت عن قناعة من الأسفل إلى الأعلى عن قناعة بأنهم حكومات وشعوباً محتاجون إلى هذه الوحدة وإلى مكاسبها تضافرت الجهود من أجل تحقيقها وكان الهدف هو المجموع لا المجزوء.

هناك كانت حسابات دقيقة لكل الفواعل المجتمعية سواء داخل الدولة أو في ظل حفظ السيادة أو التخلي عنها ولو جزئياً في بعض الأحيان لمصلحة الجميع.

هناك كانت الخطط تخرج من قبل متخصصين لا تأثير عليهم من قبل طرف معين بل يكون التأثير الأوحد هو المصلحة الجماعية والسبيل إلى تحقيقها.

هناك ثبات في المواقف وطرحها في النقاش وموضوعية في الطرح تحت شعار المصلحة الجماعية قبل كل شيء حتى شاهد الجميع في العالم الثالث كيف تسير اجتماعاتهم وكيف تسير أهدافهم إلى الأمام وكيف تكون مواقفهم واضحة، لا لبس فيها، الكثير من الأحيان باستثناء بعض المواقف ولكن حتى هذه المواقف نرى لها حلولاً بعد فترة وجيزة وترجع الأمور إلى ما كانت عليه ويجتمع الشمل من جديد.

هناك أهداف محددة وتحضير مسبق لكل فعل سياسياً أو اقتصادياً أو حتى عسكرياً في الأحلاف التي تم التوقيع عليها بعد الحرب العالمية الثانية.

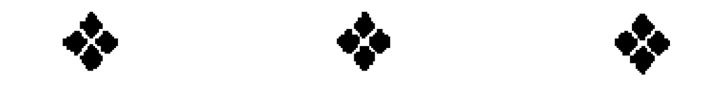
كل هذه الفواعل لم تتحقق في الكثير من المحاولات العربية التي حاول بعض القادة العرب خلال النصف الثاني من القرن الماضي تحقيقها، والسبب أن العناصر المذكورة هناك لم تفعّل ولم تكن هدفاً في حد ذاته مراداً تحقيقه، ولو عمل بالمدى الأدنى منها لتحققت نبوءة «توينبي» والحلم العربي.

ومع هذا مر عام ١٩٧٤ ومر عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ والآن نعيش العام ٢٠٠٧ م والأمور كما كانت بل يشاهدها المواطن العربي تتعقد يوماً بعد يوم حتى جامعة الدول العربية وأمينها العام لم يسلما من التجريح، وكأن الجامعة العربية ذات مستقلة بذاتها وليست نتاج سياسات الدول الأعضاء أو كان الأمين العام مُنفذاً لسياسات خاصة به لا سياسات يتم الاتفاق عليها قبل إشهارها.

الجامعة التي شُكّلت لكي تكون غير فاعلة والسبب هو الخوف والهاجس الذي يلازم بعض الدول خوف على السيادة، وكأن السيادة كانت أو هي في متناول أيديهم يتحكمون فيها وفي فواعلها حسب منطلقات مصالحهم فقط.

المطلوب اليوم تدارس كل ما حدث منذ أن تخلصت هذه الشعوب من الحكم

العثماني مروراً بالحالات المعروفة «الانتداب» وغيره، تدارس وتفهُم بأن التمسك بالسيادة وكأنها.. محرّم الحديث عنه، باتت عنصراً غير فاعل في التفاعلات الدولية إذا قاس بها متخذ القرار كل عمل دولي؛ لان مصالح الدول أصبحت متقاربة في كل شيء، والمبالغ التي تصرف على التسلح والتسليح باتت غير ذات جدوى، الحماية اليوم وفي عصر العولمة، المفروض عليها هي حماية مصالح والدليل على ذلك اليابان فيكفي أن نأخذها مدرسة نستفيد من نجاحاتها.



كيف ستكون المنطقة بعد العدوان على العراق

تساؤل يأتي تتويجاً لعدة تساؤلات أخذت تطرح نفسها حول ما هو قادم إلى المنطقة بعد العدوان الأمريكي البريطاني على العراق؟ وما هي الخارطة السياسية والعسكرية التي سترسم؟ وماذا يمكن أن تشهده دول المنطقة على وجه الخصوص في خضم التداعيات المتسارعة؟

وهل هذه التداعيات التي حلت بالمنطقة بشقيها المباشر وغير المباشر ستكون أشد تعقيداً مما شهدته المنطقة خلال تسعينات القرن الماضي؟

وهل ستكون بالحجة نفسها أم أن هناك حججاً أخرى سوف تطرح؟

هذه التساؤلات والطروحات لم تنحصر بشكلها اللاواعي في حدود المنطقة التي ننتمي إليها، بل فقدتها إلى معظم دول العالم وشملت الأقطار ذات الصلة في القضية الأساسية، وهي الرغبة الأمريكية في الهيمنة على جميع المقدرات الأممية بما فيها الأمم المتحدة.

بل قد وضعت دول لا تزال مصنفة بأنها حليفة للولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من المجالات في دائرة التهديد والوعيد لا لشيء إلا لسبب مواقفها التي تعتقد بأنها عادلة ونابعة من عدم شرعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بعدما شاهدت هذه الدول التداعيات المتكررة على مجلس الأمن والهيئات التابعة له مع زوال بعض هيبتها إن لم يكن جُلها.

لقد أصبحت معظم دول العالم داخل منطقة التهديد وغدا الكثير من المنظمات الدولية النامية المحتاجة خاضعة للتهديد والوعيد الأمريكي، الأمر الذي خلّف سيلاً من دول العالم تؤكد معاداتها للمنطلقات الأمريكية وتقول إن الولايات المتحدة الأمريكية غير معنية بجلب السعادة والديموقراطية لهذه الدول.

لقد عاد تداول بعض المصطلحات والمفاهيم من قبل المسؤولين الأمريكان مثل الحرية والديموقراطية من جديد يطرق مسامع أهل المنطقة أخذت مقاييس ومنطلقات حياتية جديدة يوعد بها أهل هذه المنطقة أيضاً وتعدى الأمر ذلك فأعيد الحديث عن الدولة الفلسطينية.

لن نبالغ إذا قلنا إن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي على وجه الخصوص مقبلة على نشوء نظام إقليمي جديد تتغير فيه وبشكل زلزالي الخرائط والحدود وتتبدل فيه على الأقل بعض الأوضاع الراهنة وتعود القراءة السياسية فيه إلى حاجة يصل حدها الأقصى إلى القول بأن مفهوم التكون الجغرافي للمنطقة قد انتهى.

لقد أعاد العدوان الأمريكي والبريطاني على العراق الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما قبل ١٩٥٦ وما بعده حين كانت أولوياتها تبدأ بالسعي إلى تغيير الأمر الواقع في المنطقة العربية على أثر خروج الفرنسيين والبريطانيين، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية عادت دولة مراجعة.

وتأسيساً على ماسبق فإن السؤال المهم المؤرخ على ساحة بغداد هو: هل ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بفرض مرئياتها على المنطقة؟ بالرغم من وجود الضعف السياسي الذي يملأ مساحات واسعة في الكثير من دول العالم وليس منطقة الخليج العربي مركز الإسقاطات العالمية منذ الخروج البريطاني من المنطقة؟

وبالتالي ماهي صور التغيرات التي سوف تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإحداثها بعد أن شاهد العالم تدخلات تتجلى في العديد من الدول مكررة الصور نفسها التي شاهدناها في العديد من الدول المبادرة للعراق وما تتبع ذلك من تداعيات وتصريحات بعد أن تم تلبية كل المطالب الأمريكية؟

إن الصور الدولية تبدو الآن على نحو يقول إنه إذا مانجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق كامل أهدافها في المنطقة فإن ذلك سوف يعطيها الدافع لتوجيه الضربات إلى الدول التي تعتقد أنها غير منسجمة مع أهدافها وبالأساليب والمرئيات التي تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أنها مناسبة وبالطرق التي تقدرها بنفسها دون

إشراك طرف آخر في الأمم المتحدة التي أصبحت تفعّل عندما ترى الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة تفعيلها أو تهميشها عندما ترى هذه الدولة أنه لا مجال لإشراكها في قضية ما.

بمعنى أن النجاح في الساحة سوف يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانطلاق وإلى توسيع قاعدة التداخلات وتطبيق السياسات التي بدأت بها في العراق، حتى وإن طال الوقت لسنوات ربما تمتد لأكثر من عشر سنوات ؛ خاصة بعد التصريحات التي أطلقها الكثير من المسؤولين في الحكومة الأمريكية وجورج بوش بهذا الخصوص.

ومعنى ذلك استراتيجياً أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى في المنطقة إلى أكثر من المدى المنظور أو المتوقع خاصة وأنها أصبحت الآن تسكن على معظم النفط ومصادره وأنابيبه.

مدللين ضمنياً أو علنياً بأن الفشل في هذه السياسات المتعامل معها في المنطقة سوف يساعد على تدهور هيمنتها على هذه المنابع وهذه الدول.

إن هذه التداخلات وإن حدثت جميعاً مرتبطة بمعطيات ذات دلالات مقرونة بواقع هذه الدول في الوقت الراهن من حيث العلاقة الموجودة بين بعض دول المنطقة المرهونة بقرارات أمريكية لايستطيع أحد التنبؤ بمدلولات مفرداتها سواء متخذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أو هذه الدول؛ لأن الطرف الآخر أي الشعوب ليس عضواً فاعلاً ولا حتى مشاركاً في الكثير من هذه التداعيات.

من خلال هذه المعطيات وغيرها نستطيع القول بأن التدخل العسكري في المنطقة سوف يمارس في ظل هذه التداعيات ولكن بنسب متفاوتة وحسب الحاجة الأمريكية والبريطانية يرافقه تدخل من نوع أخر وهو التدخل الدبلوماسي الذي سوف يتمثل في وعود وأمان لحل الكثير من المشكلات العالقة بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية لبعض الدول.

ولمراجعة ذلك كله يجب على دول المنطقة أن تعي جميع الاحتمالات وان تدرس كل التوقعات وأن لاتعطي الفرصة لتنفيذ أية مخططات معادلة لمعديها ابتداء وقبل كل

شيء بإعادة اللحمة والتلاقي والبحث عن صيغ جديدة وفاعلة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية.

❖ ❖ ❖

شـــارون والهـــوس السياسي والعسكري

التهديدات التي كان يطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون للعالم والتي اتبع من خلالها منهجية سياسية وعسكرية واضحة، وربما محددة بشكل مطلق لم يخرج في أي مرحلة من حياته عنها أو يخالفها أو حتى يستبدلها أو يتنازل عن أي من جوانبها أو مكوناتها حتى لو كان ذلك أمراً تفضيليا بعكس ما هو موجود في الوطن العربي الكبير من مشرقه إلى مغربه.

فشارون ومنذ أن بدأ مسيرته السياسية عسكريا كما هو حال أغلبية الحكام في إسرائيل ولعل الخلفية العسكرية هي التي تحدد المسار السياسي للمسؤول الإسرائيلي، لذا نراهم غالبا ما يلجأون إلى الحد الأقصى من الإجراء مباشرة عند أول حالة تعثر أو معارضة وحتى ما يسمون منهم «حمائم» فإنهم لا يختلفون عن الصقور إلا في الوسيلة أما الغاية فهي واحدة على جميع الأحوال.

إن هذا ليس الأمر المستغرب ولكن ما يثير الدهشة والعجب والغرابة أن العالم العربي قد أصم أذنيه وأغلق عينية ولجم لسانه بل كانت هناك حالة من التعتيم الإعلامي على هذه التهديدات التي تمثل تهديدات صارخة على قياديين يمثلون شعبا يرزح تحت الاحتلال منذ أربعينات القرن الماضي، فشارون ومنذ أن دخل العراك السياسي وقبله العسكري في الحكومة الإسرائيلية كان يمارس أبشع العمليات، ليس التهديد فقط بل القتل المتعمد مثل اغتيال الدكتور الرنتيسي في أحد الشوارع الفلسطينية المزدحمة بالمارة.

إن هذا الهوس بالقتل والتدمير دفع شارون ومن معه وبكل تأكيد إلى المزيد من العدوان وإلى المزيد من الاحتلال وإلى المزيد من اتخاذ الإجراءات العسكرية الوحشية، وبمزيد من الجولات العدوانية التي تستهدف سكان فلسطين المحتلة بكل مناطقها وسكانها.

إن تهديد شارون وهوسه سيمتد إلى المزيد من الممارسات طالما انه لم يجد مقاومة عربيه بل حتى تصريحاً يدين هذا الشطط الدموي الذي يتقذف من شخصيته الدموية غير العادية طالما أنه يتلقى الدعم تلو الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، ويسمع التصريح تلو التصريح منهم، تدين كل الأعمال الفلسطينية التي ليس لها هدف سوى تحرير بعض الأرض ومحاولة الخلاص من الاحتلال، ولعل الشعوب التي رزحت تحت هذا الهوان تعرفه وتقدر ويلاته على جميع المستويات سواء داخلياً أو خارجياً، لقد استنكر شارون لكثير من التعهدات التي قبلت بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وحتى تلك التي قطعها هو على نفسه، فأعاد الأمور إلى مرحلة الصفر وألف جميع المراحل التي مضى وقت طويل واتخذ جهد مضنٍ في سبيل تحقيقها، والاستفهام الذي يطرح نفسه هنا هل أن مرد ذلك إلى قوة شارون وضخامة آلته العسكرية؟

أم إلى التخاذل العربي ومحاولة الاحتماء وراء «جدر» من قش، بعد أن اختزلت الوحدة العربية إلى مجزوء التجمعات الصغيرة والتي اختزلت بدورها لأن تصبح مصلحة قطرية، وانكفأت الدول العربية كلها إلي الداخل وأصبح الهم الذاتي سابقاً للهم القومي بل ومُلغي له في كثير من الأحيان إن لم يكن الكل.

شارون مثله مثل كل الطغاة الذين شهدهم التاريخ لا يتوانون عن انتهاز أية بارقة حتى يمارسوا عدوانهم وهمجيتهم خاصة إن لم يجدوا من يردعهم أو يوقفهم عن حدهم.

إن أكثر ما يمكن خشيته هو أن التفريط العربي المتتالي قد يدفع شارون إلى المزيد من التهديدات وبالتالي إلى المزيد من الأعمال المهووسة التي لن تعرف حدوداً والتي ستنال سهامها آنذاك كل أجزاء الوطن العربي إن لم يكن سياسياً أو عسكرياً فستكون اقتصادياً بكل التأكيد، فإسرائيل دولة لم تضع دستورا لها خشية ان يضطرها ذلك إلى رسم حدودها. فالجهد الإسرائيلي يتركز هذه الأيام، حسبما هو مرسوم من قبل في تحقيق حلم إقامة إسرائيل الكبرى خاصة وان السياسة الإسرائيلية تكرس حالة الفصل والعزل العنصري وتسعى إلى إجهاض كافة المبادرات الدولية والشواهد كثيرة، المتتبع للأحداث السابقة يدرك النهج الشاروني بكل دوافعه ومقوماته.

إن ما يريده شارون هو إلغاء كامل للوجود الإسلامي في فلسطين وبالتالي إلغاء الوجود العربي على كافة الأرض الفلسطينية بعد إفراغها من أهلها وتنفيذ فكره الوطن البديل.

❖ ❖ ❖

قواعد عسكرية ضد من!...

«إنهم يأملون بالاحتفاظ بأربع قواعد في العراق إحداها عند المطار الدولي قرب «بغداد» والأخرى عند «تاليل» قرب الناصرية في الجنوب والثالثة عند مطار معزول في الصحراء الغربية على طول خط أنابيب قديم يمتد إلى الأردن والأخيرة عند مطار «باشور» في الشمال الكردي».

سؤال مهم طرحة الدكتور محمد السعيد إدريس أحد المفكرين العرب المتخصصين في الدراسات الخليجية وبالتحديد الدراسات ذات الصلة بالنظام الإقليمي الخليجي بتفاعلاته ومساراته وعلاقاته الداخلية والخارجية.

سؤال يأتي تتويجاً لعدة تساؤلات باتت تدور في الذهنية، منها ما الذي يسعى إليه الأمريكيون من خلال الاحتفاظ بهذه القواعد الأربع وفي المناطق المحددة بالذات؟ وبالتالي ما الذي يرمون إليه من خلال هذه الخطة العسكرية؟ وما هو الهدف؟ وما هي الدولة التي سيكون عليها الدور هذه المرة؟

قواعد عسكرية ضد من؟

سؤال طرحة الدكتور محمد سعيد إدريس في مقاله الأسبوعي بصحيفة الخليج بعد أن تابع اجتماع وزراء خارجية دول الجوار العراقي الذي عقد في الرياض والذي ناقش العديد من الموضوعات وغيّب السؤال الجوهري الذي تمنى الكاتب من الوزراء طرحة لكنه تجنب وسائل الإعلام من استثنائيات وتحليلات عن الوضع في العراق وسقوط بغداد!!

تساؤل يستحق التركيز فيه وفي كل كلمة من كلماته لا لكونه مطروحاً من قبل أحد المفكرين والمتخصصين بقضايا النظام الإقليمي الخليجي ولكن لكونه سؤالاً ربما كان من أحد المجتمعين في الرياض أن يخصصوا ولو جزءاً من أجنده

اجتماعاتهم لمناقشته.

تساؤلات الدكتور إدريس التي طرحها جاءت في عدة نقاط وترك الإجابة للقارئ كما تركت بغداد للقوات الأمريكية قواعدها العسكرية الأربع في العراق؟؟ وكيف سيكون رد دول الجوار على هذه القواعد؟ وهل هذه القواعد العسكرية الأربع المزمع إقامتها في العراق لدعم الوجود الإسرائيلي؟

ربما تكون هذه القواعد التي غُيب الحديث عنها في اجتماعات الرياض كما ذكر الدكتور لقمع الشعب العراقي إذا تمرد على الخطط المرسومة، وربما تكون أيضاً موجهة لجيران العراق دون تحديد؛ لان السيناريوهات باتت مفضوحة، وربما تكون لدعم الوجود الإسرائيلي كما يذهب الكثير من المحللين إليه.

ولكن الكارثة كل الكارثة إذا كانت هذه القواعد التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية العمل على ترسيخها موجهة لخدمة الأهداف الثلاثة مجتمعة التي ذكرها الدكتور، بحيث تكون أداة قمع لشعب العراق بكل طوائفه إذا خرجوا عن الخط الأمريكي والسياسات الأمريكية التي باتت مرفوضة، والدليل ما يشاهده الجميع في العراق والشعارات التي رفعت والتي جاءت كلها ضد السياسات الأمريكية والوجود الأمريكي في بلادهم.

وربما تكون لقمع جيران العراق سواء كانوا شعوباً أو حكومات، والهدف هو نافع لخدمة الدولة العظمى التي باتت تتحكم بالكثير الكثير من مقدرات القرار السياسي العالمي خاصة بعد أن استطاعت تحقيق ما تحث فيه العالم ومنظماته الأممية.

الدولة العظمى التي لا تزال تتذكر ما حدث لها في سبعينيات القرن الماضي، عندما أوقف نفط المنطقة عنها ربما تريد من هذه القواعد سحب كل مقومات قوة اتخاذ القرار السياسي إن كان هناك مقومات قوة من بعض الدول شبة الفاعلة في المنطقة كي لا تكون في حاجة لهذه الدول ولا لمواردها، وتتعكس الصورة بحيث تهرول وتلهث هذه الدول لترضي الولايات المتحدة الأمريكية ومتخذي القرار السياسي فيها، أما فيما يخص الطرح الثالث والأخير فلا يوجد عامل يؤمن به ويوافق عليه من

حيث ان الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على عدم ضياع أي جهد من شأنه خدمة الدولة العبرية، والحديث الدائر هذه الأيام في الأروقة العالمية بخفاياه وغير العالمية وهو تكوينات الشرق الأوسط الجديد، الذي ينظم في عضويته وفواعله إسرائيل الدولة رقم واحد في المنطقة.

الشرق الأوسط الجديد هو ما تريده هذه الدول للمفهوم العربي «للنظام الإقليمي العربي» الذي كان حلم العرب بعد الحرب العالمية الثانية ومع تأسيس الجامعة عام ١٩٤٥. ومع كل التقلبات المستمرة التي لازمتها خلال مسيرتها والتي كان عناصر ضعفها هي التراجع الكبير في التفكير في المصلحة الجمعية لصالح النزعة القطرية كل هذا وذاك ويبقى السؤال الذي من الضروري تدارسه والذي طرحة الدكتور إدريس عن دراية ببواطن الأمور قواعد عسكرية ضد من؟

❖ ❖ ❖

دول المنطقة ونظرية الدومينو

«إذا صُفّت قطع الدومينو واقفة بعضها إلى البعض وحركت القطعة الأولى بإصبعك فإن قطع الدومينو سوف تتحرك كلها وراء بعضها نتيجة لحركة القطعة الأولى وتنهار كل القطع[1]».

«إن القضاء على صدام حسين سيساعد على إعادة تنظيم منطقة الشرق الأوسط».

«إن الانتقال إلى حكم شعبي في العراق قد يشجع الأحلام في أرجاء العالم الإسلامي».

«إن طموحات واشنطن لن تتوقف عند بغداد، وإن كان استخدام القوة المسلحة غير مطروح بالضرورة بالنسبة لدول أخرى، وان دولاً عديدة بما فيها «سوريا» ستدرك الرسالة من الحرب على العراق وتفهم انه من المستحسن الاتفاق سلمياً».

هذا بعض ما قاله الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ومعاونوه المتشجعون للحرب والمشجعون للحروب على المنطقة والمشجعون المعاصرون لنظرية «الدومينو» التي تلقى رواجاً كبيراً هذه الأيام في الإدارة الأمريكية والبريطانية وبلا شك مع كل القوى التي تهمها سلامة الدولة العبرية الجاثمة على صدر الفلسطينيين في جميع الأراضي المحتلة دون تحديد لسنوات الاحتلال والتسليم التي تعارف عليها العرب شعوباً وحكومات.. هذه النظرية التي تقوم على أساس مبني على تفاعلات متصاعدة قوامها نظرية الدومينو مدليين بما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية عندما كانت بولندا هي القطعة الأولى التي انهار بعدها العديد من القطع «الدول».

لم تنته الحرب في العراق بعدُ، وهذا بتأكيدات من الجانب الأمريكي، وأنظار لاعبي الدومينو تتجه نحو دمشق وربما غيرها من دول المنطقة ؛ فالرئيس الأمريكي اللاعب الأكبر يقول في تصريح لشبكة التلفزيون الأمريكي «سي.ان.ان» إن بلاده

تعتقد أن لدى سوريا أسلحة كيميائية، وكأنه يريد بهذا التصريح أن يرجعنا إلى بدايات نشوب الأزمة في العراق، شك، فاعتقاد، فتحالف، فحرب، يتغير بعدها النظام وتتبعه تبعات أخرى ولعبة الدومينو تستمر.

الأنظار متجهة نحو دمشق.. دمشق العروبة وكأن التاريخ يعيد نفسه وكأن الأيام التي مرت على أيزنهاور الجمهوري تعيد نفسها كي يعيشها بوش الابن، تلك الأيام التي حاول فيها أيزنهاور تبني هذه النظرية بوضوح أثناء أزمة الهند الصينية عام ١٩٥٤ عندما تخوف من أن يؤدي وقوع فيتنام تحت هيمنة الشيوعية إلى تحول الدول المجاورة لها بتأثير الضغوط المتزايدة عليها، وبالأخص لاوس وكمبوديا وتايلاند والملايو والفلبين واندونيسيا إلى الحكم الشيوعي، وهو ما كان يعني بالتالي انهيار نظام الأمن وتدمير بناء المتحالفات الذي أقامته الولايات المتحدة في المنطقة «جنوب شرق آسيا»، ومثل هذا الاحتمال كان من المحقق أن يكسر واحدة من اخطر حلقات استراتيجية الاحتواء التي طبقتها أمريكا على المستوى العالمي في ذلك الوقت لمواجهة الضغوط التوسعية للشيوعية الدولية تعود بكل إسقاطاتها على بوش الابن ويكون المسرح المعد لهذه اللعبة دول المنطقة.

لعبة الدومينو لم تنته، وهي بعكس ما قاله محمد الدوري مندوب العراق السابق في الأمم المتحدة بل هي في بداياتها، فالدور بات معكوس الإسقاطات على سوريا البلد العربي الأول المجابه للكيان الإسرائيلي. فاليوم شك وغداً يقين ولكن هذه المرة ليست بنفس الطريقة وليس بنفس الأسلحة؛ فالولايات المتحدة الأمريكية ولاعبو الدومينو لديهم أسلحة أخرى ضد سوريا، ربما يكون سلاح الحصار والتجويع أهم سلاح يستعمل هذه المرة، ولعبة الدومينو تستمر والعالم يتفرج والأمناء العامون للمجالس والمنظمات الإقليمية والدولية يشاهدون كما نشاهد ويتابعون كما نتابع وربما يذهبون إلى التقاعد كما قال الخطيب الكبيسي.

لا نبالغ ولا نجافي الحقيقة في شيء إذا قلنا إن ما يحدث في المنطقة سببه نحن، فالعالم العربي دائماً يعيب زمانه والعيب فيه، نحن الذين صمتنا عندما ضُرب العراق وسوف نصمت عندما تُضرب دمشق وسوف لن نتكلم أيضاً عندما يتنقل الدور لا قدر

الله إلى بلاد الحرمين أو إلى القاهرة ولعبة الدومينو تستمر والدول العربية والإسلامية وكأنها صفت مثل قطع الدومينو أمام بعضها البعض تنتظر الدور كي تُحرّك مثل ما كانت البداية في العراق.

❖ ❖ ❖

العراق بين إقرار الدستور واستمرار الانفلات الأمني

نحن في عُمان لانعرف المواقف المتطرفة، إذ إن السلطنة ومنذ تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم عام ١٩٧٠ لم تنحز إلى أية جهة خارجية وكان نهجها في التعامل الخارجي الاعتدال والعقلانية في عملية اتخاذ القرار السياسي. ولم نكن خلال الفترة الممتدة منذ ذلك التاريخ إلا دولة وسطاً، تأخذ الأمور العامة على أنها أمر يهمها بشكلٍ مباشر، لذا يُسجّل للسلطنة بقيادة جلالته المحبة للآخرين في أية مرحلة من المراحل التي مرت بها الأمة العربية حيث أننا لم نكن مصدر قلق أو مركز تمحور أو منطقة جذب لتحالفات بل كنا نقف مع العقل السياسي والواقعي ونقول كلمة حق يراد بها حق.

في هذا السياق أرجو أن تفهم مقاربتي لموضوع العراق والدستور والأمن في العراق. ويجب أن يفهم أيضاً في إطار الحرص العُماني على العراق أرضاً وشعباً وحكومةً وتراثاً ووحدة واقتداراً. فالعراق السليم المعافى والعراق القوي الموحد هو نصر للعروبة وللعرب والعراق الممزق الضعيف المهموم هو خطر جسيم يعيب الأمة والناس والمنطقة وبالأخص نحن جيران العراق.

في العراق ومنذ الغزو تجري أحداث، وتقوم حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني. فليس هناك دولة وليس هناك جيش وليس هناك امن وليس هناك أجهزة فاعله في الشأن الداخلي العراقي، في العراق الكثير من المناطق معرضة للخطر، ومنها مركز الأمن ومباني الجيش ومواكب المسئولين المحروسة بالعديد من الحراس. الخطر الداهم يصيب الآليات العسكرية والمعسكرات وأماكن التجمع ومجمعات الدوائر الأمنية الرسمية وحتى السفارات التي من المفروض أن تكون تحت الحماية أصبحت عرضة للمغامرين.

في العراق حالة من التحدي بين أصناف الموت وأشكاله، وفيه حالة تسابق بين القادرين على القتل بالرصاص أو قطع للرؤوس. السلاح متوفر في كل درب، منه ماهو متأتٍ بالتوارث ومنه ماهو مشترى من أسواق عديدة وشاسعة وفيها كل الأنواع والقياسات.

الكل في العراق هو مشروع قتيل، فمن يطلع عليه النهار لا يأمن ذاته حتى الليل والعكس صحيح، حتى قوات الاحتلال وقوات الائتلاف كما ترغب أن تسمي نفسها تعترف على لسان قادتها أنها في مأزق لا تدري كيف تخرج منه، بعد أن انهارت كل توقعاتها.

في هذه الظروف جاءت حكومة العراق الجديدة عام ٢٠٠٦م، وفي ظل هذه التحديات الرهيبة كانت الانتخابات التي أفرزت الجمعية الوطنية، وتحت هذه الوقائع يجري الآن البحث عن صياغة دستور جديد للعراق، وهذا المجزوء من الحدث الكبير يأخذ حيزاً هاماً في الحياة السياسية العراقية. إذ أن الدستور يمثل رمزاً وأساساً للحكم ومؤشراً يمكن الاهتداء به نحو تحقيق المصالحة الوطنية والمصلحة الوطنية في العراق الشقيق.

إن التنادي لصياغة الدستور بحد ذاته واجه أزمة حادة تمثلت في ردة فعل السُنّة ابتداء من رفضهم أن يشاركوا في لجنته، ثم عودتهم عن ذلك ثم تراجعهم، إضافة إلى جملة الاختلافات داخل اللجنة الأمر الذي ولّد ارتباكاً واضحاً في المسيرة التي أريد لها أن تنتهي في فترة قصيرة، والتي كان من المأمول أن تؤسس للدولة الجديدة.

إن معنى البدء بصياغة الدستور أن الأوضاع العامة للعراق قد استقرت وأن الأوضاع الأمنية قد استتبت وان التكييف القانوني أصبح جاهزاً، وأن الناس باتوا في وضع جيد ممكن تقبله وبالتالي الاستفتاء عليه، إن معنى الشروع في وضع مواد الدستور أن الاقتصاد والجيش والأمن والوزارات قد بدأت بعملها.

إلا أن ما يجري في العراق هو عكس ذلك تماماً وغير ذلك تماماً، معظم الناس غير مهتمين بالدستور قدر اهتمامهم بسلامة أبدانهم وتأمين عيش يومهم. لا الأجهزة الرسمية تدري إلى أين هي سائرة ولا السلطة التشريعية قادرة على استيعاب ما هو

موكول إليها ولا السلطة التنفيذية موجودة حتى تستطيع أن تتحمل مسؤولية التنفيذ والمتابعة ولا السلطة القضائية التي ستنطق بأحكامها وفق الدستور موجودة في مكاتبها أو قاعات أحكامها.

إن العراق يمر بحالة تدمي قلوبنا في عُمان وتعصر أفئدتنا، إننا ندعو الله أن يمر هذا الليل البهيم والطويل الذي يعيش فيه إخواننا في العراق. وإننا ندعوهم باسم ما يجمعنا من آيات القران ومواثيق الدم والتاريخ الذي يربط عُمان بالعراق أن يعيدوا وحدة صفوفهم وان ينبذوا كل أشكال التفارق والفرقة الدينية والعرقية والسياسة والعقائدية وأن يعيدوا العراق الصامد الواعد.

إننا نتحدى كل مراكز الإحصاء ودوائر التجارة والتصدير في العراق، نتحداها جميعاً أن تقول لنا كم ينتج العراق من النفط يومياً؟ ومن المشتري؟ وكم الثمن؟ وأين تصرف الأموال المتأتية من ذلك؟. إننا نتحدى كل باعة الأكفان والتوابيت وحفاري القبور أن يقولوا لنا كم عدد الموتى في كل يوم؟.

إخواننا في العراق نستحلفكم بالله أن تحفظوا لنا عراقنا وأن تحافظوا على أطفال العراق وأن تعيدوا لنخل العراق قدرته على التثبيت وعلى مياه دجلة أن تخرج سمكاً نأكله مسقوفاً بصحة أبي نواس والرشيد والمنصور والبياتي والجواهري.

نستحلفكم بالله أن توقفوا هذا النزيف وهذا النزف وان تعيدوا للملوية ولنينوى وللقادسية ولحمورابي وقبلهم كلهم سيدنا إبراهيم وسيدنا نوح عليهما السلام تاريخهم الذي استأمنوكم عليه وبعدها كل الدساتير التي تريدون، وبعدها أعيدوا صياغة شرائع حمورابي وجلجامش وأور.

الدستور يا إخوتي سهل كتابته بالحبر، ولكن من المستحيل كتابته بالدم. الدستور سهل أن يُكتب على ورق ابيض، ولكن من المستحيل أن يُكتب على الأكفان البيضاء.

اللهم أحفظ العراق، وأهل العراق، ونخل العراق، ودجلة العراق، وفرات العراق من كل سوء.

أسهم الشركات.. والجوازات المهاجرة

تقول كل الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأخذ بإعداد ناصية الدول وتأهيلها إن هناك مراحل قد مرت بها الدولة حتى تصبح دولة قوية ومعترفاً بها.

أي أن قوة الدولة كانت تستمد أولاً من عدد سكانها أو من مساحتها أو من موقعها الجغرافي أو من حجم تصنيعها للأسلحة إلى غير ذلك. أما اليوم فان تصنيف الدولة يقوم على أساسين هامين أولهما: الاقتصاد وثانيهما: التقدم التقني والعلمي. فهناك دول تملك القدرة السكانية أو المساحة الشاسعة إلا إنها حقيقة تقع في حال من الضعف لا يتيح لها أن تلعب دوراً مميزاً أو خاصاً على الساحة الدولية.

أما الاقتصاد فإنه أصبح المؤشر الذي تتبعه الحركة الدولية في بناء القوة والاقتدار. لذا حرصت كل الدول على أن تبني اقتصاداً قوياً ثابتاً حتى تستطيع أن تشكل دولة ذات تأثير على سياق العلاقات الدولية من حيث قوتها أو من حيث وجودها أصلاً.

لذا فان الدولة الفقيرة ذات الإمكانات المحدودة التي تلجأ غالبا إما إلى الاقتراض وطلب العون أو حتى الدخول في أحلاف تؤمن لها اقتداراً اقتصادياً، هذه الدول غالباً ما تكون دولاً مصادرة القرار ومسلوبة الإرادة وهي بالتالي لا تكون إلا دولة حليفة أو تابعة أو أحد مكونات الأحلاف التي تقودها دولة بعينها.

والسلطنة منذ بدء الدولة الحديثة التي قاد حركتها جلالة السلطان أدركت هذا البُعد وبدأت منذ النشأة الحقيقية تولي القطاع الخاص اهتماماً بارزاً في حركة ذات وقع تخطيطي متراكم وصحيح وواعٍ وذي استشراف لما يأتي، لذا فقد سعت السلطنة إلى تنظيم القطاع الخاص وقدمت له كل إمكانات الدعم والتشجيع من أجل إيجاد

اقتصاد يتفاعل داخليا وإقليميا ودولياً.

وفي توجه في ذات السياق وضعت القوانين وتفاعلت الأمور وأنشأت سوق مسقط للأوراق المالية وذلك بدعم كُلي من الدولة. وبدأ العديد من الشركات والمساهمين التعامل مع هذه السوق عن طريق الإدراج والتعامل مع الأسهم التي نشطت بشكل ملحوظ في فترة من الفترات إلا أننا وبعد فترة وجيزة بدأنا نشهد حالات من التذبذب لعمل هذه السوق من خلال تراجع قيمة بعض الأسهم المدرجة للشركات بعد أن وثق المتعاملون معها بقدرتها وإمكاناتها التي وإن بدأت متواضعة إلا أنها أخذت تنشط بشكل ملفت للنظر.

وقد أدى هذا التراجع إلى ضرر مادي ومعنوي ببعض مقدرات الجانب الاقتصادي والصناعي والتجاري في السلطنة، كما أدى إلى خسائر أصابت صغار المساهمين الذين كانوا قد باعوا جزءاً كبيراً من ممتلكاتهم ودفعوا بمعظم مدّخراتهم في سبيل نيل شيء من الربح إلا أن ما حدث عصف بالبقية الباقية مما يملكون.

وهنا ارتفعت أصوات كثيرة تسأل عن السبب وكيف العلاج؟ إلا أن جواباً شافيا لم يزل عصيّاً إلى الآن. وعزا الكثيرون ذلك إلى غياب الضوابط والمحددات والحدود وضعف الإجراءات أو على الأقل عدم تفعيلها بشكل كافٍ بعد أن لاحظ هؤلاء أن هناك كمية كبيرة من رؤوس الأموال المحلية والخارجية قد دخلت السوق وتعاملت معه وبعد أن حققت الأرباح التي تريد عادت هاربة ثانية إلى حيث أتت.

وحتى يتم وقف ذلك تدخّلت الدولة إداريا وتوجيهياً وقانونياً وأعادت الثقة بالسوق بعد أن جهدت في تصحيح الخطأ وعدّلت في كثير من الانحناءات التي أضرت بالسوق وبالمتعاملين معها خاصة، كما ذكرنا، صغار المساهمين والمضاربين.

وتواترت الأيام، وبدأت السوق تتحرك بعد الإصلاحات التي أدخلت عليها، وبدأ الناس يسترجعون عافيتهم حيث تم الإعلان عن أن شركات محلية رائدة مثل الشركة العمانية للاتصالات سوف تدخل السوق. تشجع من تشجع وبدأت الكرّة مرة أخرى «اقتراض من البنوك، بيع أملاك، رهن عقارات، استخدام مدخرات» من اجل الحصول

على الربح طبعاً وتكهن من تكهن بأن سعر السهم في هذه الشركة «الكبيرة» المتفردة بالسوق منذ عشرات السنين سوف يصل إلى تسعة ريالات والبعض الآخر قال بان السعر سوف يصل إلى ٢٠ ريالا وعايش الجميع المسلسل بوصول السعر إلى ١,٣٠٠ بيسه.

وهنا تثور مجموعة من الأسئلة المحيّرة ومنها: لماذا كان ذلك؟ ولماذا تكرر تخلخل أسعار السهم في شركة تعتبر من كبريات الشركات في السلطنة على هذه الصورة في الوقت الذي نشطت فيه أسعار شركات الاتصالات في دول خليجية عاشت في نفس المنطقة وتحت ذات الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟

هل كان هناك خلل في الترتيب؟ أم هل كان السعر المخصص والمحدد للسهم أكبر من حجمه؟ أم أن هناك أخطاء حدثت في عملية الإدراج وتوقيتاتها؟ أم أن هناك أناساً تتعمد إيصال قيمة السهم إلى أدنى مستوياته كي تلملم الأسهم التي بدأت تتناثر هنا وهناك؟

أيضا هناك أسئلة من الضروري أن نتداركها وهي: ماذا علينا أن نفعل؟ وهل الأمر متعلق بخلل أصاب مجريات العملية ذاتها أم أن الاقتصاديين وأصحاب الفكر الاقتصادي لم يتمكنوا إلى الآن من قراءة الأوضاع ووضع الحلول الناجعة؟ هل الاهتزاز الذي تشهده قيمة السهم سيصل به إلى درجة.. أم ماذا؟

أسئلة تحتاج إلى..

وتتواتر الظروف أيضا ويظل السؤال مطروحاً بالرغم من التصريحات التي أكدت على سلامة الوضع وعافيته.. فيما ستظل الأسواق الجوارية أيضاً تنادي على رأس المال المحلي وتوفر له بعض ما يسعى إليه.

كما ستظل الجوازات المهاجرة تنتقل من سوق إلى سوق بعد أن وجدت الربحية في أسواق أخرى بعد صدور حزمة من القرارات في دول المجلس تسهل أمور الاكتتاب بالنسبة للخليجيين.

إننا في السلطنة أصحاب مدرسة متقدمة في التخطيط والتنمية والتطوير وقد حققنا

الكثير على مستويات عديدة. فلماذا يحدث ذلك في هذا الجانب؟

أرجو أن يوفقنا الله في أن نجد جواباً شافياً لكل سؤال طرحناه آملين أن تتوقف هجرة الجوازات، وان يتوقف كل من يفكر منها بالهجرة.

❖ ❖ ❖

الإعلام العربي المــــــــــأزوم

لابد ابتداء من الاعتراف بأن هذا الاستهلال جدي ويحمل في طياته استفزازاً كبيراً وربما كان نفسه حالة استهجانية في التعاطي مع القضية الاجتماعية والسياسية والفكرية للعالم العربي، وربما كان أيضا استهلالاً مأزوماً هو في حد ذاته. ولكن مع كل هذه الإمكانات والاستدراكات فان الإعلام العربي يعيش الآن وبكل المقاييس حالة عدم رؤيا وتجاذب تأخذه إغراء السياسة ولمعان الخطاب الفكري لبعض الجهات المشبوهة فيندفع وراءها دون وعي أو إدراك لهول الإخلال الأمني والقومي والسياسي والاجتماعي الذي تخلقه تلك المقاربة غير العلمية والخاوية من أي تحليل أو نظر إلى ما وراء الحدث.

ودليل ذلك ما يتساقط من ردود فعل أو تعليقات تقوم بها أجهزة هذا الإعلام ذاتها، فتجد بعضها يتصدى لبعض ويتهم بعضها بل وتصل الاتهامات إلى حد الخيانة أو العمالة أو بيع الضمير قبل الفكر. فالمواطن العربي يقع في حيرة وتيه إن هو حاول أن يتابع هذا الإعلام مستمعاً أو مشاهداً أو قارئاً. فما تنقله وسيله معينة يتضاد وبصورة واضحة مع ما تنقله الأخرى، وليس ذلك نتيجة تفارق في الاجتهاد أو التحليل . ولكن انطلاقا من قناعات مختلفة في التناول. فما أن يقع الحدث على الساحة العربية حتى تجد أن هناك زوايا مختلفة قد جرى النظر من خلالها إليه، فمثلاً هناك من يعتبره وطنية صرفة ومنها من يعتبره جهلاً جلياً ومنها من يذهب إلى النقيض ويعتبره خيانة للوطن وللعروبة وللقومية. حتى حالة الدفاع عن النفس التي تعيشها الأرض الفلسطينية هذه الأيام لم تسلم من هذا التناحر في المسميات ليس على ساحة الإعلام العربي فقط بل وحتى على الساحة الفلسطينية التي كان من المفروض أن تكون منشغلة في حالة جهادية لا لبس فيها ولا اختلاف. وما شهدته الانتخابات الأخيرة في فلسطين خير شاهد على ذلك.

أما عن الحالة العراقية فحدث ولا حرج، بالرغم من وجود مبررات لمواقف مسبقة الإيمان بها واتخاذها إلا أنها حالة إعلامية «مأزومة» خرجت في تضادها عن الساحة الداخلية للبيت العربي لتبدأ بالتنازع فوق مواقع إقليمية ودولية أفادت منها واعتمدت عليها في اتخاذ مواقف مضادة للأمة العربية بل وأحياناً مهددة لوجودها وكيانها؛ وهذا ما حدث فعلاً ورأيناه في الإجراءات الأمريكية والأوروبية ضد الدول العربية التي كانت توسم بالتطرف ولعل آخرها الاحتجاج الذي تقدمت به وزارة الخارجية الأمريكية لدى مصر على مسلسل يعتزم التلفزيون المصري بثه والذي يقولون عنه أنه يتناول مواضيع وعناصر من خطاب التيارات المعادية لليهود في القرن التاسع عشر، الأمر الذي دفع واشنطن بالتهديد بقطع المعونة العسكرية عن مصر في حال عرض المسلسل فأين الديمقراطية التي كانت تتشدق بها الولايات المتحدة الأمريكية «أمريكا الحرية»؟ وأين الرأي والرأي الآخر؟ وتلك المعتدلة صاحبة القرارات السليمة والسلمية.

إن الدول كافة تعتمد وبصورة كبيرة على وسائل الأعلام كأحد السبل لتمرر قراراتها أو استجلاب الفوائد أو صيانة الأمن والاستقرار فيها أو حماية مصالحها القومية، وللإعلام في جميع هذه الدول دور فاعل ومقدر ومهم في الحراك السياسي لها سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي وحرصت هذه الدول على أن يكون الإعلام فيها معافى ومنسجما مع حالة الولاء العام للمواطن، لذا فقد كانت الجرائم الإعلامية محط استنفار بل ورفض محاربة من قبل الرأي العام في الدولة الذي كان يصنف ذلك بأنه خيانة عظمى. إلا أننا في العالم العربي وخلال السنين القليلة الأخيرة لم ننتبه إلى خطورة ما أسميناه في أدبياتنا السياسية والفكرية والاجتماعية «السلطة الرابعة» في النظام السياسي وهو الإعلام وعلى رأسها الصحافة، فبدأنا ندرج على مسالك وعرة ونترك إعلامنا ينحدر إلى أدنى مستويات العمل «الجمعي» العربي بعد أن رهن نفسه لمصلحة ذاتية جزئية على حساب المصلحة القومية أو حتى القطرية، وأحيانا نراه على سبيل المثال يتصدى لقضايا الوطن والأمن من منطلق الترويج قصير المدى وان

كان ذلك يضر بالعامة أو يصيب الدولة أو يلحق الأذى بالأمة. وأصبح الهدف الأول لهذا الإعلام الحديث عن تلك الصحيفة أو الإذاعة أو القناة الفضائية وغدا أهم بكثير من نجاحات العرب أو الدولة أو المجموع.

لقد احتكمت معظم وسائل الإعلام إلى حسابات «دكان الحارة» أكثر من احتكامها إلى الحسابات القومية وحسابات الدولة وأصبحت مراجعاتها اليومية تنتهي عند حالة الربح أو الخسارة الأمر الذي أوقعها في كثير من الحالات لقبضة جهات أجنبية استطاعت أن تجندها لحسابها فانطلقت في المنطقة شعارات «الصحف المأجورة» و«القنوات المشبوهة» أو الاتجار بالعروبة و«التعامل مع العدو» وسواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد فانه في حقيقته جريمة بحق الأمة والوطن والمواطن وهو مسلك يحمل وراءه أكثر مما تحمله فوهات المدافع أو تدوسه أحذية جنود الأعداء. فلا ابتلاء من الداخل أشد ضرراً من الاعتداء من الخارج ونتائجه السلبية مضمونة النجاح في سوق الدولة إلى الانهيار.

لقد أخذت كثير من الوسائل العربية «المريضة» في الفترة الأخيرة تجد نفسها في حالات إغماء أو عمى نتيجة عدم قدرتها على التعاطي مع قضايا أمتها بصورة أمينة والسبب في ذلك يعود إلى أنها منذ البداية لم تدرك حدود الشبهات فانساقت وراء الإثارة والصخب الغوغائي، ووجدناها مثلا تنقل الخبر من المصدر المعادي وتبدأ تنسج حوله كومة من الأحداث دون أن تدرك غرض هذا المصدر الذي غالبا ما يكون قد طرح ذلك الخبر قصد إثارة البلبلة أو متقصداً أن يجعلها طعماً تلتقطه وسائل الإعلام العربية التي تكون «كحاطب ليل» لا يدري ما تجمع يداه. ولنا فيما تنشره الآلة الإعلامية الإسرائيلية والأمريكية خير دليل على ذلك، حيث تلقي بالخبر في مجمع الأحداث فتبدأ دوائر التناقض تتناثر حوله معتمدة عليه بل وربما تصدقه أكثر من المصدر الذي انطلق منه، وتتعامل معه حتى يصبح هو الحقيقة وأن ما حوله يجب أن ينبني عليه.

واتسعت حالة الإحباط في المجتمعات العربية عندما أخذت بعض وسائل الإعلام فيه تتناحر فيما بينها في معارك جانبية نسيت أو تناست معها المعركة الأصلية القائمة بين

الأمة وأعدائها، وأصبح الانتصار فيها جلدا للذات العربية والخسارة فيها تدميرا للبنية القومية، وغالبا ما أصبحنا نقرأ أو نسمع أو نشاهد حالات نزاع عربية صنعتها صراعات الإعلام فيما بينها وأوقدت لها حتى تغالت بأحداث صدور الجسم العربي. ومما يزيد الأمر خطورة انسياق بعض الأنظمة السياسية وراء هذا التزييف وبناء مواقف معتمدة عليها. وهنا تصبح المصيبة اكبر مما توقعنا وأوسع مما انتظرنا ومخالفة للطموحات العربية العامة التي تسعى جاهدة نحو تقوية الصف وتوحيد الهدف والمصير حيث أصبح التناحر الداخلي السمة الغالبة في المجتمع العربي وتباعدت فكرة التوحد واستبد مشهد التنزه حتى غدا هو الواقع حالة التوافق وأصبحت هي المستحيل، وتكرس التضاد والتنافر، كل ذلك بسبب الجهل الذي أطبق على الفكر والضياع الذي استعمر الوجدان.

إن الأمة العربية الآن في أمس الحاجة إلى العمل المشترك وذلك لمواجهة التحديات الصعبة التي تواجهها داخليا وخارجيا خاصة وان الحلم القومي يكاد يكون مستحيل التحقيق في زمن الردة القومية والتردي العربي، لذا لا بد لنا من أن نقاوم كل التيارات المعادية لنهوضنا القومي وتطلعنا إلى التوحد ولعل أهم هذا التيارات هو ما تمثله الصهيونية العالمية بكل أشكالها والاستقواء الدولي والاسترخاء العربي التي تقود جميعها إلى إلغاء الفكر والعقيدة، وحتى تتجاوز الأمة ذلك لا بد من استنهاض العزيمة وإعادة قراءة الواقع وصياغة خطط المستقبل على شكل يضمن السلامة للوطن والمواطن.

أليس بعد هذا كله من الواجب أن ندرك أن إعلامنا العربي مأزوم وان الاستهلال الذي بدأنا به جدي وواقع وان الخطر الداهم سيقلع الأمة من جذورها وان المعركة هي معركة وجود وبقاء.

ومما يترك باب الأمل مفتوحا أن نرى بعض وسائل الإعلام العربي على قلتها لا تزال تدعو إلى البحث عن المصير المشترك وتلتزم المصلحة القومية وتنادي بضرورة الخروج من دائرة الشك والتشكيك، وأن يعي الجميع أن الضرر سينالهم واحدا بعد

الآخر وان خلل البناء يبدأ بدمار الداخل.

إننا من هنا ندعو الإعلام العربي أن يترفع عن المصلحة الذاتية الآنية وان يسبقها للمصلحة القومية العامة وأن يكون الشعار التصدي لكل ما يؤذي الأمة أو يعيق مسيرتها وان نعمل جميعا لإعادة اللحمة بين الصفوف وأن نتوحد يداً بيد لإحقاق الحق في انتقال جاد إلى بناء حركة تعبوية تعين الأنظمة لتلبي تطلعات الشعوب.

❖ ❖ ❖

تحولات عديدة بدأت تتحقق تدريجيا

اكتنفت عملية الانسحاب الإسرائيلي من غزّة مجموعة من المفارقات أدت إلى وجود مجموعة من وجهات النظر التي بدت في بعضها متضاربة ومتناقضة. فبين أن رحّبت جماهير كثيرة في غزّة والضفة بهذا الانسحاب الإسرائيلي أو فك الارتباط كما يحلو للإسرائيليين تسميته، وبين أطراف أخرى ترى في العملية تسويقاً مباشراً لمقاصد إسرائيلية.

قالت هذه الأطراف أن إسرائيل قد اتخذت قرارها بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية لتجنب المزيد من الخسائر المادية والبشرية والمعنوية، إضافة إلى أنها جعلت المسألة الأمنية من مهام السلطة الفلسطينية بعد أن عجزت عن حماية ذاتها، خاصة فيما يتعلق بأمن المستوطنات. فالفائدة حسبما ترى هذه الجهات جُلّها إن لم يكن كُلّها ذهبت في ميزان إسرائيل. فهي وكما ترى هذه الأطراف قد وفرت كماً كبيراً من المصاريف والتكاليف وأبعدت في الوقت نفسه المستعمرات عن مدى رماية الصواريخ الفلسطينية أو محاولات التسلل.

كان أمن هذه المستعمرات يكلف إسرائيل الكثير من المال والجهد والعسكر. بالإضافة إلى عامل مهم هو أنها حسّنت كثيراً من صورتها أمام دول العالم وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى أن تساهم أو تعرض مساهمتها في نفقات الانسحاب.

السلطة الفلسطينية من جانبها لم تغفل إمكانية الإفادة من هذه الفرصة، إذ سعت إلى تغيير بعض آليات عملها السياسي والدبلوماسي وحتى العسكري. كما عملت القيادات الفلسطينية لإصلاح العلاقات البينية فيما بينها فأعادت الاتصال مع الفصائل التي تقيم قياداتها في الخارج لاسيما في سوريا. كما أقامت جسوراً حواريه جادة مع

حماس والجهاد الإسلامي وذلك في محاولة لإعادة ترميم البيت الفلسطيني من الداخل وبالتالي تفويت الفرصة على المخططات الإسرائيلية الساعية إلى نقل الصراع إلى الداخل الفلسطيني الأمر الذي سيريحها كثيراً وسيؤمن لها تحقيق أهدافها دون أن تدفع أي نوع من الخسائر.

خلال الأيام القليلة الماضية أنهت إسرائيل مخطط الانسحاب من غزّة في مظاهر أشبه ما تكون «بالمسرحية» إذ شاهدنا على شاشات التلفاز أعدادا كبيرة من الجنود يندفعون على المستعمرات لإخلائها والمستوطنون من جانبهم يتظاهرون ويبكون ويرتمون على الأرض ويعتلون أسقف البيوت كتعبير عن رفضهم أوامر الانسحاب وإخلاء مساكنهم. والمفارقة هنا أن هؤلاء المستوطنين الذين يدركون في قرارة أنفسهم أنهم يسكنون أرضا غير أرضهم ويعيشون فوق تراب غير ترابهم هم أنفسهم الذين ينكرون على العرب الفلسطينيين ملكهم في وطنهم وحقهم في أرضهم التي عاشوا عليها آلاف السنين.

إن هذه الحالة الجديدة التي تعيشها الضفة الغربية ويعيشها قطاع غزّة أفرزت وفي المجموع الكثير من التحولات، والتطورات ليس على مستوى القضية الفلسطينية فحسب بل وعلى الصراع بين الطرفين وعلى المنطقة بأسرها.

لقد أخذت هذه التطورات في التعمق حتى أصبحت مظاهر جادّة وجديدة سيطرت على مجرى الأوضاع في العالم العربي. حيث زادت وتيرة المطالبة الفلسطينية بإخلاء المزيد من المستعمرات وأصبحت المناداة بإقامة دولة فلسطينية تأخذ بعداً جديداً تمثل في صياغة علاقة جديدة مع إسرائيل التي من جانبها بدأت تهيئ نفسها وكوادرها لتلقي المزيد من هذه المطالبات، ولتقديم المزيد من الخطوات التي تعتبرها تنازلات مؤلمة. كما أخذت الحكومة الإسرائيلية في المراهنة على الاستقرار والأمن المنشودين وعلى تغيير مواقف بعض الفصائل الفلسطينية المناوئة لعملية السلام وفي مقدمتها الكثير من الشرائح في الداخلين الفلسطيني والإسرائيلي الرافضين لعملية إقامة دولتين متجاورتين فلسطينية وإسرائيلية.

إلا أن هذا الانسحاب لم يترك الساحة الإسرائيلية دون إيجاد وضعية وأرضية جديدة، تمثلت في رفض قسم من المستوطنين الخروج من مواقعهم إلا بالقوة وذلك السبب نفسه الذي وقع داخل صفوف الحزب الحاكم «الليكود» والذي توّج باستقالة نتانياهو الذي ينافس بقوة شارون على زعامة الليكود الحاكم في إسرائيل.

أما في الضفة الغربية فقد كان تلقي نبأ الانسحاب وبالتالي التعامل معه مماثلاً لما حدث في غزة رغم أن حجم الانسحاب فيها اقل من حيث حجم المستوطنات التي تم تفكيكها. إلا أن وجود معظم القيادات في رام الله والضفة الغربية قد جعل القرار يمر في مساراته الدبلوماسية والسياسية أكثر من مروره عبر حالة الرفض أو الرد المسلّح.

ومن هنا فإن الارتدادات التي تلت عملية الانسحاب من غزة ومن شمال الضفة الغربية قد نقل القضية الفلسطينية إلى مرحلة جديدة سواء من قبل التعاطي العربي مع الوضع على الأرض أو على المستوى الإسرائيلي أو الإقليمي أو الدولي.

فمن الجانب العربي بدأت هناك أحاديث تجاوزت مرحلة الهمس حول تناول عملية إقامة علاقات بصورة ما مع إسرائيل، والتي من جانبها آنذاك لم تتردد في التصريح بذلك حين أعلن وزير خارجيتها سيلفان شالوم لصحيفة الرأي العام الكويتية أن هناك علاقات مع دول خليجية وعربية. كما أن هناك محاولات لإقامة علاقات بين أكثر من دولة عربية وبين إسرائيل، بل إن بعض هذه التوجهات قد بدأت بالفعل ولو في مراحلها الأولى.

أما على الساحة الإسرائيلية فبالرغم من حالتي التشنج التي تمثلت في مواقف المستوطنين أو الانقسامات داخل الحزب الحاكم الليكود. فان هناك الكثير من الأقطاب الدينية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والفكرية والاجتماعية بدأت تتناغم مع القرار بالانسحاب بل وان بعضها دعا إلى ضرورة تقديم بعض التنازلات على الجبهة السورية حتى تصل إسرائيل إلى حالة من الأمن والاستقرار على جميع حدودها العربية.

وعلى الساحة الإقليمية فمع وصول الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد إلى

الحكم في إيران. ومع ازدياد نشاطات تنظيم القاعدة وهي بصورة محدودة إلا أن الانسحاب الإسرائيلي من غزّة وشمال الضفة الغربية قد لاقى قبولا تركيا واضحاً وإيرانيا وأفريقيا خاصة من قبل دول جوار السودان وليبيا بعد أن أيدت مصر وهي الدولة الأفروعربية الكبرى عمليات الانسحاب، بل وشاركت في صياغتها في الكثير من مراحلها.

أما دولياً فقد استدرجت إسرائيل معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لاعتبار ما قامت به تل أبيب من تنازلات. حيث اعتبروا قرارها قراراً جريئاً وصعباً ومتقدماً، وعليه فإن السلطة الفلسطينية أصبحت مطالبة هي الأخرى بتقديم ما يثبت توازيها في الحراك نفسه، حسب الرؤى الغربية والإسرائيلية مع الإجراءات التي اتخذت على الجانب الآخر.

إن إسرائيل ستعيد، بالضرورة مناداتها بفتح مجالات من التعاون الأمني، وبالتالي الاقتصادي مع الفلسطينيين الذين ابدوا من جانبهم استحالة الوصول مع الإدارة الإسرائيلية الحالية بزعامة شارون _ الذي يرقد في المشفى فاقداً الوعي منذ أواخر ديسمبر ٢٠٠٦ م. إلى حلول بسلام القوة العسكرية أو الاستشهادية.

ولكن بالرغم من كل هذه الضجّة الإعلامية فإنه من الضروري أن لا يغيب عن الذهن أن بعض المواقع في المستعمرات التي أخليت من المدنيين ستتحول إلى مواقع عسكرية إسرائيلية ولكنها هذه المرة سوف تكون مواقع دائمة، لأن إسرائيل ترى أن هذه المستعمرات كانت في الأصل قد أقيمت على خلفيات عسكرية وبالتالي من الضروري وحسب فهمها ترسيخ هذا المفهوم العسكري أو على الأقل استخدامها بشكل أو بآخر لهذا الغرض.

وهكذا فإن هناك تطورات وتحولات كثيرة وعميقة وخطيرة دفعت إلى الانسحاب الإسرائيلي من غزّة وقد بدأت نذر هذه التحولات بالتحقق شيئاً فشيئاً.

❖ ❖ ❖

الانسحاب من غزة التـــــداعيات والنتائـــــج

منذ أن بدأت فترة السيطرة الفلسطينية على بعض أجزاء من فلسطين بعد اتفاقيات أوسلو، وهناك حواران يدوران في المنطقة العربية الأول فلسطيني إسرائيلي والثاني فلسطيني فلسطيني.

تمحور الأول حول مجموعة من المفاهيم، على رأسها مفهوم الدولة الفلسطينية، واستحقاقاتها، والمذاهب التي رافقت وجودها. وهذه التي بدأها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات مع رابين وباراك وحتى مع بعض أجهزة حزب الليكود وشخصيات أخرى.

اشتمل هذا الحوار في بداياته على توجهين أحدهما إسرائيلي يرى ضرورة قيام الكيان الفلسطيني على المقاسات التي تقبلها إسرائيل والتي لا تتجاوز أن تكون أحد مكوّنات الأمن الإسرائيلي وتكريس الاحتلال وضمان استمراره بصورة تولّد كياناً مجرداً من كل الإمكانات ومعطيات القدرة، وتكون جميع مقدرات حياته بيد الجانب الإسرائيلي، يقلبها بين يديه كيف يشاء، يعطي ما يشاء ويمنع ما يشاء. مرسخين منطلقا سياسيا المراد منه أن تكون الدولة الفلسطينية دولة وظيفية FUNCTIoNAL STATE أي دولة تؤدي مهمات كثيرة يكون أولها: حماية إسرائيل وثانيها: سد بعض الثغور التي تقلق الكيان الإسرائيلي.

وضمن هذا الحوار السياسي والعسكري والاقتصادي دخلت القوى الدولية وعلى رأسها، بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية، مدخلين فكرة الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة الأمر الذي أثار مجموعة من الإشكاليات أهمها إشكالية خلق فراغ أمني ربما تستغله إسرائيل بصورة غير سليمة ولا تثير الاطمئنان في الوقت نفسه. حيث ظهرت وكأنها أرادت خلق رفض كبير من قبل

المستوطنين ومساندتهم في الكنيست.

إن مناورة الانسحاب الإسرائيلية من غزة ليست الأولى التي تقدمها إسرائيل، إذ سبق وان أجرتها في سيناء وفي الأردن، حيث رافقتهما ردة فعل مشابهة أظهرت إسرائيل في عيون الدول الغربية والأمريكية أنها «دولة السلام» والدولة المسالمة التي تبحث عن فك الارتباط من نوع ما. لذا فقد اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم شديد من الكونجرس لتقديم المساعدات المالية واللوجستية على أساس أن هذه خطوة شجاعة من الجانب الإسرائيلي وان لها تداعيات وتضحيات أيضا تستحق عليها التشجيع والدعم والمساندة. وحتى تستكمل الدائرة جاءت زيارة شارون لفرنسا والتي رافقتها حملة إعلامية واسعة، استغلت معها تداعيات الأحداث التي شهدتها لندن.

لقد أثبتت تجارب الانسحاب الإسرائيلي أنها إجراءات لها معان خفية غير الظاهرة على السطح ومنها الانسحاب من جنوب لبنان الذي بدا وكأنه رغبة إسرائيلية في الخروج من مستنقع مواجهة محتملة مع حزب الله والقوى الخارجية الداعية للانسحاب.

إن الدافع الأساسي كان التوجه نحو تقوية القدرة على مواجهة الداخل أولا والمراهنة على أن خروج إسرائيل من الجنوب اللبناني سينهي مبرر وجود حزب الله وبالتالي إنهاء المقاومة التي أثبتت أنها ذات فاعلية، إضافة إلى محاولة تحييد إيران وسوريا حتى تضطر إسرائيل إلى مقارعتها ولو بصورة غير مباشرة.

ترك الانسحاب الإسرائيلي من غزة مجموعة من التحديات التي واجهت السلطة الفلسطينية كان أهمها مكون الأمن والاستقرار وتفريغ بعض المستوطنات ومواقف المتشددين وردود الفعل الداخلية والإقليمية والدولية.

لقد أرادت إسرائيل بقرارها هذا مجموعة من الأهداف منها نقل الصدام إلى داخل صفوف الفلسطينيين ومن ثم جعل الاقتتال بينهما مبررا ومتوقعا في الوقت نفسه، بحيث أصبح الخلاف كبيرا حول قضية التعاطي مع إسرائيل فبينما ترى حماس والجهاد الإسلامي استمرار القتال ضد إسرائيل رأت السلطة الفلسطينية أن أية محاولة للتصادم مع القوات الإسرائيلية تعد أمراً انتحارياً، حيث أن إسرائيل مصممة على الضرب بيد

من حديد، مدللين في الوقت نفسه أنها مدعومة بقوى دولية فانه لا قدرة على مقارعتها. ناهيك أن ميزان القوة يميل دائما نحو الصالح الإسرائيلي. ومن هنا فقد تحقق لإسرائيل هدفها الأول الذي تمثل في ذلك الاقتتال الذي دار بين قوات السلطة الفلسطينية وقوات المقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولولا وعي الفلسطينيين لتطور الوضع إلى الأسوأ.

أما الهدف الثاني الذي قصدته إسرائيل فكان مشابها لكل الأهداف التي رافقت الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة فقد أرادت أن تبرر تكريس احتلالها للأجزاء المتبقية من الأرض الفلسطينية.

مع كل هذه المعطيات فهناك من يعتقد أن خطة شارون للانسحاب الأحادي الجانب من غزة أمر إيجابي إلا أنه وفي حقيقة الأمر سوف يترك نتائج سلبية كثيرة على القضية الفلسطينية منها:

أولاً: إن الانسحاب جاء مشروطا باستمرار سيطرة إسرائيل على حدود القطاع وأجوائه وشواطئه، وهذا يعني أن تتحول غزة إلى سجن إسرائيلي جماعي يسجن الفلسطينيون فيه أنفسهم وتعفي إسرائيل نفسها من متاعب إدارته وتكاليفه.

ثانياً: إن انسحاب إسرائيل من غزة سيقوي قبضتها ويشددها على الضفة الغربية، وهي المنطقة التي تغري إسرائيل أكثر.

ثالثاً: إن انسحاب إسرائيل يحسّن من صورتها العالمية ويخفف في الوقت نفسه الضغط الدولي عنها، ويعطيها فرصة إضافية للبقاء في الضفة الغربية.

رابعاً: يريد شارون من هذه الخطوة الأحادية الجانب أن تكون بديلاً عن خطة خارطة الطريق التي تزعجه لأنها تقوم على الأداء ويحركها تحقيق الهدف مع الوضوح في المراحل والجداول الزمنية ومواعيد تحقيق الأهداف، والمحطات بهدف تحقيق التقدم من خلال خطوات متبادلة بين الجانبين في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى الإنسانية. وهو لا يخفي انه يسعى أن يكون الانسحاب من غزة نهاية المطاف للتنازلات الإسرائيلية.

خامساً: إن الانسحاب الإسرائيلي من غزة سيزيد الضغط على المنظمات الفلسطينية للتخلي عن الدور المضاد تماما والموجه ضد إسرائيل. الأمر الذي سوف يعطي الكيان الإسرائيلي الإمكانية الأكبر في التوسع والحصول على مقدرات القوة لفرض الهيمنة على فلسطين بل على الكثير من الدول العربية.

إن ما يظهر على السطح أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة هو خسارة تكتيكية إلا أنها تخفي وراءها مكسباً استراتيجياً ضخماً علماً بأن «عودة» احتلال إسرائيل لقطاع غزة يظل أمراً وارداً و«خياراً» مفتوحاً للحكومة الإسرائيلية تستطيع استعماله دون تردد وفي الوقت الذي ترى أنه ضروري لحماية كيانها.

وتأسيساً: على ما ذكر فإن خطة شارون لن تأت لصالح القضية الفلسطينية بل للمساس بها والإضرار بها ولا داعي للتشجع لها كثيرا والأيام القادمة سوف تدلل على هذا الطرح.

❖ ❖ ❖

صناعة السياحة في السلطنـــــة

تقوم معظم دول العالم هذه الأيام بتنويع مصادر دخلها، كما تحرص على أن يكون هذا التنويع من طبيعة مختلفة، وذلك بعد أن درست هذه الدول معطيات تكوّن الدخل ونضوبه وضعفه أو تراجعه. لذا فإن الدول ذات الدخل الواحد غالباً ما تتعرض للكثير من الضغوطات والانحرافات والخلل التي يمكن أن تربك الاقتصاد وبالتالي السياسة، وبعدها كل التركيبة الاجتماعية للدولة. لذا فإننا نرى أن الدول الصناعية العظمى تعطي اهتماماً خاصاً أيضاً إلى المورد الزراعي والى التصنيع السياحي بل وان معظم هذه الدول المتقدمة منها، والتي على أبواب التقدم تحاول بين الفينة والأخرى أن تبدل أولوياتها الإنتاجية حتى لا تبقى موكولة إلى منتج واحد حتى لو كان بمستوى النفط.

إن تجربة السلطنة خاصة والخليجية عامة والدولية على المستوى الأوسع دلّت على أن النفط كمصدر اقتصادي واحد يحتاج إلى الكثير من الحذر والترقب. ويبدو ذلك أخطر إذا ما أدركنا أن امتلاك النفط في كثير من المراحل التاريخية قد جاء سلباً على الأقوام والدول الذين يملكونه؛ ويزداد الأمر صعوبة إذا لم تحسن الدول التي تملك إدارة هذا المنتج اقتصادياً وسياسياً وامنياً واجتماعياً.

وحتى تخرج هذه المعادلة صحيحة، فانه علينا في السلطنة أن نطّلع وبشكل أكثر تركيزاً على تجارب الآخرين في التنويع الإنتاجي وأن لا نعتمد على مورد واحد، ونحن نشهد الكثير من التجارب حولنا.

أسوق هذا بعد أن اطلعت على تجربة دول الشرق الأقصى في الصناعة السياحية وفي الترويج لها. فقد استقطبت هذه الدول رغم بعدها عن كثير من بؤر التجمعات الدولية. وبالرغم مما تعرضت له من هزّات اقتصادية وأمنية وكوارث طبيعية، وبالرغم

من أنها تقع في قلب الطقس المملوء بالرطوبة، إلا أنها استطاعت أن ترتقي بالصناعة السياحية إلى درجة أنها بدت وكأنها دول لا تعتمد إلا على السياحة. حيث أعطت هذا الجانب أهمية ضخمة بعد أن ركزت في ثقافتها العامة على معنى هذا التصنيع. وان الدولة السياحية هي أولاً دولة ذات مواصفات طبيعية خاصة. إضافة إلى توظيف إمكانات الدولة الأخرى في سبيل خدمة السياحة والسائح.

نحن في السلطنة نملك من هبة الطبيعة الشيء الكثير فهناك الجبل الأخضر، وغيره المشابه، وهناك رأس الحد وغيره المشابه وهناك نزوى وإطلالتها الضخمة على التاريخ وغيرها وهناك ظفار وحضارات الأمم وغيرها وهناك ساحل الباطنة الجميل وغيره وهناك شعب يحب الناس ويحترم الآخرين مضياف يحب أن يكون دائماً عند حسن ظن الضيوف. ولنا من الإمكانات الأثرية المتناثرة من مسندم إلى ظفار ما يمكّننا من أن نكون دولة استقطاب ليس للخليجيين فقط ولكن للعرب ولدول أوروبا ودول ما وراء الأطلسي وشعوب الدنيا.

من هنا فإننا نثمن وبكل اعتزاز الخطوة الرائعة التي اتخذها جلالة السلطان بإنشاء وزارة للسياحة وتكليف معالي د. راجحة بنت عبد الأمير لكي تكون على رأس هرم هذه الوزارة فهذا إن دل على شي فإنه يدل على مدى اهتمام جلالته بهذا المنتج الذي إن أحسنت إدارته فإنه سيكون منتجاً هاماً ليس على المستوى الاقتصادي فقط ولكن على مستوى التعريف بالسلطنة وتمكينها من احتلال موقع متقدم بين الدول.

إن السائح إذا وجد في السلطنة ما يرجوه من الراحة والاستمتاع بالطبيعة وبالمواريث وبالطقس الجميل في الكثير من أشهر السنة، فأنه ولا شك سينقل عنا الخبر الطيب. وفي تجميع الآراء في إطار واحد سيكون بالضرورة تكريساً لوضع السلطنة في مكان بارز يحل لها الكثير من القضايا ويخلق لها كثيراً من أجواء الحوار والنقاش ومزيد من القبول والتعاون، وتغدو في عداد الأقطار التي تمسّكت بالحضارة والتطور والتقدم والحداثة.

إن إنشاء وزارة خاصة بالسياحة في السلطنة يعنى أن هناك حالة من التطور قادمة

ترى من أولوياتها بناء هذه الصناعة التي أخذت كثير من دول العالم في التنافس عليها والتسابق في سبيل خدمتها. فالسياحة مصدر اقتصادي هام، ناهيك عن أنها كما ذكرنا، بوابة اتصال مشرعة تفتح بين الشعوب وبين الدول.

وحتى نستكمل الإجراء فمن الضروري إجراء المزيد من التغييرات والاستعدادات سواء في داخل السلطنة أو في سفاراتنا في الخارج. إذ لابد من إعداد المزيد من المعاهد الخاصة لتدريس السياحة ولابد أيضاً من إيفاد المزيد من الشباب إلى مراكز الإعداد في الدول ذات التجربة السياحية خاصة في لبنان وشرق آسيا ومصر وتونس وسوريا وغيرها من الدول ذات الباع الطويل في هذا المجال. كما انه من الضروري أيضا تهيئة سفاراتنا في الخارج للاهتمام بهذا الأمر وذلك من خلال إعطائها المزيد من الصلاحيات في عملية منح التأشيرات السياحية بالإضافة إلى تواصلها المكثف مع المراكز السياحية في الدول المعتمدة لديها حيث ان ذهاب المنتدبين من وزارة السياحة لمدد قصيرة لا تزيد عن أيام لا يكفي لإنجاز هذه المهمة التي تحتاج لجهد متواصل يستطيع المقيم في هذه العواصم القيام به.

تقول الإحصائيات الدولية أن قطاع السياحة قد أصبح من القطاعات الاقتصادية المهمّة، وان الدول بدأت تتسابق في إنشاء المرافق السياحية وتقديم الخدمة السياحية ضمن برامج مركّزة ومدروسة ومن خلال سلسلة من النشاطات الإعلانية المقننة والمعدّة بطريقة علمية دقيقة. كما تؤكد هذه الإحصائيات أن عدداً متزايدا من الدول قد بدأ يعتمد على المرافق السياحية بشكل كبير ومن ضمن ذلك أسبانيا وتونس واليونان وغيرها.

في السلطنة هناك توجّه يدعو إلى تعددية المداخيل الاقتصادية ومن ضمن ذلك السياحة رغم أن هذا الاهتمام جاء متأخراً إلا أنه جاء أيضاً في وقت بدأ التوجه نحو بناء مجموعة من العلاقات الدولية في العمل السياسي للسلطنة.

ناهيك أن السياحة أول ما تشترط لنجاحها هو إشاعة أجواء من الأمن والاستقرار والهدوء، وهذا، والحمد لله، متوفر في بلدنا ويستطيع أي فرد يعيش على ربوع هذا

الوطن أن يتلمسه.

ومن خلال التجارب الفردية التي نقوم بها إلى دول العالم نجد كم أن السلطنة مهيأة لان تكون قطب جذب سياحي خليجياً وغير خليجي فالسلطنة التي تسكن الخليج والبحر وتطل على المحيط وترتقي جبالها حتى تلامس الشمس، هي دولة مؤهلة وبكل المقاييس لأن تكون دولة سياحية كبيرة فلنعمل من أجلها.

❖ ❖ ❖

الثالث والعشرون من يوليـــــــو

صباح الثالث والعشرين من يوليو كل عام تشرق على عمان شمس تختلف عن كل الشموس، شمس تحمل معنى الانفكاك من سيطرة الماضي المتحجر إلى مدارج التقدم. ولكن دون التنكر لهذا الماضي أو الانقطاع عنه، بل للانطلاق منه والإفادة منه والارتكاز عليه واستخلاص العبر منه.

رغم جماليات هذا اليوم إلا انه يحمل معه كل عام المزيد من المسؤوليات التي تلقى على عاتق كل عماني. مسؤوليات تفرضها الطموحات المتزايدة والآمال المتنامية والتطلعات التي باتت ترنو إلى أبعد من البعيد.. تفرضها التطورات التي تعيشها المنطقة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية.

لقد شكلت هذه بمجموعها حزمة من التحديات الكبيرة التي يجب أن نواجهها وان نتصدى لها وإلا فإننا وفي نهاية المطاف سنصبح غير قادرين على التعامل معها ولا مع معطياتها المتطورة والمتسارعة في الوقت نفسه.

يمثل يوم الثالث والعشرين من يوليو حالة متفردة من العزم المقترن بالمحبة والانتماء، والإصرار على مواصلة البناء الساكن في قلوب شدّها الشوق إلى رؤية الوطن عالياً كما يريده كل محب لعمان، وكما يسعى إليه أبناء هذا الوطن الغالي.

أن الدول غالباً ما تقف حائرة بين الانجذاب إلى الماضي وبالتالي السكون فيه وهذا ما تمثله إرادات الشد العكسي، وبين رؤية ما يجري على ساحات الأمم المتقدمة التي سبقت الزمن واستقرت في مقدمة الركب. وهذه الدول كثيراً ما تقع في انفصام سياسي وفكري وثقافي وحضاري واقتصادي وأمني أيضاً. فلاهي ارتبطت بالماضي ولا هي قادرة على المسير. وهي بالتالي إما أنها ستتحجر أو أنها تهوي في مزالق فقدان الرؤية وضياع الهوية، لذا فإن الدولة الحكيمة هي القادرة على المزاوجة بين الماضي

والتاريخ والموروث وبين التطلع والتبصر والذهاب في مراتب النمو والازدهار، وحتى تصنف الدولة كذلك لابد أن تجعل من الموروث ثابتاً وتتفاعل مع المتغيرات بشكل مدروس ومنطقي.

إننا كشباب من الضروري أن لا نجعل الثالث والعشرين من يوليو يوماً تضرب فيه طبول التمجيد، ولكن يجب أن نجعله وكما وجهنا جلالة السلطان يوماً محفزاً لعمل المزيد ودافعاً نحو وضع لبنة جديدة في بناء الدولة. لقد تعلمنا من قيادتنا أن اليوم الذي مضى يجب وبالضرورة أن يكون اقل من اليوم القادم لذا فإننا نرى أن الدولة قد أثبتت أنها قادرة على التقدم نحو مواقع جديدة وأنها تسير نحو مراكز متقدمة ليس بين دول المنطقة ولكن بين دول العالم.

لقد أنجزت السلطنة ومنذ بداية عهدها النهضوي الكثير الذي لا يستطيع أحد أن ينكره وعلى المستويين الداخلي والخارجي ومن ابرز هذه المنجزات المشاركة السياسية والتنمية السياسية من خلال إنشاء المجلس الاستشاري للدولة في ثمانينات القرن الماضي ومن بعده مجلس الشورى الذي أصبح منتخباً انتخاباً حراً من قبل المواطن دخلته المرأة وتفاعلت معه بكل اقتدار.

لذا فإن دعوة إلى ترسيخ العمل الشوري تبدو مناسبة في هذه المرحلة من عمر الدولة بعد مضي خمسة وثلاثين عاماً، ولعل ذلك يكون في سياق إعطاء المزيد من التوسع في الصلاحيات والمهام وذلك عن طريق تقنين واع ومطّلع يكون هدفه الأول والأخير خدمة الوطن والمواطن.

كما أن الدعوة إلى إقامة حالة من التداول والمصارحة في بعض القضايا العامة سيولد، وبالضرورة، انفتاحاً أوسع نحو بناء نقطة التلاقي المسؤولة بين أطراف المجتمع.

وحتى يمكن تحقيق ذلك على مستوى علمي رصين فالدعوة تقوم إلى إنشاء مراكز للبحث والدراسة تقوم بإعداد الأبحاث حول جميع الجوانب في الحياة العمانية وان توسع هذه المراكز وتُنظم بحيث تغطي نقصاً بيّناً في إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة ببلدنا الذي يزخر بكم هائل من المقدرات والإمكانات، سواء ما ارتكز منها

على التاريخ أو ما استند إلى حقائق الجغرافيا أو ما كان منطلقاً من الجيواستراتيجيا والجيوسياسة التي أعتقد بأن الجميع متفق معي إننا لا نقل أهمية عن كثير من دول المنطقة والجوار والعالم.

وحتى تأتي هذه المراكز بالمرجو منها من الضروري أن تعطى كل الإمكانيات وأن تقدم لها كل المساعدات وان يجري تعميمها في كل مؤسسات الدولة. كما يصار إلى فتح فروع لها في الخارج فحق عُمان علينا كبير ويجب أن نؤدي للدولة التي جعلتنا نفخر بأننا أبناؤها بعض الواجب الذي تستحقه.

الجدير بالذكر أن مثل هذه المراكز قد أثبتت وجودها في تجارب كثيرة من دول العالم بل إنها أصبحت مصدر معلومات وتقديرات وقياسات لصاحب القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن الثالث والعشرين من يوليو من كل عام هو صوت ينادينا أن ننطلق في رحلة جديدة من بناء الوطن مدركين جميعاً أن مسيرة الخير لم تتوقف لحظة، ولكن ما هو مرجو الآن أن يكون السير أسرع وأن تتعاظم الانجازات؛ لأن حسابات الوقت لم تعد بالسهلة أو المتراخية وحسابات التطور لم تعد تسمح لأحد بالتباطؤ.

إن الثالث والعشرين من يوليو هو مشعل يجب أن نسعى حتى نصل به إلى مرافئ جديدة من التطور والبناء والتحديث.. وهو دليل يجب أن نهتدي به حتى يقودنا إلى الخير والعزة والمنعة والازدهار.

الثالث والعشرون من يوليو ليس باليوم العادي فهو اليوم الذي رسم فيه التاريخ العماني الحديث، فدعونا نزيد من أهميته بأن نتكاتف وان نتكامل حتى نصل إلى ما يرمز إليه هذا اليوم وأن نحقق ما نصبو إليه وان نصل إلى أمانينا.

كل عماني وفي كل موقع له دور هام يجب أن يؤديه وكل عمانية في كل بيت أو مكتب أو مدرسة أو مستشفى لها مهمة يجب أن تؤديها حتى نستحق جميعاً الوسام الذي نحمله على صدورنا والذي يقول بأننا عمانيون.

❖ ❖ ❖

حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل

ربما مع نشر هذه المداخلة الصحفية تكون الوزارة الإسرائيلية الجديدة قد تشكلت بانضمام حزب العمل إليها؛ أو بمعنى آخر تكون قد أنقذت من السقوط، أو ربما أنها تكون تواجه المفاجأة التي أعلنها حزب اليهودية الموحد للتوراة المتشدد «خمسة نواب من أصل ١٢٠ نائباً هم أعضاء الكنيست» وذلك بتأكيده أن الخلافات ما زالت قائمة لا تسمح له بالانضمام إلى الائتلاف الحكومي الذي يقوده شارون. حيث أوضحت القيادة الدينية لهذا الحزب أن موقفه النهائي لن يتم التوصل إليه قبل عدة أيام مقبلة.

أما الليكود الذي يواجه أزمة خانقة هذه الأيام بسبب إصرار شارون على الانسحاب من قطاع غزة من جانب واحد في هذا العام، فإنه لجأ مؤخرا إلى الحزب الذي يقود المعارضة الرسمية في إسرائيل ألا وهو حزب العمل. ويهدف شارون من ضم العماليين لحكومته إلى ضمان تنفيذ الانسحاب الذي يصطدم بمعارضة شديدة من اليمين المتطرف ومن لوبي المستوطنين المدعوم بثلاثة عشر نائبا على الأقل من نواب الليكود الأربعين.

لقد دخل حزب الليكود في سلسلة من الأزمات استطاع خلالها أن يساوم ويقاوم واستطاع أن يبقى ليرأس الحكومة الإسرائيلية وذلك لظروف معقدة أعطته فرصة إطالة البقاء ومن ذلك التدهور الذي يشهده العمل العربي المشترك والتداخلات التي مارستها قوى الاستكبار الدولي.وذلك الدعم غير المحدود الذي تقوده الإدارة الأمريكية بكل أطيافها. ناهيك عن تعرض العديد من الدول العربية إلى أزمات متتالية تمتد إلى معظم مستويات العمل السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي.

وحتى نستطيع تناول موضوع تأثير حكومة الوحدة الوطنية المتوقع تشكيلها في

إسرائيل على منطقة الشرق الأوسط وخاصة على الدول العربية، من الضروري مقاربة الحقائق التالية:

أولاً: إن التفكير شبه الرسمي السائد في الذهنية الرسمية والشعبية الإسرائيلية بشأن «خيار السلام» ضمن الخيارات لإسرائيل يحمل في طياته وبين جوانبه حقائق ومعطيات معقدة، فلم يحدث أن كان «خيار السلام» يمثل بالنسبة لإسرائيل بكل أطيافها السياسية والعقائدية والفكرية والثقافية والحضارية، الخيار الاستراتيجي الرئيسي دون محددات. فاعتبارات الأمن تحتل أولوية متقدمة على مقتضيات السلام، واستخدام القوة المسلحة لا يتعارض مع المفهوم الإسرائيلي للمفاوضات السياسية، سواء كان ذلك في ظل حكومة الليكود اليمينية المتطرفة بزعامة شارون أو أن تكون حكومة ائتلاف بين الليكود وبين الأحزاب اليمينية أو بين اليكود وبين العمل.

ثانياً: ضمن هذا السياق رأينا أن نطاق عمليات الصراع السياسي والعسكري في الشرق الأوسط قد اتسع بصورة غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما جاءت به تداعيات انتفاضة سبتمبر ٢٠٠٠ التي لا تزال مشتعلة، وما شهده الجنوب اللبناني من عمليات مسلحة متكررة بين حزب الله والمقاومة اللبنانية وبين القوات الإسرائيلية، حيث تشكلت مواجهة بين قوة غير نظامية تستخدم أساليب لا تلتزم حرب العصابات دائما وبين قوة نظامية تحاول استخدام استراتيجيات عسكرية.

ثالثاً: بالرغم من وجود استراتيجية عسكرية وسياسية إسرائيلية غدت واضحة فإن الجانب العربي لا يزال رغم مرور هذه السنوات الطويلة لا يمتلك ما يسمّى «استراتيجية عربية موحدة» ولذلك أصبحت الإشارة إلى «القدرات العربية» لا تتعدى كونها مسألة افتراضية لا تتجاوز حد «التمني» فلكل دولة عربية سياسة واستراتيجية خاصة بها، ولها قدرات مختلفة عن غيرها ولها رغبات ومصالح ربما تصل إلى حد التناقض مع الدول العربية الأخرى. وإن ما تم في إطار جامعة الدول العربية أو المؤسسات التابعة لها أو الاتفاقيات التي وقعت في إطارها ليس إلا مشاريع عمل لم يكتب لها النجاح لأنها قامت في الأساس على مرتكزات غير جدية، وإنما وقعت من قبل دول سعت كل

واحدة منها لتأمين مصالحها الفردية، لذلك جاءت المحاولات خالية من دوافع الالتزام وغير محددة، وكأنها وضعت في الأصل كي لا تطبق.

ثالثاً: إن البعد الجيوسياسي للحركة التطبيعية بين العرب وإسرائيل التي شكلت منطلق العلاقات الشرق أوسطية قد تجاوز على الجانب الإسرائيلي أطروحة مقايضة الأرض بالسلام التي جاءت كمبرر لتعامل النظم العربية مع إسرائيل.

ومن هنا يثور السؤال، وهو: هل الإستراتيجية الإسرائيلية «لكل من الليكود والعمل على حد سواء» تأتي في صياغتها وفي حركتها استجابة لتغيرات الواقع العربي أم تمضي وفق مخطط مدروس يتطابق مع المشروع الصهيوني للسلام الذي يسير بالتوازي مع خط النفوذ الأمريكي في المنطقة؟.

رابعاً: إن المضمون الاقتصادي والاجتماعي للحركة السياسية الإسرائيلية ربما يقدم إيضاحا حول خط الأفق المستهدف للإستراتيجية الإسرائيلية العامة. وهذا بدوره يحتاج إلى دراسة معمقة تغير من جوانبه إزاء تفاوت مرتكزاته، فهو في خبرة العلاقات مع الأرض المحتلة والفلسطينيين يختلف عن خبرة التطبيع مع الدول العربية الأخرى خاصة مصر والأردن.

خامساً: وفي المضمون الثقافي للإستراتيجية الإسرائيلية «عمل وليكود» فقد كانت مساحة التطبيع عريضة ومثلت مختبرا واقعيا للمواجهة الفكرية والثقافية، امتحنت فيه أفكار عديدة ومعتقدات كثيرة كانت قد رسخت في الذهن العربي لفترة طويلة، ابتداء من مراجعة الفكرة الصهيونية في مواجهة الفكر العربي والإسلامي.

سادساً: إن جوهر المضمون الاستراتيجي الإسرائيلي للسلام والتطبيع يقوم على إحداث تغيير على الجانب العربي، يبدأ بضرورة تقبل إسرائيل ليس كدولة فقط ولكن يتعين قبولها بأساسها الأيدلوجي، يرافق ذلك تقييد قدرات العرب العسكرية وتغيير معتقداتهم السياسية إذا لزم الأمر، والوصول أخيرا إلى زعزعة الفكر القومي والديني في النهاية. ومن هنا رأى اسحق رابين أن التغيرات اللازم إجراؤها في المجال الإستراتيجي لاستمرار السلام هي نفسها التي لا يمكن من دونها التوصل إلى السلام.

والنزاع عنده ينتمي إلى ثلاثة مجالات:

- العلاقات العربية الإسرائيلية.
- العلاقات العربية العربية وآثارها على الموقف من إسرائيل.
- إطار الصراع بين الدول الكبرى.

والعنصر الأخير لدى رابين الوزن الحاسم في تحديد ما يحدث في النزاع العربي الإسرائيلي وهو في المحصلة يصب في صالح إسرائيل.

إن دراسة هذه الحقائق تقودنا إلى البدء في قراءة التشكيل الحكومي الجديد المتوقع في إسرائيل ولكن يجب أن لا ننساق في قراءتنا لهذا التشكيل وراء سراب الخلافات بين العمل والليكود على أساس أن العمل هو الأقرب للموقف العربي من الليكود. فالحزبان الكبيران واللذان يمثلان مزاج الرأي العام في إسرائيل يلتقيان وبكل وضوح في دائرة المصلحة الإسرائيلية. ولا يقوم الاختلاف بينهما إلا على رؤية كل منهما للوسيلة الأفضل لتحقيق هذه المصلحة. فحزب العمل هو الذي أسس سياسة إقامة المستوطنات وهو الذي قادها وهو الذي طورها وحزب الليكود هو الذي وقع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر.

إن تبادل الأدوار بين الحزبين الرئيسيين إنما ينطلق من فكرة واحدة وهي أن دولة إسرائيل يجب أن تبقى هي الدولة الأقوى إقليميا حتى لو قادها ذلك لإقامة تحالفات عسكرية أو أمنية مع تركيا أو الهند أو غيرها من الدول والقوى الإقليمية والدولية.

ومن هنا فان فرضية تشكيل الحكومة الجديدة لن يغير شيئا من مفردات الإستراتيجية الإسرائيلية خاصة إذا علمنا أن هناك تجارب ائتلافية بين الحزبين قد شهدتها إسرائيل ولم تعول أو تبدل من المخططات الإسرائيلية المتفق عليها بين كل الأطياف السياسية في إسرائيل.

❖ ❖ ❖

الغرب والبحث عن عدو يهاجمونه

أصاب العمى وحب الظهور عن طريق التحالف ومن أجل الاستكبار، وشدّت الجاهلية التي عاشتها أوروبا في القرون الوسطى حزامها حتى أصبح أهلها ممزقين بين العبودية والاستعباد. مما دفع بعض الصحف ورجال الإعلام وحتى عدد من المثقفين إلى نسيان كل ما يعانونه وما يعانيه العالم من أمراض وفقر وتخلّف وجهل وانكفأوا إلى الرسل يسيؤون إليهم وذلك التفافاً على واجبهم وطلباً لشهرة غير شريفة وغير نظيفة.

منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وغياب العدو التقليدي، والغرب والولايات المتحدة الأمريكية يبحثون عن عدو يهاجمونه، فبدأوا بصناعة ذلك عن طريق استعداء المسلمين «الشرق أوسطيين» كما كانوا يسمون العرب. فصنعوا «القاعدة» ودخلوا «كوسفو» واحتلوا «العراق» كل ذلك جاء بتهور ترفضه حضارة القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي فرّخ أوكاراً كثيرة للإرهاب والنزاعات الحضارية والصدامات التي بدأت أخيراً تركب موجة الأديان والعقائد.

إن ما تشهده أوروبا من محاولات للإساءة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم هي أمور في غاية الخطورة، فالصراعات الدينيّة هي سلعة سهلة القيادة ويمكن توظيف الكثيرين من الجهلة والرعاع والمحبطين والسوقة على الطرفين ليصبحوا وقوداً لنار لن تطفأ، وهو ما بدأنا نشهده في أفغانستان والشيشان وإيران والعراق وفلسطين ولبنان ومصر، وأخيراً ما هو مرشّح أن يجري في سوريا.

إن ما قامت به بعض الصحف الأوروبية ابتداءً من الدنمارك وانتهاء بما يعلم الله، هو جزء من حملة مسعورة لا تقصد الإساءة إلى الإسلام بقدر ما تقصد الإساءة إلى النهج الديني «المعتدل» الذي بدأت تختطه التيارات الدينيّة الإسلامية والمسيحية والذي

ركّز على مفهوم الحوار بين الأديان.

لقد بدأت هذه الهجمة على هذا التوجّه حتى لا يكتب له النجاح وحتى تتحقق مصلحة الذين يبحثون عن إنشاء ملف للصراع وبالتالي السير فيه إلى منتهاه.

إننا نعلم أن الإساءة للرسول لا يقصد بها المساس بشخصه ولكن المراد منها خلق حالة من الاحتقان والرفض لدى المسلمين وبالتالي قيام حالة صدامية تقضي على التوجه الحضاري القائم على تغيير مفهوم صدام الحضارات إلى مفهوم حوار الحضارات. ومما يؤسف له فعلاً أن الشد العكسي الذي تقوم به مجموعة من مفكرين الغرب والولايات المتحدة الأمريكية والمدعومين من بعض مراكز القوى السياسية تنشط بشكل واضح في سبيل إفشال المحاولات الإسلامية العربية الساعية إلى ترسيخ فكرة الحوار وإقصاء هوية الصراع.

لقد ثبت في الفكر الإسلامي سواء ما جاء نصّاً قرآنياً أو ثابت سُنة أن الرسول صلى الله عليه وسلم معصوم من الناس ولكن أكثر ما يُخشى أن تؤدي هذه الممارسات غير المسؤولة التي قامت بها الصحيفة الدنمركية المغمورة إلى التوالد والتكاثر وهذا ما يبدو أنه أصبح موجود على الساحة الدولة الأوروبية إذ بدأت دول وصحف تتآزر مع الدنمارك.

روبرت كالديرولي وزير الإصلاحات الدستورية الإيطالي قال «إن الوضع خطير، ثمة كره جنوني من جانب الشعوب الإسلامية حان الوقت لاتخاذ إجراءات مضادة وطالب بابا الفاتيكان أن يتدخل على غرار أسلافه في القرنين السادس عشر والسابع عشر». جورج كوموتساكوس المتحدث باسم الخارجية اليونانية قال «اليونان تعلن تضامنها الكامل مع الدنمارك وشركائها الآخرين» والتي واجهت غضبة إسلامية يبدو أنها لم تكن متوقعة، وصلت إلى حد حرق السفارات أو المقاطعة، وبالرغم أننا لسنا مع عمليات الحرق والقتل والإساءات الجسدية إلا إننا أكثر ما نخشاه أن يكون ما قامت به الصحف الأوروبية مبرراً لمجموعات التطرف الدولي على الجهتين وان تستغل ذلك في سبيل حشد المزيد من المؤيدين لنظريتها وأسلوبها ولممارساتها التي اتخذت من الإرهاب

غير المعقول وسيلة للتحاور. الأمر الذي ساعد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على استسهال إلقاء التبعة على الإسلام وعلى المسلمين، وبالتالي تبرير كل ما تقوم به هذه الدول في سبيل الاستمرار في الاعتداء على الدول العربية والإسلامية واستغلال الأوضاع الأمنية كوسيلة للعودة إلى استعمار هذه الدول ومصادرة ثرواتها والاستيلاء على مقدرتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي مواجهة ذلك كلّه لابد من العودة إلى الأساسيات التي نادت بها الحضارتان الإسلامية والعربية والتي تقول: إن الأديان هي من مصدر واحد ومنزلة من سماء واحدة، وأنها وإن تعددت أوجه النصوص تدعو لعبادة رب واحد. وعلى الجانب الآخر من المعادلة أن يدرك أن المسلمين منذ أن نزلت «اقرأ» إلى اليوم وهم يوقّرون كل الأنبياء وان الإساءة لواحد منهم هو كفر بما نزل على محمد.

نحن في العالم الإسلامي ليس لنا مشكلة مع الغرب في حدود الدين، ولا نجرؤ أن نقول في ذلك لأنه كفر، وعليهم بالتالي إن كانوا يحتجون بحرية الكلمة أن يحترموا حرية الدين والمعتقد التي هي أهم من ضمان حرية التعبير. فالحضارة التي يدّعون بها لم تصل بهم بعد إلى مستوى الإنسانية والآدمية التي يقولون إنهم يقودونها.

❖ ❖ ❖

العلاقات الروسية الصينية إلى أيــن؟

في بدايات القرن العشرين تشكلت في العالم محاور كبرى للعمل السياسي والعسكري والأيدلوجي، وكانت أكبر هذه المحاور ما عرف بالمعسكرين الشرقي الذي قاده الاتحاد السوفييتي لفترة تزيد عن سبعين عاماً. والغربي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها، وتحالفت معها الدول الصناعية الكبرى في أوروبا وآسيا حتى الوقت الراهن. بينما بقيت هناك دول بل قارات على الحياد الإجباري. حيث لم ترقَ أن تدخل في المعسكر الأول، بينما لم يقبل المعسكر الثاني بها. فظلت هذه المجموعة من الدول تبحث عن مخارج لاستدراج القوّة فكانت هناك حركة عدم الانحياز ثم التجمعات الإقليمية الأخرى التي انخرطت بها حتى أمريكا اللاتينية التي لم تقدر أن تقيم حواراً تجميعياً مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ظل الوضع الدولي على حاله حتى بداية التسعينيات من القرن المنصرم، حيث تدهور الاتحاد السوفيتي ثم انهار وزال وتفكك إلى جمهوريات عدّة كانت أكبرها روسيا الاتحادية التي أخذت العاصمة والمركزية، ولكنها تخلّت عن الكثير من المفاهيم والمبادئ والمذاهب التي بشّر بها الاتحاد السوفيتي المنتهي. وانتهت الحرب الباردة أيضا بانتصار أمريكي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتفرّد بالقمّة الدولية عندما رسّخت واقع «التفردّ» و«الأحادية» في كل الميادين العسكرية والتقنية والاقتصادية والأمنية والسياسية وحتى الثقافية.

ولكن مما يثير الانتباه أن الاتحاد السوفيتي السابق، وروسيا الحالية لم تقم محوراً مع الصين الدولة العملاق القادم، وفضّلت روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية على أن تنشئ تحالفاً مع الصين الدولة الجارة، ولعل ذلك متأتٍ من كون روسيا تخشى من الهيمنة الصينية عليها خاصة

وأنها دولة تبدأ مرحلة هامة من التحديث وإعادة البناء وتتبنّى سياسة إقامة الجسور مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال علاقات اقتصادية وثقافية بدأت بالتوسع بين البلدين.

الصين وروسيا الاتحادية قوتان دوليتان لا يمكن تجاهلهما أو إنكارهما أو البعد عنهما فهما أولاً: دولتان ذواتا عنصر سكاني هائل. ثانياً: تملكان من الإمكانات والقدرات العسكرية والتجربة، ما يمكنهما من الاستمرار في احتلال أمكنة ضدارة بين دول العالم تحسب حسابهما الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى إلى عدم التصادم معهما.

من هنا ندرك حرص الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، الأوروبي والآسيوي وحتى الأمريكي اللاتيني على عدم إشراك هاتين الدولتين في أي صدام أو تنازع دولي. ذلك لأن دخول أحدهما إلى جانب أي طرف سيعطيه بالتأكيد قوة وقدره على الدفاع والمناورة والصمود ومن ثم تحقيق الأهداف.

إن قيام محور روسي صيني سيعني بالضرورة قيام محور عقائدي فكري ثقافي حضاري هام وخطير في الوقت نفسه. سيعيد تقسيم العالم إلى أكثر من قطبية، وسيعطي للمنطقة الآسيوية أهمية هي بالضرورة أيضا تفوق أهمية أوروبا على الأقل. فالدولة الصينية هي من الأقطاب التي يتوقع لها المراقبون دخولاً ضخماً إلى الساحة الدولية في المستقبل القريب ويؤكدون أنها قطب دولي قادم بكل حزم وقوة وقدرة. مؤكدين أن الاقتصاد الصيني الهائل قد استطاع أن يخترق كثيرا من الجدر التي أقامتها الدول الصناعية الكبرى.

من جانب آخر الصين دولة تملك مساحة شاسعة من الأرض ومن البشر وفيها تنوع كبير في المناخات والأرض الزراعية، إضافة إلى كونها دولة ذات تناسق وتماثل أثني وعرقي، ولها تاريخ هائل من الحضارة وأسبابها ومكوناتها. أما روسيا فتظل رغم كل الهزات التي مرت بها دولة لها حضور دولي على مستوى الاقتصاد والتسليح والعلاقات المؤثرة في كل القضايا الدولية. وهي أيضا تشغل منطقة جغرافية مهمة، وذات

استراتيجيات هائلة تمكنها من السيطرة على كل التحركات التي تمر بها.

إضافة إلى ذلك فإن روسيا لا تزال متمسّكة بكونها اتحادية وترفض بكل حزم جميع محاولات الانفصال وتجند لذلك قوة عسكرية كبيرة انطلاقاً من أنها تعتبر أية محاولة للانسحاب من الاتحاد هي محاولة انفصالية يجب مقتها بالقوة وهذا ما يجري على الساحة الشيشانية وغيرها من المناطق المتوترة هناك.

إن قيام محور بين بكين وموسكو سيولد بالضرورة إستراتيجية جديدة وكبيرة إقليمياً ودولياً. فعلى المستوى الإقليمي ستتغير خارطة التوازنات الدولية ناهيك عن أن الصين لم تكن في يوم من الأيام دولة مرفوضة من الإقليمية. كما أنها لا تملك تاريخاً استعمارياً أو عدوانياً، مما يجعلها دولة مقبولة جداً يمكن التعاون معها على كل المستويات ومن قبل كل الأنظمة السياسية في الإقليمية، وسيزيد الأمر قوة إذا ما تحالفت مع التكنولوجيا الروسية المتطوّرة ولامتدادات والتحالفات التي أقامتها موسكو مع كثير من دول العالم لاسيما وأسعار النفط تجاوزت ٧٠ دولاراً أمريكياً.

وعلى نفس القياس فإن التأثير يكون مماثلا على المستوى الدولي حيث ستعيد دول العالم تشكيل نفسها وفق ضغوط الحلف الجديد مما يعني قيام معسكرات مختلفة عما هو قائم الآن والمتمثل في الأحادية القطبية.

وهنا من الضروري أن نستذكر أن أوروبا الشرقية التي دخلت في الاتحاد الأوروبي مؤخراً تظل دولاً ذات فهم اقتصادي وسياسي وعقائدي له مساس بالفكر الاشتراكي الذي تمثله روسيا والصين.

وتأسيساً على ما ذكر، ووفقاً للعملية التفاعلية في العلاقات الدولية، فإن المنطقة العربية ستكون هي الأخرى مهداً للتغير والتغيير إذا ما قام مثل هذا الحلف وكذلك أمور كثيرة أهمها الاقتصاد والسياسة والفكر والأيديولوجيا.

❖ ❖ ❖

العولمـــــــــة والوطن العربـــــي

شهدت الأدبيات السياسية أواخر القرن العشرين تناولاً كثيراً لمصطلح العولمة GLOBALIZATION الكلمة المشتقة من العالم. الكلمة التي لم يكن مفهومها معروفاً قبل منتصف ثمانينات القرن الماضي عندما بدأ العلماء تعريفها وتحليلها على أنها «الفعاليات المطردة المتنامية التي تخص الاتصالات الاندماجية المعقدة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على النطاق العالمي» وعلى أنها «الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين الزمني والمكاني بما يؤدي إلى قصر المسافات خلال التقلص المريع في الزمن الذي يتطلبه العبور على المستويين الجسماني والتمثيلي». مما يجعل العالم يبدو صغيرا فيحتم على البشر تقارب بعضهم إلى بعضهم الآخر منتهين على أنها «كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج العالم في مجتمع عالمي واحد».

وقبل الدخول في تحليل هذا المصطلح من حيث الإيجابيات والسلبيات وسبل التعامل معها، من الضروري فهم الركائز التي تتفاعل مع هذا المصطلح والتي أهمها الحقيقة التاريخية التي تلتقي معها العديد من الظواهر حيث إنها حقيقة تاريخية معينة تحكمت في مفاهيم غالباً ما عُرّفت بـ «القيم الأمريكية» وتفسر على أنها ثورة تقنية واجتماعية وكذلك على أنها عصف جوهري في الكثير من دوافع الاقتصاد العالمي الحديث.

وفي المقام نفسه يمكن القول أنه على النطاق العالمي تسيطر ظاهرة العولمة أو الكونية أو الكوكبة كما أطلق عليها بعض الدارسين، وتزداد اتساعاً وهي تتصرف بالأساس إلى تدفقات وموجات تخترق الحدود السياسية والوطنية والهياكل الاقتصادية والمقومات الثقافية وأنماط التفكير والسلوك الخاصة بالشعوب والحضارات المختلفة. ولربما كان أقرب تناول لظاهرة العولمة هو ذاك الذي يسمّي الأسماء بمسمياتها الفعلية

ويحاول أن يبعد قدر الإمكان عن الإيحاءات القيمية أو المحولات العاطفية ايجابية كانت أو سلبية.

وتصبح ظاهرة العولمة على هذا الأساس هي نتاج مزيد من التوسع والانطلاق لقوى الاحتكار الكبرى المسيطرة على السوق العالمية، وأبرز هذه القوى وأشدها بأساً هي الشركات الكوكبية العملاقة «متعددة ومتعدية الجنسية» التي تتحكم في تدفقات وتحركات كتل الأموال والأسهم والسندات وأسواق الأوراق المالية بعيداً عن العملات الوطنية حتى للدول الكبرى أيضاً، ولقد كنا نتعلم في الجامعة الأردنية ثمانينيات القرن الماضي ضمن مادة مبادئ علم الاقتصاد أن البنك المركزي أو البنك الفيدرالي هو الأب لجميع البنوك وهو الذي ينظم التحركات بل وإصدارات الائتمان ووسائل الدفع ويحدد سعر الصرف ثابتاً كان أو متغيرا للعملة الوطنية تجاه العملات الحرة الأخرى.

ولكن الحال الآن أننا إزاء ظاهرة شركات جبارة تتعدى الجنسيات وتعبر القوميات وتعمل على تكيف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم مع احتياجاتها، ومع تصورها لما يجب أن تكون عليه حال الأسواق وهي إذ تتحكم في تكنولوجيا ثورة المعلومات والاتصالات مع واقع نصيب الأسد الذي تنفرد به في الإنفاق على البحث والتطوير R&D تفرض الآن، بل منذ السبعينيات، على اقتصاديات ودول ومجتمعات العالم أن تعيد التكيف مع مظاهر ومعطيات العالم الجديد الذي تعيد الآن تشكيله تحت مسمى «العولمة» أو «الكوكبة».

ولا نبالغ إذا قلنا إن الشركات العملاقة متعددة الجنسيات هي التي كانت اللاعب الرئيسي وراء اتفاقيات عام ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO من أجل الدفع بقوة بما أضحى يعرف بـ «تحرير» الأسواق والتجارة العالمية وتدفقات السلع والمنتجات والأموال السائلة والأوراق المصرفية والمواد الإعلامية والإعلانية والدعائية، ولأول وهلة، يبدو هذا «التحرير» الذي يتجاوز قدرات وصلاحيات وسلطات الدولة القومية بمثابة شيء إيجابي حيث يظن الكثيرون والكثيرون منا نحن العرب أن العولمة

ستحمل معها سلعاً ومنتجات استهلاكية وترفية واستثمارات عديدة وانه ستكون هناك نتائج إيجابية لاندماج الأسواق المالية والبورصات العربية في البورصات العالمية، في حين أن ما يحدث هو تكريس لتبعية ثقافية ومالية واقتصادية وتجارية تضاعف من التبعية السياسية وازدياد القيود على أي هامش للمناورة السياسية أو على أية محاولة لاستثمار التناقضات والخلافات بين الدول الكبرى الغربية، وبالتالي تنامي ضعف القدرة على إصدار وإضاعة القرار السياسي الوطني.

فإذا كانت هذه بعض ملامح العولمة على المستوى الدولي، فإن الدولة القومية في المجتمعات الصناعية المتقدمة والكبرى في الشمال أضحت تعمل كوكيل عن الشركات متعدية الجنسيات وأصبح كبار المسؤولين في الشمال يضاعفون من دورهم كممثلين لمصالح هذه الشركات، بل يحملون عقودا تجارية كبرى لهذه الشركات سواء كانت مسجلة في دولهم أو تمارس أنشطتها في بلادهم، في زياراتهم لبلدان العالم الثالث ومن ضمنها بلداننا العربية.

ولعل أبرز مثال يقفز إلى الأذهان هنا هو ذلك التسابق المحموم بين كبار مسئولي الحكومات الأمريكية والبريطانية والفرنسية على دخول المنطقة والمتمثل في الزيارات المتكاثرة هذه الأيام.

والسؤال المطروح هنا من أين يأتي هامش المناورة؟ ومن أين تأتي القدرة على استثمار الخلافات بين الدول الصناعية الكبرى؟ بعد أن أضحت الدول القومية الصناعية في الشمال تفقد مزيداً من قدراتها وسلطاتها إزاء الأوضاع في بلادها وإزاء الشركات الجبارة متعدية الجنسيات والتي تمكنت من إشاعة أيدلوجية السوق وهيمنتها على نطاق عالمي.

إذا كانت هذه هي حال تمركز العولمة على النطاق الدولي وعلى مستوى الدول الصناعية المتطورة تطوراً مذهلاً في الشمال، فإن حال عالم الجنوب بعامة والدول العربية بخاصة تشير إلى الأسوأ وإلى وضعية أكثر تدهوراً وأكثر تآكلا للأبنية السياسية والثقافية والأمن والاقتصاد.

وبعبارة أوضح يمكن القول: إن البلاد العربية التي خاضت معارك ومراحل طويلة وشاقة في بناء الدولة والتكامل الوطني وتذويب الانقسامات العرقية والطائفية واللغوية والجغرافية والمناطقية، أخفقت في إنجاز هذه المهام، وحيث ضاعفت مظاهر وممارسات الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والاستبداد والسلطوية السياسية والأمنية والصراعات والحروب العربية – العربية والعربية – الصهيونية، وكذلك مع دول الجوار الأخرى مثل تركيا وإيران وأثيوبيا وإرتريا ... الخ، ضاعفت من ذلك الفشل التاريخي في إنجاز مهمات بناء الدولة الوطنية والاعتماد على الذات والاندماج الوطني والثقافي وترسيخ مقومات رصينة لتكامل اقتصادي عربي تمهيداً للتوحيد أو الاندماج.

وهكذا تصبح المسألة محددة بالشكل التالي: إن من يريد الاندماج في العولمة لابد أن يكون قادراً بدولة وطنية قوية ذات قدرات تنظيمية ومؤسسية وثقافة عالية وصاحبة علاقة مرنة متوازنة مع المجتمع بحيث تكون ممثلة لهذا المجتمع ومعبرة بفاعلية عن تفاعلات فئاته وشرائحه الاجتماعية وأنساقه الثقافية ديمقراطية تعددية وعضوية، وكذلك بدولة ونظام وسياسي اقتصادي ذات قدرات عالية تقنياً على المنافسة على نطاق إقليمي أو عالمي بحيث تتمكن من الاندماج الفاعل أو المشارك مع تيارات وتحركات وتنظيمات العولمة. والعرب الآن يكادوا يفتقدون بعد عدة عقود من التنمية المجهضة والتردي في قدرات الدولة وتآكل شرعيتها والحروب الأهلية والبينية وإهدار الثروة النفطية والأرصدة «البترودولارية» في مظاهر الاستهلاك الترفي وشراء صفقات سلاح ضخمة تستخدم غالباً للقمع الداخلي ولمناوشات الحدود ولأنشطة الأمن والاستخبارات، كيف يمكن في هذا ولم يكتمل حتى بناء الدولة الوطنية أن يندمج العرب بفاعلية في العولمة؟ إن الفرضية الأساسية هنا أن العرب منكشفون VOLUNERABLE ومعرضون بشدة للتأثيرات السلبية في غالب الأحوال لظاهرة العولمة.

وإذا كانت دول من الجنوب تميزت بقدرات عالية في التصنيع والتطوير التقني

والتصدير مثل كوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا واندونيسيا التي واجهت أزمات عاتية في البورصات وأسواق المال والنقد المصري والاستثمارات بفعل الاندماج المتسارع في تدفقات البورصات والاستثمارات ومظاهر العولمة الأخرى وإنفاق الأموال في أشكال استهلاكية ممعنة في البذخ والترف، فكيف يكون مآل دول عربية تندمج في موجات العولمة وهي تسجل تراجعاً في معدلات النمو والاستثمار والدخول القومية ومتوسط الدخل الفردي وتئن من التضخم والبطالة والأمية ومشاكل التعليم والصحة والإسكان وضعف البنى الأساسية ومن تآكل الشرعية السياسية والثقافية والأيدلوجية، ومن ازدياد تمركز هذه الدول على المجتمع الأهلي وتوجيه المزيد من الإنفاق الحكومي على الأجهزة العسكرية.

والسؤال الذي من الضروري طرحه على الذات وبصدق: هل دولنا العربية قادرة على أن تواجه الفعاليات المطردة والمتنامية التي تخص الاتصالات الاندماجية في مجملها والتي هي معقدة من حيث أنها تتفاعل بين مجتمعات وثقافات ومؤسسات وأفراد على النطاق العالمي وعلى أنها نتاج حركة اجتماعية تتضمن في مضمونها انكماشاً في بعدين مهمين: زمني ومكاني، الأمر الذي سوف يؤدي وفي المطلق إلى قصر المسافات خلال التقلص المريع في الزمن الذي يتطلبه العبور على المستويين الجسماني والتمثيلي، مما سوف يجعل العالم يبدو صغيراً الأمر الذي سوف يحتم على البشر تقارب بعضهم إلى بعض منتهين في النهاية إلى الحتمية التي ذكرتها في بداية السياق من أن العولمة ما هي إلا كل الفواعل التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج العالم في مجتمع عالمي واحد.

❖ ❖ ❖

التحولات الراهنة ودورها في إحداث التغيير في العالم العربي

عنوان المؤتمر السنوي الحادي عشر الذي عقد في يناير عام ٢٠٠٦ بمركز الإمارات للدراسات والبحوث لإستراتيجية في أبو ظبي والذي جاء على مستوى رفيع سواء من ناحية المواضيع التي تطرّق إليها المؤتمر أم على مستوى الحضور والمشاركين وتميزهم.

إن هذا الطرح الواضح والمباشر للعملية التغييرية المنتظرة في العالم العربي تجعل أصحاب الرأي أكثر مواجهة للدور الذي يجب أن يلعبوه في سبيل تحديد المسار القادم. لاسيما وان هناك ضغوطات متزايدة ومكثفة داخلية وخارجية تدعو إلى التغيير على كل الصعد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الفكرية والثقافية والحضارية.

وهذه الضغوطات أصبحت موجّهة إلى العالم العربي بشكل رئيسي وأساسي وذلك ضمن سياق عام يطاول التفكير الجاد في إعادة هيكلة واسعة وشاملة لكل المقدرات الدولية والفواعل العالمية.

وتأتي أهمية تناول هذا الموضوع من هذا المعطى:

أولاً: من حقيقة أن العالم بدأ يعيش في ظل استحقاقات العولمة السياسية والفكرية والاقتصادية والثقافية. لذا فإن على الدول العربية، التي تمر الآن في منعطف حرج، أن تختار بين مواصلة التفاعل مع هذه المتغيرات الدولية من خلال تبنّي سياسات إصلاحية تنال الجوهر بل وتصل إلى بعض المفاهيم التي كانت تعتبر بعيدة عن المسّ.

ثانياً: ما أن تكتفي هذه الدول بالتعامل مع المقدرات الدولية الحديثة على أساس أنها خروج عن الواقع وتضاد مع الفكر والعقل العربيين، وعندها ستجد نفسها تجدّف عكس التيار الذي أصبح من القوة حتى لا يمكن مقاومته. لذا فإن على الدول العربية في جميع طروحاتها السياسية والاجتماعية والثقافية أن تحاول المزاوجة بين الموروث

الذي أصبح أحد مكونات الفكر وبين الحداثة التي هي أمر قادم لا يمكن تجاوزه.

إن التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية من الشمول والترابط بحيث أنه لا يمكن عزل إحداها عن الأخريات. فالتحولات السياسية العميقة يترتب عليها، وبالضرورة، تغيرات اجتماعية واقتصادية، وذلك لان المواطن العربي أصبح مطلعاً على كم هائل من المعلومات والتجارب الأمر الذي جعله أكثر وعياً وأعمق إدراكاً لواقعه.

لقد أدى هذا التحوّل المعرفي الهائل لدى المواطن العربي إلى ازدياد اندفاعه نحو المطالبة بالمزيد من الاعتراف من جانب حكومته به كعضو فاعل ومساهم ومؤثر في تنمية المجتمع وبالتالي المشاركة الأكيدة والعميقة في اتخاذ القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن ما تشهده المنطقة العربية لا يكاد ينفصل عن حقائق دولية تمثلت في تأثير العولمة واستحقاقاتها في عمليات الاندماج الاقتصادي والثقافي، في حق ما قامت به ثورة الاتصالات والمواصلات من نقل المعلومة والتجربة بواسطة تقنيات أصبحت سهلة وفي متناول الكثيرين.

إضافة إلى ذلك، فقد حدث أن شهدت أجزاء عديدة من المنطقة العربية تغيّرات في القيادات السياسية ذات البرامج والأولويات المختلفة والمتجددة. وقد أثر ذلك بشكل واضح على مدى التعامل ومستواه وطبيعته القائمة بين المواطن والدولة، ويرافق ذلك ما ثار مؤخراً من مواجهات إرهابية واجهتها محاولات جادّة وقوية وضخمة لمكافحة هذا الإرهاب والتصدي له.

وهنا لابد من الإقرار بأن المعركة العربية والإسلامية التي تدور على ساحة الإرهاب هي أوسع المعارك في العالم، فهي في حقيقتها معركة بين العرب وبين الإرهابيين الذين بدءوا يضربون في العمق العربي، وبين تلك الاتهامات التي شنتها الدول الغربية وأمريكا والتي اتهمت فيها الإسلام بالإرهاب والعرب بالإرهابيين.

ومما زاد من حساسية الموضوع ذلك التنادي الغربي والأمريكي على وجه الخصوص، لنشر الديمقراطية في الوطن العربي وذلك كونه يفتقر إلى ذلك حسب

الرؤيا الغربية.

وهنا لا بد من أن نذكّر أن التجربة العمانية الهادئة، والتي استطاعت أن تزاوج وبكل اقتدار بين الثابت المقدس والمتمثل بالموروث الحضاري والديني وبين متطلبات الحداثة والتحديث دون أن يطغى إحداهما على الآخر، ولذا فإننا سرنا في السلطنة وبخطة خمسية نحو نقل الدولة والمواطن من حالة متراجعة إلى حالة متقدمة فحققنا الانتخابات التي حصدت الكثير من المواصفات الدولية الراقية. كما أصبحنا في السلطنة نتحدث خطاباً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عاقلاً مؤثراً يأخذ بعين الاعتبار الكثير من احتياجات المواطن ويراعي أيضاً الكثير من طموحاته.

❖ ❖ ❖

المبادرة العمانية الأولى للتجمع الخليجي

واجهت منطقة الخليج وعلى امتداد التاريخ السياسي العديد من التحديات غير المسبوقة في نوعيتها وآثارها على حاضر ومستقبل المنطقة وشعوبها. وخطورة هذه التحديات أنها تركز في جانب منها على زعزعة النظام الإقليمي الخليجي كحالة وجود حضاري وكإطار سياسي اجتماعي ثقافي يحتوي الدول المشكلة لهذه المنطقة الحيوية التي حباها الله بالكثير من الخيرات الظاهرة والباطنة.

لذا فقد بدأت الدول الطامعة في المنطقة وذات المصالح الهامة فيها في السعي إلى رسم خارطة جديدة لها تعتمد أسلوباً استعمارياً حديثاً يرتكز أولاً على هدم الأسس والثوابت التي يقوم عليها العمل المشترك، ومن ثم السيطرة على المنطقة وتوجيهها لتحقيق مصالحها.

ولمواجهة ذلك فقد أدرك عدد متزايد من دول المنطقة حقيقة أن العالم يتوجه نحو التكتل وان الدولة الفرد لم تعد قادرة بشكلٍ كافٍ على مواجهة الاندفاع الدولي في اتجاه العمل الجماعي وبدأت تعيد قراءة مفهوم التعاون والتكتل والعمل المشترك في محاولة للتغلب على المشكلات حتى تستطيع أولاً المحافظة على الكيان الخليجي ومن ثم الانطلاق نحو وضع منطقة الخليج على خارطة التحولات الدولية.

وفي حركتها السياسية لمواكبة ذلك كله والتفاعل أيضاً مع مجمل التطورات والتحديات الإقليمية بدأت الدول الخليجية في وضع أطروحات جديدة ومارست قراءة أخرى لبعض المفاهيم السائدة أو تلك المقترحة للمنطقة.

حيث جاء النظام الإقليمي الخليجي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجمعاً جغرافياً واقتصادياً أمنيا لست دول تقاربت في مفاهيم الدولة ونظام الحكم والقيم الاجتماعية، حيث

سكنت في منطقة جيواسراتيجية هامة وامتلكت من الثروة النفطية كميات جعلتها مثيرة للاهتمام الدولي، بل وغدت مسرحا دائما للمواجهات بين القوى العظمى.

أدركت السلطنة منذ البداية ان التدافع الإقليمي والدولي ستزداد حدته كلما ازدادت حاجة الدول العظمى والكبرى للنفط وللهيمنة على الموقع لذا فقد حرصت على استثارة اهتمام الدول الخليجية ودفعها نحو بناء ذات جديدة تمتلك من القدرات ومن الإرادات الحرة والمطلقة ما يمكنها من مواجهة التحديات والصمود أمام محاولات التدخل والاحتلال والاحتواء.

كما أدركت السلطنة أن انسحاب بريطانيا من المنطقة عام ١٩٧١ واندفاع الولايات المتحدة الأمريكية بكل قوة لملء ما أسمته «بالفراغ» الناشئ قد ساهما في وضع منطقة الخليج على حافة قرار أمريكي بالدخول إلى المنطقة وتنامي الإغراءات أمام الاتحاد السوفيتي السابق لاستثمار المضاعفات الأمنية المتوقعة لمصالحه.

درست السلطنة الأحداث من عدة زوايا أولها: الوضع الداخلي الذي فرضته الأحداث الداخلية وثانيها: الوضع الإقليمي ووجود الشاه آنذاك وما كان يمثله من قوة فاعلة وقادرة على الهيمنة على المنطقة وثالثها: الوضع الدولي.

لذا فقد سارعت إلى اتخاذ إجراءات عملية وفاعلة بدأتها بمحاولة إنهاء الأزمات الداخلية على مستوى الدولة والتحرك نحو بناء نوع من التوحيد والتنسيق بين الدول الخليجية، محاولة بذلك احتواء تداعيات الفكرة البريطانية التي انطلقت في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين والتي كانت تدعو إلى إنشاء كيان خليجي بين بعض الدول والإمارات في تلك الفترة وذلك لاعتبارات أمنية وتجارية وإدارية تتعلق بالمصالح البريطانية. ولاسيما أن الدوائر الرسمية البريطانية قد أوضحت أن سياسة الانسحاب ستشمل إنهاء الوجود العسكري والالتزامات السياسية والدفاعية والعلاقات الخارجية التي كانت تقوم بتمثيل الدول والإمارات فيها، وسينطبق ذلك على جميعها باستثناء السلطنة التي لن تتأثر من قرار الانسحاب بسبب وضعها المستقل وعدم ارتباطها بمسؤوليات عسكرية.

لقد أثار الانسحاب البريطاني من الخليج الرغبة بين دوله لتأسيس نوع من التعاون على المستويين الثنائي والجماعي، وخاصة بعد أن وقّعت العراق وإيران اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي دفعت باتجاه تعاظم مناخ التجاذب بين القوى الإقليمية الأساسية على الساحة الخليجية أهمها آنذاك العراق وإيران والسعودية. حيث سبق التشكيل الفعلي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوات كثيرة لعل أهمها الخطوة العملية التي قامت بها السلطنة والتي جاءت على شكل دعوة إلى دول الخليج لبحث إمكانية التوصل إلى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة وتحدد العلاقات بين دولها.

وبناء على هذه الدعوة انعقد مؤتمر لوزراء خارجية دول الخليج في مسقط ٢٥ – ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ شاركت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية العراقية وإيران إلى جانب الدولة الداعية السلطنة.

افتتح جلالة السلطان المؤتمر بكلمة أعلن فيها الهدف من عقد المؤتمر ومن خلالها أشار «أنه – أي المؤتمر – يهدف إلى إيجاد الطريقة المثلى لتنمية التقارب والتعاون الوثيق القائم بين شعوب وحكومات المنطقة؛ بهدف الحفاظ على أمنها واستقلالها». مضيفا جلالته أن المنطقة في حاجة ماسة إلى وضع أسس متينة وصلبة تتفق عليها كافة الأطراف المحلية كقاعدة ينطلق منها التعاون بينها في كافة المجالات بهدف الاستقرار وتأمين أكبر قدر ممكن من التنمية والتطور من أجل رفاهية شعوبها.

وقبل ست سنوات من ذلك أي في أول خطاب ألقاه جلالته عام ١٩٧٠ يوم تولي مقاليد الحكم في البلاد استشرف جلالته ضرورة قيام صيغة من التعاون بين الدول الخليجية حيث قال «إني أتطلع إلى التأييد العاجل والتعاون الودي مع جميع الشعوب، وخصوصاً مع جيراننا، وان يكون مفعوله التعاون لزمن طويل والتشاور فيما بيننا لمستقبل منطقتنا.

في اجتماع مسقط في ٢٥- ١٩٧٦/١١/٢٦م طرحت السلطنة مشروعاً للتعاون الأمني يقضي بإنشاء حلف عسكري بين دول الخليج. كما ألحقت ذلك المقترح

بمذكرة تضمنت فكرة أخرى تؤكد على حرية اختيار الدول لنظامها السياسي والاجتماعي وضمان حرية الملاحة في الخليج ومجالات التعاون الثقافي والاقتصادي بين دول الخليج.

لم تترسخ الفكرة العمانية في إقامة نوع من التعاون بين الدول الخليجية في تلك الفترة حيث جوبهت الطروحات العمانية العملية بحالة من عدم الفهم الدقيق حيث وضع السياق العماني ضمن إدراكات إيرانية للحالة الأمنية في الخليج وبدأ الربط بينهما مما أدى إلى بروز بعض المخاوف توجّت بالثورة الإيرانية ثم بالحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها.

توالت المساعي بعد مؤتمر «مسقط التاريخي»، لكونه أول اجتماع يضم كل الدول المطلة على الخليج وذلك من اجل البحث عن صيغة للتعاون والتنسيق. حيث دعت دولة الكويت في مايو ١٩٧٦ إلى إنشاء وحده خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة أو الاتحاد القائم على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب المنطقة واستقرارها.

حيث ساندت السلطنة التوجّه الكويتي؛ لإيمانها بأن أي تجمع سوف يحمي المنطقة كما سوف يعود بالخير على الجميع.

استغل القادة اجتماع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي التأم في العاصمة الأردنية عمان في ٢٥- ٢٧ نوفمبر ١٩٨٠، وعقدوا اجتماعات جانبية وصفها جلالة السلطان لبعض وسائل الإعلام العربية بأنها «إيجابية».

بعد ذلك استقبلت السلطنة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في ديسمبر من العام ١٩٨٠ حيث سلم جلالة السلطان مشروع دراسة يتضمن إنشاء منظمة التعاون الخليجية، وهي مذكرة تشمل الخطوط الرئيسية للفكرة ساندتها السلطنة وقدمت لها الدعم الكامل. كما ساهمت بالكثير من المرئيات لإخراجها بالشكل الكامل، بعد ذلك أعيد توزيعها مرة أخرى في يناير ١٩٨١ على الدول المعنية. وفي ١٩٨٠/١٢/٢٢ استقبل السلطان قابوس بن سعيد المبعوث الكويتي وذلك في إطار المشاورات التمهيدية.

وعلى هامش مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد في الطائف في ٢٥ – ٢٨ يناير ١٩٨١، تم بحث الموضوع مرة أخرى في الاجتماع الجانبي الذي عقده قادة دول الخليج الست. اتفق فيه على الكثير من النقاط التي طرحت من اجل إظهار هذا التجمع إلى الوجود حيث وجّهوا إلى اجتماع وزراء خارجية الدول الست.

وبالفعل وفي الرابع من نوفمبر ١٩٨١ عقد في الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية الدول الست، حيث وافق المؤتمرون على إنشاء مجلس للتعاون يضم هذه الدول لبلورة وتطوير مجالات التعاون والتنسيق فيما بينها في شتى المجالات حيث أصدروا بياناً بهذه المناسبة. كما قرروا عقد اجتماع آخر لهم في مسقط بتاريخ ٨ مارس ١٩٨١ على أن يسبقه اجتماعان للخبراء بتاريخ ٢٤ / نوفمبر / ١٩٨١ و٤ مارس ١٩٨١ في كل من الرياض ومسقط لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن إنشاء مجلس للتعاون يضم الدول الست.

وبتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٨١ اجتمع خبراء من الدول الموقعة على وثيقة إنشاء المجلس، وقد قدم الوفد العماني «مشروعاً» يتضمن تصوراً عاماً عن إنشاء مجلس التعاون. كما قدم وفد الكويت أربع وثائق تتعلق بالنظام الأساسي للمجلس والنظام الأساسي للمجلس الأعلى والنظام الداخلي للمجلس الوزاري والنظام الداخلي للأمانة العامة.

وقد ناقش الخبراء هذه الوثائق وأجروا عليها التعديلات اللازمة وتركوا الأمر في بعض الأمور للبت فيها في اجتماع وزراء الخارجية.

عقد وزراء الخارجية الاجتماع التحضيري الثاني في مسقط للمصادقة على ما اتفقت عليه لجنة الخبراء ومناقشة باقي المواضيع التي لم يتم البت فيها.

وفي هذا الاجتماع تم إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون والنظام الداخلي للمجلس الأعلى، والنظام الداخلي للمجلس الوزاري، ووقعوا عليها لرفعها من أجل المصادقة عليها من قبل الدول الست أما النظام الداخلي للأمانة العامة فقد قرر وزراء الخارجية عدم البت فيه إلى حين تعيين الأمين العام ليبدي رأيه فيه.

بعد ذلك عقد اجتماع آخر لوزراء الخارجية في أبو ظبي نوقشت فيه التوصيات

المرفوعة من طرف لجنة الخبراء، وقد وافق المجتمعون على تعيين أمين عام للمجلس كما وافقوا على نظام هيئة تسوية المنازعات وتحضير جدول أعمال القمة. وفي ٢٥ – ٢٦ مايو ١٩٨١ أعلن رسمياً في أبو ظبي عن إنشاء المجلس، وذلك خلال مؤتمر القمة الخليجية الأول جرى بعدها التصديق النهائي على النظام الأساسي.

لقد وصف السلطان قابوس المجلس بأنه «فكرة رائدة لتخطيط استراتيجية التعاون بين دول المنطقة من أجل تعاون أوثق وآفاق أوسع مشيراً جلالته إلى وجود الكثير من المصالح المشتركة بين الدول الخليجية التي تستلزم مثل هذا التعاون». بالإضافة إلى إيمان السلطنة بأن الدولة الفرد لم تعد قادرة في ظل الظروف الدولية الراهنة على الاستمرار أو التقدم. كما أن السلطنة ومن خلال تجربتها الطويلة أدركت أن السمة الغالبة على التوجهات الدولية الآن هي سمة بناء التكتلات الاقتصادية والسياسية والأمنية وحتى الثقافية.

من هنا فهمت السلطنة صيغة مجلس التعاون. وآمنت منذ البداية أن ظهور هذا المجلس ثم استمراره جاء نتيجة لشعور جميع أبناء الخليج بأنهم يعيشون في منطقة واحدة وان مصيرهم واحد. وبالرغم من أن الشعوب في دول المجلس تدرك أن لكل بلد حدوده غير أن الجذور التاريخية والثقافية والدينية وحتى التكوينات السياسية تنمي إحساسها على أنها تشكل مجموعة متناسقة.

❖ ❖ ❖

المكرمـــة الساميـــة والقطـــاع الخاص

في يونيو ٢٠٠٧ م اصدر جلالة السلطان أمراً سامياً اتسم بالعلو وعكس مفهوم الحكم المتقدم عند جلالته، إذ ارتفعت مفاهيم الأبوة الصادقة على مفاهيم السلطة حيث يمثل جلالته الملاذ لكل محتاج على هذه الأرض الطيبة، وحضناً دافئاً يضم كل مضطر وخائف من مصائب الأيام ويداً حانية تمسح على رأس اليتيم والفقير والجائع.

قبل أيام وكعادته أصدر جلالته أمره بإغاثة الملهوفين ومساعدة الكثيرين ممن عاندتهم الدنيا في بعض مسلكياتهم الحياتية وجعلتهم في حاجة إلى من تبسمت لهم الحياة واستفادوا من معطيات الحياة الكريمة التي قاد مسيرتها في السلطنة.

قبل أيام وفي هذا الشهر المبارك جاءت مكرمة جلالته لا أجمل ولا أبهى عندما أمر بتوزيع ستة عشر ألف قطعة ارض سكنية وتجارية على بعض العمانيين الذين شملتهم مظلة الضمان الاجتماعي في كل مناطق وولايات السلطنة. ومعنى هذا أن ستة عشر ألف عائلة قد فتح الله عليها بسمات الخير على يد جلالته الذي عاش كل سنين عمره وهو يحرص على أن يتحقق لكل طفل عماني ولكل رجل عماني ولكل امرأة عمانية الحياة الكريمة التي وعد بها جلالته في أول خطاب وجهه للشعب.

ستة عشر ألف عائلة عمانية وبعد أمر جلالته بهذه المكرمة التي تأتى ضمن المكارم التي تفضل بها على هذه الشريحة من المجتمع ستجد أن لها على وجه البسيطة تراباً يحمل اسمها، وسيتجدد لها الشعور بأن الوطن لم يتأخر في نجدتها وأنها موضع عناية، سواء من قبل القيادة أو من قبل وزارة التنمية الاجتماعية التي من المهام الأساسية الموكلة إليها العناية بهذه الشريحة من المجتمع وتوفير كل المستطاع من أجل خلق نوع من التفاعل الإيجابي.

من هنا، ومن منطلق التكاتف والتعاضد تأتي الدعوة إلى كل من يقدر على عمل الخير في هذا الشهر المبارك أن يمد يد العون إلى هذه الشريحة من المجتمع، وان يتحمل مسؤولياته تجاه مجتمعه وناسه ولاسيما القطاع الخاص الذي كبر وتوسع في هذا الوطن تحت لواء جلالته بكل كرامة وأمن. كما وفرت له السياسات الاقتصادية المتبعة في السلطنة ومنذ بداية النهضة التي قادها جلالته في الثالث والعشرين من يوليو عام سبعين كل سبل الاستقرار الاقتصادي الذي تتطلبه الدائرة الاقتصادية لنجاحها.

كما أدعو قطاع البنوك المنتشرة في ربوع البلاد والشركات والمؤسسات الخاصة أن تتعامل بأمر الخالق وان تقوم بتقديم العون إلى المحتاجين من أبناء البلد الذين وقف معهم جلالته كعادته وأمدّهم بعدد كبير من الأراضي ليسكنوا عليها أو يستفيدوا منها.. فلا ضير ومن منطلق التمثيل لا الحصر إن اقتطعت هذه البنوك والشركات نسبة الواحد في المائة ١٪ من صافي أرباحها أو أي نسبه يرونها مناسبة لمساعدة هذه الشريحة من المجتمع العماني من منطلق التكافل الذي أمر به ديننا الحنيف لبناء هذه الأراضي أو استثمارها لصالح هذه الفئة ليكفي المستفيدين منها سؤال الناس ويكف وجههم عن الطلب.. هي مؤسسات لا شك أنها قادرة على تقديم العون والمساعدة لاسيما ونحن في الفترة الأخيرة من السنة المالية والأرباح الصافية بعشرات الملايين حسب ما تنشره الصحافة كل عام.

إن الدعوة إلى ترسيخ العمل التطوعي تبدو مناسبة بل وضرورية في هذه المرحلة من عمر الدولة بعد أن اكتمل الكثير من مقومات بنية البناء الأساسية على أرض الوطن، ولعل ذلك يكون في سياق تفاعل أكبر بين القطاع الخاص وجميع شرائح المجتمع وليس فقط المشمولين بمظلة الضمان الاجتماعي. حيث نرى وفي الكثير من الدول المتساوية مع السلطنة في المستوى الاقتصادي تفاعلاً إيجابياً في جميع المناحي الحياتية الاقتصادية والثقافية وغيرها وهنا وجبت الإشارة للتدليل فقط أن مؤسسة مثل مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافية مدعومة من البنك العربي فلماذا لا يتم هذا التفاعل في السلطنة لاسيما وان الكثير من البنوك العاملة في السلطنة لديها نفس الإمكانيات

المالية إن لم تكن تتفوق في بعض الأمور.

إنها فرصة للقطاع الخاص ليبرهن من جديد للوطن وللقائد أنه جدير بحمل اسم عمان عالياً كما حُمل في بداياته عندما كان صغيراً واحتاج الكثير من التسهيلات من قبل الدولة والتي ومن جانبها لم تبخل عليه بشيء. حيث مدت له يد العون والمساعدة ولم ترهقه بالكثير من الضرائب المعمول بها إقليمياً وعالمياً بل على العكس قدمت له جميع أساسيات العمل الأولية من أراض وخدمات حتى وصل اليوم إلى ما وصل إليه واستطاع أن يتفاعل بل ويندمج في الكثير من الحالات مع اقتصاديات عالمية سبقته بفترات طويلة في العمل الاقتصادي.

أكرر إنها فرصة للقطاع الخاص لكي يلحق بخطى جلالته، ولكي يقول لوطننا انك وطن من أجمل الأوطان وأكرمها، وأنك تستحق أن نكون لك ونحن نستحق أن تكون لنا من منطلق أن الوطنية ممارسة وتفاعل إيجابي بين الغني والفقير وبين القوي والضعيف.

❖ ❖ ❖

الملف النووي الإيراني وقضايا الشرق الأوسط

مع ميلاد الأمم المتحدة في أربعينات القرن الماضي كانت هناك قضية تنتظرها، ألا وهي قضية الشرق الأوسط التي عُرفت بمركزيتها وبامتداداتها الإقليمية والدولية وكانت المشكلة الفلسطينية هي جوهر هذه القضية التي لا تزال تأخذ دوراً فاعلاً ورئيساً على كل المستويات، ولا يكاد جدول أعمال مؤتمر للأمم المتحدة إلا وهذه القضية على رأس هذا الجدول.

لقد تساوت الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية في المسافات التي تفصل بينها هذه القضية الشرق أوسطية. فقد كانت الأوضاع الداخلية للدول العربية ذات المساس المباشر بالأمر الأهم في تحديد شكل الأحداث ونمطيتها وصياغتها وتطوراتها ونتائجها. وهذا ما سوف نتوقف عنده في هذه المداخلة.

أما المساس الآخر والهام فيتمثل في الدور الإقليمي للقضية الشرق أوسطية منذ بدت هناك مجموعة من التطورات التي ساقت عدداً من دول الجوار لتلعب أدواراً مؤثرة في الأحداث وعلى رأسها تركيا و«إيران» وإسرائيل وأثيوبيا وأخيراً إرتريا.

جاء الدور الإيراني في قضية الشرق الوسط من عدة روافد، أولها الجوار الجغرافي مع الدول العربية، وما كان له من انعكاسات جيواستراتيجية وجيواقتصادية وجيوأمنية. فإيران من دول المنطقة، وهي في الوقت نفسه دولة قوية مادياً وعسكرياً، وللعقيدة حضور كبير في توجهاتها السياسية. لذا فهي تشارك في الأحداث بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة، حيث أنها تطل على الخليج الذي تمر به كمية هائلة من النفط تعادل ثلث استهلاك العالم. كما تقوم على شواطئه دول وان صغر حجمها فإنها ذات تأثير كبير على تكوين الأوضاع في المنطقة الخليجية وفي الفلك الإقليمي على اتساع العالم. فهناك دول الخليج العربية الست والعراق وهذه في مجموعها صاغت

كثيراً من التداعيات الدولية على قياس الأفعال وردود الأفعال وعلى توازٍ واضح مع الإمكانات والرؤى والمصالح العامة للدول.

إيران أيضا دولة ذات قدرة بشرية هائلة في قياسات دول المنطقة ولها أيضا علاقات مع معظم دول الجزيرة العربية إن لم يكن جميعها عدا اليمن إلى حد ما، فإيران لا تزال منذ عام ١٩٧٩ وهي تطرح نفسها كنموذج ديني. وقد ساعد على ذلك وجود أعداد كبيرة من أتباع المذهب الشيعي في دول المنطقة. لذا فان الامتدادات الإيرانية تجئ على المستوى الديني والعقائدي والفكري والثقافي وقادرة على التدخل وبصورة مبررة حسب وجهة نظرها.

وفي الآونة الأخيرة برزت إيران ثانية على الساحة الدولية وذلك مع إثارة موضوع الأنشطة النووية ومحاولة تصنيعها وامتلاكها، حيث ثارت في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب وبعض دول الجوار ولو بصورة خفية مخاوف وشكوك بل وصل الأمر بالرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن أن يفتح المجال أمام استخدام القوة ضد إيران إن هي استمرت في برنامجها النووي.

فقال أكثر من مرة أن كل الخيارات بما فيها خيار استخدام الضربة العسكرية مفتوح أمام الولايات المتحدة في سعيها لردع إيران وإيقاف برنامجها النووي خاصة بعد إعلان إيران مضيها قدماً في تنفيذ البرنامج بعد أن فشلت أو هي في طريقها للفشل، في محادثاتها مع المجموعة الأوروبية «بريطانيا وفرنسا وألمانيا» التي أدركت من جانبها جدّية التوجّه الإيراني لذا فقد انضمت فرنسا إلى الموقف الأمريكي في إمكانية استخدام الضغط المادي والعسكري ضد إيران.

كثير من المحللين الاستراتيجيين والعسكريين يقولون إن التخوّف الأمريكي الذي ولّد تشدداً كبيرا لم يوازه تشدد أمريكي ضد كوريا الشمالية مرده إلى البعد الإسرائيلي بعد الثورة التي قادها الإمام الخميني عام ١٩٧٩.

إيران وفي منطلقاتها السياسية ترفض مشاريع الهيمنة الأمريكية على المنطقة ومشاريع الاحتواء. كما أنها تدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد صنفتها كإحدى

دول محور الشر الذي تقاسمته مع كوريا الشمالية وخرجت منه العراق بعد احتلالها من قبل قوات التحالف. فالنتيجة التي ترى إيران أن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية يسعيان للوصول إليها هي عدم السماح بقيام أية دولة قوية في المنطقة ربما تؤثر في عاملي النفط وإسرائيل.

وهنا يجب التوقف قليلاً لقراءة بعض الحقائق التي بدت منذ فترة تبرز على السطح منها:

أولاً: إن إيران ليست كالعراق أو أفغانستان، فهي كما ذكرنا دولة تمتلك من أسباب القدرة المادية والمعنوية ما يؤهلها لأن تكون صعبة جداً أمام سياسة الاحتلال الأمريكية والغربية.

ثانياً: إن امتلاك إيران لأسلحة نووية لن ينقل الأحداث والأوضاع في المنطقة إلى مراحل متأزمة بصورة دراماتيكية كما تريد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، خاصة وان السيناريو الذي استخدم لتبرير احتلال العراق، لا يرسف في أغلال الادعاء وعدم الصواب والخلل الفادح الذي وصل إلى درجة الفضيحة.

ثالثاً: أن إسرائيل ذاتها تملك قدرة نووية هائلة في حسابات المنطقة وقياساتها. ولم نر موقفاً معادياً أو مضاداً لهذا الواقع بل إن كثيراً من التكنولوجيا قد تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، والأمريكان حول هذا التناقض في المواقف يجيبون وبكل بساطة إن الأمر مختلف وإن إسرائيل وقوتها النووية أصبحتا أمراً واقعاً. هذه التناقضات فتحت المجال أمام المترددين من الدول أن يقفوا إلى جانب إيران رغم تطور الأحداث.

رابعاً: إن إيران بالضرورة، لن تتمكن من استعمال القنبلة النووية في أية مصادمات قادمة، لأن التجربة الدولية تقول إن السلاح النووي قد حيّد نفسه، وإن قيمته في امتلاكه وليس في استخدامه.

إذن وحسب المعطى من النتائج والمعلومات فإن فتح الملف النووي الإيراني في الوقت الراهن قد جاء لأهداف أخرى غير التي أعلن عنها فقد جاء لاستكمال الخط

الاستراتيجي الذي بنته الولايات المتحدة الأمريكية الممتد من روسيا المسالمة إلى أفغانستان والهند والباكستان والعراق والجزيرة العربية وإسرائيل والذي قصدت منه احتواء القارة الأوروبية والتحكم بمصادر النفط التي تزخر بها المنطقة ولاسيما إيران.

❖ ❖ ❖

أهمية إقامة مراكز للدراسات الإستراتيجية في السلطنة

من حق كل دولة على أبنائها أن يحفظوا لها أمنها وقدرتها، ولكن لها قبل ذلك أن يحفظوا لها تاريخها وان يضعوها في مكانها اللائق والصحيح بين دول الأرض. ومن حق كل دولة عاقلة وعادلة أن يَهُبّ الجميع للوقوف معها لتستقر في ذهن التاريخ. ومن حق كل دولة تكون لها قيادة حكيمة أن يتكاتف كل أبنائها في سبيل بنائها ومن أجل إعلاء واستمرار نهضتها. ومن حق كل دولة علّمت الأهل والأصدقاء والدنيا معنى الاتزان أن يحميها مواطنوها من كل خطر.

إن حاضر الأمم والشعوب والدول يتكون عادة عبر تراكمات التجارب وتواترها واجتهاداتها، ولكن ذلك لا يمكن أن يكون حاضراً إلا إذا وثّق وُمتّن ووضع في إطار علمي صحيح يتمثل ذلك بإقامة مراكز للبحوث والدراسات الإستراتيجية التي تكون أولاً: ذاكرة للوطن، وثانياً: تغدو مختبراً لدراسة السياسات والقرارات والمواقف وإجراء الاتصالات مع الجماهير وبذلك تتسع دائرة المشاركة الشعبية.

كما أن من المهام التي تُوكل عادة لمراكز البحوث والدراسات والتوثيق هي إجراء الاتصالات مع مراكز أخرى للدراسات والبحوث في دول شقيقة وصديقة على امتداد العالم مما يعني تبادل التجارب والخبرات وتبادل المعرفة الأمر الذي يقود إلى توسعة الآفاق والإدراكات وزيادة حجم المعلومات وكمّها وإمكان الاستفادة منها وتوظيفها وهذا ما يضع تحت عناية صاحب القرار العديد من الاحتمالات والخيارات التي قد تسهم في اتخاذ القرار الصائب.

تهتم الدول بمراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية أيضاً كونها مستقراً لمراجعة الذات ومصدراً للتغذية العكسية Feed Back التي تستنير بها أجهزة وصانعو القرار

السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ونعني بذلك أن القرار عندما يُتّخذ فانه يجري إنزاله إلى الشارع لتطبيقه، وهنا يأتي دور هذه المراكز في رصد ردود الفعل وطبيعة الاستجابات بشكل علمي خال من النزعات وبالتالي تجميع وبلورة مختلف توجهات الرأي العام، إضافة إلى ما تقوم به هذه المراكز من تحليل للمزاج العام للناس ومن أساليب الاستفتاء والقياسات التي تؤدي بصورة مباشرة إلى معرفة مختلف اهتمامات الناس وما يتشكل لديهم من آراء ومواقف وما يتجمع لديهم من قضايا ومشاكل من المهم أن يطلع عليها صاحب القرار حتى يتمكن من وضع الحلول المناسبة لها.

لقد رصدنا في السنوات الماضية ذلك الاهتمام الخاص الذي بدأت بعض الدول العربية بشكل عام وبعض الدول الخليجية بشكل خاص توليه لمسألة إنشاء مراكز دراسات وبحوث إستراتيجية تقوم بمهمة إجراء المسوحات والدراسات والاستطلاعات وتبذل الجهود العلمية لدراسة العديد من الجوانب التي تخص الشأن الداخلي والإقليمي والدولي. ومن هنا فإني أرى أنه من المهم بالنسبة للسلطنة إنشاء مثل هذه المراكز التي ينبغي أن تُدعم من قبل الجهات الرسمية ومن قبل المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال حتى نستطيع أن نسجّل تاريخ عمان بالشكل الصحيح الذي تستحقه.

هناك تجريتان خاصتان مررت بهما «أوجعني» على أثرهما عدم وجود مثل هذه المراكز في السلطنة، كان أولها: وأنا أعد رسالة الماجستير في موضوع تطور نظام الشورى في السلطنة من عام ١٩٨١ — ٢٠٠١. والثانية: وأنا أعد رسالة الدكتوراه عن دور السلطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من عام ١٩٨١ — ٢٠٠١، إذ إنني في كلا التجريتين لم أعثر على مراجع تكفي عن عمان مكتوبة يستطيع الباحث أن يتعامل معها ولاسيما أنّه لم يتم إنجاز سوى القليل جداً من الرسائل الجامعية التي لم تُنشر وهذا أمر محزن فعلاً.

كنا نتطلع إلى أن تقوم الجهات المختصة بقراءة الإنتاج السياسي والأدبي والاجتماعي والاقتصادي منذ عام ١٩٧٠ وحتى الفترة الراهنة وأن تنحو لأن تعد في ذلك الدراسات العلمية الجادّة والموضوعية وتعمل على نشرها. إضافة إلى تبنّي كل ما

يكتب ودعمه ومن هنا تأتي أهمية وجود مراكز دراسات متخصصة في المجالات التي تهم السلطنة والمجتمع العماني.

إن كثيراً من القرارات السياسية الضخمة التي تتخذ في معظم دول العالم تقوم في أساسها على استطلاعات الرأي العام ودراسات مراكز البحوث واجتهاداتها وهذا ما نشهده الآن في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبعض الدول في العالم المتحضّر وهذا لا يتسنى الوصول إليه إلا عن طريق المتخصصين والمثقفين. وأصحاب الرأي والقادرين على وزن الأوضاع والأمور والقضايا بشكل علمي. وغالباً ما نرى في الدول التي ذكرت أن مراكز البحوث تكون موضع الاهتمام المباشر من قبل المسؤولين وتكون رعايتها من أهم واجبات كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

إن كتاباً أو بحثاً فيما يكتب عن السلطنة ويعمم سيأتي بالضرورة، بالفائدة وسيعطي المزيد من الإمكانات ويؤدي الكثير من القناعات ويقدم السلطنة بصورة حضارية وموضوعية ومشرقة في الوقت نفسه.

ومما رأيت وانعكس إيجاباً على الرؤية في السلطنة هي تلك الوحدة التي أقامتها السلطنة بالتعاون مع جامعة آل البيت بالمملكة الأردنية الهاشمية وهي وحدة الدراسات العمانية التي تقيم سنوياً ندوة تأخذ طابع المهرجان الثقافي والاجتماعي وجديداً السياسي. حيث يتداعى الكثيرون من رجال الفكر والسياسة من السلطنة ومن خارجها ليدلوا بدلوهم في موضوع أو مواضيع مقترحة يجري الحوار حولها، أعجبني منها المخصص لدراسة السياسة الخارجية العمانية مكوناتها وثوابتها ومرتكزاتها.

ولكن يطرح هنا سؤال مهم، وهو من سيتولى ترجمة ونشر هذه الدراسات لوضعها بين يدي طالبي العلم أو المهتمين في العالم؟ إن وضع هذه المناقشات في كتاب أو إصدار لا يعني أبداً نهاية المطاف، بل من المفيد أن يوزع بواسطة مؤسساتنا الرسمية ووزارة الخارجية بواسطة سفاراتنا في الخارج.

والأهم من ذلك أيضاً أن تقوم ندوات مماثلة في عواصم عديدة مثل القاهرة والرباط ولندن وغيرها من العواصم الفاعلة في الشأن الثقافي والسياسي وحتى الاقتصادي

يكون التركيز فيها سنوياً على أحد المواضيع التي تهم الوطن.

وهكذا فإن إقامة مراكز بحوث ودراسات بمعنى «حقيقي» يغدو أمراً مُلحّاً وضرورياً لابد من البدء به وبصورة جادة وان يدعم بكل ما يتطلبه من كوادر متخصصة وأموال وأن توضع تحت تصرف هذه المراكز كل المعلومات المتوفرة في الدولة. كما أنه من الضروري أيضاً وضع خطط مستقبلية لفتح فروع لهذه المراكز في بعض الدول ذات التأثير الدولي.

وسيكون الأمر يسيراً لأننا والحمد لله وبعد مرور أكثر من ٣٥ سنة من عمر النهضة المباركة التي قادها جلالة السلطان نملك في السلطنة كوكبة من الشباب الدارسين والمثقفين القادرين على التحليل والدراسة والبحث، لا ينقصهم إلا الثقة والدعم.

❖ ❖ ❖

ما الــذي حــدث بعــد أحداث سبتمبـــــر؟

لم تع الذاكرة الكلية أو الجزئية للعالم، دوله ومنظماته واتحاداته ومراكز فكره وعلمائه ودارسيه، ما يؤكد أن استخدام القوه المفرطة قد أدى إلى تسوية نزاع، أو حل قضية أو بناء مجتمع صالح.

وحتى في اعنف سلطتها وقدرتها –القوة – لم تستطع القوة المفرطة أو الخارجة عن المنطق والمعقول أن تقود إلى سلام وأمن واستقرار حيث جاءت كل الممارسات التي قام بها أو افتعلها «الاستقواء» الدولي سلبية النتائج، مدمّرة وظالمة وغير إنسانية.

لقد استفردت الولايات المتحدة الأمريكية منذ التسعينيات من القرن العشرين بالقطبية الدولية. واستقرت على رأس النظام الدولي دون منازع بعد أن انهار الاتحاد السوفيتي، وفقد الكثير من مقومات الدولة العظمى. كما انفصلت عنه الكثير من الجمهوريات التي كانت تدور في فلكه. منذ ذلك الحين والولايات المتحدة الأمريكية تتصرف في المقدرات العالمية على وجه من العنف والبحث عن المصلحة الأمريكية الذاتية مستخدمة كل ما يمكنها من وسائل القوة، معتبرة أن هيبتها يجب أن تظل هي القائد، وهي الهادي في كل الممارسات والأحداث الدولية.

ونتيجة لذلك تجمّع حول أمريكا العديد من الأعداء سواء منهم أولئك الذي وقع عليهم العدوان المباشر، أو أولئك الذين كانوا هدفاً واضحاً، أو ذلك الفريق من الدول الذي رأت الدولة العظمى أنه يجب أن ينصاع لها ولأوامرها وان ينخرط في سياق سياساتها واستراتيجياتها وأهدافها. لذلك أطلق الرئيس الأمريكي بوش الابن مقولة «من لم يكن معنا فهو ضدنا». في الوقت نفسه نصّبت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها راعياً وحيداً لكل الحريات والديمقراطيات في العالم ولكن على قياسها وحسب مصالحها وانطباق مع أهدافها.

ودخلت الولايات المتحدة أفغانستان واجتاحتها بقوات تفوق القوات الأفغانية بمئات المرات، وبأسلحة ومعدات تفوق الأسلحة الأفغانية والمعدات الأفغانية بآلاف المرات. متأتية أمام دولة كان يحكمها الجهل والفقر والتخلف وتتابع الجراحات إثر الاحتلالات البريطانية والسوفيتية التي لم تكن بأقل شراسة من الاحتلال الأمريكي.

وفي العراق انخرط أكثر من مائة وستة وثمانين ألف جندي يبحثون في كل مكان عن أسلحة دمار شامل وهم على يقين أنها لم تكن موجودة. وبدأت الآلة الدعائية الأمريكية تعبث بالعقلين الأمريكي والأوروبي دافعة بأن هناك خطراً داهماً يمثله العراق. وأنه لابد من اجتثاث النظام العراقي الذي كان يحكم بالحديد والنار. وأنه واجب على الدول المتحضرة وعلى رأسها أمريكا وأوروبا أن تمنح الديمقراطية للعراق ولدول الجوار.

في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهزة أصابت هيبتها ومفاهيمها قبل أن تصيب قدراتها التجارية والعسكرية وحتى الرئاسية. وانطلقت كل الأجهزة في الدولة الأمريكية في كل اتجاه محاولة إعادة التوازن وفهم ماذا جرى. وانتصرت بالتالي، وفي خضم فوضى عارمة فكرة البحث عن أعداء خارج الأرض الأمريكية، بغض النظر أين تقع مراكزهم وما هي دولهم وما هي علاقاتهم بما جرى على الأرض الأمريكية. المهم كان حسب التوجه الأمريكي هو إيجاد عدو أو خلقه حتى يمكن أن تدور معركة ما في ارض ما تنقل مشاعر الأمريكيين من الحنق الداخلي إلى التوحد الخارجي. ولكن ما حدث خارج كل الفهم وكل محاولات الفهم الإنساني وكل سيناريوهات التدليس والإخفاء.

بعد فترة من الزمن بدأ الشعب الأمريكي يعي أن أحداث سبتمبر جاءت أصلاً كردة فعل لممارسات قامت بها دولتهم أولاً. وبدءوا يفكرون جدياً بأسئلة محيّرة أهمها:

لماذا بلادهم هي التي تُضرب؟

ولماذا الشخص الأمريكي هو الوحيد في العالم الممنوع من قبل دولته من زيارة عشرات الدول في العالم خوفاً على حياته؟

وهل ما حصل نتيجة النظرة السلبية التي كونها الناس عن الولايات المتحدة الأمريكية؟

هذه الأسئلة لم تعد محصورة في القارة الأمريكية فحسب. بل تعدتها إلى بريطانيا وأسبانيا واليابان وغيرها من الدول ولعل التحذيرات والاستعدادات الأمنية غير المسبوقة التي اتخذتها إيطاليا مؤخراً دليل على الفزع الذي يعيشه العالم.

بعد مرور أربع سنوات على أحداث سبتمبر الأمريكي، نُزع الأمن والاستقرار عن معظم دول العالم. فأمريكا وأوربا واليابان واستراليا وإسرائيل تغفو على تهديد وتصحو على وعيد ورؤساء هذه الدول وحكّامها يمضون الليالي وهم منكّبون على قراءة الأحداث وتحضير ردود الفعل والمواقف المضادة لما يجري أمامهم وفي بلدانهم.

وفي أفغانستان لا تزال الدولة الأفغانية التي منّتها الولايات المتحدة الأمريكية بالاستقرار والازدهار والتقدم والديمقراطية والغنى لا تزال تتراجع حتى عادت قدرات القاعدة وطالبان تستعيد شيئاً من صحتها ليس بسبب قدراتها ولكن بسبب الممارسات الخاطئة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتحالفة معها.

أما في العراق فالحصيلة انهيار كامل لكل المؤسسات في الدولة. بالإضافة إلى قتلى وفوضى في كل مكان وحرائق تشتعل ولا تجد من يطفئها، بل لا يرغب أصلاً أحد في إطفائها. فلا دولة ولا مياه شرب ولا غذاء ولا دواء، والتجارة الوحيدة التي ازدهرت مع احتلال العراق هي صناعة الأكفان وحفر القبور.

وفي الجوار إيران ودول مجلس التعاون الباقية إمّا في خلل اقتصادي نتيجة الحروب التي دخلتها خلال العقدين الماضيين أو توجس أمني. وفي الجهة الأخرى مصر وسوريا والأردن ولبنان كلها دول تبحث عن الأمن ولا تجده في الكثير من الأوقات. كلها تطرح سؤالاً جوهرياً وبعض الأسئلة الفرعية ولا تجد للأسئلة المطروحة إجابات، من أهمها ما الذي حدث بعد مرور أربع سنوات على أحداث سبتمبر؟ وما الذي سوف يحدث في قادم الأيام؟

❖ ❖ ❖

تجمع شنغهاي والأحادية الأمريكية

في بدايات القرن العشرين تشكلت في العالم محاور كبرى للعمل السياسي والعسكري والأيدلوجي، وكانت اكبر هذه المحاور ما عُرف بالمعسكرين الشرقي الذي قاده الاتحاد السوفيتي لفترة تزيد عن سبعين عاماً. والغربي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها، وتحالفت معها الدول الصناعية الكبرى في أوروبا وآسيا حتى الوقت الراهن. بينما بقيت هناك دول بل قارات على الحياد الإجباري. حيث لم ترق أن تدخل في المعسكر الأول، بينما لم يقبل المعسكر الثاني بها. فظلت هذه المجموعة من الدول تبحث عن مخارج لاستدراج القوّة فكانت هناك حركة عدم الانحياز ثم التجمعات الإقليمية الأخرى التي انخرطت بها حتى أمريكا اللاتينية التي لم تقدر أن تقيم حواراً تجمعياً مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ظل الوضع الدولي على حاله حتى بداية التسعينيات من القرن المنصرم، حيث تدهور الاتحاد السوفيتي ثم انهار وزال وتفكك إلى جمهوريات عدّة كان أكبرها روسيا الاتحادية التي تخلّت عن الكثير من المفاهيم والمبادئ والمذاهب التي بشر بها الاتحاد السوفيتي المنتهي. وانتهت الحرب الباردة أيضا بانتصار أمريكي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتفرّد بالقمّة الدولية عندما رسّخت واقع «التفردّ» و«الأحادية» في كل الميادين العسكرية والتقنية والاقتصادية والأمنية والسياسية وحتى الثقافية.

لم يستمر الوضع كثيرا حيث تنبهت دول كثيرة لهذا الخطر الجاثم على صدورها وحاولت جاهدة العمل سواء في الخفاء أو العلن من اجل الخلاص من هذه المحاولات التي تستهدف تحجيمها بل ووضعها في دائرة التحكم الخارجي. وكان أن حاولت التجمع في ما بينها من اجل إخراج تجمعات تقيها شر الوقوع في هذا الشرك بالإضافة إلى كبح جماح السياسات الأمريكية الهادفة إلى الهيمنة في كل المنطلقات.

من ضمن هذه التجمعات كان تجمع شنغهاي للتعاون SCO الذي تأسس في عام ٢٠٠١ والذي ضم الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيرنستان وطاجيكستان وأوزبكستان حيث كان عليه تخفيف حالة التوتر على الحدود بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ووصول الهيمنة الأمريكية إلى المنطقة بسبب تواجدها في أفغانستان.

لم تكن هذه الأهداف المعلنة هي الأهداف الرئيسية للدول المجتمعة بل كان هناك أهداف غير ظاهرة لم يعلن عنها حتى الآن ولعل ذلك متأت من كون هذه الدول تخشى الهيمنة الأمريكية عليها ولاسيما أنها دول قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من التحديث وإعادة البناء بالإضافة إلى الكثير من القناعات الراسخة لدى قيادات هذه الدول من أنها دول قادرة على التفاعل الخارجي كونها تضم بين حدودها ٤٥٪ من تعداد سكان العالم بالإضافة إلى أنها تشكل جزءاً كبيراً من مساحة العالم والمقدرة ٢٨٪ من كتلة اليابسة التي تمتد عبر القارة الآسيوية والأوروبية.

كما تشكل هذه الدول مجتمعة قوة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها أو البعد عنها فهي أولاً: دول ذات عنصر سكاني هائل. ثانياً: تملك من الإمكانات والقدرات العسكرية والتجرية، ما يمكنها من الاستمرار في احتلال أمكنة صدارة بين دول العالم تحسب حسابها الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الأخرى وتسعى إلى عدم التصادم معها.

من هنا ندرك حرص الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، الأوروبي والآسيوي وحتى الأمريكي اللاتيني على عدم إشراك هذه الدول في أي صدام أو تنازع دولي. ذلك لان دخول هذه الدول إلى جانب أي طرف سيعطيه بالتأكيد قوة وقدرة على الدفاع والمناورة والصمود ومن ثم تحقيق الأهداف.

إن قيام محور قوي بين هذه الدول سيعني بالضرورة قيام محور عقائدي فكري ثقافي حضاري هام وفاعل في الوقت نفسه. سيعيد تقسيم العالم إلى أكثر من قطبية، وسيعطي للمنطقة الآسيوية أهمية هي بالضرورة أيضا تفوق أهمية أوروبا على الأقل. فدول تجمع شنغهاي هي من الأقطاب التي يتوقع لها المراقبون دخولاً ضخما إلى الساحة

الدولية في المستقبل القريب ويؤكدون أنها قطب دولي قادم بكل حزم وقوة وقدرة. مؤكدين أن اقتصاد هذه الدول الهائل قد استطاع أن يخترق كثيرا من الجدر التي أقامتها الدول الصناعية الكبرى.

من جانب آخر فإن هذه الدول دول تملك مساحة شاسعة من الأرض ومن البشر وفيها تنوع كبير في المناخات والأرض الزراعية، إضافة إلى كونها دولاً ذات تناسق وتماثل أثني وعرقي، ولها تاريخ هائل من الحضارة وأسبابها ومكوناتها. كما أنها وعلى رغم كل الهزات التي مرت بها هذه الدول فإن لها حضوراً دولياً على مستوى الاقتصاد والتسليح والعلاقات المؤثرة في كل القضايا الدولية. وهي أيضا تشغل منطقة جغرافية مهمة، وذات استراتيجيات هائلة تمكنها من السيطرة على كل التحركات التي تمر بها.

إضافة إلى ذلك فان هذه الدول لا تزال متمسّكة بكونها دولاً مُهددّة وعليه ومن اجل الاستمرار والتطور أن ترفض وبكل حزم جميع محاولات التدخل الخارجي بل وتجند لذلك قوة عسكرية كبيرة انطلاقا من أنها تعتبر أية محاولة للتدخل في الشأن الداخلي لها هي محاولة تهديدية يجب مقاومتها بالقوة وهذا ما عملت عليه من خلال الرفض المستمر والدائم للكثير من الرؤى الأمريكية والأوروبية في أحايين كثيرة.

إن قيام محور تجمعي بين هذه الدول سيولد بالضرورة إستراتيجية جديدة وكبيرة إقليمياً ودولياً. فعلى المستوى الإقليمي ستتغير خارطة التوازنات الدولية ناهيك عن أن هذه الدول لم تكن في يوم من الأيام دولاً مرفوضة من الإقليمية. كما أنها لا تملك تاريخاً استعمارياً أو عدوانياً مما يجعلها دولاً مقبولة جداً ويمكن التعاون معها على كل المستويات ومن قبل كل الأنظمة السياسية في الإقليمية، وسيزيد الأمر قوة إذا ما تحالفت مع التكنولوجيا التي تعمل على تطويرها وتعزيزها بالإضافة إلى الامتدادات والتحالفات التي أقامتها مع كثير من دول العالم.

وعلى نفس القياس فان التأثير يكون مماثلا على المستوى الدولي؛ حيث ستعيد دول العالم تشكيل نفسها وفق ضغوط التجمع الجديد مما يعني قيام تجمعات مختلفة

عما هو قائم الآن والمتمثل في الأحادية القطبية.

وهنا من الضروري أن نستذكر أن بعض دول أوروبا الشرقية التي دخلت في الاتحاد الأوروبي مؤخراً تظل دولاً ذات فهم اقتصادي وسياسي وعقائدي له مساس بالفكر الاشتراكي الذي تمثله هذه الدول. وعليه، ووفقا للعملية التفاعلية في العلاقات الدولية، فإن المنطقة العربية ستكون هي الأخرى مهداً للتغير والتغيير إذا ما كبر مثل هذا التجمع وانتشر.

❖ ❖ ❖

دعوات الإصلاح ودول المنطقـــة

منذ حرب الخليج الثانية وتداعيات فكرة الإصلاح تجوب دول المنطقة بشكل خاص ومعظم دول العالم العربي بشكل عام، محورها ضرورة التغيير والتعديل ليس في الأطر السياسية فقط ولكن في الفكر السياسي ومنهجيات الحكم ووسائله ودلائله ومحدداته وأشكاله. بل وبدأت بعض الطروحات تتناول التركيبية الحضارية والثقافية حتى وصلت إلى العقائد والمعتقدات.

الملفت للنظر أن هذه الأفكار والمقاربات والتناولات بدأت تأخذ شكلاً حاداً وعاجلاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ يوم أن تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هجمات قاتلة في مركزين هامين من مراكز عملها. الأول كان مركز التجارة الدولي، والثاني الضلع الخامس من مبنى وزارة الدفاع «البنتاجون» وهو الجزء الذي يحتوي على الكثير من أجهزة الحاسوب الدقيقة والهامة والخطرة.

لقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق شعارات أصبحت مرتكزات لسياستها الخارجية والدفاعية وعلاقاتها الدولية. أول هذه الشعارات شعار «الاصطفاف» عندما أعلن الرئيس جورج بوش الابن أن من لم يقف مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب وضد التخلف وضد محاور الشر فإنه بالضرورة ضدها.

واتجهت أوروبا بذات الاتجاه الأمريكي وأخذت تقود حملة كبيرة في سبيل درء ما أسمته خطر الإرهاب والإرهابيين وكان على رأس هذه المجموعة الأوربية بريطانيا التي ذهبت إلى أقصى مدى وصلته الجهود الأمريكية.

من هنا فإنني أود أن التقط خيط الحديث. فنحن في دول المنطقة وفي العالم

الإسلامي وفي الوطن العربي الكبير قد تضررنا من الإرهاب واستحقاقاته وتداعياته أكثر من ما أصاب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مجتمعة. فقد عانينا من الاستعمار والاستيلاء والاحتلال، وتجاوز الاستقواء الدولي كل الحدود في المنطقة واستباح الكثير من مواقعنا، بل وبدأت دول أخرى خارج النطاقين الأمريكي والأوروبي تتجاوز علينا حتى وصل الأمر إلى احتلال الأرض وفرض الهيمنة عن طريق القوة.

ولكن التناول العلمي والموضوعي للقضية يجب أن يأتي على سياق آخر أيضاً، وهو أننا في بعض وجوه الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى العسكري لا نزال نعاني من التخلف والضعف والارتباك وعدم وضوح الرؤيا والتخبط في بعض الأمور. حيث إن بعض الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لم تأتِ مؤكدة على مفهوم الحداثة والتحديث أو على ضرورة مواكبة دول العالم التي سبقتنا بمسافات نحتاج إلى وقت طويل لطيّها. ويبدو الأمر أكثر صعوبة إذا ما أدركنا أن التحرك الدولي هو في حالة تسارع مما يزيد الشّقة ويضاعف المسافة.

ومما لا شك فيه، أننا في دول المنطقة وفي الوطن العربي بشكله العام قد أدركنا منذ فترة أن علينا واجب التغيير، وإلا فإننا سنجد أنفسنا في آخر الركب. مسلّمين بأن هناك دولاً قد بدأت تتداعى علينا كما يتداعى الأكلة على قصعتهم.

في الفترة الأخيرة بدأت هناك مواجهات ومحاولات وأطروحات تظهر على السطح تتحدث وبكل وضوح عن ضرورة الإصلاح سواء على مستوى الدولة أو على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو على المؤسسة الجمعية الرسمية العربية المتمثلة في جامعة الدول العربية. فقبل حوالي خمس السنوات بدأت الدول الخليجية والعربية تتحدث بقوة عن ضرورة إجراء إصلاح داخل المجلس والجامعة وقامت دول بالفعل بطرح تصورات وبدائل لما هو قائم على مستوى العمل الخليجي والعربي المشترك حتى أن بعض الدول العربية قد اقترحت تغيير ميثاق جامعة الدول العربية من أساسه على فهم أن التعديل أو التصحيح أو الإضافة أو الحذف في موضوعات جامعة الدول العربية ستزيد الأمر تشويهاً وعندها ستدخل الدول العربية في متاهات التخبط مرة ثانية.

أما على المستوى الفردي للدول فقد شهدت بعض الدول كثيراً من التنادي والدعوات بضرورة الإصلاح الداخلي في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الفكري والثقافي وانتهجت بعض الدول الخليجية والعربية منهج إعادة القراءة للأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية بل إن بعضها قد بدأ فعلاً في ذلك ولو بشكل نسبي.

فبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على سبيل المثال لا الحصر قد سرّعت في خطتها التي وضعتها والتي وصلت بهذه الدول خلال السنوات الأخيرة إلى استكمال بعض من مظاهر العمل الشوروي والمشاركة السياسية. كما أنها استمرت في مواكبة الأحداث الدولية ودعمت في الوقت نفسه التوجيه وساندت التوجّه نحو المزيد من التحديث والتطوير في الدولة فأحدثت المجالس الشورية والمجالس البلدية وفتحت المزيد من قنوات الاتصال بين الحكومة والشعب وبدأت بالفعل قراءات حديثة للأوضاع تأخذ مداها.

وهناك دول أخرى قد بدأت أيضاً تتجه ذات الاتجاه حيث أخذت دعوات الإصلاح تأخذ أشكالاً مختلفة تفرضها الأوضاع والظروف الخاصة لكل دولة. وفي هذا السياق فإن هناك حتمية تقول بأن حركة الإصلاح الخليجية والعربية قد انطلقت ولكنها أيضا تأثرت بما هو مدفوع من الخارج وهذا أمر طبيعي بما يجري في دول العالم ولكن من الضروري أن لا نسلّم بان ما وصلنا إليه هو مستوى ثبات يجب أن نستقر عليه؛ فالعالم من حولنا في حراك مستمر من الضروري أن نتلمسه.

ومما شهدنا من دعوات الإصلاح في هذه الدول هو إنشاء المزيد من المجالس الشورية والبرلمانية وتعديل بعض القوانين المنظمة للعملية السياسية والحراك السياسي في الوقت نفسه مثل قانون الانتخاب والقوانين المتصلة بعملية المشاركة السياسية. كما بدأت دول عديدة في إبراز أهمية التثقيف السياسي وتطوير وسائل الإعلام وأدوات الثقافة من أجل أن يتمكن المواطن من الإطلاع على ما يجري في دولته وان يساهم بصورة فاعلة في صناعة قراراتها بشكل عام.

ناهيك عن إدراك الأنظمة السياسية في هذه الدول أن العالم انفتح على بعضه، فلم

يعد بالإمكان حجب المعلومة أو منع تدفقها. خاصة بعد أن شهد العالم هذه الثورة التقنية الضخمة على مستوى العمل الإعلامي والتواصل الفكري والثقافي والحضاري. لذا فإنه من الضروري أيضا وضع الأمور في مكانها الصحيح وأخذها مأخذ الجد وهذا ما سوف يفيد الوطن والمواطن.

وتأسيساً على ما ذكر فإنه من الضروري أيضا، أن لا نعتمد على جلد ذواتنا فقط ونتجاهل أننا في هذه الدول قد بدأنا بالفعل خطوة في اتجاه الإصلاح وذلك بدافع من أنفسنا وليس بطلب من الخارج. ولكننا كما ذكرنا لا نغفل أيضا أن الدول والأنظمة السياسية تتأثر فيما بينها والدولة الحكيمة هي التي تستفيد من تجارب الآخرين وفق معطياتها الداخلية.

❖ ❖ ❖

في حديث القائد

كلما تحدث حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم تشعر أنك أمام جبال من الحكمة والروية والوعد والصدق والإخلاص والتفاني، وأنك أمام حصن شامخ من تراكم التجربة الواسعة العميقة. وتحس أنك تتعاطى مع رجل صدق ما عاهد الله عليه. تملؤه البساطة والتواضع رغم انه وضع السلطنة على خارطة الدنيا، وحدّثها حتى أصبحت حديث التطور والتقدم، وبناها لبنة لبنة وكان يضع بين كل حجرين في البناء التوجه نحو الغد.

حديث جلالته جمع فأوعى، سهل يصل إلى القلب لأنه يصدر من القلب حديث جلالته إلى صحيفة السياسة الكويتية رغم أنه لا يتجاوز الصفحة إلا أنك تحتاج إلى سفر ضخم لتحليله لتستنبط منه مبادئ وقواعد تشكل في مجموعها نظرية سياسية اقتصادية اجتماعية في الحكم.

إن من يريد أن يقرأ حديث جلالته يحتاج أولاً أن يفهم نظرة جلالته إلى معنى الحكم ومعنى العقد الاجتماعي الذي يربطه بالرعية. وبعدها عليه أن يعرف ما هي السلطنة وما هو الإنسان العماني وكيف أن هذا الشعب قد تربى على العزّة والكرامة وعلى الصدق في الانتماء. ومن هنا تأتي هذه المطارحة مع حديث جلالته لعلنا نقرأ بين السطور وهي أكثر بكثير من ذات السطور.

أولاً: في تفسيره لمصطلح الولاء وهو مصطلح ليس بالسهل، فالأدبيات السياسية تقول إن الولاء يعني الشرعية للنظام السياسي، وإن الولاء لا يصدر إلا عن الرضا الشعبي والرضا الشعبي لا يكون إلا بعد أن يحب الناس الحاكم ويبادلوه الطاعة والطمأنينة بعد أن يدركوا أنه صاغ حياته لخدمتهم.

فعن السؤال المفاجئ الذي طرحه الأستاذ أحمد الجار الله حول «سر» الولاء أجاب

جلالته بتواضع جم وطيبة وحكمة أن هذا الولاء قد تولّد لأن الشعب أحس أن القائد يعمل له وأن همّه أن يُسعد هذا الشعب ويحقق له الأمن والأمان والعيش الكريم.

إن من يقرأ خطاب جلالته بمناسبة وصوله إلى مسقط لأول مرة في ١٩٧٠/٧/٢٧م بعد تولي جلالته مقاليد الحكم والذي جاء على شكل خطاب مقتضب وجاء فيه.

«نشكركم على استقبالكم الحار لنا باسم العائلة وباسم الشعب العماني. إننا نأمل أن يكون هذا اليوم فاتحة عهد جديد لمستقبل عظيم لنا جميعاً. وإننا نعاهدكم بأننا سنقوم بواجبنا تجاه شعب وطننا العزيز. كما إننا نأمل أن يقوم كل فرد منكم بواجبه لمساعدتنا على بناء المستقبل المزدهر السعيد المنشود لهذا الوطن. لأنه كما تعلمون أنه بدون التعاون بين الحكومة والشعب لن نستطيع أن نبني بلادنا بالسرعة الضرورية للخروج بها من التخلف الذي عانت منه هذه المدة الطويلة. إن الحكومة والشعب كالجسد الواحد. إذا لم يقم عضو منه بواجبه اختلت بقية الأجزاء في ذلك الجسد إننا نأمل أن نكون عند حسن ظنكم كما نأمل كذلك وفي نفس الوقت أن تكونوا عند حسن ظننا».

فمن يقرأ هذا الخطاب يرى ذات الإنسان هو الذي يتحدث الآن. أي إن جلالته كان صاحب رؤية ثاقبة ودراية منذ اليوم الأول الذي تسلم فيه مقاليد الحكم. يسير ضمن إستراتيجية بيّنة قرأها ووعاها وهيأ لها كل الأدوات وجهّز لها كل الآليات التي تمكن من تحقيقها فمنذ ذلك اليوم وجلالته يسير في منهج حدده بكل أبعاده.

يقول جلالته إن «سر» الولاء يكمن في أن القائد يقضي كل عمره في خدمة بلده، وهل أروع من قائد أمّنه الشعب على مقدراته فحفظ هذه المقدرات وخاف الله فيها فأدّى الأمانة ونصح الأمة، وكان قائداً يصدق أهله دائماً.

وأضاف جلالته في حديثه بعداً آخر للولاء كان غاية من فهم الإدارة الحديثة للدولة وهي المتابعة الحثيثة والحرص على بناء آلية «الربط والضبط» ولكن ليس بمفهوم «التخويف» بل بمفهوم حسن الأداء.

ثانياً: إن أمن الحاكم لا يمكن أن يحفظه الحرس، ولا يمكن أن تحققه الجُدر

والأشواك الحديدية ولكن ما يؤمنه أن يحاط بقلوب الناس، فمن كان حاكماً عادلاً مخلصاً وفياً حتماً لن يخشى أن يتعرض للأذى. فالأمن في السلطنة أصبح جزءاً من الشخصية العمانية فلا غدر ولا رياء ولا نفاق، لأن الصدق والإخلاص والأمانة قد حكمت العلاقة بين الحاكم والرعيّة.

ثالثاً: لم يخرج جلالة السلطان في حديثه كلّه عن إطارين الأول: هو إطار الثابت المقدس الذي تمثل في الموروث الإسلامي، والثاني الحداثة والبحث عن التطور والتغيّر.

وهنا تبرز حنكة القائد الذي يتمكن من المزاوجة بين الإطارين ودمجهما بصورة قادرة على نقل الدولة في مراتب متطورة تنشد الحداثة ولكن لا تتقطع عن الجذور التي مثلتها العقيدة والتراث والفكر المتجذر في التاريخ. فلا الماضي قد شدّنا إلى الوراء ولا الألوان البراقة قد بهرتنا حتى أفقدتنا التوازن فلم نعد ندري أين نضع أقدامنا بعد أم أننا فقدنا بصرنا وبصيرتنا.

رابعاً: وضع القائد فهم القيادة في خضم التجربة العامة والخاصة وخرج بمصطلح البرلمان المفتوح الذي من المتعذر أن تجده اليوم إلا في السلطنة. فالقائد ينتقل من مقر الحكم إلى مكان المواطن. فتح كل الأبواب وأزاح كل الحواجز التي اعتادت الكثير من الشعوب أن تعيش خلفها وان تحتمي القيادات وراءها. فلا الجُدر في السلطنة موجودة ولا الحواجز قائمة. أن ينتقل القائد إلى المواطن أمر لا يمكن أن يكون إلا في مصلحة ذلك المواطن لذا فإن هذه الممارسة غير المسبوقة قد أعادتنا إلى مفهوم «الديمقراطية المباشرة» في أثينا حيث كان كل الناس يشاركون في القرار العام.

وفي حديثه يقول جلالته جمله حملت الكثير من مفهوم الديمقراطية واحترام القائد لرأي الشعب حيث يقول «في هذه الرحلات التقي بالناس مواجهة، واستمع إلى مطالبهم وهم يستمعون وجهات نظري» أي أن القائد لا يفرض ولا يستبد وإنما يقيم حواراً ونقاشاً يضع نفسه في خدمة الشعب، وبيده سلطة يستخدمها لإحقاق الحق ولكنها من جهة ثانية سلطة غير مستبدة بل مشاورة ومحاورة وهنا يقول جلالته «وهم يسمعون وجهات نظري» القائد في بعض دول العالم الثالث إنسان تعلم أن يقول ولا يسمع

ويتحدث ولا يستمع. قراره هو الأول والأخير ولكننا في السلطنة كما يقول جلالته «هذا التفاعل الذي يخلق بدوره الولاء المتبادل بين الطرفين» أي أن القائد يمتلئ بالولاء للشعب وبالتالي فإن الشعب امتلأ بالولاء للقائد.

خامساً: تحدث جلالته في سياق نظرية سياسية غاية في الدقة والأهمية وذلك عندما وصف الحاكم السّوي بأن هو الذي لا تخافه الشعوب ولا تهاب الحوار معه لأن ذلك يولّد مسرحاً واسعاً للنفاق من جهة الشعوب والسيطرة من جهة الحاكم. وإن بديل ذلك هو الولاء والاحترام.

سادساً: في الحديث كانت هناك إطلالة كبيرة على مفهوم الدولة الحديثة التي ينحصر أكبر اهتمامها في الانكفاء إلى الداخل حتى تقوى الدولة وتصبح قادرة على أن تلعب دوراً مؤثراً إقليمياً ودولياً. أي أن جلالته قد وضع شعار «البلد أولاً» لتكون السلطنة في خدمة المجتمع الإنساني ككل ولكن بعد أن تستكمل وجودها كدولة حضارية متماسكة قوية.

سابعاً: إن حديث جلالته لم يكن حديثاً سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو فكرياً ولكن كان كلها مجتمعة. فكانت النظرية السياسية مدخلاً إلى الفهم الاقتصادي والاجتماعي والفكري فتحدث جلالته عن الاستقرار والاستمرار، وتناول الاستثمار في ظل الدولة الآمنة وذكّر بما قاله من فكر استقرائي للتطورات الاجتماعية والدينية التي ولّدت في سوء استخدامها اكبر تهديد يشهده العالم هذه الأيام والمتمثل بتفشي ظاهرة الإرهاب.

إن حديث جلالته يحتاج إلى أكثر من محاورة فكرية لأنه جاء مليئاً بالنظرية التي خضعت قبل إطلاقها للتجربة الطويلة.

القارئ لحديث جلالته يشعر بأنه ممتلئ بالفخر والانتماء إلى دولة عظيمة اسمها عُمان وأنه من الجيل الذي عاش وتربى مع قائد هو جلالة السلطان.

❖ ❖ ❖

لبنـــــان من أزمة إلى أزمة

لم يكد يجف حبر اتفاق الطائف حتى شهدت الأرض اللبنانية سلسلة من الاضطرابات السياسية والأمنية جعلت الأطراف المتعاهدة تقف على رؤوس أصابع قدميها منتظرة الأسوأ، وما أن تطورت الأحداث والظروف حتى بدأت الأوضاع تشهد نوعاً من الهدوء والتحسن ولكن مع مزيد من الترقب والحذر والخوف، فالأخطار التي تحيط بلبنان كثيرة وقاسية ومتشعبة وذات دلالات داخلية وإقليمية ودولية.

وترافق هذه الأخطار خطايا ارتكبها الجميع بلا استثناء، أخطاء في التكتيك والآليات والأسلوب، وأخطاء في اعتماد الاستراتيجيات ومزالق الشكوك في المواقف والنوايا، وخروج عن المنطق في التصريحات والمشاحنات والبحث عن المصالح الذاتية والفردية في التحالفات والعداوات.

وخلال الأشهر القليلة الماضية تفجرت على الساحة اللبنانية سلسلة من الأحداث التي أودت بحياة رجال سياسة ونواب وعلى رأسهم رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، الأمر الذي أدى وفي نهاية المطاف إلى تدويل الأزمة اللبنانية ودخول الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومجلس الأمن كأطراف رئيسية ومهمة وفاعلة على الساحة الداخلية اللبنانية، فتقاطرت فرق التحقيق والتفتيش وتقصي الحقائق من كل حدب وصوب وبدأت السفارات الأجنبية المعتمدة في لبنان تتحدث بالشأن اللبناني الداخلي والخارجي وتعطي التوصيات والتوجيهات دون مراعاة لسيادة الدولة اللبنانية.

وما أن تحقق خروج سوريا من لبنان بعد المظاهرات التي شهدها الجميع بتوجيه من المعارضة اللبنانية واستجابة لضغوطات القوى الدولية، وما أن انتهت الانتخابات إلى ما انتهت إليه حتى عاد الحديث عن التقسيم الطائفي والمذهبي والعرقي ولمواجهة خطر

ذلك. من الضروري على الحكومة اللبنانية الجديدة إعادة بناء تحالفات وطنية لا طائفية وتوحيد الصفوف وبذل الجهود في سبيل الخروج من المأزق عن طريق تشكيل حكومة ذات صبغة اتحادية وطنية تعالج بكل حكمة وتعقل القضايا الملحة والمطروحة ومن ذلك قضية رئاسة الجمهورية والوصول إلى حقيقة اغتيال رفيق الحريري وسمير قصير وجورج حاوي وغيرهم.

إن التشابكات السياسية في لبنان صعبة، وصعبة للغاية وعلى الحكومة الجديدة أن تعطي قضية الأجهزة الأمنية الكثير من وقتها بالإضافة إلى إعادة تنظيمها وتحديد أدوارها وإعادة الثقة للمواطن والمستثمر والسائح. كما على الحكومة الجديدة أيضاً العمل وبكل ما أوتيت من قوة لوقف مسلسل الاغتيالات ووضع صورة واضحة للعلاقات المستقبلية مع الشقيقة سوريا، وفتح صفحة جديدة لأسس التعاون والتكامل بين البلدين. كما أنه من الضروري أيضاً على حكومة السنيورة تدارس استحقاقات القرار ١٥٥٩ وتداعياته وسلاح المخيمات ومصير اللاجئين الفلسطينيين وحل مشكلة الديون المتراكمة وتحقيق شعار السلم الأهلي بين اللبنانيين.

إن ما يمر به لبنان الشقيق يعتبر بداية لمرحلة جديدة تحمل الكثير من الهموم والتحديات المحمّلة بتركة ثقيلة لا يمكن لأي حكومة لبنانية أن تعالجها لوحدها، وقد أثبتت التجارب التي مر بها لبنان خلال مسيرته السياسية أن أي طرف منتصر في المعادلة العامة للدولة لا يمكن أن يظل كذلك بل سيتحول إلى مهزوم في حال فشلة في توظيف انتصاره لتوحيد الصف، والتنزه عن التفرد والتخلي عن الإعجاب بالرأي.

ومن يقرأ المسيرة الانتخابية اللبنانية جيداً يدرك أنه لا يستطيع أي طرف من الادعاء بأنه المنتصر الوحيد، فكل جهة انتصرت على جبهة وخسرت على أخرى، وإلا فماذا يمكن أن نسمّي التخوف الداخلي الذي يسيطر على الأطياف السياسية اللبنانية كافة.

إن ما ينتظر لبنان أكبر من كل التحديات التي واجهته من قبل لذا لابد من معالجة القضايا بالتعقل والوعي والابتعاد عن الطائفية الدينية أو السياسية والكف عن

التجاهل المتبادل بين الأطراف، فلبنان دولة مستهدفة وأكثر ما يُخشى على لبنان الشقيق أن يستخدم ممراً للعديد من السياسات والأجندات ذات المصالح الخارجية. كما يُخشى وفي الوقت نفسه أن يكون لبنان معبراً للإضرار ببعض دول الجوار بعد أن يرهق ويتعرض للضغوطات التي ليس في حسابها أبدا مصالحه الذاتية.

المؤسف أن الأعمال التي تُمارس هذه الأيام والتي أصبح العالم العربي والكثير من الشعوب التي تخلقت بالمبادئ الثابتة والصحيحة تتغزز كلما سمعت تصريحاً لمسؤول أمريكي أو قراراً يخرج من مجلس الأمن يخص المنطقة العربية، وتتجلى كل المفاهيم حول أن كلها فصّلت لمصلحة كيان ولد في أربعينيات القرن الماضي. سلب الأرض وقتل الإنسان وخرّب الإرث والمقدسات والذي هو وحسب جميع المعطيات الراهنة سوف يكون له مستقبل مشرق ومهيمن ليس في المنطقة العربية التي يعتبرونها امتداداً لدولتهم التي يحاولون ترسيخها وإنما للعالم أجمع بعد أن سيطروا وباعترافات الكثير من السياسيين الأمريكيين على مقدرات القرار السياسي في واشنطن والأمر ينسحب أيضاً على بعض الدول الأوروبية وروسيا.

إن الوضع في المنطقة العربية مهدد من كل جوانبه، ففي الشمال الأفريقي أزمة وفي آسيا العربية أزمات وفي المنطقة التي نعيش فيها تحديات فمن المفروض أن لا تترك أية دولة عربية نهباً للأحداث وإلا فإن نظرية «الدومينو» ستطبق بحذافيرها، وتبدأ الدول العربية تسقط الواحدة تلو الأخرى.

من الضروري أن يعي الجميع أن الوضع العربي يجب أن يحل بقرار عربي دافعه حب الأمة، وأن الأمور يجب أن لا تترك حتى تصل إلى مرحلة التدويل حتى كان ما كان في العراق الجريح وفي فلسطين المغتصبة، وما يجري الآن على الساحة اللبنانية نفسها، وما يثار بين الفينة والأخرى على سوريا. على الجميع أن يتدارك الوضع قبل أن يسبق السيف العذل.

❖ ❖ ❖

ما أشبه الليلة بالبارحـــــة

بين ايكيوس وميليس.. تقريران لا يفرق بينهما إلا قرابة الثلاثين شهراً. سقطت مع الأول بغداد ومع الثاني مهددة دمشق بالسقوط. الحجة واحدة والسيناريو يكاد يكون ذاته. وربما نذهب أبعد من ذلك فنقول أن النص واحد.. حتى الأسماء تشابهت وجاءت وكأنها من إحدى قرى الإمبراطورية اليونانية القديمة.

ذهب ايكيوس إلى العراق ومعه التقرير مكتوبا.. فقط كان عليه أن ينتظر قليلاً هناك وأن يرسل مفتشيه شرقاً وغرباً يدخلون كل بيت في العراق ويقلبون كل حجر ويوقفون كل امرأة ويعّرون كل رجل.. كانوا لا يبحثون عن شيء إلا عن العلب المصنوعة لقتل البعوض أو لقتل الذباب على أساس أنها أسلحة كيماوية أو أسلحة دمار شامل.

جلس المفتشون على شاطئ دجلة والفرات يصيدون أي بارقة ولو كانت رعداً على أساس أنها صاعق لتفجير القنابل النووية التي اتهم العراق بتصنيعها.. وهناك في واشنطن ولندن جلس رجال غطوا رؤوسهم بالأقنعة الواقية وبدأت أناملهم تتحسس أزرار الحاسب الآلي ليضعوا صورا لمركبة عراقية.. ربما تحمل جثمان طفل قتله الحصار تذهب به إلى المقبرة، ويقولون إنها مختبرات متنقلة.كما قالوا إن التمر الذي حملته أشجار النخيل العراقية ما هو إلا تركيب كيماوي صنعه العراق ليدمر الولايات المتحدة الأمريكية خلال ٤٥ دقيقة.

وفي مجلس الأمن يفتح وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول أدراجه ويستعمل الأجهزة السينمائية ليبين للمجتمع الدولي أن العراق يملك أسلحة دمار شامل وأسلحة كيماوية وليقول للحضور وللعالم هذه الوثائق وهذه الصور التي تثبت صدق الرواية الأمريكية والبريطانية والحلفائية.

وتتجيش الجيوش وتتحرك الطائرات وتشق البوارج البحار والمحيطات ويبدأ النمل الوحشي بالتجمع حول بغداد ويندفع الجميع. ويقتلوا الأطفال ويرملوا النساء ويقطعوا أجساد الرجال ويدمروا العراق من أساسها ويحرقوا الأخضر واليابس.

ولما انكشفت لعبتهم.. ولم يجدوا في بلاد الرافدين أية أسلحة دمار شامل أو مصانع للأسلحة الكيماوية والجرثومية ؛ تسقط في أيديهم. فماذا سيقولون للعالم؟ وماذا سيقولون لمواطنيهم؟ فلا التهمة ثبتت ولا العراقيون لاقوا القوات الغازية بالورود كما ادعوا.. ووصل الأمر في النهاية إلى اعتراف باول بأن حديثه في مجلس الأمن حول هذه القضية كان وصمة عار في تاريخه الإنساني وليس السياسي فقط.

وبدت الماكينة الإعلامية والدعائية تبحث عن تبرير آخر فكان الاتهام بان العراق ونظامه غير ديمقراطيين وان من المهمات الإنسانية الموكولة للحلفاء بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أن يُهدوا الديمقراطية للعراق وللدول المجاورة له في الشرق الأوسط.

إلا أن ورقة التوت الثانية سقطت وتعرت الدول العظمى والكبرى مرة ثانية. فكل ما جلبوه للعراق تمثل في الدمار والخراب والفوضى والإرهاب والتقسيم والاقتتال الداخلي الذي نشاهده على شاشات التلفاز كل يوم.

وأصبح العراق وشعب العراق مثلا يضرب به للتناحر السياسي والفكري والديني والعرقي كما أصبح مفرخة للإرهاب تصدر إلى بغداد والموصل وكركوك وغيرها من المناطق والمحافظات العراقية ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه حتى وصل إلى بعض الدول العربية.

ويبدو أن تقرير ديتليف ميليس هو النسخة الأصلية لتقرير ايكيوس مع بعض التعديل الذي وضع الاتهامات قبل التحقيق وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية.. تبكي دما على رفيق الحريري الذي قضي عليه نتيجة مؤامرة سورية كما تدعي الدول الداعية والحافظة لمقدرات الديمقراطية.

الحريري دم عربي كان يجري في عروق رجل عربي، تدافعت أطراف كثيرة لقتله لا تبرأ منها إسرائيل وأمريكا.. بصورة مباشرة أو غير مباشرة. جريمة قتل الحريري

أصبحت شماعة يعلق عليها الأمريكيون وحلفاؤهم خططهم ومخططاتهم في سبيل تمرير بقية المشروع الذي وضع للمنطقة.

قتل الحريري خسارة لكل العرب ولكن هذا جرح عربي يعالجه العرب أنفسهم.. فلماذا هذه الهبّة الكبرى الكاذبة والمشبوهة؟

الجميع مع التحقيق ولكن التحقيق المهني الشريف الذي يبحث عن الحقيقة ويقود إليها لا التحقيق الذي أعد ربما قبل الجريمة.

تقرير رالف ايكيوس دمر العراق وشعب العراق ومقدرات العراق وتقرير ديتليف ميليس يسعى وفي كل منطلقاته إلى تدمير سوريا وشعب سوريا ومقدرات سوريا.. ومن ثم تبدأ نظرية الدومينو بالتحقق.

تقرير رالف ايكيوس كان كاذبا وما يدرينا ان يكون تقرير ديتليف ميليس ليس كذلك ولاسيما أن بوادر الترهل فيه قد بدت واضحة من خلال عدة نقاط.

أولها: الصفة القانونية للشخص نفسه كون تعيينه خطأً قانونياً لأنه جرى على أساس سياسي مخالف للقانون الدولي حيث كان من المفترض في مثل هذه الحالات تعيين قاضٍ من محكمة العدل الدولية أو عضو من لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة خاصة وأن رؤساء لجان التحقيق الدولية، يتم تعينهم عادة على أساس الكفاءة والنزاهة.

ثانيها: من خلال الشطب والتعديلات التي طرأت على التقرير قبل أن يتسلمه كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة.

تقرير رالف ايكيوس دفعت استحقاقاته وتداعياته وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول بأن يعترف أن ما قاله في مجلس الأمن «عار» بالنسبة له، وربما تقرير المحقق ديتليف ميليس سيدفع بكوندوليزا رايس أن تقول نفس الجملة «عار» ولكن بعد أن تدمر دولة عربية أخرى ويحل بها ما حل بالعراق وشعبه.

فما أشبه الليلة بالبارحة..

❖ ❖ ❖

مجلس الأمن والقرارات الدولية

عند الحديث عن المستقبل على الساحة الدولية، يجد المرء نفسه مضطراً لمقاربة الحاضر وقبله الماضي. وهذه منهجية مبررة إذا ما أدركنا أن قياسات العمل السياسي الدولي قد تواترت منذ فترة ولو على الحد الأدنى، وبالتحديد منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين عندما تفرّدت الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية الدولية وأصبحت هي المتحكم الرئيسي في كثير من التكوينات سواء ما كان في محيطها أو في أوروبا أو حتى في معظم مناطق العالم.

وفي ذات الدائرة، فإن الكثير من المراقبين الذين يهتمون بالسياسة ويعلم السياسة وبالعلاقات الدولية وبالقانون الدولي يدركون أن الأمم المتحدة لم تعد هي صاحبة قرار إلا بما يفيد الدول الكبرى وما يحقق أهدافها. فما يصدر عن مجلس الأمن هو واجب التنفيذ إن كان المقصود منه استسلام الدول الصغيرة لأوامر الدول العظمى، أما عكس ذلك فلا قيمة لهذا القرار ولا هناك ما يدفع نحو تنفيذه، بل وإنه يغدو حبراً على ورق لا يحمل أهمية أو ثقلاً.

ليس المجال هنا لحصر كم من القرارات التي صدرت عن السلطة الأعلى في الأمم المتحدة والمتمثلة في «مجلس الأمن» فتجاهلتها الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل. وكم هي أعداد القرارات التي كانت على شكل توصيات أجمعت كل دول العالم على إتمامها «عدا دولة أو اثنتين» صدرت عن الجمعية العامة عاماً بعد عام لم تغادر الأوراق التي كُتبت عليها ولم تتجاوزها. والأمر من ذلك أن كيان مثل إسرائيل التي تعرف وتعرف الأمم المتحدة من قبلها وأمانتها العامة إن دخولها في عضوية المنظمة الدولية إنما كان مشروطاً بأن تلتزم بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة. وإلا فإن عضويتها تصبح باطلة.

لقد تجاوزت إسرائيل إلى ما هو ابعد منه فتجرّأت ورفضت تنفيذ قرارات كثيرة صدرت عن مجلس الأمن في الشأن الفلسطيني أو اللبناني أو السوري، وألقت وراء ظهرها كل المطالبات الدولية وتجاهلت كل الدعوات إلى ضرورة إحلال السلام وإعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها والسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم.

ولكن إذا ما كان القرار ضد العراق أو لبنان أو سوريا فإن كل قوى الدنيا تتكاتف لتجبر الدولة المُتّخذ القرار ضدها لتنفيذه، بل وتصر دول «الاستقواء» العالمي على معاقبة هذه الدولة، أو تلك إن هي استهترت بالقرار أو حاولت تجاهله أو حتى لم تلتزم بتنفيذه فوراً.

إيران الآن مهددة بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن حسب تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس «إن واشنطن تتوقع إحالة إيران إلى مجلس الأمن الدولي بسبب المخاوف من احتمال سعيها إلى تطوير أسلحة نووية» داعية في الوقت نفسه الصين وروسيا والهند إلى الانضمام إلى بلادها في هذا المسعى والاتحاد الأوروبي في الضغط على إيران لتتخلى عن طموحاتها في المجال النووي كل هذا بسبب نشاطها النووي الذي لا يزال في طور التهيئة. بينما إسرائيل التي تمتلك مئات الرؤوس النووية والمفاعلات النووية غير مجبرة حتى أن توقع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. وعندما يُسأل صاحب القرار الأمريكي أو الأوربي في بعض المؤتمرات الصحفية التي نتابعها على شاشات التلفاز عن هذا الكيل بمكيالين يُجيب وبكل استخفاف إن الحال في إسرائيل أصبح أمراً واقعاً لا يمكن رده، بينما في إيران فالأمر يختلف وعندما يسأل ثانية كيف؟ لا يجيب ويكتفي برفع حاجبيه إلى أعلى.

في كوريا الشمالية هناك ملف نووي، ولكن لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا الدول الغربية بقادرة على أن تتعاطى مع هذا الملف بنفس العنف الذي تتعاطى مع الملف الإيراني.

إننا لا نسوق ذلك دفاعاً عن عملية انتشار الأسلحة النووية أو الترويج لها، ولكن نورد ذلك استهجاناً من الممارسات الدولية التي تأخذ مداها بصورة خاطئة وغير عادلة

وغير منصفة.. ومن هنا فان المرء لا يعود متفائلاً من نتائج أية قمة ثنائية أو إقليمية أو دولية ولا ينتاب الإنسان إلا المزيد من الإحباط وعدم الثقة بما يجري «ضخّه» إلى السطح من أن دول العالم الحر والمتقدم تسعى لإقرار حالة من السلم والأمن والديمقراطية والرفاه بين شعوب العالم والشواهد كثيرة في أفغانستان والعراق وغيرها من الدول التي دخلتها دول الاستقواء من أجل إصلاحها.

وما الدول التي تتخذ مواقفها وقراراتها في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة وفي الجمعية العامة وفي القمة العربية وفي القمة الإفريقية وفي القمة الأوربية إلا وحدات سياسية لها أنظمة سياسة وتقودها قيادات سياسية، فإن اجتمعت هذه القيادات أو أرسلت مندوبيها فقرارها لن يتغير ومواقفها لن تتبدل.

وعليه فعندما نسأل عن المنتظر من القمة الدولية التي سوف يشارك فيها أكثر من ١٥٠ من زعماء العالم هذا الأسبوع، يجب أن ندرك أن الجواب هو ما حصلنا عليه من كل الاجتماعات التي سبق وان عقدت منذ أربعينيات القرن الماضي والتي لم تكن وفي مجملها أكثر من مظاهر احتفالية لا قيمة لها ولا مردود إلا ما كان في صالح القوى الكبرى.

وحتى نستطيع أن نحصل على حقوقنا نحن كعرب علينا أن نعود إلى بناء قوتنا الذاتية ونسوّر بلدانا بالوحدة والعمل العربي المشترك.. وان نعيد إلى قممنا معناها وأن لا ننتظر أن ينتصر لنا أحد إذا نحن لم ننتصر لأنفسنا.

❖ ❖ ❖

نظـــرة موضـــوعية لتقيـــيم العمـــل الخليجـــي

إن المبرر الأول والأخير لوجود الكيانات السياسية هو وجود «الفرد» إذ أن الدولة أو ما تراتب عليها من أشكال سياسية أو اجتماعية أو فكرية هي تكوين جاء حول الفرد ولخدمته ولتأمين سلامته. والدولة في مفهومها المجرد هي إحاطة تنظيمية تقوم على وضع الأسس والبرامج والخطط والآليات والمناهج تهدف كلّها إلى وضع الفرد في المستوى الإنساني اللائق والذي يجب أن يكون فيه.

ولما كانت المنظمات الإقليمية أو الدولية وما شابهها هي مجموع إرادات الدول، وبالتالي هي انعكاس لمعنى الدولة ولمعنى تركيبها، فإنها هي أيضاً معنية بالفرد ومهتمة به ومكلفة بان تحميه أمنياً واجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. بالإضافة إلى مهمة تأمين العيش الكريم والرعاية الصحية وضمان حق التعليم وحق الحياة وحق الحرية وحق إبداء الرأي وحق التنقل. وهذه وغيرها هي في الأصل أساس القانون الدولي الإنساني ومرتكز إعلان ميثاق حقوق الإنسان الذي أجمعت عليه الأمم في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ والذي لا يزال ومع ما رافقه من قوانين ومعاهدات وبروتوكولات يمثل الإطار الدولي الذي تعمل فيه دول العالم.

ولا يخرج مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن هذا السياق ولا يحيد عن هذا الهدف فمنذ اليوم الأول الذي تشكّل فيه المجلس في ٢٥ مايو ١٩٨١ بأبو ظبي. بل ومنذ انطلاقة الفكرة العمانية الأولى لتأسيس تجمع خليجي في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وخدمة المواطن الخليجي هي الهدف الذي تحرص الدول الأعضاء فرادى ومجتمعه لتحقيقه ولعل أهم ما أنجزه هذا العمل المشترك هو قيام مجموعة من المؤسسات ووضع بعض السياسات الجمعية التي آفادت منها الدول وبالتالي الأفراد،

سواء على مستوى العمل الاقتصادي أو الأمني أو السياسي أو الاجتماعي.

وبالرغم من كل ذلك فان المجلس من جهته لا يزال مطالباً بالمزيد من العمل والإنجاز إذ أن المواطن يظن أن ما أنجز أو ما تم تحقيقه لم يلبّ معظم الطموحات والآمال والتوقعات.

إذ أن مجلس التعاون بكيانه الخاص قد مثل تجمعا لدول خليجية تمتلك ثروات طائلة ولها إطلالات إستراتيجية متنوعة وتتمتع بمركز جيواستراتيجي هائل. كل هذه المعطيات كان من المفروض أن تستثمر على صورة أحسن وأفضل مما تم. لان التطورات الدولية والتغيرات التي تشهدها المنطقة أصبحت في حالة من التزاحم والتسابق بحيث لم يعد بالإمكان التريث أو الانتظار، فكثير من الدول قد سبقت دول المجلس وبدأ المواطن الخليجي في الدول الست يحس بالفرق الشاسع بين ما حققته المكونات الدولية وبين ما حصل عليه هو المواطن الخليجي من المجلس رغم توفر الطاقات والقدرات والمقدرات في شتى المجالات ولاسيما أسعار النفط التي تجاوزت الخمسين دولار.

كان من المنتظر أن يقوم المجلس بتطوير جميع المشاريع المشتركة المتفق عليها والتي على طاولة البحث بحيث توكل إلى لجان خاصة مهمتها التفكير «الجاد» في إقامة المزيد من الأعمال ولاسيما على المستويات الاقتصادية والثقافية والفكرية والأمنية. وان تكون هذه الأهداف ذات أولوية خاصة على جداول أعمال جميع المؤتمرات واللقاءات على المستويات كافة ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- إقامة مؤسسة للدراسات الأمنية والإستراتيجية تتولى مهمة إعداد الخطط العامة والاستراتيجيات بحيث تتولى هذه المؤسسة تدريب الكوادر اللازمة لعملية الإدامة والتطوير.
- تأسيس أفكار تقوم على إنشاء إستراتيجية عسكرية خليجية، تتولى مهمة الدفاع عن مقدرات دول المجلس وتكون ذات مهام مرتبطة بقيادات المجلس توجهها نحو بؤر التوتر في داخل الجسم الجغرافي للمجلس.
- تأسيس شركات عامة تتولى مهمة شراء احتياجات دول المجلس من الأسواق

الخارجية الأمر الذي يعني تطوير قوة المفاوضة التجارية مع مصادر الإنتاج الخارجية.

- إقامة محكمة عدل خليجية تفض المنازعات الداخلية ويكون أعضاؤها من القضاة المشهود لهم في دول المجلس، بدل أن تُرسل قضايانا إلى المحافل الدولية.
- إنشاء لجنة حكماء تنظر في الخلافات بين الدول الخليجية الست وتكون مشكّلة من المجلس الأعلى أو من بعض أعضائه تتولى مهمة دراسة النزاعات والاختلافات بين الدول ووضع الحلول والمقترحات اللازمة.
- تحديث النظام الأساسي للمجلس الذي تم التوقيع عليه قبل ربع قرن بما يتناسب والوضع الراهن من التداخلات الدولية.

جميع هذه النقاط هي بؤر استفزاز للعقل الخليجي، لأن في الإجابة عليها خيراً كثيراً لدول المجلس.

من هنا لابد من إعادة قراءة واقع مجلس التعاون الخليجي وإعادة الإحاطة بمفردات العمل الخليجي المشترك وذلك من خلال مجموعة من المعطيات من أهمها:

القضايا الأمنية في «دول المجلس الست» تكاد تكون واحدة سواء كانت هذه القضايا داخلية أم إقليمية أم دولية؛ لذا فان أي خرق للإستراتيجية العامّة والمشتركة للأمن الخليجي سيؤدي، وبالضرورة، إلى فتح المجال واسعاً أمام تدخل قوى خارجية مما يعني عودة التبعية لهذه القوى بصورة أو بأخرى. لذا فإن مقاربة القضية الأمنية يجب أن تتم بصورة جماعية ومن منظور التوحد لا من مداخل التجزّؤ والتمزّق، أو حتى من بوابة اختلاف الاجتهادات.

المجتمع الدولي، ونحن في دول المجلس «جزء منه»، يتعرض لتيار جارف طبيعته وأساسه صدام الحضارات والفكر والعقيدة وأساسه أن الانتماء إلى منطقتنا العربية يعني إعطاءنا هوية التمرد على المجتمع الدولي، وبالتالي الخروج على مبادئ السلم والأمن والتعاون والعقلانية، ولم تكن دولة عربية بما في ذلك بعض دول مجلس التعاون تسلم من هذا الاتهام المباشر أحيانا وغير المباشر أحيانا أخرى. وعليه فإنه من الضروري

أن نغير ترتيب أولوياتنا ونضع مرتكزات الالتقاء بالمنهج والتوحد بالجهد أمام أعيننا ونحن نواجه مصيراً ليس من السهل الخروج منه بسلام.

من الضروري أن نسعى إلى وضع برنامج شامل لتطوير التنمية السياسية الخليجية المشتركة ابتداء بالدولة وانتهاء بالمجموعة يكون أساسها زيادة الوعي الشعبي ويكون ذلك من خلال إجراء مسح عام لجميع القوى في المجتمعات الخليجية والبناء المشترك فيها. وهذا يعني الاهتمام بالقطاعات الشبابية وتمكينها من المشاركة السياسية الواعية مما سينمي مفاهيم الانتماء ويرسخ أسس الولاء للوطن سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المجلس.

تحديث النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أقر في ٢٥ مايو عام ١٩٨٠ بأبوظبي بحيث تعطي الدول الأعضاء في المجلس المزيد من الصلاحيات للمجلس تمكنه من ممارسة عمل فاعل في تقوية هذه المنظمة الإقليمية بحيث تغدو قادرة على حماية الدولة «الفرد» أولاً وإصلاح الخلل الذي يشوب بعض العلاقات البينية بين دول المجلس «المجموع» ثانياً وتفعيل دور المجلس إقليمياً ودولياً ثالثاً.

من الضروري إجراء المزيد من الحوارات العامة بين كافة القطاعات الفاعلة في دول المجلس الست وإقامة الندوات المشتركة داخليا وخارجيا الأمر الذي سيخلق أسساً قوية يمكن أن يبنى عليها في مسيرة إيجاد أرضية توحّد بين دول المجلس، تتفق والمكون الثقافي والاجتماعي للشعوب في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالتالي ستخدم هدف معالجة كل القضايا الإستراتيجية بتشابكاتها المختلفة.

تطوير عمل «الهيئة الاستشارية» للمجلس التي وافق المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشرة المنعقدة بدولة الكويت عام ١٩٩٧م على تأسيسها بحيث تصبح مؤسسة برلمانية متقدمة على غرار التجربة الأوروبية وإعطاؤها المزيد من الاهتمام بإدخال الكادر الشاب المؤهل للبحث والتحليل العلمي للظواهر الخليجية داخلياً وخارجياً؛ بحيث يتعزز دورها في خدمة المواطن وفي تفعيل مسيرة المجلس؛ بحيث تتعمق فكرة الالتفاف حول المجلس وبالتالي تحقيق المزيد من النجاح والقدرة، تكون إحدى صوره تطوير العلاقات

بين دول الخليج لتتشكل نواة اتحادية لها دستور خاص. بالتالي ستكون قوّة مؤثرة إقليمياً ودولياً.

اقتراح المزيد من المشاريع الصناعية المشتركة انطلاقاً من الفهم العام بان التجمعات الاقتصادية تشكل مرتكزا هاما يقود إلى تنمية حالة التوافق بين الدول وبالتالي إيجاد المزيد من التقارب بينها. ويكون ذلك من خلال تسهيل انتقال رأس المال وحمايته وانتقال الحركة التجارية وتهيئة كل الظروف لزيادة حجمها بين بلدان دول المجلس ويكون ذلك من خلال بناء المزيد من المؤسسات الاقتصادية المشتركة سواء كانت على مستوى البناء الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو تشجيع تأسيس البنوك والشركات الخليجية المشتركة.

- زيادة مستوى التبادل الثقافي على جميع مستوياته وصوره المتمثلة في تبادل الابتعاث الجامعي بين الدول الخليجية مما سيبني بالضرورة ثقافة مشتركة تفضي إلى تحقيق هدف عام لمعنى الحالة الجمعية التي كانت أحد أسس بناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولمواجهة ذلك كلّه من الضروري أن ندرك نحن أبناء مجلس التعاون شعوباً وحكومات أن العالم يتوجه نحو التكتل وأن الدولة «الفرد» لم تعد قادرة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو البشرية والأدلة كثيرة على مواجهة الاندفاع الدولي في اتجاه العمل الجماعي في محاولة جادة للتغلب على مشكلاتها حتى تستطيع أولاً المحافظة على الكيان الخاص ومن ثم كيان التجمع الذي تنتمي إليه من أجل وضع المجزوء والمجموع على خارطة التحولات الدولية.

❖ ❖ ❖

٢٠٠٦ مسقط عاصمة الثقافة العربيـــــة

دخلت مسقط ومعها السلطنة تحت عنوان «مسقط عاصمة الثقافة العربية» وهذه حالة هامة من الضروري أن نهتم بها كثيراً ونتعامل معها على الشكل اللائق، وعلى الأساس الذي يظهر مسقط بمستواها الرفيع من الحضور الثقافي والسياسي والاجتماعي والحضاري الدولي؛ لأن المناسبة أصبحت دولية وعامة وليست حكراً على وطن معيّن.

السلطنة دولة تتحدث التاريخ والثقافة والحضارة بأفصح لغة، ولها مساهمات في الفكر الإنساني والثقافة البشرية ما يعطيها هوية أن تظل دائماً عاصمة ثقافة وعلم وحضارة.

احتفالية العام ٢٠٠٦ «مسقط عاصمة الثقافة العربية» تقليد أرسته الاجتماعات المتكررة على مستوى الوطن العربي وعلى مستوى جامعة الدول العربية بحيث تفتح مجالا أمام الدولة التي تكون عاصمتها هي عاصمة الثقافة العربية في ذلك العام لتقديم نفسها أمام العالم العربي والمجتمع الإقليمي والدولي. لذا فان الدول العربية التي مرت بهذه التجربة قد جندت نفسها ومنذ فترة طويلة للتحضير لهذه المهمة الكبيرة بصورة أكيدة ومعمقة وموسعة ومفصلة من خلال:

- إيجاد المكتبات العامة التي يشار إليها «بالبنان» في العاصمة الحاضنة لهذا العام الثقافي.
- إيجاد المجمعات الثقافية التي تقدمها العاصمة باعتزاز إلى شقيقاتها العربيات.
- إيجاد المسارح التي هي بمثابة مقياس لمستوى ما وصلت إليه العاصمة وسكانها.
- إيجاد البنية الأساسية للتفاعل الثقافي داخلياً وخارجياً وغيرها من الأمور التي يعرفها الجميع. ولاسيما القائمون على الشأن الثقافي.

أعرف كما يعرف البعض أن الحوار في مسقط قد بدأ منذ أكثر من خمس سنوات وبالتحديد عام ٢٠٠٠ حيث شكلت لجان وعلى أعلى المستويات بهذا الخصوص. وأعرف أيضاً كما يعرف البعض بأن هناك توجيهات إلى ضرورة رفع وتيرة العمل الثقافي في السلطنة بشكل عام ولكن لا يبدو في الأفق ما يدل على أن التنفيذ الفعلي لهذه الصروح الثقافية قد بدأ ليكتمل على النحو المأمول بعد، أو لم يتحول إلى واقع عملي ملموس بشكل كاف.

إن تسمية مسقط عاصمة الثقافة العربية يعني الشيء الكثير وهو أمر له دلالات كثيرة من الضروري أن نأخذها بعين الاعتبار، حيث أن هناك مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات قصيرة المدى وأخرى متوسطة وثالثة بعيدة المدى من الضروري الأخذ بها وبالتالي التعامل معها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء الاتصالات الموسعة والتفصيلية مع جميع العواصم العربية التي سبقتنا في هذا اللقب والاستفادة من تجاربها التي مرت بها والأخذ في الاعتبار الخطط الزمنية والإجرائية التي اتبعتها واستخلاص خطة يعتمد عليها لإنجاح مشروع مسقط ٢٠٠٦ عاصمة الثقافة العربية. فهل تم شيء من هذا؟
- تشكيل لجنة متخصصة وفعالة لوضع برنامجاً ثقافيا عاما يتضمن جميع الفعاليات التي تقتضيها المناسبة، والتركيز فيها على تطلعات السلطنة وعلى سياساتها وأوضاعها. فهل تم الأخذ بهذا العنصر الهام؟
- وضع ميزانية عامة كافية يمكن الصرف منها بشكل كاف للخروج من المآزق التي غالبا ما تقع فيها الجهات المنظمة لهذا الحدث الهام فهل تم رصد هذه المبالغ؟
- إيجاد البنية الأساسية لاستقبال هذا الحدث الكبير مثل بعض المسارح وبعض المكتبات المتنقلة. فهل تم التفكير في هذه الأمور؟
- استغلال وجود الكم الهائل من الزوار المتخصصين لإبراز جميع مقومات السلطنة. فهل تم التنسيق بهذا الخصوص مع الجهات المعنية؟

- إجراء الاتصالات اللازمة مع عدد من المفكرين وأصحاب الرأي في العالم العربي والخارجي ودعوتهم لإقامة حوارات في مسقط فهل مسقط مستعدة لهذه الحوارات؟
- محاولة عقد مؤتمرات تتحدث عن السياسة العمانية وعن الأبعاد الثقافية فيها وهذا أمر يحتاج إلى تحرك فاعل وواسع النطاق حتى يمكن حشد اكبر عدد من المدعوين للمساهمة في هذه النشاطات فهل تم هذا؟

وإذا كان الوقت قد مر سريعاً، من أجل أن يكون استعدادنا بقدر طموحاتنا الكبيرة لبلدنا فإنه ما لم نسارع إلى البدء ونسابق الأيام ٧٢ المتبقية فإننا قد نجد أنفسنا وقد داهمتنا سنة ٢٠٠٦ التي تحمل اسم مسقط عاصمة الثقافة العربية ونحن لم ننجز بعد أو نكمل ما نحلم به وعندها سنكون قد ظلمنا مسقط وظلمنا السلطنة وظلمنا أنفسنا.

لقد شهد العالم العربي الكثير من التجارب وقامت كل العواصم التي تشرفت بحمل هذا الشعار بأعمال وإنجازات كبيرة حققت من وراءها مردوداً حضارياً ضخماً ورفعت من اسم الدولة بين المكونات الثقافية الإقليمية والدولية واستطاعت أن تستقطب الكثير من الاهتمامات الدولية ليس على صعيد الثقافة فحسب ولكن على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

إنها دعوة للجميع كي نتعاون من اجل إظهار مسقط بالمظهر الذي تستحقه.

❖ ❖ ❖

٢٣ يوليو.. نبض العرفان بالجميل

قليلون هم الرجال الذين تنحني لهم هامة التاريخ ليضيفوا لها مجداً من قدرتهم على صناعة الأحداث، وقليلة هي الشعوب التي تعيش حالة توحد هذه الأيام في ظل الكثير من التفاعلات الداخلية والخارجية مع قائدها يحس بها ويعيشون به ومعه، ويغدو البحث عن المساحات بينهما ضرباً من الوهم.

اليوم تحتفل السلطنة مع قائدها بالذكرى الرابعة والثلاثين ليوم النهضة المباركة التي قادها في الثالث والعشرين من يوليو المجيد عام ١٩٧٠ حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. اليوم تجتمع فيه قلوب العمانيين لتخفق بنداء العرفان بالجميل لجلالة السلطان المعظم الذي قاد الوطن في مدارج من التقدم والرقي.

عمان الشعب وعمان الأرض، إذ تحتفل هذا اليوم بهذه الذكرى فإنها تعلم أن النهضة أحاطت بها من كل جانب متمثلة في تلك الإنجازات على كل مستويات التنمية الشاملة التي بنتها سواعد الخير والقوة والعطاء، حاديها ذلك الزخم الذي تولد في نسيج فكر الأمة وعقلها ووجدانها الذي بثه فيها جلالة القائد المعظم الذي، استشرف المستقبل منذ أول يوم تسلم فيه مقاليد الحكم، بعد أن قرأ الحاضر وقلب صفحات الماضي.

جاءت النهضة في السلطنة بقيادة جلالة السلطان أصيلة لم تتكئ على أحد وإنما كانت عمانية المولد والنشأة والنسب والهوية، وكانت التجربة غير مسبوقة صادقة حين افترش القائد الأرض وأطال الجلوس في الجولات السامية لجلالته وهو يستمع إلى شكوى مواطن أو مطالب آخر أو ينظر في مظلمة إنسان، إذ أنه أكثر ما يكره أن يحرم أي عماني من إيصال صوته إلى المسؤولين، وكثير ما يسعده أن يرانا نحن العمانيين بخير وعزة وكرامة نساهم في صنع الحضارة الإنسانية تحت هيبة قيادته

وتحت سمعه وبصره فهو مملوء بالإيمان بأن خطوات النهضة العمانية نابعة من صميم دافع رسمه الشعب معه واستوحاه من دينه وتراثه وحضارته.

إننا نحتفل هذا اليوم بذكرى الثالث والعشرين من يوليو وقد سجلنا النجاحات تلو النجاحات وأنجزنا العديد من خطط التنمية، وحققنا نموا اقتصاديا متنوع المصادر ومعتمداً على تنمية قطاعات الصناعة والتجارة ومشاريع الإنتاج المساندة للنفط كمصدر رئيسي للدخل. وهذا يعني أننا نسير ضمن توجّه صحيح يفضي بنا إلى مزيد من البناء والتقدم والتطور.

لقد تطلبت عملية التنمية المستدامة وبناء الدولة العصرية جهداً هائلاً متدافعاً متدفقاً. وقد جعلت تلك المشاركة بين القائد والشعب الأمر ممكنا والهدف محققاً والخيال واقعاً والأماني حقيقة.

استطاعت السلطنة بتوجيهات مباشرة من قائد المسيرة المعظم أن تنشأ مستوى جيداً من التعليم بكل مستوياته الأولى والعالي وذلك بفضل انتشار الوعي بضرورة إحراز لأجيال عمان كل مكونات المعرفة وانتقلنا والحمد لله من ٣ مدارس عام ١٩٧٠ حتى تراكم العدد ليصل الآن إلى أكثر من ١٠٢٢ مدرسة حكومية تضم ٥٧٦٤٧٢ طالبا وطالبة و١٢٩ مدرسة خاصة تضم ٢٣٥٥٣ طالباً وطالبة.

وذلك بعد أن أكد جلالته في أكثر من مناسبة أن الإنسان العماني لا يستطيع أن يقوم بواجباته الوطنية إن لم يكن مسلحاً بالمعرفة «الأمم لا تبنى إلا بسواعد أبنائها»، لأن الإنسان في نظر القائد هو السوية الوحيدة التي يمكن أن يبني عليها الوطن.

وحتى يستكمل بناء الإنسان على أرض الوطن قاد جلالته منذ أن تولى مقاليد الحكم عام ١٩٧٠ توجهاً لبناء مشاركة سياسية شاملة وأمينة وواعية ولكنه أرادها متدرجة، فما أن استوعبنا مرحلة حتى بدأ بنا جلالته رحلة إلى المرحلة التي تعلو وهكذا حتى أصبحنا اليوم نتحدث عن استكمال الكثير من مظاهر التنمية السياسية والمشاركة السياسية وأصبح الفرد العماني عضواً في مجلس الشورى أو ناخباً يدرك انه جزء من العملية السياسية ومن القرار السياسي فهو مشارك في الكثير من

مظاهر العمل العام والخاص في الدولة.

لقد شهدت عملية بناء الشورى في السلطنة وما رافقها من انتخابات حتى أصبحت لكل عماني راشد بلغ سن الحادية والعشرين رجالاً ونساءً تطوراً بالغ الأهمية سواء من حيث التنظيم أو الشفافية أو النزاهة.

واستطاع الشعب أن يدير الإجراءات الانتخابية على مستوى عال من الاقتدار وكان الاحتكام إلى صناديق الاقتراع حراً لم تتدخل فيه الحكومة أو أي من الأجهزة التابعة لها.

وكانت بالفعل انتخابات حرّة وصادقة وكان ذلك تحقيقاً لحلم جلالته وتنفيذاً لإرادته عندما أكد منذ بدء النهضة المباركة على أن يكون منهج الشورى النابع من الشريعة الإسلامية السمحة ومن الأعراف والمبادئ والتقاليد العمانية الطيبة، هو منهاج الحكم وهو مصدر العمل السياسي.

وهكذا سارت التجربة وفقاً لما رسمه القائد الباني وعلى نحو يبشر بمزيد من الاستقرار والخير والأمن، الأمر الذي ولّد حالة من الولاء عندنا مثلت حالة نادرة بين كثير من دول المنطقة بل ودول العالم.

وعلى مستوى مفردات العمل فقد تخطت السلطنة كل الحواجز وسجلت اجتهادات كبيرة على مستوى العالم فكانت الرقم الأول في مجال الخدمات الصحية وحازت على التقدير الدولي في مجال البيئة، إضافة إلى تلك الانجازات الهائلة في مجال تمويل الخدمات الأساسية كالإسكان والطرق والكهرباء والمياه والموانى وما ميناءي صحار وريسوت إلا دليلاً على ذلك.

وفي مجال الأمن الداخلي وما يمثله من أهمية بالغة للمواطنين فقد أنجزت السلطنة بقيادة جلالته الكثير من المشاريع التي ارتكزت على الحداثة والحرص والوعي في سبيل أن ينام المواطن قرير العين آمناً على بيته ونفسه وماله. وغدت عمان واحة استقرار وأمن وسلم، فكل مواطن، أصبح الحارس الذي لا تنام عينه وهي تحرس ثغور الوطن وتحمي، انجازاته ومكتسباته. ومرد ذلك إلى الحالة من التوافق والتكافل والتضامن

التي قامت بين عمان القيادة وعمان الدولة وعمان المواطن.

كما استطاعت قوات السلطان المسلحة أن تحمي الوطن وأن تكون سياجاً لا يخترق، وعززت هذه القوة بكل ما تحتاج إليه من أسلحة ومعدات وطورت تدريب المنتسبين إليها، رافق ذلك دعم موصول من جلالة السلطان القائد العام، وحرصه الدائم على متابعة أمور هذه القوات وتأمين كل ما تحتاج إليه من رعاية.

ولم تهمل السلطنة وهي تبني الداخل أن تهيئ علاقات متميزة مع الخارج. فقد وضعت وزارة الخارجية إستراتيجية دبلوماسية اتسمت بالعقلانية والحيادية وبالالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا أنها التزمت أيضاً بالقضايا العربية القومية، فكانت مسقط أحد مراكز العمل الجمعي العربي سواء بإطلاق مبادرات أو بالرجوع إليها للاستئناس برأيها ورؤاها.

حيث كان جلالة السلطان أحد القادة العرب الذين ترأسوا التحرك العربي في الكثير من المستويات العربية والإقليمية والدولة.

ألزم جلالته السلطان نفسه والسلطنة بمبادئ وثوابت لم يحد عنها منذ فجر النهضة المباركة عام ١٩٧٠، وهي مبادئ وثوابت نبعت من الإيمان المطلق والقناعة الراسخة بأن عمان دولة قد القي على عاتقها مهام إنسانية انطلاقاً من جذور تكوينها ومن موروثها الأخلاقي والديني والفكري والحضاري، فلذا وجدت السلطنة تحت رعاية قائد مسيرتها أن عليها أن تسعى جاهدة لإقرار الأمن والسلم في العالم العربي والإسلامي وأن تنخرط في كل الجهود الرامية إلى خير وسلامة الجميع وذلك بالوقوف إلى جانب القضايا العادلة في كل المحافل ومساندها والدفاع من أجل تحقيق التعاون وتوطيد عرى الأخوة مع كل الأشخاص الدوليين من أشقاء وإخوان ومن أصدقاء في جميع أنحاء العالم.

ومن هذا المرتكز يأتي ذلك التحرك العماني الدؤوب في جامعة الدول العربية وما يقتضيه العمل العربي المشترك من لقاءات وتشاور ومساهمات مادية ومعنوية لإيصال هذا العمل إلى مبتغاه، ولذا لم تغب السلطنة عن أي اجتماع دوري أو طارئ وعلى كل

المستويات التي عقدت في إطار جامعة الدول العربية واستجابت إلى كل نداء عربي انطلق لمراجعة قضية عربية أو مدارسة أخرى.

وعلى مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن السلطنة تفخر بخصوصية علاقاتها مع الدول الأخرى الشقيقة أعضاء المجلس الذي جاء محاولة صادقة وأمينة لتمكين أسس الالتقاء العربي العام. ولقد أبدت القيادة الحكيمة في السلطنة اهتمامات كبيرة في دعم كل القضايا الخليجية ولذا فقد تميزت اجتماعات القمة في مجلس التعاون التي عقدت في مسقط بالنجاح وذلك لما تهيئه السلطنة للقادة من مساهمات وجهود لإنجاح مساعيهم.

وهي كما غيرها من دول المجلس ترى أن نجاح التجربة هو نجاح لها وعليه فإنها وشقيقاتها من الدول الأعضاء تعتبر أن القضايا الخليجية هي قضايا داخلية تعطيها من الرعاية ما تستحقه بكل جديه ووعي واقتدار، ولذا فإن مسقط غالباً ما تشهد وما تزال وستظل تشهد أنشطة دبلوماسية وسياسية متواصلة حيث يحرص الكثيرون من قادة العالمين العربي والإسلامي، وزعماء دوليون عديدون على التشاور مع جلالة السلطان، حول مختلف القضايا ويتبادلون معه وجهات النظر لما يعرفون عنه من الاتزان والاعتدال والتعقل والحكمة والكياسة والقدرة على إدارة الأزمات دون الخروج عن الثوابت والمقدرات ودون التضخيم والتهويل مع حسن تقدير الإمكانات وإدراك الممكن.

لقد كانت القضية الفلسطينية وقضية العراق من الأزمات التي تأخذ الكثير من الجهد والاهتمام لدى جلالة السلطان، فالشعب الفلسطيني وحقوقه في تقرير مصيره وفي إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف وما يلاقيه هذا الشعب من أصناف القتل والتعذيب وهدم المساكن واجتثاث الأشجار والتشريد والجوع والحرمان، هذه كلها تمثل لدى جلالته هماً يعيشه ويعمل في سبيل إيصال هذا الشعب إلى حقه، فلم يترك جلالته أية مناسبة داخلية أو خارجية إلا واغتنمها في سبيل تحقيق ذلك. لذا فإن السلطنة وقفت وبكل حزم وجديه أمام الغطرسة الإسرائيلية وألغت كل مظاهر الاتصال مع إسرائيل بعد أن حاولت أن تبني معها نوعاً من العلاقة طمعاً في أن

تطوعها وتقودها إلى تغيير سياستها والدخول في حالة طبيعية في سياق المنطقة والتعلق بالسلام الشامل والدائم. إلا أن السلطنة وعندما أدركت العبث الإسرائيلي والتزاماً بقرارات جامعة الدول العربية التي دعت إلى تجميد الاتصالات العربية مع إسرائيل سارعت إلى تنفيذ ذلك وأبلغت إسرائيل موقفها هذا بكل وضوح.

أما بالنسبة للقضية العراقية فلم تكن السلطنة في يوم من الأيام راغبة أن تخرج هذه الأزمة إلى الوجود أصلاً. فقد سارعت ومن إحساسها بان هناك إرهاصات لهذه المشكلة إلى محاولة رأب الصدع والدعوة إلى الحوار العربي والى الإبقاء على الحدود الدنيا من التواصل والبناء على الإيجابيات وتضخيمها ومحاولة الوقوف أمام السلبيات وردعها، إلا أن الموجه المضادة والتي قادها زعماء العراق أنفسهم كانت أقوى وكان الصوت الصارخ أعلى من صوت العقل والتعقل فكانت الأزمة وآلت القضية إلى ما آلت عليه، ومع كل هذا بقيت السلطنة وستظل تدعو إلى تجنيب العراق المواطن والعراق الشعب أي أذى وظلت تحرص على وحدة أرض العراق وترابه وسيادته واستقلاله واستقراره وعالجت الأزمة بكل اقتدار وحرص على أن لا تنجرف في تيار التخبط والتأزم، وتعالت عن كل المكاسب المشبوهة التي وقع فيها البعض ووضعت نصب أعينها مبادئ العروبة وثوابت الإسلام ومرتكزات الإنسانية.

وهكذا فقد تعاملت السلطنة مع القضية العراقية بكل عقلانية ووعي وحرص على أن لا تنجر إلى صراعات لا تحمد عقباها وإلى مزالق الاستقطابات الدولية التي تهدف أول ما تهدف، حسب الرؤية العمانية إلى إضعاف الصف العربي واستنزاف موارده.

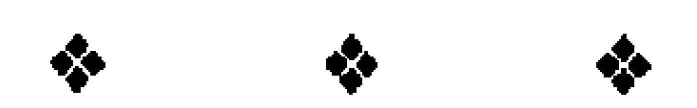
كما لم تغفل السلطنة بقية القضايا فقد كانت لها مساهمات واضحة في محاولة حل مجموعة الأزمات كجنوب لبنان وهضبة الجولان وجنوب السودان من منطلق الوقوف بكل حزم مع الأمة من أجل استرداد حقوقها وقد حظيت سياسة السلطنة بكل التقدير من قبل جميع القوى الفاعلة على كل المستويات الخليجية والعربية والإقليمية والإسلامية والدولية لما تحلت به السياسة من بعد النظر والواقعية والصدق مع الذات.

إن القيادة الناجحة والنيرة والواعية والملهمة لحضرة صاحب الجلالة ورعايته الدائمة لمختلف مراحل التطور والتنمية قد وضعت البلاد في سياق تطور حضاري متميز عماده التفكير الاستراتيجي في التخطيط والتنفيذ وترتيب الأولويات رافعة حالة من الولاء غير المسبوقة من قبل الشعب جاءت نتيجة ذلك التواصل الحكيم والصادق بين طرفي العقد الاجتماعي، واتت ثمرة للرؤية النافذة للأب القائد الذي قرأ الأحداث والمعطيات وخبر الظروف والمعطيات واستطاع أن يخرج بحكمة وتجربة أعطته ملكة الحكم والقيادة الواعية.

لقد تمكنت السلطنة التي تسكن التاريخ أن تحافظ على العهد واستطاع جلالته أن ينفذ الوعد الذي قطعه على نفسه من أول يوم استلم فيه الحكم، فبدأ بنقل عمان إلى مدارج الحداثة ولكن بإستراتيجية اعتمدت التدرجية وكان لنا في مثال الشورى دلالة واضحة على ذلك.

وهكذا فان الدولة بتوجيه من القائد قد أخذت موقعها على خارطة الدنيا كأفضل ما تكون عليه الدول الحديثة والمتطورة فكان أول استثمار بدأت به هو بناء الإنسان حيث أعيدت العلاقات بين الوطن والمواطن لتكون متلاحمة متناغمة متكاملة.

إن هذه الإنجازات تجعلنا في مصاف الدول، المتقدمة ومع كل هذا فإننا نرقب في كل يوم أن يأتينا جلالة السلطان، بالمزيد في الاندفاع نحو العلا، وهكذا عودنا وهكذا اعتدنا فأصبحنا قائداً ووطناً وإنساناً لا نرضى إلا بما سقفه السماء من التقدم والتطور والنماء والأمن والاستقرار والحياة الفضلى.



١٨ نوفمبـــــــــر

أحيانا كثيرة عندما تشتد بك الفرحة والاعتزاز بالوطن.. ينعقد الفكر ويعصيك القلم؛ لأنه يجد نفسه عاجزاً أن يكتب حباً في الوطن وتحتار اللغة إذ إنها تندفع نحو دواخلها تبحث عن ذاتها فلا تجد ما يليق بالمناسبة.

وهذا ما يحدث معنا نحن في هذه الأرض الطيبة وفي هذا العهد الزاهر عهد قابوس عندما تتوافد علينا سنوياً ذكرى الثامن عشر من نوفمبر المجيد. فتبدأ الألفاظ تتسابق كل منها يريد أن يكون الأول وما أن تهدأ النفس حتى تبدأ بتجميع قواها لتعبر عن جانب مما تشعر به وتعيشه في كنف الوطن وفي هذه المناسبة الغالية.

نحن هذه الأيام نحتفل بذكرى عزيزة علينا جميعاً.. ذكرى تقول إننا دولة خرجت إلى التاريخ قبل أن يبدأ التاريخ.. دولة أول ما تشرق الشمس عليها سكنت جوار البحر تسمع موجه كل صباح ومساء.. دولة صعدت إلى رؤوس الجبال لتكون مستقر الصقور والنسور تناجي السماء وتهمس في أذن النجوم قائلة إنني أنا عمان التي بدأت من أين بدأ نطق الكلمة فكانت مع المجد ومع الاقتدار ومع الرجولة ومع العقل ومع العروبة..

في كل محفل من المحافل الإقليمية والدولية تكون عمان البلد الأمين وفي كل تجمع من التجمعات الإقليمية والدولية تكون عمان البلد المدافع عن الحق.. وفي كل لقاء من اللقاءات الخاصة والعامة تكون عمان أول من يتكلم وآخر من يصمت ذوداً عن الحق..

في كل دولة من دول العالم تجد لعمان مقعداً تحتله هو الأول في المصفوفة الدولية المبنية على التدبر والتدبير والمرتكزة على العطاء والتضحية والفداء.. من أجل الإنسانية ومن أجل سعادتها.. عمان فضلت دائماً العام على الخاص وقدمت دائماً المجموع على المجزوء كما فضلت الكل على البعض حتى ولو كانت فيه.

في عمان وعلى أبواب المدارس تجد مجموعات من الدارسين الذين حملوا على ظهورهم حقائب العلم وبين أيديهم كان التنوير. وعلى أبواب الرعاية الصحية. في عمان تجد المواطن وقد أحيط بيد الرحمة بعد يد الله تعالى.. وعلى أبواب الاقتصاد في عمان سكن المواطن العماني وهو ينعم بالثروات التي حباها الله للوطن.. وعلى أبواب المزارع في عمان تجد الفرحة مفروشة بعد أن أنعم الله علينا بالخير والعلم والتقنية الحديثة.. وعلى أبواب موانئنا البحرية وقفت بواخرنا تأخذ من خيراتنا وتعطي الآخرين وتأتي لنا منهم بما ينتجون. وعلى أبواب مطاراتنا في مسقط وصلالة كان التواصل مع العالم عبر الأثير العماني الطاهر.

وعلى رؤوس جبالنا الشامخة الممتدة من مسندم إلى ظفار مروراً بصور تمضي الشمس أحلى أيام عمرها.. وعلى صدر السماء في عمان يرقد القمر ليحلم أحلاماً جميلةً لعل أهمها أنه يطل على عمان.

وهناك في أفئدتنا نحن أبناء عمان أبناء قابوس يسكن رجل صدق الله وصدق أهله وصدق نفسه.. رجل لم يهدأ أبداً وهو يبحث ليل نهار عن المزيد من الكرامة والعزة لعمان والعمانيين.. قائد اسمه جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم «حفظه الله ورعاه» تحدر من الأكرمين حتى عاش معنا فكنا منه سواء.. وكان منا نبض الفؤاد للفؤاد.

رجل أعطانا من عمره كل ثانية وكل دقيقة.. رجل لم يبق في نفسنا شيئاً إلا سبقنا إليه ليقدمه لنا وللوطن عمان.. قائد كل متعته العطاء وكل ما يفرحه أن يكون يومه قد بدأ بخدمة بلده وشعبه وأن ينتهي يومه كالعادة بخدمة بلده وشعبه والآخرين.

❖ ❖ ❖

وماذا بعد القرار ١٤٤١

لا أحد يستطيع أن يتنبأ بمستقبل الأوضاع المتفجرة والتي تزداد خطورة في المنطقة التي نعيش فيها وفي العراق بوجه الخصوص لأنه لا يوجد على الأرض من أحد يستطيع أن يفسر هذا الإصرار الأمريكي على تصعيد وتيرة الحرب يوماً بعد يوم، وأنا مع الاتجاه الذي يقول بأنه حتى الولايات المتحدة الأمريكية ومتخذي القرار فيها سواء السياسي أو العسكري لا يدرون إلى أي مسلك سوف تتجه هذه التفاعلات التي صبغت في الآونة الأخيرة بصبغة «اللافهم» و«اللاهدف» بالنسبة للأمريكان أنفسهم أو بالنسبة لنا نحن سكان هذه المناطق مسلوبو الإرادة «ومقدرات القرار السياسي» الخارجي وفي بعض الأحيان حتى الداخلي.

ولعل التحركات الأخيرة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية سواء التي كانت على المستوى الدولي أو داخل مجلس الأمن لاستصدار القرار ١٤٤١ الذي أعتقد بأنه لن يكون كافياً لإيصال الولايات المتحدة الأمريكية ومن في فلكها إلى الهدف الذي ينشدونه؛ لأنه لا يهدف في طياته فقط إلى تجريد العراق من بعض المقدرات التي تتهمه الإدارة الأمريكية بحيازتها وإنما إلى أمور ومنطلقات أصبح الإنسان العادي يعيها ويفهمها ويؤمن بأنها سوف تأتي تباعا وضمن مخطط لم تعد حلقاته ولا فصوله خافية حتى لو أتت كل العمليات والقرارات على الشاكلة القديمة والتي سجلها التاريخ، ولعل أطرف ما صدر حيال هذا الموضوع تصريح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بعد خروجه من البيت الأبيض حول مقدرة القرار على إحداث التفاعلات المطلوبة للوصول إلى نزع الأسلحة.

وكما هو واضح فإن سياسة تقسيم الأدوار والتي تتابعت مع هذه القضية هي سياسة قديمة اتبعها الكثير من الساسة الغربيين قبل دولهم ولعل أبرزهم «لورنس ادوارد

لورنس» المشهور في العالم العربي «بلورنس العرب» حيث قال في كتابه الذي أخرجه إلى الوجود عام ١٩٢٢ وأسماه أعمدة الحكمة السبعة «إن العرب صدقوا وعود الغربيين بأنهم بمساعدتهم سوف يحصلون على استقلالهم، لقد صدقوا وعود الغربيين الذين أرادوا من العرب الوقوف بجانبهم خلال الحرب».

إن مشكلة العرب أنهم يثقون بأشخاص وليس بمؤسسات، هذه هي طبيعتهم، ولذلك وثقوا بمن أعطاهم العهود، وفي نهاية كلامه استرجع بعض المشاعر الإنسانية وكعادة السياسيين الغربيين عندما يخرج الأمر من يدهم أو يجانبوا السلطة، قال «لقد كان علي أن أكون جزءاً من المؤامرة وأن أعد العرب بما كانوا يتمنونه وخلال عامين كاملين من تعاوني مع العرب صدقوني.

كما صدقوا وعود وإخلاص حكومتي لقضيتهم ومن أجل هدفهم هذا قدموا لنا خدمات جليلة ولكن عوضاً من أن أكون فخوراً بما فعلت أشعر «بالخزي» لما اقترفت لقد كنت على علم تام بأننا متى ما كسبنا الحرب سوف تتحول وعودنا للعرب إلى حبر على ورق». هذا قبل ثمانين عاماً.

أما اليوم فالوضع هو نفسه ونستطيع أن نتلمسه من خلال تصريحات بعض المسؤولين في الغرب ومن هذه التصريحات التصريح الأخير لوزير الخارجية البريطاني جاك سترو لصحيفة «الديلي تلجراف» اليمينية حينما قال لم يكن شريفاً بالمرة وعد بلفور الذي التزمت بريطانيا بموجبه بإقامة دولة لليهود والتأكيدات المتناقضة التي أعطيت للفلسطينيين سراً في الخفاء في ذات الوقت الذي أعطيت فيه هي نفسها للإسرائيليين تعد تاريخاً مثيراً بالنسبة لنا لكنه لم يكن شريفاً بالمرة.

هذه السياسة «سياسة تبادل الأدوار» يجرى تفعيلها هذه الأيام من خلال منح الدور الدبلوماسي والسياسي للأمم المتحدة وأمينها العام واللجان المنبثقة عن هذه المنظمة التي توصف بالأممية الأمر الذي يوحي للبعض بأن هناك إمكانية إحلال الحوار بدل لغة النار والحرب والتي تعد لها العدة منذ أكثر من عشر سنوات ولعل القارئ يستغرب بعض الشيء من هذا الرقم الطويل. نعم العدة كانت تعد منذ أكثر من عشر سنوات

وقرار الحرب الذي اتخذ ضد العراق إثر غزوه للكويت كان وما يزال واضحاً وجلياً ومعروفاً حتى بالنسبة للأخوة في الكويت ناهيك عن العراقيين أنفسهم، حيث دمرت الكويت وبعدها تم تدمير العراق وأنا لا أتحرك في الاتجاه الذي يسأل دائما من هو السبب؟ بل أسال من هو المستفيد من كل هذا الخراب وكل هذه الخسائر؟

بعد أن عملت الشركات الغربية والروسية لأكثر من عشر سنوات وكانت سوف تستمر لولا بعض الفواعل التي حدثت أو أحدثت في العالم والتي من أهمها انهيار الاقتصاد الأمريكي في ظل المنافسة الدولية الكبيرة كون هذا الاقتصاد وحسب تقارير الماليين والاقتصاديين في المعسكر الرأسمالي يعتمد في الكثير من تفاعلاته المالية على دولاره وشهرته والسمعة التي اكتسبها من خلال استغلال الكثير من الظروف الدولية وأهمها أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأمر كان بيد الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩١ عندما وصل شوارسكوف إلى مشارف النقاط الحساسة، وكان بإمكانه إنهاء الوضع في العراق ولم يكن هناك معارض لو أتم هذا الجنرال مهمته لا دولياً ولا عربياً إلى ما ندر وأتت الأوامر بالرجوع وعدم الدخول والسبب ليس بالصعب الوصول إليه وهو المصلحة الأمريكية والغربية وربما العربية والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق. لو أنهى هذا الجنرال مهمته واستتب الوضع في العراق والمنطقة وحلت الديمقراطية التي تتشدق بها الولايات المتحدة الأمريكية. هل كانت استطاعت الولايات المتحدة والكثير من الدول التي كانت في ركبها أن تجني كل هذه المكاسب من الأمة العربية ومقدراتها؟

المؤسف أن الأعمال التي تمارس هذه الأيام والتي أصبح العالم العربي والكثير من الشعوب التي تخلقت بالمبادئ الثابتة والصحيحة تتقزز كلما سمعت تصريحاً لمسؤول أمريكي أو قراراً يخرج من مجلس الأمن يخص هذه المنطقة وتتجلى كل المفاهيم حول أنها كلها فصّلت لمصلحة كيان وليد أربعينيات القرن الماضي سلب الأرض وقتل الإنسان وتخريب الإرث والمقدسات والذي هو وحسب جميع المعطيات الراهنة سوف

يكون له مستقبل مشرق ومهيمن ليس في المنطقة العربية التي يعتبرونها امتداداً لدولتهم التي يحاولون ترسيخها، وإنما للعالم أجمع بعد أن سيطروا وباعترافات الأمريكان على مقدرات القرار السياسي في واشنطن، والأمر ينسحب أيضاً على بعض الدول الأوروبية وروسيا.

بداية كانت المنطلقات بأن هناك محاولة جادة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومن تحالف معها لمكافحة الإرهاب «المسلح» الذي ربما وحسب مزاعمهم يهدد البشرية ويهدد الحياة ناسين أو متناسين بأن ما يمارسونه على الأمة العربية لا يقتصر على استعمال القوة المسلحة، بل إن هناك تجليات سياسية لهذا الإرهاب في التحرك السياسي للكثير من المسؤولين في إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن والذين يمارسون إرهاباً فكرياً غير مسبوق وفي كثير من الأحيان يكون إرهاباً سياسياً وفكرياً على هذه الأمة وذلك من خلال عدم مشاركتهم هذه الأمة في السياسات المتبعة حالياً والأمور المراد تنفيذها في العراق وفي فلسطين والدعوات لهم بالتنحي وعدم التدخل في مثل هذه الأمور.

ونعود إلى نفس السؤال وهو ماذا بعد القرار ١٤٤١؟ ولنفترض جدلاً أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في الوصول إلى ما ترنو إليه وهذا ليس بالأمر السهل واليسير باعتراف الأمريكان أنفسهم، فماذا سوف يكون وضع العراق؟ وماذا سوف يكون وضع المنطقة؟ أسئلة سوف نحاول الإجابة عليه.

إحناء الرأس أمام عاصفة من التراب قد يدل على الحكمة في بعض الأحيان لو كان تكتيكياً يهدف في دوافعه إلى التقاط الأنفاس واستجماع القوى لمواجهة هذه العاصفة الرملية ورفع الرأس والمكابرة في مثل هذه الحالات قد يدل أيضاً على عكسها أما فيما يخص الوضع الراهن في العراق وفي خضم التدافعات المعروفة وغير المعروفة منها فالأمر يختلف بعض الشيء.

فيما يخص محاولة الإجابة على السؤال الأول الذي تم طرحه في المقال السابق بخصوص وضع العراق في خضم كل هذه التفاعلات فإنه وحسب المعطيات المطروحة

إقليمياً ودولياً ومن بعض المفكرين والمستشارين في بعض الإدارات الفاعلة والمتمكنة من مقدرات القرار السياسي دولياً فإن الأمور قد تذهب في نهاية المطاف التي تنفيذ العديد من السياسات للوصول إلى الهدف وهو السيطرة على العراق ومن ثم المنطقة غير آبهين بالوسيلة؛ المهم هو الوصول إلى المنطقة المراد الوصول إليها والتي هي ليست بوليدة السنوات الماضية بل هي فواعل تراكمات سوف نبنيها من خلال المنطلقات التي سوف تطرح:

لو تدارسنا الجدل وحالات الفهم واللافهم الواقعة في الذهنية الغربية والعربية في الكثير من المنطلقات المربوطة بالوضع الراهن حالياً في العراق نستطيع دون جهد أو عناء أن نخلص إلى العديد من المنطلقات منها:

أولاً: أن الحلول الغربية الدائرة حول ماينبغي عمله حيال نظام الرئيس العراقي صدام حسين في الوقت الراهن هو خيار الغزو الكامل للعراق من أجل الإحاطة بهذا النظام ومن الدافعين لهذا الخيار «كينيث بولاك» الذي عمل لفترة طويلة في عهد إدارة جورج بوش الأب كمحلل عسكري في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سي أي.أيه»

فقد أقام كينيث بولاك فكرته التي دافع عنها كثيراً في الولايات المتحدة وخارجها في كتابه «العاصفة الوشيكة» كأحد صقور إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون التي التحق بها في عهد دورتها الثانية، عضواً في مجلس الأمن القومي تحت أدارة مستشارة ساندي بيرج ليكون مسؤولاً عن ملف منطقة الخليج وبالتحديد ملف العراق.

ففي كتابه الذي صدر قبل تبني مجلس الأمن لقراره ١٤٤١ بطرح كينيث بولاك الذي يعمل حالياً في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية كل الحجج الممكنة للتدليل على أن الطريق الوحيد أمام إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن هو غزو العراق الكامل من أجل التخلص من النظام الحاكم هناك.

ويرى المسؤول الأمريكي الذي يعتبر من الملمين بالشأن العراقي أن الخيارات

المطروحة للتعامل مع الوضع الراهن تتمثل في أربعة خيارات.

١- إعادة بناء سياسة الاحتواء.

٢- اللجوء إلى سياسة الردع.

٣- اللجوء إلى تغيير نظام صدام حسين إما عن طريق الاغتيال السياسي أو عن طريق الانتداب العسكري.

٤- تطبيق حرب أمريكا في أفغانستان على العراق.

مدللاً ومن خلال كتابه «العاصفة الوشيكة» أن خيار احتلال العراق بالكامل وفي فترة قصيرة جداً مع التعهد ببناء عراق ما بعد صدام حسين يكون نموذجاً للديمقراطية والاستقرار في المنطقة منطلقاً من عدة منطلقات منها أنه يتمتع بمعرفة دقيقة بالشأن العراقي، وتاريخ العراق، وخاصة نظام الرئيس صدام حسين منذ تسلمه للسلطة بعد إزاحة الرئيس السابق أحمد حسن البكر.

محاولاً في الوقت نفسه أن يبرهن أن سياسة الإدارة الأمريكية من عهد رونالد ريجان وحتى الآن قد أخطأت في التعامل مع عراق صدام حسين لإصرارها على التزام الخطوط الحمر التي حددتها إدارة جيمي كارتر.

ويرى أن أول خطأ ارتكبته إدارة بوش الأب هو أن المفاوضات التي أجراها الجنرال نورمان شوارسكوف قائد القوات العامة في حرب الخليج الثانية مع الجانب العراقي حول شروط وقف إطلاق النار كانت فاشلة.

مدللاً أن كل الأزمات التي حدثت خلال السنوات الماضية مع النظام العراقي في عهد الرئيس الأسبق بوش الأب وفي عهد إدارة كلينتون تدل إلى نتيجة فحواها فشل سياسة الاحتواء والعقوبات التي رسمتها إدارة بوش الأب وتبعتها إدارة كلينتون بالرغم من أن سياسة الاحتواء كما يستدرك قد حققت نتائج مهمة حتى نهاية عام ١٩٩٢ فقد نجحت هذه السياسة التي كانت تأمل من خلالها إدارة بوش وكلينتون انهيار النظام في تحقيق هدفين.

أولاً: نجاح لجنة الأمم المتحدة الخاصة «أونسكوم» بتدمير عدد ضخم من ترسانة

أسلحة الدمار الشامل العراقية.

ثانياً: دفعت هذه السياسة الرئيس العراقي صدام حسين وحكومته إلى الانشغال بأزمته الداخلية ونجحت في إبقائه ضعيفاً.

غير أن ما يحدث على ارض الواقع في العراق حالياً تعدى تنفيذ سياسة حيال نظام أو دولة، حيث من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفذ سياسة تتمحور في داخلها سياسات عديدة منها:

سياسة الاحتواء Containment وهي سياسة اتبعتها أمريكا إزاء الاتحاد السوفييتي اقترحها - جورج كيفان- رئيس قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية في مقالة كتبها بتوقيع مستعار في مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية عام ١٩٧٤م ترتكز فكرتها إلى ضرب حصار طويل الأمد وسياسة حازمة لترويض الاتحاد السوفييتي واحتواء سياسته التوسعية انطلاقاً من فرضية ديمومة عداء القيادة السوفيتية نحو الغرب وتوخياً لفرض الهيمنة الأمريكية على دول العالم غير الشيوعي بعد أن تولت الولايات المتحدة قيادة المعسكر الغربي أثناء الحرب العالمية الثانية استهدفت هذه السياسة تحقيق المصالح الأمريكية والغربية بالوسائل السلمية المدعومة بالتهديد العسكري المبطن بعد أن تعبت شعوب العالم من الحرب وبعد أن برهن الاتحاد السوفييتي على قدرته العسكرية الكبيرة أثناء الحرب العالمية.

والمتتبع للوضع العراقي منذ عام ١٩٩٠ يدرك ويعي أن هنالك الكثير حالياً حتى لو استدركنا الأحلاف العسكرية التي كانت تحيط بالاتحاد السوفييتي آنذاك مثل حلف الناتو وحلف السيتو وحلف بغداد تم تطوير هذه السياسة على يد جون فوستر دالاس وأصبحت تسمى «حافة الهاوية».

❖ ❖ ❖

المواطن العربي.. أزمة فهم

يواجه المواطن العربي هذه الأيام أزمة في الفهم خاصة وهو يرى تطورات الأحداث التي تشهدها المنطقة خاصة في العراق وفلسطين وما يتفاعل في كثير من الدول العربية من حالة رعب وخوف وتحسب وقلق يثيرها تصريح لأي موظف صغير في واشنطن أو لندن أو ما يخلفه مقال لكاتب مغمور يتهم فيه إحدى هذه الدول بأنها مع الإرهاب أو تسانده أو أن أحد المتهمين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد مر بتلك الدولة أو أجرى اتصالا مع أحد أهله أو أصدقائه أو معارفه حتى باتت بعض الأوساط العربية «تجلد» ذاتها بذاتها وتضع نفسها في قفص اتهام ليست مضطرة له أو ليس من الكرامة بشيء أن تتحدث عنه أو حوله.

إنها بالفعل حالة غريبة لا يمكن تفسيرها إلا إذا اطلعت وبكل تمعن على مشهد التجزئة والتخلف والاستكانة الذي تعيشه الأمة العربية هذه الأيام، إذ لم يعد من الممكن رغم كل الخطابات السياسية أن تجد أكثر من عاصمتين عربيتين تتحدثان نفس اللغة وتستعملان نفس «الحرف» السياسي لا تكتيكياً ولا استراتيجياً ولا حتى على مدى اليوم أو اليومين القادمين بينما نجد على الجانب الآخر خطاباً سياسياً واضحاً متناسقاً منضبطاً مع الثوابت حتى مع اختلاف الأوعية السياسية التي يصدر عنها.

إن الحالة العربية تمثل مأزقاً للفكر وأزمة للفهم خاصة في التعامل مع القوى الدولية فهناك الكثير من الأوراق الرابحة في اليد العربية إلا أنها سرعان ما تفقدها، هذا إن حاولت استخدامها، وإلا فإنها في كثير من الأحيان تغفل عنها وتجهل اغتنامها. لذا تضيع الفرصة تلو الأخرى وتتوالى الهزائم العربية في معركة كان يجب أن تكون منذ البداية في صالح الأمة.

ففي عام ١٩٤٨ لم نحسن حتى استخدام ما بين أيدينا من سلاح فأضعنا الأرض

وزرعنا في الجسد العربي وجوداً صهيونياً مزق الأرض وأخل بالصف فسقطت معظم الثوابت وتولدت في الوجدان حالة من الانهزام لا يمكن أن تُخلع إلا إذا أعدنا قراءة واقعنا وتاريخنا وأحسنّا ترتيب أوراقنا بصورة تعيد لنا الثقة وتضعنا في المكان الذي يجب أن نحتله بين دول الأرض.

لقد تشكلت في الأيام الأخيرة مجموعة من الأسئلة طرحها المواطن العربي دون أن يلمح لها إجابة أو يدرك لها تفسيرا منها:

- لماذا تردت الحالة العربية إلى هذا المستوى من التدني والاختلاف والتجزئة؟
- ولماذا لم يستطع المسؤول العربي أن يقنع حتى ذاته بما يجري من تراجع؟
- ولماذا لم تقم جبهة عربية واحدة إزاء ذلك الكم الهائل من التحديات التي أصبحت تهدد ليس الهوية العربية بل الوجود العربي من أساسة؟
- وماذا استطاعت الجهود العربية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أن تنتج طوال مرحلة التنازع والتصادم والصراع؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة متفرقة أو مجتمعه تقتضي ابتداء أن تقارب الحقائق التالية:

أولاً: إن الأمة العربية لم تستطع حتى يومنا هذا ومنذ انتهاء المرحلة العثمانية ثم الاستعمارية الغربية أن تنشئ خطاباً سياسياً موحداً أو متوازناً وواضحاً يستجيب للثوابت ويحقق الأهداف والمقاصد وهذا مرده إلى الذهنية العربية، كما استلهمت تاريخ داحس والغبراء أكثر مما شدها تاريخ التوحد في الكثير من المواقع العربية واعتبرت أن مثل هذا التلاقي هو حالة استثنائية وأن مشهد التجزئة والتفرق هو الحالة الطبيعية ناهيك عن تلك الثقافة السياسية الفردية التي جسدها النشيد الوطني العربي. كان يؤكد على أن كل دولة عربية هي أمة بذاتها وأن شعبها هو المهم وهو القائد وأن زعيمها هو الأوحد وهو الأمل.

ثانياً: لقد رسخت الجامعة العربية مشهد التمزق العربي فركز ميثاقها أكثر ما ركز على ضرورة احترام كل دولة عربية لحرمة حدود الدولة الأخرى واعتبر أن تدخل

أية دولة عربية في شؤون الدولة الأخرى هو اعتداء أجنبي وصل في كثير من حالاتها إلى استخدام السلاح بدا في بعض الأحيان أنه مرحلة أولى من مراحل إلغاء وجود هذه الدولة أو تلك هذا رغم أن الجامعة استطاعت أن تنجز حداً أدنى مما كان يجب أن يتم.

لقد وجد أن الجامعة العربية وفي كثير من المنازعات العربية كانت تقف موقف الناصح في أحسن الأحوال وموقف المتفرج في الكثير من الأوقات ولن نستطيع أن نلوم هذا التجمع الإقليمي بقدر ما نلوم الدول الأعضاء التي أرادت له هذه الصورة ووضعت له هذه الصياغة ولعل أكثر ما شهدته قاعات الاجتماعات الإقليمية بل والدولية من مظاهر الخلاف هو ما تشهده أروقة الجامعة العربية وقاعات اجتماعاتها حتى أنها لم تستطع إلى الآن أن تصل إلى تثبيت «دورية» اجتماع القمة إلا في سنتين مضتا في حين نرى أن الكثير من التجمعات الدولية حتى المتخلفة تجتمع لمعالجة أية شاردة أو واردة صغرت أم كبرت.

ثالثاً: لقد رسخت الممارسة العربية الثنائية في التعامل مع دول العالم فما أن تثور أزمة ما حتى يبدأ المسؤولون العرب بالتوافد على العواصم الدولية ولكن بشكل فردي وأحياناً يزور العاصمة الواحدة أكثر من مسؤول عربي للتباحث حول قضية واحدة وذلك بأن يبدأ الثاني زيارته بعد أن ينهيها الأول. حتى دولة مثل تركيا وفي قضيتين حساستين هما القضية الأمنية وقضية المياه كانت تتعاطى مع الجانب العربي بصورة ثنائية والعرب قابلون بذلك بل ويسعون إليه بكل جهدهم وإسرائيل عندما أرادت أن تصيغ حالة السلم في المنطقة لم تفكر في يوم من الأيام في الوصول إلى نص واحد مع الدول العربية بل وضعت نموذجا لكل دولة وتعاملت معها بصورة مختلفة وتباحثت معها على وجه لا يمت بصلة إلى مباحثاتها مع دولة عربية أخرى إنها حالة من الشتات العربي غير المبرر.

رابعاً: إن ذلك كله يمكن أن يكون مقبولاً لو أننا نتحرك في دائرة منفردين فيها ولكن شاءت الأحداث السياسية والاجتماعية والجيواستراتيجية أن نكون في منطقة تفجر دولي فهناك إسرائيل الدولة التي تمثل وظيفية أمريكية غربية وهناك النفط

والموقع المفصلي لحركة التجارة الدولية.

وبالرغم من ذلك لم نر أن الدول العربية قد أفادت من أي من هذه المعطيات أو استثمرت أياً من هذه المقومات أليست هذه أزمة فهم؟

خامساً: يبدو أن العقل العربي الذي قدم للعالم الكثير من التطور العلمي والفكري والحضاري قد تحجر عند حدود العثملة ولم يعد يستطيع أن يتجاوز بعض العوائق التي وضعها هو بنفسه لذا نجد أن الإبداع الفكري العربي لم يعد يصنف ضمن الإبداعات الإنسانية واخذ يكتفي بقراءة الترجمات المنقولة له من الخارج.

إن ما آثار هذه الشجون حقيقة هو أزمة الفهم التي يواجهها العقل العربي عندما يرى أن التعاطي مع الحقائق الدولية أصبح مجانباً للمنطق أو المقبول أو حتى المعقول. فبعد التسليم أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تملكان مقدرات كثير من القرارات الدولية إلا أن ذلك لا يمنع وبمحصلة التجربة التاريخية أن تدافع الدول الأخرى عن حقوقها ووجودها ومصالحها بما تملك من قدرات التأثير بعد التسليم بهذا يجد المواطن العربي نفسه أمام الحيرة التي ولدها ذلك القصور العربي عند إدراك حتى الحد الأدنى بينما استطاعت إسرائيل أن تحقق ما يتجاوز الحد الأقصى من متطلباتها حتى أصبح يبدو للعيان أن إسرائيل تسير السياسة الأمريكية في المنطقة كيفما تشاء ومع أن في هذا بعض المبالغة إلا أن فيه الكثير من الصحة والواقع أيضاً.

من يرصد برنامج زيارة المسؤول العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى العواصم المهمة في أوروبا يجد أنها تبدأ بمكتب المسؤول في تلك البلدان وتنتهي فيه، وغالبا ما يكون فكر هذا المسؤول المزار مشحوناً بمواقف مسبقة الصنع مصاغة بما يتناسب مع مصالح الأطراف الأخرى. لذا فإن تأثير أو نتائج هذه الزيارة لا تتعدى وفي أحسن الأحوال المجاملات التي لا تفضي إلى شيء. بل وفي أكثر الأحيان نرى أن المسؤول المزار يعلق أمام الزائر العربي وبكل وضوح موقفه من القضية المثارة والذي يدل وبكل صراحة أيضاً على رفض كل ما يطلبه الزائر العربي.

أما إذا ما رصدنا برنامج زيارة المسؤول الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة الأمريكية

نرى أنه يبدأ تلك الزيارة باجتماعات مكثفة مع الجاليات اليهودية في أمريكا ثم برجال الأعمال اليهود ثم باللوبي الصهيوني في الكونجرس أو المجالس الأخرى ثم يزور مركز «ايباك» اليهودي ولا يدخل ردهات البيت الأبيض إلا وخلفه كم هائل من الدعم والهيبة السياسة والاقتصادية والأصوات الانتخابية الأمر الذي يمكنه من فرض شروطه وطرح مطالبه التي تلاقي كل تأييد بل وأصبح الرؤساء الأمريكيون يتسابقون على من يقدم أكثر إلى إسرائيل وهنا نتساءل: أليس للولايات المتحدة مصالح ضخمة مع العالم العربي؟ إن كان كذلك فلماذا لم نستطع أن نستثمر ذلك وان لم نستطع فأين الخلل؟

لقد شهدت فلسطين في الآونة الأخيرة ولا تزال تشهد محاولات إسرائيلية جادة لإفناء الوجود الفلسطيني على المستويين البشري والمادي ومع كل الإدانات الدولية والإقليمية وحتى بعض قطاعات المجتمع الإسرائيلي بهذه الممارسات الوحشية إلا إننا نرى أن الرئيس الأمريكي يبرر كل هذه الممارسات ويقول إنها إجراء دفاعي بل ويذهب إلى أبعد من ذلك ويصف شارون بأنه رجل سلام.

لا أجد أن أي مشتغل بالتحليل السياسي أو مطلع على التوجهات الدولية يرى أن الموقف الأمريكي موقف مستهجن أو مستغرب وذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ينطلقان من أمرين هامين أولهما مصالحهما القومية وثانيهما ما يتجمع لديهما من معلومات استطاع الجانب الإسرائيلي أن يحسن عرضه لوجهة نظره إما عن طريقة الأداء السياسي الجيد أو عن طريقة استغلال الأوراق التي يملكها من ضغوط على تلك المجتمعات.

إن المواطن العربي البسيط والذي يصاب كل يوم في ضميره ووجدانه وإحساسه وكرامته يريد فقط أن يفهم.

❖ ❖ ❖

خطوة مباركـــــة على الطريق الصحيـــــح

افتتح في القاهرة المؤتمر الأول لمؤسسة الفكر العربي حضره أكثر من أربعمائة من كبار المثقفين والمفكرين من شتى أنحاء العالمين الإسلامي والعربي وأقطار الأرض جميعاً. تحدث هذا الجمع المتميز حول المعالجات الإعلامية للمشكلات العربية. وذلك في محاولة لإيجاد منبر دائم للتفاعل بين القيادات العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبين قيادات الفكر بعد أن غاب هذا التفاعل أو غيّب لسنوات طويلة الأمر الذي أطاح بكل هوامش التحرك نحو الهدف والحق ضرراً فادحاً في الجهد الذي تناثر هنا وهناك في سبيل إقامة صراط مستقيم تمشي عليه الأمة لتصل إلى مبتغاها وتحقق طموحاتها.

لقد فشل المثقفون وأصحاب الفكر في إيصال كلمتهم سواء إلى مراكز القرار السياسي وتعمدت هذه المراكز من جانبها أن تستثني رجال الفكر وأصحاب الرأي وذلك إما خوفاً على مواقعها أو في أحسن الأحوال جهلاً بقيمة هذا الفكر وقيمته في بناء المجتمعات ووضع الحلول الصحيحة للمشكلات التي تواجه الأمة والناس علما بأن الأدبيات السياسية تكاد تجمع على انه ما تآلف الفكر والقدرة السياسية إلا وجاء الحكم خيراً أميناً وصادقاً يصل إلى أهدافه ويحقق مبتغاه وتقوم حالة من التوافق والرضا بين الحاكم والمحكومين وبين القائد والرعية يندفع طرفا العقد الاجتماعي نحو خدمة كل منهما الآخر وبالتالي صون الوطن والمحافظة على مكتسباته.

جاء انعقاد المؤتمر الأول للمؤسسة والوطن والأمة وهم يمرون بحالة اجتماعية وفكرية وسياسية واقتصادية صعبة وحرجة وان أي خروج عن النهج سوف يولد متاهات من الضياع وفقدان التوازن وبالتالي استفحال التدهور واشتداد أطماع الآخرين وزيادة هواننا على الناس.

إن صياغة جديدة للفكر العربي مردفا بفكر إسلامي صحيح سوف تنقل العمل السياسي العربي من وضع التأزم إلى الانفراج ومن حالة التمزق إلى حالة التعاون وأول ما تكون هذه الصياغة هي معرفة الخلل وإدراك المشكلات والإحاطة تماماً بالأزمة حتى يحسن إدارتها وبالتالي وضع الحلول والخروج إلى فضاءات السلامة ومن هنا فإن الدعوة توجه وبكل صدق إلى ضرورة التنسيق والتفاهم والتعاون والتفاعل بين جميع أطراف المعادلة ابتداء من الدول والقيادات والنخب السياسية مروراً بالمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالشأن العربي والمؤثرة فيه والمتأثرة به.

وكي تستطيع تحقيق ذلك لا بد أولاً من الانكفاء إلى البيت العربي وإعادة بنائه وتنضيده ومن ثم الانطلاق إلى نشر الفكر العربي الذي يقوم على المحبة والعدل والمساواة واحترام الآخرين وعدم اغتيال الرأي الآخر والمحافظة على الإنسان كوحدة أساسية. والأهم في البناء البشري وتبادل المصالح وتصحيح المفاهيم السلبية والخاطئة عن العرب والمسلمين وبالتالي النهوض بالشعوب العربية والمحافظة على هويتها، ويكون ذلك ابتداء بالعمل على إرسال علاقات عادية بين العرب والغرب والمقاربة الدقيقة للمشاكل التي تواجه الأقطار العربية وإرساء فكر التعاون بينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مع تلمسّ واقع التعليم والديمقراطية والأوضاع التي خلفتها الصراعات العربية الحوارية واحتمالات فشل خيار السلام وإسهام المرأة في الفكر العربي ومعنى حوار الحضارات وصراعاتها وكيفية التعاطي مع المفاهيم الجديدة للاستشراق والعولمة.

إن إغفال دور الإعلام في الحركة السياسية العربية لفترة طويلة أوجد حالات من الضياع وعدم القدرة على مواجهة التحديات على الوجه الأمثل وبالتالي فقدت الأمة العربية زمام المبادرة وغدونا ننهج مسلك ردود الفعل وكان أكثرها محاولة الدفاع عن النفس واثبات براءة الذات، وألزمت الأمة نفسها بالسكون خلف قضبان الاتهام بعد أن نجح أعداء الأمة في وضعها في مكان حرج مستعينا بكثير من أبنائها ورجالها وأهلها الذين انساقوا خلف المسيرة الاعتدائية دون وعي وإدراك فبدأوا بجلد الذات والمساهمة في عملية الهدم وأصبحوا أخطر من العدو نفسه.

أكثر ما يثير التعجب أن معظم الدوائر الإعلامية العربية تدرك مدى خطورة تقاعسها عن المشاركة العامة والفعالة والمدركة في عمليتي بناء المجتمعات القادرة على التصدي والمقاومة واثبات الذات ومواكبة التطورات لذا فإن اجتماع القاهرة هذا سيكون هاماً وحساساً إن هو استطاع أن يضع الأسس ويوضح المعطيات ويؤكد على ضرورة التصورات اللازمة وبناء الخطط ورسمها وتحديد آليات العمل في سبيل إخراج هذه الاستراتيجيات إلى عالم الواقع.

لقد شهد العالم في الفترة الأخيرة أحداثاً خطيرة ومع الأسف فإن معظمها قد جيّر إلى حساب الفعل العربي والمسلم ومن ذلك ما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وما شهدته جزيرة بالي وما تشهده الساحة الأمريكية والأوروبية من محاولات وعمليات مشبوهة التهمة فيها جاهزة ملصقة بالإسلام والمسلمين والعرب والشرق أوسطيين قبل أن تقع.

إن العالم لم يكن قادراً على تسويق المواقف إلا بعد أن وجد أن العرب والمسلمين قد أضاعوا حديثهم وفقدوا مقدرات لغتهم وأصبحوا غير قادرين على معرفة الاتجاهات غاصوا في التشرذم وانغمسوا مع الغرب والشرق بحثاً عن ملجأ يسكنونه أو مكان يأويهم بعد أن تخلوا عن جميع أسلحتهم ورفعوا رايات بيضاء أصبحت أوطانهم في مهب الريح وجعلتهم نهبا لأطماع الآخرين.

إن قراءة سريعة أو متأنية لما يجري على الساحة العربية يفضي بنا وبالضرورة إلى حقيقة واحدة وهي أن الأقطار العربية قد فقدت قوة الجذب بينها وأصبح أي اتصال بين أي قطرين منها لابد وأن يمر عبر عاصمة خارجية تحدد هي إمكانية إجراء هذا الاتصال وان هي سمحت به فإنها تحدد طبيعته ومواضيعه. وقد ولدت هذه حالة من الضياع التي ستؤدي إلى الفناء وزوال الهيبة وبالتالي انتفاء القدرة على اتخاذ القرار الحر المستقل.

وخطورة ذلك تكمن في إدراكنا أن هناك دولة على وجه الأرض تفضل دولة أخرى على ذاتها وبالتالي فإنها تحرص على تحقيق معالمها ومن هنا فإن الاعتماد العربي على

الدول الأخرى قد أدى بها وسيؤدي إلى مصادرة قرارها وضياع معالمها وزوال قدرتها على قيادة ذاتها.

ناهيك عن تلك القطيعة بين الأقطار العربية في الوقت الذي تحرص فيه دول العالم على بناء التكتلات وإقامة التجمعات حتى تستطيع أن تصمد أمام ذلك التيار الهائج من الاندفاع نحو العولمة وإزالة الحدود وفقدان الدولة القطرية القادرة على ذاتها وكيانها.

يجب على الأمة العربية والإسلامية أن تدرك التعاون والتلاقي وبناء المؤسسات المشتركة والحرص على المصالح القومية هو الطريق الأمثل للمحافظة على النفس وبالتالي فان اجتماع مؤسسة الفكر العربي ومؤتمرها الأول يمثل الخطوة المباركة على الطريق الصحيح.

❖ ❖ ❖

بين يدي انتخابات مجلس الشورى

في رحلته المضنية بين نماذج الديمقراطية وتحقيق عدالة التمثيل الأفضل وتوسيع دائرة المشاركة العامة وجد الفكر السياسي الاجتماعي الإنساني ضالته في العملية التمثيلية النيابية. ورغم ما شهدت هذه العملية من تباعد بينها وبين الديمقراطية المباشرة، إلا أنها أصبحت الصيغة الواقعية والعملية والممكن تنفيذها والأخذ بها. خاصة بعد أن شهدنا ما عاناه الفكر السياسي اليوناني والروماني من عقبات وصعوبات حاول المفكرون من أفلاطون إلى أرسطو إلى سقراط إلى شيشرون أن يتخطوها إلا أنهم وقعوا تحت طائل الخيال فكانت جمهورية أفلاطون المثالية أو المدينة الفاضلة في الفكر العربي والإسلامي بقيادة الفارابي وحتى في عصرنا الحاضر لا يزال قادة العمل السياسي يفكرون كيف يخرجون من دائرة التناحر بين الواقع والممكن والخيال واللاممكن.

فكان الماوردي والغزالي وابن خلدون ومحمد عبده. وفي الغرب كان مكيافللي وهوبز ولوك وروسو ومونتسكيو وبيرك وهيجل وميل؛ وفي الشرق كان ماركس ولينين.

أما في الدولة الحديثة فقد تراكمت مجموعة من القناعات المتأنية من العديد من التجارب أجمعت كلها على أن التمثيل النيابي هو الحل الوحيد والممكن الذي يؤمّن حالة من التواصل بين السلطة وبين أفراد الشعب. لذا فقد بدأت الدول تتناظر وتتسابق في تطوير قوانينها الانتخابية الممثلة للإطار العملي لإخراج الديمقراطية على أجود مستوى مُتاح.

وفي العالم العربي أخذت الأنظمة السياسية في رسم منهجيه انتخابية تؤسس لمجالس نيابية تأخذ دورها في صناعة القرارات السياسية وذلك من خلال الحوارات والنقاشات التي تقوم على مستوى الدولة. لذا فإن العديد من الدول العربية قد أخذت

بصياغة أساليب ووضع أدوات ورسم سياسات تقود في نتيجتها إلى تشكيل سلطة تشريعية راشدة وقادرة على تأمين ذلك التواصل بين أطراف العقد الاجتماعي.

ووصولاً إلى السلطنة فقد نهجت في بناء العلاقة بين الحاكم والرعية أسلوباً يكاد يكون متفرداً ومتميزاً اتسم أولاً: بالأخذ الصحيح والدقيق بفكرة تراكمية التجربة. وثانياً: بالتنبه إلى ضرورة إبقاء التواصل بين الخطى. فالخطوة الثانية هي بالضرورة مرتكزة على الخطوة الأولى وهكذا دواليك حتى انتهى الأمر في السلطنة إلى اتباع الوسيلة الأكثر إقراراً واعترافاً بها في العالم؛ ألا وهي الانتخابات الحرّة والمباشرة.

في سبيل ذلك وجد جلالته أن الأجدى والأحوط أن يبدأ المواطن ممارسة الانتخاب وبالتالي الوصول إلى حقول الديمقراطية والشفافية والمشاركة السياسية والتنمية السياسية، عبر مراحل مدروسة وضعت في إطار زمني شامل ومدروس. لأن الخروج عن الطبيعة والاندفاع نحو مظهرية الديمقراطية سيقود حتماً إلى القفز في الهواء ومن ثمَّ السقوط؛ وما يرافق هذا من تراجعات وانتكاسات لا تقود فقط إلى العودة إلى المربع الأوّل بل إنها ستفضي إلى ما قبل ذلك.

في السلطنة أوجدت حالة من السلم الأهلي، والتفاهم الهادئ والصادق بين القيادة وبين الناس سارعت إلى تفهم الحكومة لمعنى خدمة الوطن والمواطن والى تفهم المواطن إلى معنى الولاء والانتماء إلى الوطن والقائد، مما أدى إلى تناسق وتناغم وتماه بين الجميع.

فالقائد يقضي أكثر من شهرين من السنة وهو يجوب ربوع السلطنة من أقصاها إلى أقصاها يدخل في التفاصيل ويطّلع على الجزئيات وبالتالي فإن المسؤول يحرص على أن يؤدي واجبه والمواطن يدرك أن هناك قيادة مطلعة وواعية تتابع المشهد بدقة.

كل ذلك قاد السلطنة إلى استحقاق معطيات النظام الأساسي للدولة الاستحقاق الداعم للحراك الشوري الذي سوف تشهده السلطنة يوم السبت القادم حيث سيذهب المواطن وتحت ظلال الإيمان بما ذكرنا إلى اختيار من يمثله في مجلس الشورى في دورته السادسة وهنا لنا ثلاث وقفات:

أولها: مع الناخب.

وثانيها: مع المرشح.

وثالثها: مع الدولة.

فالناخب يجب أن يدرك أن عملية اختياره للشخص الذي يمثله يعني إعطاءه التفويض وحرية اتخاذ القرار في ما يخصه مقابل مؤسسات الدولة. لذا فان عليه كمواطن أن يحسن الاختيار، فالصوت أمانة يجب أن نعرف تماماً أين نضعه. ويجب أن نضعه في مكانه الصحيح.

إن الاحتماء وراء استحقاق القبلية والعائلية أمور ستقود إلى الخلل في كثير من الأحيان، إذن لابد من الاحتكام إلى اختيار الأفضل والأجدر والأقدر والأكثر فهماً وإدراكاً. وإلا فإننا سنخون ضمائرنا وسنعض يد الندامة عندما نجد أنفسنا عاجزين عن إجبار من اخترنا على اتخاذ القرار السليم في المعطى إليه من صلاحيات في المجلس.

أما المرشح فإن خطابي له يقتصر على ضرورة أن يكون فعلاً مرشح وطن لا مرشح فئة أو مرشح خدمات، بل يجب عليه أن يدرك أن المهمة الموكولة إليه هي من أصعب المهمات في العمل الشوري.. لذا يجب عليه أن يتواصل مع قواعده الانتخابية في كل شاردة وواردة لأنه أولاً وأخيراً ممثلهم وهم الذين أرسلوه ليجلس عنهم تحت قبة المجلس.

أما الحكومة فخطابي لها يتمثل في أن كثيراً من الشباب المتعلم وأصحاب الخبرة العالية في القطاع العام يتمنون أن يرشحوا أنفسهم للانضمام إلى مجلس الشورى إلا أن عدم وجود قرار رسمي أو مرسوم سلطاني وهذا معمول به في الكثير من الدول وأثبت نجاعته يعطيهم حق العودة إلى وظائفهم بعد انتهاء مدّة خدمتهم في المجلس يحرم الكثير من الكفاءات التي لو وجدت فرصة العودة إلى مهامها ووظائفها فإنها حتماً ستنجز الكثير، وحتماً ستضع كل ما تجمّع لديها من فهم واقتدار في خدمة المجلس والحراك الشوري في السلطنة.

وفي نهاية القول أتمنى إنجاز هذا الحدث الديمقراطي على أعلى مستوى من المسؤولية، وأتمنى للمجلس الجديد كل التوفيق والنجاح مطلع العام القادم.

❖ ❖ ❖

البحث العلمي في السلطنة.. الواقع والطموح

تزايدت الحاجة إلى البحث العلمي، هذه الأيام كإحدى أبرز الوسائل والأدوات للوصول إلى المعلومة الدقيقة والسليمة والصحيحة تمكن الدارس وصاحب القرار من الوصول إلى معارف متكاملة ونظريات قادرة على تفسير الظواهر وفهمها، وبالتالي اتخاذ قرارات عملية تمكن من الإحاطة بالعلاج بعد إدراك كُنه المشكلة وإلقاء الضوء عليها ثم تلمس الطريق القويم لحلها على الوجه الأمثل. وهذا يفسّر ذلك الاهتمام المتنامي لدى الجامعات والمؤسسات العلمية والتربوية والرسمية وحتى الشركات الخاصة والعامة المحلية والعابرة للقارات بالبحث العلمي.

ولقد تقدمت مختلف المجتمعات من خلال استخدام العلم والمنهج العلمي في البحث، إلى درجة أن الفروق بين المجتمعات النامية وبين المجتمعات المتطورة باتت تعزى إلى التمايز والفرق في استخدام كل منهما للعلم والبحث العلمي.

والنشاط العلمي هو نشاط متخصص يقوم به العلماء، أما المنهج العلمي فهو أسلوب يحتاج إليه كل إنسان لمواجهة مشكلاته اليومية في حياته الأسرية والمهنية. فحتى الإنسان العادي كالموظف والمحامي والتاجر والطبيب والمهندس يحتاج إلى ممارسة حياته بأسلوب علمي وبمنهج علمي. وهو بحاجة في كل تفاصيل حياته إلى تفكير علمي منظم.

فالأسلوب العلمي ليس أسلوباً مقتصراً على العلماء أو أسلوباً يعيش عليه ومعه المنتسبون إلى الجامعات ومراكز التعليم أو يتعاطى به منتسبو مراكز البحوث، إنما هو نشاط يومي نحتاج إليه جميعاً لحل مشكلاتنا، ومن هنا كان من الضروري أن نتعلّم هذا الأسلوب ونمارسه في حياتنا وأعمالنا.

إن استخدام الأسلوب العلمي يحقق لنا عدداً من الأهداف المرتبطة بتحسين حياتنا

ورفع مستوى مهاراتنا في مواجهة مشكلاتنا والبحث عن الحلول الملائمة لها وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة والصائبة التي تؤدي إلى أفضل النتائج وأحسن المُخرجات.

لقد بدأ الإنسان منذ وجوده الأول، بالبحث عن تفسيرات للظواهر التي يشاهدها ويعيش معها، وكان في كل الأحيان يستخدم أسلوب المحاولة والخطأ، أو يفسّر الأمور بصورة عشوائية كأن ينسب لكل حادث إلهاً أو روحاً خفية. وبقي يستخدم أساليب لا تمت إلى العلم بصلة حتى نهاية القرن السادس عشر حين أعلن «فرانسيس بيكون» طريقته في الاستنتاج من خلال الملاحظة والمشاهدة ثم تطور هذا المنهج بجهود كل من «جاليليو» و«نيوتن» فظهر ما يسمى بالطريقة العلمية التي أدت إلى تغير المجتمعات الإنسانية على شكل كبير وعلى مستوى متميّز.

كان الإنسان القديم يعتقد، سابقاً، أنه في صراع مع الطبيعة لذا جاءت نشاطاته منصبّة على هدف السيطرة عليها. إلا أن المفاهيم الجديدة قد فرضت على هذا الإنسان أن يحترم الطبيعة لا أن يعاديها، وان يتفهم ظواهرها لا أن يقف منها مواقف سلبية، حتى يتمكن من ترويضها أو التكيّف معها وتنظيم علاقاته بها، والإفادة من كل مكوّناتها على وجه أمثل.

وهكذا فان البحث العلمي في تاريخه القديم يرتبط بمحاولة الإنسان الدائبة للمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه. وقد استمرت الرغبة في الإحاطة بالمعرفة ملازمة للإنسان منذ المراحل الأولى لتطور الحضارة.

وما أن حمل المسلمون شعلة الحضارة الفكرية للإنسان، حتى وضعوها في مكانها السليم، وكان هذا إيذاناً ببدء العصر العلمي القائم على المنهج السليم في البحث. وقد تجاوز الفكر العربي والإسلامي الحدود التقليدية للتفكير اليوناني، حين أضاف العلماء العرب إلى الفكر الإنساني منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة والتجريب، بجانب التأمل العقلي. كما اهتموا بالتحديد الكمي واستعانوا بالأدوات العلمية في القياس.

ولكن ما يؤسف له أن البحث العلمي في البلدان العربية ما يزال دون المستوى

المنشود، حيث أن الدول العربية مجتمعة لا تنفق على البحث العلمي من إجمالي دخلها سوى ٢٪ بينما تنفق اسرائيل٤٪ إلى ٥٪ من إجمالي دخلها. ويتبين الخلل إذا علمنا أن مجموع إنفاق الدول العربية على التسليح والجانب العسكري يصل إلى ٧٪ من إجمالي دخلها القومي.

نسوق هذا كله استبشاراً بالتوجّه الجاد والمتميز الذي اختطته السلطنة، وذلك بتشجيع البحث العلمي وبتبني إستراتيجية مستقبلية للبحث العلمي في السلطنة وإقامة ذلك المؤتمر الدولي الذي انعقد على مدى ثلاثة أيام من ٢١ إلى ٢٣ من أكتوبر الجاري. وقد دلل ذلك على حُسن التنبّه لإحدى القضايا المركزية والجادة والهامة التي يجب أن تُولى كل الرعاية والمتابعة.

وهنا لابد من القول أن البحث العلمي في الدول المتقدمة لم يقتصر على القطاع العام في الدولة، وإنما يجب أن تتشارك فيه مؤسسات القطاع الخاص والشركات في المساهمة في هذه العملية الشاملة. كما أن البحث العلمي لم يعد يقتصر فقط على الجانب الرسمي من المجتمعات الدولية، بل انه شمل وبكل عمق وتأثير الجوانب غير الرسمية. لذا لابد من الإشارة إلى أهمية توجيه الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص نحو الاستثمار في البحث العلمي، بعد أن تبيّن أن الحكومات، على ضعف مشاركتها، هي وحدها التي تتبنى تمويل البحث العلمي، بينما تتجه دول العالم إلى ربط تمويل البحث العلمي بالمؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة أي ربط البحث العلمي بالاستثمار مباشرة.

وهكذا فان المؤتمر الذي شهدته مسقط يمثل مفصلاً هاماً في التوجّه نحو العمل الجاد والصحيح، ومن الضروري أن نترجم جميع التوصيات والإشارات التي خرجت بها قطاعات الثقافة والعلوم الاجتماعية والتعليم والموارد البشرية والطاقة والصناعة والمعلومات والاتصالات والصحة وخدمة المجتمع والموارد الحيوية والبيئة على أرض الواقع ومن الضروري أن تبدأ العملية على وجه من السرعة والإتقان والمتابعة والدعم من الجميع.

وهنا من الضروري مقاربة بعض الحقائق الموجودة على ارض الواقع في السلطنة والتعاطي معها ، ومن ذلك أن عملية تدفق المعلومات وأتاحتها أمام الباحثين تعاني خللاً ظاهراً أحياناً وخفياً أحياناً أخرى وعليه فلا بد من أن تفتح مصادر المعلومات في الوزارات والمؤسسات الأخرى التابعة للدولة وفي مراكز اتخاذ القرار أبوابها لكل طالب معلومة ولكن دون أن يكون ذلك على غير هدى. بمعنى أن يؤمّن للباحث والدارس كل ما يحتاج إليه إن كان جاداً وعملياً. وهكذا فإننا لا ندعو إلى إلقاء المعلومة على قارعة الطريق وإلا فإننا حتماً سنقع في زلل أكبر. ولكن الأخطر منه أن نمنع المعلومة بشكل كلي. عندها سينقطع الباحث عن فهم الحقيقة وبالتالي فإننا سنقع إما في الخطأ أو في التجديف بدون فائدة أو في التجني أو في الانحراف وكلّها ذات مخرجات ضارة بالإنسان وبالوطن.

أما الأمر الثاني والمتأتي من خلال التجربة أن بعض الباحثين قد وجدوا أنفسهم أمام تضارب في المعلومة الواحدة فهو إن أخذها من المصدر الأوّل يأتي المصدر الثاني فيناقضها أو على الأقل لا يتفق معها وفي بعض الأحيان يسلمها للباحث مشوهة.

إن عملية البحث العلمي من حيث التمويل ومن حيث التمكين هي عملية هامّة لنا في السلطنة ونحن نواجه التحديات أن نأخذ الأمر على محمل الجد وأن نعي تماماً أهمية ما نتحدث عنه.

❖ ❖ ❖

الشورى العمانية..
رحلة الطموح والآمـــال

في ربوع السلطنة تقوم هذه الأيام صورة من التفاعل والتلاقي بين الحكومة والشعب. تمثل هذه الصورة قمة المشاركة السياسية المحفوفة بقدر كبير من هالة الصدق والتصديق. وبكم هائل من الحرص على البلد والمنجز فيه الذي يقوده جلالته على أكمل ما تكون القيادة الواعية المدركة لكل تفاصيل الماضي والحاضر واستشراف تام للمستقبل. وذلك ضمن تجربة رائدة من الفهم والإدراك والتفاعل والتكامل.

وهنا يجد المثقف والمتعلم وصاحب الفكر نفسه مندفعاً نحو مقاربة الحدث الانتخابي واستحقاق النظام الأساسي للدولة. لذا فان هذا الطرح سيأتي على جزأين: إطار نظري والآخر عملي يتفاعل مع ما تم إنجازه في السلطنة.

الإطار النظري:

قال أرسطو: لا بد أن تتسم القوانين بالعقلانية فلا تصدر عن العاطفة، وهذا ما قاد المشرعين إلى ضرورة الحرص على تحاشي التسرّع والاندفاع وسوء التقدير وهم بصدد قيامهم بوظيفتهم. إذ عندها مطلوب بكل اقتدار التفكير السديد والرؤية الثاقبة والابتعاد عن الجدال العبثي في شتى مراحل العملية التشريعية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فيما أن القوانين تسري على المواطنين كافة فمن الضروري عندها أن يشاركوا بصورة أو بأخرى وبمختلف انتماءاتهم وأطيافهم السياسية والفكرية والمهنية والاجتماعية، في صناعة التشريع حتى تجيء القوانين تعبيراً صادقاً عن الإرادة الشعبية. لاسيما وأن القوانين والتشريعات

والتعليمات والقرارات إنما هي تطبيق على هؤلاء المواطنين، وبالتالي فإن من البديهي أن يشاركوا في صناعتها وان يوافقوا عليها وذلك كلّه يتم «بالرضا».

وبناء على هذه الاعتبارات كلّها جرت كثير من الدول على تشكيل برلماناتها من مجلسين يُعرف أولها بالمجلس الأدنى وهو المنتخب انتخاباً مباشراً من قبل الشعب. في حين يطلق على الثاني المجلس الأعلى وتكون عضويته إما وراثية أو تعييناً من قبل السلطة التنفيذية.

لقد فضلت معظم دول العالم الأخذ بنظام المجلسين لوجود العديد من المآثر من أهمها أنه يحول دون التسرّع في إصدار تشريعات دون دراسة معمقة أو دون تدبّر نتائجها. وهنا يلعب المجلس الأعلى دور الموازن لاندفاع المجلس الأدنى وبالتالي يغدو عاصماً من تحكّم وتسلط الأغلبية وضامناً للحريات العامّة. كما أنه يحقق الإفادة من مشاركة بعض الفئات الواعية والمثقفة وصاحبة الدراية التي كثيراً ما تنأى بنفسها، لأسباب مختلفة، عن خوض التنافسات الانتخابية أو الدخول في معاركها. بالإضافة إلى أنه يضمن ضبط اندفاعات الغلو بسبب حدّة التنافس بين المرشحين الذين يسعون إلى المناكفات غير اللازمة والتي تفرضها الدعايات والتناحر الإعلامي.

لقد أدت هذه المزايا وغيرها إلى المزيد من القبول لدى الدول والأنظمة السياسية لفكرة المجلسين رغم ما وجّه لها من انتقادات لم تقدر على أن تعطي الأفضلية لنظام المجلس الواحد. وهكذا فقد اجمع معظم المفكرين على ضرورة الأخذ بنظام المجلسين كأحد وسائل توسعة المشاركة السياسية.

وتزداد أهمية الأخذ بهذا النظام بسبب ضرورة التعاطي بإيجابية مع التغيير والتطور الذي تشهده وظيفة الدولة الحديثة التي بدأ دورها يتنامى بصورة سريعة وملحوظة، وذلك في إطار الفهم العام والجديد للدساتير والأنظمة الأساسية للدول الذي يقول بحتمية التعبير عن مضمون البيئة الثقافية والفكرية والحضارية السائدة في المجتمعات، مما يوجب تحقيق قدر كبير من التوافق والانسجام بين الواقع الجديد للدول وبين أنظمتها الدستورية والأساسية.

الإطار العملي:

منذ أن تسلّم جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في بداية السبعينات من القرن

العشرين مقاليد الحكم في البلاد، تحقق أمران مهمان على مستوى الوطن.

أولهما: إنجاز الوحدة الوطنية وترسيخها وتجذيرها على ربوع الوطن.

وثانيهما: وضع خطط اقتصادية ذات مردود اجتماعي طوّرت الوطن لينتقل من الحالة البدائية التي تحيط بها أوضاع اقتصادية بدائية ومتردية، إلى مرحلة الاقتصاد الحر المنتج القائم على العملية المتمكّنة من تطوير ذاتها، وذلك لامتلاكها مقومات القوّة والنماء وفق رؤية متكاملة ومنظمة ومخطط لها بكل اقتدار ووعي وإدراك.

واستكمالاً لبناء أركان الدولة الحديثة وتطوير مؤسساتها في مختلف المجالات، فقد بدأت القيادة الواعدة والصادقة بوضع برنامج واسع انطلق في بداية الثمانينيات وتجسد أول ما تجسد في إنشاء المجلس الاستشاري للدولة عام ١٩٨١ تلاه مجلس الشورى في عام ١٩٩١ وقبلهما كان مجلس الزراعة والأسماك والصناعة، في وضع خطط تنموية طويلة الأجل. وفي إصدار النظام الأساسي للدولة عام ١٩٩٦ وفي البدء بإعادة صياغة مؤسسات المجتمع المدني وأجهزته المختلفة.

أما المظهر الأكبر فقد تمثل في انتقال الدولة من حالة الانغلاق السياسي والعزلة والتخلف الشديد إلى دولة ذات شخصية دولية جديدة لها مركزها المتميز ليس على المستوى العربي بل الإقليمي والدولي، بحيث تطورت علاقاتها الدولية وزاد نشاطها الخارجي، وقد رافق ذلك تحقيق نمو اقتصادي هائل وتقدم اجتماعي نوعي كبير وانفتاح ثقافي وفكري مثّل تجاوزاً غير مسبوق للتحدي القائم بين الإنجاز والزمن.

استطاع النظام السياسي في السلطنة خلال الفترة الماضية أن يدخل السلطنة في سياق الدولة الحديثة ذات التفاعل الواسع بين القيادة والشعب. كما استطاع أن ينتقل بالدولة المحدودة الإمكانات إلى دولة مؤسسات ذات صيغة سياسية لها ملامح خاصة في مجال المشاركة السياسية وحكم القانون حيث يعرف المواطن حقوقه ويحصل عليها. كما يفرض عليه تأدية الواجبات الموكولة إليه فيؤديها بكل إخلاص وتفان وانتماء.

ومن هنا فقد جاء النظام السياسي في السلطنة متميزاً ليس على مستوى منطقة الخليج فحسب ولكن على مستوى الوطن العربي، حيث كان من أوائل الأنظمة

السياسية التي بادرت إلى انتهاج ما يعرف بالبرلمان المفتوح، وبإتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة السياسية والسير نحو الأخذ بأسلوب الانتخاب الحر لاختيار ممثلي الولايات في مجلس الشورى خلال تسعينيات القرن الماضي.

وهكذا فقد أجاد النظام السياسي في السلطنة بقيادة جلالة السلطان فهم الديمقراطية، بل وقد ذهب فيها أشواطا أكثر بكثير من كثير من الممارسات والاجتهادات الغربية، فقد شكل البرلمان المفتوح صورة متقدمة لمعنى التواصل بين الحاكم والشعب. فبدلاً من أن يضطر المواطن إلى الذهاب إلى ولي الأمر فإن القيادة نفسها هي التي ذهبت باتجاه المواطن، وانتقلت من الإدارة القائمة على البيروقراطية إلى الإدارة القائمة على الديمقراطية المباشرة فجلالته يقوم كل عام بجولة واسعة تكاد تشمل معظم مناطق السلطنة وفي هذا ممارسة تسمو على كل مظهر من مظاهر التواصل سواء كان ذلك شورياً أو نيابياً أو ديمقراطياً.

ففي ٢٣/يوليو/١٩٧١م يؤكد جلالته أن خطته في الداخل تقوم على بناء البلد وتوفير الحياة المرفهة والعيش الكريم لكل أهله، ويقول جلالته «وهذه غاية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مشاركة أبناء الشعب في تحمل أعباء المسؤولية ومهمة البناء».

ويضيف جلالته «ولقد فتحنا أبوابنا لمواطنينا في سبيل الوصول إلى هذه الغاية وسوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعنا العُماني العربي وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا، جاعلين نصب أعيننا تعاليم الإسلام الذي ينير لنا السبيل دائماً».

بالرغم من قصر عمر التطبيق الشوري في السلطنة إلا أن التجربة كانت عميقة وحققت نقلة نوعية تجاوزت كل الصيغ التي عرفتها المجتمعات العربية والإقليمية بل والدولية أحياناً.

ولم يكن هذا الأمر مصادفة ولكنه جاء محصلة لتفاعل عناصر ومقوّمات عديدة يتمتع بها المجتمع العُماني ولعل أهمها تلك القيادة الواعية المدركة للإمكانات والمملوءة بالطموحات والمدعومة بذلك الكم الهائل من المحبة والولاء والثقة والإيمان من قبل

المواطنين. وما رافق ذلك من اطراد التطور سياسياً واجتماعياً لبناء تواصل تام بين القيادة والرعيّة؛ وقد جاء ذلك بعد اكتمال الجانب القانوني والتنظيمي لكل العملية الشورية.

لقد أخذت السلطنة بنظام المجلسين لتكون أول مبادرة خليجية في هذا السياق، حيث تكاملت جميع الجوانب الإجرائية المرتبطة بممارسة الشورى الصحيحة وبدون تدخل الحكومة وهذا ما تحقق في انتخابات الفترة الرابعة لمجلس الشورى التي جرت في ٢٠٠٠/٩/١٤م.

وفي هذا العام، وفي السابع والعشرين من أكتوبر الماضي تحديداً توجه العمانيون إلى صناديق الاقتراع لممارسة حقهم الانتخابي في اختيار أعضاء مجلس الشورى للفترة السادسة ٢٠٠٨- ٢٠١١ واختار المواطنون من بين ٦٣٢ مرشحاً منهم ٢١ امرأة ٨٤ عضواً مثلوا مختلف ولايات السلطنة البالغ عددها ٦١ ولاية، وذلك من خلال ١٠٢ مركزاً انتخابياً، وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين ٣٨٨٦٨٣ ناخباً وناخبة.

وتسجل هذه الجولة من الانتخابات أول مرّة في تاريخ البلاد ظاهرة قيام المرشحين في مختلف المناطق بتعليق صورهم ووعودهم الانتخابية. كما كانت هي المرّة الأولى التي يسمح فيها لمرشحين بنشر إعلاناتهم في الصحف المحلية. لقد أعطي مجلس الشورى من الصلاحيات الاقتصادية والاجتماعية ما يمكنه من القيام بدورة في مراجعة مشروعات القوانين قبل إصدارها باستثناء القوانين التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان. كما يقدم المجلس ما يراه مناسباً في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة.

ويشارك المجلس أيضاً في إعداد مشروعات خطط التنمية الخمسية ويقوم بدراسة ومناقشة مشروع الميزانية العامة للدولة في ضوء تقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس إلى جانب إبداء الرأي في الموضوعات التي يحيلها جلالته أو مجلس الوزراء لدراستها.

لقد حرص مجلس الشورى على التعبير عن اهتمامات المواطنين من خلال مناقشته لعدد من القضايا أو الموضوعات التي تهم مختلف الشرائح الاجتماعية على كل

الأصعدة وفي الكثير من الحالات. ومن الملاحظ أن العملية الانتخابية الأخيرة قد شكلت مرحلة متطورة من الحياة النيابية في البلاد، فقد شملت تنظيم الكثير من الجوانب القانونية والإجرائية التي سهلت العملية الانتخابية وقد أفادت اللجان التنظيمية التي شُكلت لهذه الغاية من جميع التجارب الإقليمية والدولية وأخذت بالأسباب والجوانب الايجابية فيها.

وهكذا فإن تطبيق التحديث الشوري في السلطنة قد ارتكز على محددات ذات طابعاً سياسياً مؤسسي لها مرجعيات دينية واجتماعية شكلت بمجموعها أرضية قوية اتسمت بقدر واسع من الاستمرارية والتطوير. إضافة إلى ما شكلته الخبرة التاريخية من مخزون هام استخدم في تطوير العملية الشورية، التي مرت في العديد من المراحل منها التهيئة والاستعداد ثم المرحلة الانتقالية ثم مرحلة تكامل النموذج الذي أفضى إلى التكامل المؤسسي.

لقد جاء هذا الإنجاز المهم لاستحقاق النظام الأساسي للدولة الصادر عام ١٩٩٦ ليؤكد مرة أخرى أن النظام السياسي في السلطنة قد استطاع أن يجسد فكرة التخطيط والتنفيذ على أحسن وجه وحسب أدق تفصيل وعلى أبهى صورة.

وهنا يأتي طرح يمكن الأخذ به وهو:

أولاً: أن يعطى المجلس المزيد من الصلاحيات التي تمكنه من المساهمة الأكثر في العملية التشريعية وذلك بأن يملك المجلس مساحة أوسع في اقتراح مشاريع القرارات أو تعديلها أو حتى رفضها.

ثانياً: نظراً لما تمثله المرأة العُمانية من ركن أساسي مثقف وقادر في المجتمع، ولأنها لم تستطع أن تصل إلى مجلس الشورى على قياسات التنافس لأسباب كثيرة لعل أهمها أن المجتمعات العربية ومنها مجتمع السلطنة هي ذات صياغات ذكورية. ولكن هذا من الضروري أن نتجاوزه في السلطنة لأن المرأة عندنا استطاعت أن تثبت وجودها على كل الصعد وفي كل المجالات. كما برهنت على أنها قادرة على تحمل المسؤوليات الموكولة إليها، إضافة إلى أن وجودها داخل مجلس الشورى سيعطي المناقشات

مساحات كثيرة ناهيك عن أنها أجدر بالتعاطي مع قضايا المرأة التي أصبحت تشكل مفصلاً هاماً من مفاصل عمل الدولة الحديثة.

لذا أرى أن نأخذ بمنهج «المحاصصة»، رغم ما يقال عن عدم دستوريتها، إلا إنها الوسيلة الأنجع لإيصال المرأة إلى مركز التشاور والمشاورة والتحاور في مجلس الشورى. ويكون ذلك بأن يترك للمرأة عدد من المقاعد يتم ملؤها بالتنافس بين القطاع النسائي ضمن العمل النسبي في هذا التوزيع.

❖ ❖ ❖

العـــــراق... مأزق يتـسـع

لا يكاد يمر يوم أو أسبوع أو شهر إلا ويزداد حجم التورط في العراق، بعد أن امتدت مساحات الفشل في إدارة الأزمة التي ولدها الاحتلال الذي مرّ عليه إلى هذا الشهر أكثر من أربع سنين وثمانية أشهر، دون أن يتحقق أي تقدم على مستوى إعادة العراق إلى جادّة السلام، أو وضعه في إطار الديمقراطية التي تحدثت عنها آلة الدعاية الأمريكية الضخمة التي سبقت الاحتلال ورافقته حوالي سنتين، شعرت بعدها أن الأمور قد أفلتت من زمامها وان ضبط إيقاع الحياة اليومية في العراق أصبح محكوماً بأصوات الإنفجارات وبرائحة البارود وبأنهر الدم التي غطت كل شوارع العراق وساحاته.

ولم يعد الموت يحصد العراقيين فقط بل طالت أظافره أرواح ما يقارب ثلاثة آلاف جندي أمريكي، قضوا نحبهم دون ذنب إلا أنهم انحشروا في صناديق حكم إدارة لم تعد تعي ماذا تفعل.

نحن لم نقل إن الأوضاع في العراق كانت قبل الاحتلال مريحة، أو مطمئنة، إلا أن ذلك لا يبرر ولن يبرر أن يجئ التغيير من الخارج. إن إرادة الشعوب والأمم والدول كلها أرقام صعبة لايشاققها أحد إلا وغلبته.

إن حقائق وأوضاع العالم تدل على أن جميع القضايا التي جرى محاولة حلها أو مقاربتها باستخدام القوّة قد زادت تعقيداً، وابتعدت إمكانات حلها، ولم تعد معالجة الاختلالات إلا بمزيد من الهدوء والتأني والإيمان بأن الحرب أصبحت مكروهة حتى لو أنها جاءت بالانتصار.

لقد أوقع احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق الكثير من الارتجاج والارتباك في جسد التوازن والاستقرار الدوليين وانقسم العالم كله إلى معسكرين،

أحدهما يقول بهمجية استخدام السلاح في العلاقات الدولية وثانيهما يدعو إلى ضرورة إنهاء كل مظاهر العنف الذي يولّد عنفاً واقتتالاً وإرهاباً. حتى في داخل الولايات المتحدة فقد تزايد الجدل واحتدم الصراع وتوسع التنافر بين طرفي الفكر والواقع والفهم لقضية الحرب على العراق، التي دخلت ضمن المرّات النادرة التي يشهد فيها المجتمع الأمريكي ارتدادات واستحقاقات لقضايا خارجية على الداخل الأمريكي. فقد شهدنا أن انتخابات الكونجرس الأخيرة قد أكسبت الديمقراطيين الرهان فقط لأنهم يناهضون الحرب على العراق، بعد أن أكدوا للمواطن الأمريكي أن هذه الحرب قد كانت خاطئة وغير ضرورية، إضافة إلى أنها حملته الكثير من التكاليف على حساب معيشته وحياته.

وفي تقرير أعده الديمقراطيون ونشروه مؤخراً حذروا من أن الكلفة الفعلية للعمليات العسكرية في العراق وأفغانستان قد تصل إلى ٥,٣ تريليون دولار «٣٥٠٠ مليار دولار» بحلول عام ٢٠١٧ في حال استمر الوضع على ما هو عليه. وقد ذكر هذا التقرير الذي وضعه الأعضاء الديمقراطيون في اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونجرس أن كلفة حربي الإدارة الأمريكية في العراق وأفغانستان حتى عام ٢٠٠٨ ستبلغ «١٦٠٠ مليار دولار» بالمقارنة مع« ٨٠٤ مليارات دولار» كانت الحكومة قد أعلنت عنها.

لقد جاء نشر هذا التقرير في إطار محاولة الديمقراطيين الضغط على الرئيس بوش والتأثير عليه، ومن ذلك إعلام الإدارة الأمريكية أن الكونجرس لن يوافق على مزيد من الميزانيات قبل أن يعلق الرئيس جدولاً زمنياً لسحب القوات الأمريكية من العراق.

وفي هذا الخصوص قال السناتور الديمقراطي شاك شومر إن الكلفة الكبيرة الواقعة على كاهل العائلات الأمريكية والميزانية الفيدرالية والاقتصاد برمته، لا يمكن قياسها بأي شكل من الأشكال. وأضاف «ما يظهره هذا التقرير بوضوح كبير أن الكلفة التي تتكبدها بلادنا على الصعيد البشري والمادي غير مقبولة بتاتاً». أما زعيم الغالبية الديمقراطي في مجلس الشيوخ هاري ريد فقد قال«لا يمكننا ببساطة أن نشتري النصر في العراق».

لقد تزامن نشر هذا التقرير مع تزايد الخسائر الأمريكية المادية والبشرية في العراق حيث قارب عدد الجنود القتلى بلوغ أرقام تجاوزت التقديرات، إذ قالت تقارير البنتاجون أن الولايات المتحدة قد خسرت «٢٨٦٢» قتيلاً حتى بداية نوفمبر الحالي. كما جاء في الوقت الذي سيباشر فيه الكونجرس بدراسة طلب الرئيس بوش للتصويت على ميزانية من «١٩٦» مليار دولار لتغطية تكاليف العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان في العام ٢٠٠٨، في الوقت الذي أكد فيه الديمقراطيون مطلع الشهر أنهم لن يصوتوا إلا على «٥٠» ملياراً فقط وذلك بقصد تمويل الحرب لمدّة أربعة أشهر.

وهكذا فإن قراءة الأوضاع على الساحتين العراقية والأمريكية تفيد بأن الأيام القادمة ستكون صعبة على الطرفين، فلا العراق حقق تغيّراً إيجابياً ولا الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تكسب دولة جديدة إلى جانبها، بل على العكس أوجدت مجموعة من الأعداء الذين يصعب التعامل معهم ويستحيل أن ينقلبوا إلى أصدقاء بعد طول هذه المعاناة.

❖ ❖ ❖

قمة الدوحة بين الواقع والمأمول

شهد يوما «الأثنين والثلاثاء» الثالث والرابع من ديسمبر العام ٢٠٠٧ م قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العاصمة القطرية الدوحة. حيث تنعقد القمة الثامنة والعشرون لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي أجندتها العديد من القضايا كون هذا الانعقاد يأتي في مرحلة صعبة وجادّة من مراحل الأوضاع العربية. فالوطن العربي يعيش هذه الأيام مجموعة من الأحداث، فرضت نفسها وبقوة وستحدد في الوقت نفسه مصير عدد كبير من القضايا والأحداث في السنين القادمة.

تنعقد قمة القادة وهذه الأزمات هي من العمق بحالة لا تسمح بالتهاون معها أو أرجائها إلى الأيام القادمة أو حتى تركها لتقادم الزمن إذ إنها تشهد تطوراً وتعقيداً يوماً بعد يوم.

ولما أن كانت منطقة الخليج ودول المجلس تشكل أساساً فاعلاً في العمل العربي، وتحتل مركز القلب في كثير من دورات النظام الإقليمي العربي، فان هذه القمة - قمة القادة - تأتي تلبية لكثير من الاستحقاقات واستجابة لكثير من ضرورة مواجهة التحديات والتداعيات، ولاسيما أن الحراك السياسي العربي وما يرافقه من معطيات أمنية تسوقها مصالح معظم دول العالم، بالإضافة إلى ارتكازات اقتصادية ضخمة يمثلها النفط والتبادلات التجارية الدولية، بالإضافة إلى حقائق الجيواستراتيجيا وفواعل الارتدادات غير المسبوقة في تحولات العلاقات الدولية.

فدول المجلس هي مفصل هام في الواقع الخليجي والعربي والإقليمي والإسلامي والدولي، ولا تكاد تشبهها منطقة في العالم حتى تلك التي كانت في العقود الماضية تشكل مركزاً للاهتمامات الدولية سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً وحضارياً وثقافياً.

يأتي انعقاد هذه القمة والسودان يعاني من أزمة لم تكد تستقر في جنوبه بشكل نهائي، حتى انفتحت عليه أبواب أزمة دارفور التي تمثل خطراً ليس من السهل تجاوزه، نظراً لتشابك مصالح أطراف الاستقواء الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وفي العراق حالة من فقدان الأمن والاستقرار، حيث انشغل البلد منذ احتلاله عام ٢٠٠٣ إلى اليوم في البحث عن وسيلة لاسترجاع الهدوء، وتلمس كل السبل لإعادة تشكيل الدولة ولو على أدنى المقاييس والمواصفات. ولم تعد تجد في الدولة العراقية ما يدل على وجود نقطة ارتكاز يمكن أن يعوّل عليها للانطلاق نحو البناء. فالأمن مفقود والجيش غير واضح المعالم والمؤسسات الرسمية لا وجود فاعل لها والنفط غير معروف حجم تصديره أو المصارف التي تنفق فيها أثمانه، والتهديد مستمر من تركيا باقتحام شماله لتصفية قضايا الأكراد وحزب العمال الكردستاني. والجنوب محكوم بذهنية الفصل ولو على صورة أقل من الشمال. والوسط غارق في بحر من الدماء والأنوف هناك مزكومة برائحة البارود.

أما في سوريا فإن حالة الترقب تسيطر على الذهن هناك. ترقب ما يمكن أن يجري على ساحة الجولان وترقب ما يمكن أن تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية من قرارات عسكرية ربما تكون غير حكيمة تدخل المنطقة كلها في دوامة من الفوضى والارتباك، ولاسيما أن واشنطن لم تتخل بعد عن مقولة «أن جميع الخيارات مفتوحة».

الحالة اللبنانية هي الأخرى تمثل هاجساً مقلقاً لكل الأوساط السياسية العربية، فالبلد يشهد تمزقاً ليس طائفياً وحسب وليس سياسياً فقط وليس اجتماعياً وعندها نقف، ولكنه يشهد تمزقاً شمل الطوائف ذاتها والأدهى من ذلك أن كل شبر في لبنان أصبح ساحة مستباحة لدول كثيرة من العالم وأصبحت التدخلات في شؤونه الداخلية عناوين تُقرأ كل ساعة وكل دقيقة. حتى بلغ الأمر أن تهدد بعض الدول رئيس الجمهورية في لبنان قبل خروجه منكسراً بضرورة إخلاء مكتبه الخاص واستحقاق الرئاسة. بينما تهدد دول أخرى أطراف المواجهة في لبنان بإمكانية تدميرها، حتى أن

بعض الدول بدأت تتصرف في لبنان وكأنما هي حاكمته.

الوضع في لبنان لا يسمح أبداً بالانتظار فمن الضروري على جميع الدول العربية ومن ضمنها دول المجلس أن تسارع لمنع التدويل والضياع والتدهور الذي يعيشه لبنان الشقيق في كل شيء.

أما في فلسطين فالأمر جد خطر وذلك بعد أن استدار النضال السياسي والقتالي عن أهدافه ودخل الأخوة هناك في دوّامة من الصراع الداخلي غير المفهوم وغير المقبول وغير المنطقي. صراع لم يبق في النفس أي اثر لإمكانية استعادة الحق المغتصب أو إعادة الأقصى والمقدسات وذلك بعد أن تحوّل إلى نزاع على السلطة التي لم تستقر بعد، وعلى رئاسة الدولة التي لم تولد بعد.

لقد أثارت الحالة في الأراضي العربية المحتلة مشاكل ونزاعات تجاوزت الحدود الجغرافية الفلسطينية لتطال جميع الفلسطينيين في الخارج والشتات. وأصبح الهدف الآن من ينتصر على من ضمن إطار الفصائل الفلسطينية ذاتها.

وفي المغرب العربي لا تزال القضايا المتعلقة بالعلاقات بين بلدانه تدور في حلقات مفرغة، فلا العلاقات العربية استطاعت أن تحيط بهذه الخلافات، ولا الانتماء الإفريقي على ما نسمع من ضخامته استطاع أن يحل هذه المشاكل.

وعلى حواف المنطقة التي نعيش فيها هناك قضية صعبة في سوق التداول الدولي وذلك ما تعلّق بالملف النووي الإيراني، الذي يهدد بانفجار آخر في المنطقة لا يمكن معرفة أبعاده أو أشكاله أو حتى حدوده. ناهيك عن العلاقات العربية الإيرانية التي لم تستقر بشكل مطمئن إلى الآن لوجود بعض القضايا العالقة بين الطرفين التي لم تشهد بعد تحركاً أكيداً وراسخاً نحو الحل.

وهكذا فإن انعقاد هذه القمة يأتي في مرحلة مصيرية من الضروري التعاطي معها بكل حرص ووعي ومسؤولية.

أما على الجانب الآخر من القضية، فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مستوى القمة الذي استطاع بكل اقتدار ترسيخ مبدأ الانعقاد الدوري وذلك نتيجة

الجدية والصدق والالتزام التي أبدتها قيادات دول المجلس على هذا الجانب من الضروري أيضا إيجاد الأمل في أن يتطرق القادة إلى بعض الأولويات التي نتطلبها نحن شباب المنطقة وتتطلبها في الوقت نفسه المرحلة القادمة ومن ذلك وضع استراتيجيات وخطط واضحة المعالم ومدروسة وعملية وموضوعية تفضي إلى تلبية احتياجات شباب المنطقة وتحقيق آمالهم ومن ذلك البدء في تفعيل دور مؤسسات المجتمع المحلي وتوسيع دائرة الحريات والمشاركة السياسية الفعلية وتوسيع هوامش التلاقي بين الحكومات والشعوب وإعطاء المزيد من الفرص للأفراد كي يشاركوا في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تساعدهم في إثبات وجودهم على ساحة صنع القرار وتطويره وحسن تنفيذه.

إن ما يحتاجه المواطن في دول المجلس الآن وبعد مرور سنوات طويلة هو إعادة قراءة الكثير من أوراق العمل الخليجي المشترك ووضع فكرة الجمعية - العمل الجماعي - في العمل موضع التنفيذ فيصار مثلاً إلى اتخاذ خطوات فاعلة في سبيل إنشاء مجلس شوري أو برلمان خليجي مشترك وفتح المجال أمام قيام مراكز بحوث ودراسات خليجية مشتركة، والتوجيه بإنشاء قنوات فضائية مشتركة يكون هدفها إبراز دور دول المجلس في صياغة الحالة العربية والإقليمية وحتى الدولية والدفاع عن قضايا المنطقة التي ننتمي إليها كون الإعلام أخذ يشغل مساحات واسعة من صناعة الرأي العام الداخلي والخارجي وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تشارك فيها جميع فواعل المجتمع.

❖ ❖ ❖

مصادر الطاقة في دول المجلس
هيدروكربونية.. نووية.. متجددة

منذ أن خلق الله الإنسان وهو يبحث عن مصادر جديدة للطاقة لتغطية احتياجاته المتزايدة والمتغيرة كل يوم. محاولاً في الوقت نفسه الاستفادة من كل مكونات الطبيعة التي يعيش فيها. فكانت التجارب المتطورة والهادفة إلى بناء سلسلة من الممارسات، لعل أولها التفكير في بناء مسكن له جدران وسقف وباب يوصد ليوفر الحماية ويجلب الدفء.

ولما جال الإنسان بفكره بشكل أرقى وأكثر جدّية وعملية حاول الإفادة من المصادر الأكثر دفئاً والأقل كلفة من ناحية الجهد. ولعل نظرة واحدة إلى «الشمس» مع الإحساس الذي تشيعه في الطبيعة جعل التفكير أوّل ما ينصرف إليها.

تعتبر الشمس المصدر الرئيسي للطاقة في كوكب الأرض، ومنها توزعت وتحوّلت إلى مصادر الطاقة الأخرى في الكون سواء ما جاء من طاقة الرياح أو الطاقة الحرارية المركزة في جوف الأرض أو الطاقة المتولدة من مساقط المياه، وغير ذلك من مصادر الطاقة كالفحم الحجري والأخشاب والنفط.

ولما كانت الطاقة الشمسية هي أهم مصادر الطاقة المتجددة في الدنيا، وستظل لفترة طويلة قادمة، فقد بدأت الدول تتجه في جهودها إلى رصد المبالغ الكبيرة اللازمة لتطوير الأدوات وتمويل الأبحاث الخاصة بتحويل الطاقة الشمسية واستغلالها.

وقد أثبتت التجارب والتطبيقات العملية والعلمية إمكانية استخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء على نطاق تجاري، وذلك بعد سلسلة من التجارب بدأت مع بداية الثلاثينات من القرن الماضي. وأخذ الاهتمام بهذا الأمر يتنامى حتى الخمسينيات والستينيات التي اعتبرت فترة مهمة في مجال الاهتمام بالطاقة الشمسية كمصدر بديل، وذلك حين أظهرت الدراسات والإحصائيات أن النفط والأخشاب

والفحم الحجري هي مصادر غير متجددة بشكل سهل أو قصير المدى.

وهنا دخلت معايير التكلفة الاقتصادية وموازنة الآثار السلبية لكل احتمال أو طرح أو مبادرة. ولاسيما أن العالم يقف على مفترق طرق يحدد معالمه الخطر الوشيك الناجم عن التغيير المناخي من جهة، والتوترات السياسية المتمحورة حول السيطرة على مخزون النفط وتنامي شبح انتشار استخدام الطاقة النووية من جهة أخرى.

ومن الضروري لمواجهة ذلك القيام بخيارات ستؤثر حتماً في حياة كل كائن حي على وجه البسيطة سواء ما كان منها استخدام المصادر الآمنة وعلى رأسها الطاقة الشمسية أو ما كان من الاعتماد على الظواهر الطبيعية الأخرى مع الإصرار على ضرورة تجنب الاستسلام للطاقة النووية التي تخلف نفايات مشعّة يستمر نشاطها لزمن طويل جداً، فضلاً عن الخطر القائم دوماً فيما يتعلق بإمكانية وقوع حوادث نووية كارثية أو صعوبة النقل الروتينية للمواد المشعة الخطرة أو السجل السيئ من الإنجازات الاقتصادية.

وهكذا فمن الضروري، في المقابل، من دعم سبل أخرى تقوم على فكرة التخلص تدريجياً من الوقود النووي واعتماد أنظمة ترتكز على موارد الطاقة «الحميدة» المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ولو استمر العالم على الوتيرة السائر فيها في البحث عن مصادر للطاقة فان ذلك سيسمح لهذه المصادر بالمساهمة بحلول عام ٢٠٥٠ في توفير ما نسبته ٥٠٪ من الطاقة الأولية في العالم.

ومما يجب التنبه إليه أن كل مصادر الطاقة الحميدة المرشحة لأن تتصدر المصادر الأخرى متوفرة في منطقتنا التي تقف هذه الأيام على شفير انتشار الأسلحة النووية على المستويين «الفعلي» و«الافتراضي».

ومهما حاولت الدول، وخاصة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، أن تزين عملية البحث عن مصادر بديلة للطاقة فإن التقنيات النووية مهما بالغت بحسن النية فإنها مقلقة ومهما حاولت أن تخفي وجهها القبيح فإنها لا تنطوي على أي طابع سلمي. وبموازاة كل دراسة جديدة وكل خطوة جديدة على الطريق النووي، يتزايد سوء الظن

ويتنامى الشك ويتفاقم الخوف في منطقتنا المعرضة أصلاً لانعدام الثقة. خاصة، كما ذكرنا أن منطقتنا التي عانت من تداعيات امتلاك النفط، معرضة لان تعاني من استحقاقات تملك المصادر الأخرى للطاقة. وحتى يمكن تجنب هذه المخاطر فيقتضي البحث عن منطقة خالية من التقنيات النووية ونبذ مختلف أشكال التكنولوجيا النووية باهظة الكلفة.

إلى جانب ذلك كله فإن سعي الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة نحو «تسويق» استخدام الطاقة النووية في منطقتنا إنما يجيء كأداة للمساومات السياسية ويعتبر تصرفاً «خطيراً» للغاية؛ لأنه في النهاية سيكون سبيلاً لبناء نوع جديد من التبعية للدول المالكة لتكنولوجيا «الذرة» والطاقة النووية.

وجدير بالذكر أن مصادر الطاقة المسالمة قادرة على توفير ما يكفي من الطاقة وما يرافق ذلك من وضع حد للمخاطر الأمنية التقليدية الناجمة عن الاعتماد على الطاقة النووية. إضافة إلى أن الطاقة الشمسية وما يتبعها من إفادات من الرياح ومساقط المياه تلبي حاجة الشعوب إلى الطاقة بأسعار مستطاعة.

ويكفي أن نذكر أنه في نوفمبر عام ٢٠٠٠ وفي سياق محادثات جرت في هولندا تحت رعاية الأمم المتحدة حول التغير المناخي اقر العالم بان الطاقة النووية ملوثة وخطيرة وغير ضرورية. كما لقيت الطاقة النووية ضربه أخرى عندما رفض مؤتمر عقدته الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في أبريل عام ٢٠٠١ تعريف التكنولوجيا النووية باعتبارها تكنولوجيا مستدامة.

يجيء هذا السياق رداً على ما طرح في المؤتمر الذي عقد في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الأسبوع الماضي حول المصادر المستقبلية للطاقة في الخليج العربي هيدرو كربونية أم نووية أم متجددة؟؟

وتظل الدعوة واجبة إلى التنبه إلى ما يجري في المنطقة من طرح صور جديدة للتبعية والدمار والتخريب.

❖ ❖ ❖

دول المجلس.. والسوق الخليجية المشتركة

لقد شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تطوراً أساسياً ومهماً في مواصفات «الدولة» من حيث مكونات القوّة فيها. وقد شهد مفهوم «القوة» إعادة ترتيب الأولويات المؤثرة في التغيير، ولعل أبرز هذه الفواعل هي تقدم الفاعل الاقتصادي في ترتيبه المتقدم على الكثير من المكونات، فتحوّلت القدرات العسكرية والقدرات البشرية عن دورها في تحديد الدولة «الأقوى» وأصبح العامل الاقتصادي يؤكد فاعليته في عملية توزيع القوى وتوازنها دولياً. فغدا الخلل الاقتصادي يودي بالدولة حتى لو كانت قدرتها العسكرية لا جدال حولها، وهذا ما شهدناه يوم انهيار الاتحاد السوفييتي.

إن المتتبع لمسيرة المجتمع البشري يرى أن هناك عاملاً واحداً يكاد يكون هو المحرك الأساس للتاريخ. وإن اختلفت أشكال هذا الحراك أو تغيّرت ملامحه، وذلك العامل هو «القوة» في شتى مظاهرها. ولقد شغلت مشكلة الدولة «الأقوى» التفكير الإنساني منذ تكوّن الجماعة البشرية، ولعل ذلك اسبق في الوجود من أي فكر سياسي أو اجتماعي منظم.

عادة ما تتبع الدول في تحقيق أهدافها بالوصول إلى «القوّة» الأخذ بالأدوات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو التقنية. وقد لاحظنا أنه مع بدء مرحلة التكافؤ والتقارب في القدرات العسكرية الدولية تغيرت حقائق العلاقات الدولية وتغيّرت معها الأولويات المؤثرة.

وأصبح الاقتصاد هو المؤثر والفاعل سواء في صياغة وزن الدولة أو في بناء العلاقات الدولية. وبدأت حروب كثيرة تتفجر على تخوم المنتج الاقتصادي. وفي اجتماع حلف شمال الأطلسي الذي عقد في بروكسل في ١٩٧٥/٥/٣٠ قال المستشار الألماني هيلموت

شميدت «إن عدم الاستقرار الاقتصادي يجلب معه توتراً اجتماعياً وعدم استقرار سياسي، وهذا يعني أن الاقتصاد أصبح ذا أهمية متنامية وبشكل متزايد، وذلك لأن الدول التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية أخذت تسعى للوصول إلى درجة من النشاط الاقتصادي الذي يوفر الإمدادات لمواطنيها، وهذا أحد أهم شروط سلامة العمل السياسي».

لقد تطور مفهوم «القوّة» الاقتصادية كما تطورت وسائلها حتى أنها أصبحت مقياس نفوذ وسيطرة، لم تعد ضرورة عيش وحياة فقط، ولكنها تحوّلت إلى مكوّن أساسي للقدرة والتأثير.

ويزخر التاريخ بشواهد كثيرة قالت إن الكثير من الحروب قد تفجرت من أجل السيطرة على الموارد والثروات. لأن امتلاك هذين الموردين يهيئ إلى تولد «قوّة» عسكرية وسياسية. لذلك قال بيرنافر قبل ماركس بسبعين عاماً «ستبقى القوّة حيث تكون الثروات». وإن توزيعاً جديداً للثروة يؤدي بالضرورة إلى توزيع جديد للقوّة.

وهكذا فان الإمكانية الاقتصادية وحسن إدارتها يؤثران بدرجة كبيرة في صياغة العلاقات الدولية. وبناء مركز الدولة على المستوى العالمي.

لقد أدركت دول المجلس أهمية الاقتصاد في مجريات الأوضاع العالمية، وأحاطت بأنها في منطقة لها هوية اقتصادية حساسة ومؤثرة، حيث تملك جزءاً كبيراً من النفط العالمي إنتاجاً واحتياطاً. إضافة إلى أن على تخومها تقوم إيران والعراق وهما دولتان تمثلان مركز حوار دولي كبيراً وخطيراً.

وارتكازاً على ذلك فقد اتخذت القمة الخليجية الثامنة والعشرون التي عقدت في الدوحة، خلال الفترة من ٣ إلى ٤ ديسمبر الحالي، قرارها المفصلي والتاريخي بإطلاق السوق الخليجية المشتركة مطلع عام ٢٠٠٨. وذلك بكونها خطوة هامة لتحقيق الرخاء والتنمية لمواطني دول المجلس، إضافة إلى أنها رافعة يُعتمد عليها في بناء مكانة عالمية لمنظومة دول المجلس. كما سيحسب لها حساب آخر مظهره ذلك الثقل الاقتصادي الذي تعكسه الثروة الخليجية ذات الميزة المتفردة، كونها تعتمد على النفط الذي يشكل مادة

إستراتيجية هامّة ومؤثرة. إضافة إلى أن قيام السوق الخليجية المشتركة سيعزز مكانة الاستثمارات الداخلية والبينية، وسيؤمن بيئة ملائمة لتوطين رؤوس الأموال الخليجية.

إن القرارات الاقتصادية الهامّة التي اتخذتها القمة الأخيرة قمة الدوحة هي محاولة جريئة وضرورية للتواصل مع تطورات المجتمع الدولي الذي أخذ يميل نحو التكتل وإقامة التجمعات، ولنا في السوق الأوروبية المشتركة والنافتا مثال على التوجه نحو بناء الوحدات الاقتصادية، وذلك كسبيل واحد ووحيد للوصول إلى مراكز القوة والقيادة.

لقد جاء قرار إنشاء السوق الخليجية المشتركة كتتويج لسلسة من القرارات الاقتصادية التي بدأت منذ بدايات المجلس وخاصة في دورته الثانية عام ١٩٨٢. وما جاء قرار الإنشاء هذا إلا ليضع الأمور الاقتصادية في نصابها الصحيح، خاصة وأن دول المجلس هي التكتل العربي الوحيد الذي استطاع قراءة الحاضر على قياسات المستقبل واستشرف الغد على حقائق اليوم والأمس، وهنا لا بد لنا من أن نضع بين يدي هذه القراءة أهم القواعد التي من الضروري الأخذ بها حتى يمكن إنجاز المشروع على الصورة الأمثل.

أولاً: من الضروري تعزيز سياسة التبادل التجاري بين الدول الست، الأمر الذي يقود، إلى قيام التكامل الاقتصادي المنشود. ولاسيما أن التجارة البينية بين دول المجلس ضعيفة ولا تزيد عن ٢٠٪ من حجم التبادل التجاري الخليجي مع العالم.

ثانياً: تسهيل وتفعيل الإجراءات الاستثمارية بين دول المجلس الست بشكل فعلي وميسّر. وذلك من خلال تفعيل التشريعات والقوانين التي تسمح بالمزيد من الاتجار والاستثمار. خاصة وأن بعض الدول الخليجية قد سمحت في وقت سابق لرعايا دول المجلس بحرية التداول في الأسهم. وهذا أمر مشجّع، لأن بعض دول المجلس صاحبة اقتصاد كبير، يزيد في بعض الأوقات ناتجها المحلي عن ٣٠٠ مليار دولار.

ثالثاً: ضرورة تفعيل مشروع الاتحاد الجمركي الذي دخلت اتفاقيته حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠٣ وكان من المفترض، وحسب الخطة الأصلية، أن تنتهي الإجراءات المطلوبة لتحقيقه، وفي كل دول المجلس مع نهاية عام ٢٠٠٥، إلا أن قرار القمة

السادسة والعشرين (أبو ظبي ديسمبر ٢٠٠٥) قد ضاعف الفترة الانتقالية.

رابعاً: استكمالاً لمشروع الاتحاد الجمركي فإنه من الضروري إزالة التباين في مستويات التعرفة أو الرسوم المفروضة من قبل الدول الأعضاء.

خامساً: من الضروري أيضاً الإفصاح، وبكل شفافية، عن كل المعلومات الضرورية واللازمة لاكتمال عملية التوحيد في التعاملات التجارية. ومن الايجابي أن هناك اتفاقاً وقبولاً وتوافقاً بين الدول على التقرير الخاص بإزالة معوقات الاتحاد الجمركي.

سادساً: إعادة دراسة موضوع النقد المشترك، وذلك بتشكيل لجان متخصصة لدراسة المسألة في ضوء ظروف كل دولة وأوضاعها النقدية.

سابعاً: الحرص على تشجيع التعاون بين القطاعات الخاصة في الدول الأعضاء، وتمكينها من إقامة مشاريع مشتركة بينها. إذ أن القطاع الخاص هو قاعدة تنموية هامة بالنسبة لجميع دول المجلس بدون استثناء.

ثامناً: تكوين مؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية تسهر على سياسة السوق الخليجية المشتركة. إضافة إلى تبني سياسات اقتصادية موحدة.

تاسعاً: الإفادة من تطور الآلية الإعلامية لإقناع المواطن الخليجي بجدوى المشاريع الاقتصادية التكاملية الخليجية، وذلك بتقديم التسهيلات كافة أمامه بشأن حرية تنقل الأشخاص، ويذكر هنا بضرورة تسهيل انسياب السلع والخدمات ووسائط النقل بين الدول الست.

وهكذا فإن السوق الخليجية المشتركة، وما يرافقها من قرارات اقتصادية مفصلية ستقود، ليس إلى الانتعاش في مجال الاقتصاد فقط، ولكن إلى الاستقرار وإلى المزيد من التماسك أمام كل الأخطار التي يمكن أن تهدد المنطقة، ويفضي ذلك، وبالضرورة، إلى قيام أمن اجتماعي اكبر لدول المجلس. يؤهل المنطقة إلى احتلال مركز دولي هام، خاصة وأنها تمتلك موقعاً جيواستراتيجياً مفصلياً بالإضافة إلى الثروة النفطية المؤثرة في كل سياقات العمل الدولي.

❖ ❖ ❖

كشمير..
الأزمة والاحتمالات

لقد وضعت الأزمة الكشميرية في الأسابيع القليلة الماضية العالم على حافة الخوف من اندلاع حرب نووية تعرف بدايتها ولكن لا تعرف بالتأكيد نهايتها، ولاسيما بعد أن تتبادل البلدان – الهند وباكستان - التصريحات الساخنة التي كانت تحمل في أولها نذراً ودلالات على أن القرار قد اتخذ في كلتا العاصمتين ساعة الصفر.

ووقفت دول المنطقة على أصابع أقدامها وانحبست الأنفاس لفترة ليست بالقصيرة ولم يعط المراقبون فرصة التنبؤ أو إمكانية قراءة حلول غير تلك التي تمر عبر فوهات البنادق أو من تحت الدبابات أو عبر تصاعد الغازات التي تخلفها القنابل النووية التي ستتفجر على طرفي الجبهتين، فباكستان من جانبها قالت إنها لن تتراجع عن قرار المواجهة لأن في ذلك مساساً بكرامتها أولاً وإضراراً بعمقها الاستراتيجي ثانياً أما الهند فقالت إنها ستمحو شيئاً اسمه باكستان من الخارطة الدولية في حالة نشوب صراع بينها وذلك لما يشكله التدخل الباكستاني عبر كشمير من أضرار بأمنها واستقرارها.

وارتفعت وتيرة الخطاب العسكري وبدا انه قد غيب جميع احتمالات التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

والأسئلة التي تطرح نفسها في هذا السياق هي:

لماذا تفجرت الأزمة في هذه الفترة وهل لسياسات مكافحة الإرهاب التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ علاقة بذلك؟ ولماذا اختلف الأمر هذه المرة عن الصدامات التي شهدتها البلدان من قبل وعلى امتداد حوالي أربعة قرون؟ وما هي انعكاسات الأزمة على المنطقة العربية وعلى دول الخليج العربي بالذات؟

وما هي المواقف والسياسات التي يجب على هذه الدول اتخاذها حيال هذه الأزمة؟

إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة تقتضي ابتداء أن نستجيب إلى العديد من الأمور.

أولاً: إن الخلفية التي شكلت أزمة كشمير خلفتها أحداث الماضي عندما تركت القضية تتفاقم. فمنذ عام ١٩٤٧ والخلاف لم يعرف طريقاً للحل حتى انه لم توضع له أسس أو معايير. فباكستان قالت أن أغلبية سكان جامو وكشمير مسلمة إلا أن سنج طلب حماية الهند التي اشترطت عليه أن ينضم إليها فوافق على ذلك، وادعت الهند منذ ذلك الحين أن وثيقة الانضمام قد أكدت أحقيتها في الولاية إلا أن باكستان رفضت ذلك وشككت بوجود مثل هذه الوثيقة أصلاً لذا فقد أحيلت القضية إلى مجلس الأمن الذي أصدر قراره رقم ٤٧ عام ١٩٤٨ القاضي بضرورة إجراء استفتاء إلا أن ذلك لم ينفذ لأن الهند كانت تخشى من أن يكون لغير صالحها.

إن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به كشمير يجعلها تستحق هذا التناحر. فالهند ترى أن سيطرتها على كشمير ستمكنها من الإطلالة المباشرة على قلب منطقة جنوب الصين كلها، كما أنها إن تمكنت من إحكام سيطرتها على آزاد كشمير فإنها ستتمكن من ضرب قواعد المقاومة التي تقلقها باستمرار.

أما باكستان فإنها تعتبرها أرض معركة متقدمة تجعل من مدنها الرئيسية التي تقوم على منطقة الحدود من الهند في مأمن أكثر مما هي عليه الآن، إضافة إلى أن هناك خمسة أنهار تنبع من كشمير وتصب في باكستان وهذا يمثل لها رئة تتنفس من خلالها، ناهيك عن كون كشمير سلعة انتخابية في داخل باكستان لما تمثله من أهمية للضمير الباكستاني. فمشرف يرى أن كشمير ذات أهمية ضخمة، كونها كما ذكرنا تمثل عمقاً استراتيجياً متقدماً:

١- إنها ستعطيه الفرصة لتنفيذ بناء الدولة والذي استقاه من النموذج الكمالي «مصطفى كمال أتاتورك» وهو بناء الدولة على أساس مدني لا ديني. لذا فان إقامة علاقة بين التوجه السياسي العسكري للبلدين وبين المدلولات الدينية والأبعاد العقائدية للقضية أمر غير قائم وغير وارد.

فمشرف سحب دعمه لطالبان قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فمنع عنهم القمح كما منع مرور وزراء أفغانستان من الأراضي الباكستانية في طريقهم إلى الخارج أو العودة منه، وذلك بالرغم من وجود سفير لطالبان في باكستان ولعل السبب في وجود العلاقة الدبلوماسية كان لأمرين اثنين:

١- عدم فتح جبهة مع الأحزاب الإسلامية والقبائل المؤيدة لطالبان.

٢- الخوف من استعداء طالبان بشكل صريح ومباشر مما سيفجر الحالة الأمنية على الحدود بين البلدين.

لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية عندما قررت التعامل مع القضية الأفغانية إثر أحداث سبتمبر وجدت في باكستان دولة ذات استعداد للتعاون معها من منطلقات ومواقف مسبقة. أي أن المصلحة الأمريكية تقاطعت في كثير من حيزها الاستراتيجي واللوجستي والأمني والعسكري مع المواقف الباكستانية المتخذة أصلاً.

إن ما تشكو منه الهند هو عامل التدخل الخارجي الذي تمثله القضية الكشميرية بالنسبة لها، ولكن يجب أن لا يُنسى في هذا السياق أن الهند هي التي أدخلت هذا العامل في المنطقة إذ إنها دعمت انفصال باكستان الشرقية «بنجلاديش» ودخلت قواتها العسكرية إلى دكا ونصّبت نجيب الرحمن الذي كان معتقلاً وأسرت أكثر من ٩٣ ألف جندي باكستاني. لذا فإن الأدبيات السياسية والعسكرية الباكستانية تتهم الهند بالتناقض.

ففي الوقت الذي أباحت لنفسها أن تدخل باكستان الشرقية فإنها تثير أزمة مع باكستان بحجة أن تدخلاً خارجياً يمارس ضدها. لقد حملت الأزمة الكشميرية إلى جانب أبعادها الأمنية إمدادات إقليمية ودولية ولكن السؤال الذي يدور في ذهن المراقبين السياسيين يرتكز حول الدور الأمريكي من هذا الصراع.

فالولايات المتحدة وفي بداية تحركها ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان رمت بكل ثقلها إلى جانب الرئيس مشرف وذلك لتأمين عمق لوجستي واستراتيجي لحملتها العسكرية. وبدا للجميع أن الولايات المتحدة ستسعى جاهدة إلى إقناع الهند بضرورة

حل قضية كشمير بصورة توافقية ترضي الطرفين، إلا أنه وما انتهت السيطرة الأمريكية الغربية على مجرى العمليات في أفغانستان حتى نهضت الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز محور التفاهم الأمريكي – الهندي – الروسي الذي بدأ تشكيله عام ٢٠٠٠. حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن الهند تشكل مركزاً استراتيجياً لها ضد الصين وإيران. واحتمالات انتصار التيارات الإسلامية في باكستان واستقلالها في لحظة ما مقدرات السلطة سيما وأن الأحزاب الإسلامية الباكستانية وإن أبدت تضامناً مع مشرف في النزاع مع الهند إلا إنها تظل تناصبه العداء في مواقف أخرى والهند من جانبها شكلت حلقة وصل بين روسيا وأمريكا في هذا التفاهم.

أما الصين فإنها بدأت بسحب دعمها لباكستان سيما وان إيران التي كانت تمثل حالة استنفارية قد بدأت سياسة إصلاحية تسعى في نهايتها إلى الخروج من العزلة التي تعيشها والتي اشتدت بعد أحداث ١١ سبتمبر.

لذا فإن تفجر الأزمة في هذه الفترة يمكن أن يرد إلى:

١- أن باكستان أدركت أنها لا يمكن أن تعوّل على الولايات المتحدة صاحبة العلاقة المتميزة مع الهند، وان دعمها للإجراءات الأمريكية ضد أفغانستان لم يحقق لها المساندة المطلوبة.

٢- أن الهند استغلت التوجه الأمريكي نحو مقارعة الإرهاب وحاولت تصنيف ما تتعرض له من هجمات أنه صورة إرهابية يجب مقاومتها.

٣- أن الولايات المتحدة وجدت أنها تمتلك فرصة تاريخية في تعزيز دورها في تلك المنطقة حتى تركز دورها القيادي هناك. لذا فإنها عززت الدور الإسرائيلي بشكل واضح، حتى أن المصادر العسكرية الباكستانية الرسمية أعلنت أن ضابطاً إسرائيلياً كبيراً قد زار منطقة العمليات العسكرية على الجانب الهندي.

كما صدر إعلان رسمي في إسلام أباد أن طائرة التجسس الهندية بدون طيار والتي أسقطتها باكستان فوق أراضيها هي من صنع إسرائيلي.

٤ ـ إن البعد الإسرائيلي قد نشط من جانبه وذلك في محاولة لإلغاء واستبعاد القدرة النووية الباكستانية والتي سميت في يوم من الأيام بـ «القنبلة الإسلامية» عن مساق الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

إن المنطقة العربية ودول المجلس بالذات ستتأثر بصورة أو بأخرى بالأزمة وذيولها وذلك لسببين:

١- تضرر المصالح الاقتصادية الخليجية الضخمة القائمة مع البلدين فالهند تستورد حوالي ٨٠٪ من نفطها من دول المجلس. بينما تستورد باكستان كل نفطها من الكويت والإمارات العربية المتحدة.

٢- إن هزيمة باكستان في حرب يعني بصورة أو بأخرى قوة لإسرائيل.

إذن لا بد من قيام دور عربي جماعي من خلال مبادرة مدروسة تغتنم المصالح المشتركة التي ذكرنا. كما تستخدم البعد العقائدي والعلاقات التاريخية القائمة بينها وبين البلدين. وفي واقع الحال فان هناك جهوداً عربية حثيثة لإقامة اتصالات توسطية بين البلدين. ويبقى السؤال الأخير هل الوضع مرشح للتفجر؟

إن الدلالات التي يمكن أن يقرأها المراقبون تقول بالحقائق التالية:

١- أن كلاً من البلدين يرفض أن يكون البادئ بالحرب.

٢- إن باكستان لا تستطيع أن تتحمل هجوماً يدوم لأكثر من ٤٨ ساعة لذا فإن ردها سيكون عنيفاً.

٣- إن هناك تفوقاً هندياً في الكم لكن باكستان تتمتع بتفوق نوعي خاصة في سلاح الصواريخ. فالصواريخ الباكستانية قادرة على حمل رؤوس نووية وهي أدق من تلك الهندية في الوصول إلى أهدافها.

٤- إن تاريخ النزاع بين البلدين يدل على أن باكستان لا ترغب في حل الأزمة عسكرياً فهي مثلاً لم تستغل فرصتين تاريخيتين كان يمكنها أن تقفل هذا الملف لو تصرفت بصورة غير التي تصرفت بها، الأولى عندما تفجر النزاع الصيني – الهندي والذي خرجت منه القوات الهندية منهكة والثانية

عام ١٩٩٩ عندما احتل الثوار مرتفعات كارجيل الإستراتيجية.

٥- إن هناك انتفاضة داخلية في كشمير وهذا يجعل الهند تفكر ملياً في إشعال حرب شاملة.

٦- إن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يحتمل قيام نزاع على نطاق كبير في منطقة حساسة فيها روسيا والصين ومنابع النفط ومرتكزات حلقات الاتصال الدولية. لذا فإن احتمال قيام حرب واسعة أمر غير مقبول على مستوى البلدين أو على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي.

ومن هنا سوف نرى أن النزاع وإن تطوّر فلن يتجاوز وفي أي حال معركة محدودة لا تتعدى مدى المدفعية المتوسطة الحجم.

❖ ❖ ❖

التسويات.. وزيارة بوش للمنطقة

لم يبق زعيم أو مسؤول أو صحفي أو إعلامي إلا وزار منطقتنا العربية. وكل واحد منهم يأتي إلينا وهو يوهمنا بأنه يحمل الدواء لجميع أمراضنا. وقد شهدت منطقتنا سلسلة من المشاريع والخطط وسلال مملوءة بالوعود ومن المستغرب أن هذه كلها لا تأتي إلا عندما يبدأ العرب بالتفكير الجدي في وضع قضاياهم على بساط البحث وأخذها على محمل الجد.

ومنذ أن ثارت أزمة الشرق الأوسط، ومشاريع التسوية تهل علينا الواحدة تلو الأخرى، حتى لم تعد موائدنا السياسية تتسع المزيد من هذه المشاريع.

فلا يكاد يمر شهر إلا ونشهد الطروحات ونسمع بالمبادرات ونرى الوساطات التي لا يكل أصحابها ولا يملون. إلا أن هناك أمراً واحداً يجمع بينها جميعاً وهو الفشل. لأنها كلها دون استثناء قد جاءت على خلفية المصلحة الذاتية للدول الخارجية.

وفكرة التسويات هذه مرّت بمتغيرات متتالية، منها ما كان قديماً ومنها ما كان حديثاً، إلا إنها لم تكن، بأي حال، حلاً للصراع. ولعل ذلك متأتٍ من كون هذا الصراع قد اتسم في كثير من صوره وأجزائه بالطابع القومي والخلاف على مستوى الاستراتيجيات، حتى انه ذهب في بعض المراحل إلى كونه صراعاً على الأرض وعلى الهوية بل على الوجود. ولاسيما أن إسرائيل في كثير من تعاطيها مع القضية إنما تنطلق من فكرة إقصائية وإلغائية للطرف الآخر. ومن هنا كان وجودها إحلالياً أكثر من كونه إحتلالياً.

كانت آخر مشاريع التسوية الدولية التي طرحت لحل القضية الشرق أوسطية، مؤتمر أنابوليس الذي عقد في نهاية السنة الماضية. وقد سبقها سلسلة من المشاريع التي جاءت، كما قلنا، تحمل في خلاياها أسباب موتها.

فمنذ عام ١٩٣٧ ونحن نشهد هذه المشاريع حيث كان مشروع بيل لتقسيم فلسطين في ذلك العام. وفي عام ١٩٣٩ كان الكتاب الأبيض البريطاني الذي قيل آنذاك انه الحل الناجع والناجح للقضية. وفي عام ١٩٤٦ جاء مؤتمر لندن.

وبعد ذلك وفي عام ١٩٤٧ جاء قرار التقسيم وفي عام ١٩٤٨ كان القرار ١٩٤ حول عودة اللاجئين الفلسطينيين. تلا ذلك مشروع أنتوني ايدن عام ١٩٥٥. وفي عام ١٩٦٢ جاء مشروع جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كاريخي للسلام.

وبعد شهر من حرب ١٩٦٧ جاء مشروع آلون. وفي ١٩٦٧/١١/٢٢ كان قرار مجلس الأمن ٢٤٢. وفي ١٩٧٠/٦/٢٥ كان مشروع روجرز. وفي ١٩٧٣/١٠/٢٢ كان قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وفي عام ١٩٧٤ أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ٣٢٣٦/١١/٢٢ بعنوان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي عام ١٩٧٩ دخلت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل حيز التنفيذ. وشهدت مدينة فاس المغربية عام ١٩٨٢ مؤتمر القمة العربي الذي تبنى مشروع السلام العربي الذي عرف بمشروع الأمير فهد. وفي ذات العام كان مشروع برجنيف للسلام وفي ذات العام أيضاً كان مشروع خالد الحسين ومشروع ريغان.

وفي نوفمبر عام ١٩٨٨ كان مشروع السلام الفلسطيني، وفي مايو ١٩٨٩ كان مشروع شامير للحكم الذاتي. ومن مدريد انطلق عام ١٩٩١ مؤتمر السلام وبعد ذلك بسنتين أي عام ١٩٩٣ كان اوسلو. وفي عام ١٩٩٤ كانت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.

وفي مايو ١٩٩٤ كان اتفاق القاهرة. وفي ١٩٩٥/٩/٢٨ كان اتفاق طابا. وفي ١٩٩٧/١/١٥ كان اتفاق الخليل وفي ١٩٩٨/١٠/٢٣ كان اتفاق واي ريفر بلانتيشن. وفي ١٩٩٩/٩/٤ وقع باراك وعرفات اتفاقيه في شرم الشيخ ثم جاءت مفاوضات كامب ديفيد الثانية في يوليو ٢٠٠٠.

وفي استكهولم عقدت في مايو ٢٠٠٠ محادثات إسرائيلية فلسطينية وفي ديسمبر ٢٠٠٠ جاء مشروع بيل كلينتون للسلام وفي فبراير ٢٠٠٢ كان مؤتمر قمة بيروت يتبنى

المبادرة العربية. وفي ٣٠ ابريل٢٠٠٣ كانت خارطة الطريق. وأخيراً جاء أنابوليس وما بينه وبين خارطة الطريق طرحت عشرات مشاريع التسوية.

الآن وبعد هذا الجرد الموجز لمشاريع التسوية الدولية التي طرحتها كل دول العالم، ماذا سننتظر من زيارة أي مسؤول دولي!!.

إن زيارة الرئيس بوش المرتقبة للمنطقة على أهميتها فإنها ستأتي في سياق محاولات خلق حقائق جديدة في المنطقة هي ليست في الواقع إلا انعكاساً لكل المحاولات غير الجادة لحل قضية الشرق الأوسط.

لم يعد أحد ينكر أن حل قضية فلسطين التي تمثل جوهر النزاع الشرق أوسطي يكمن فقط في جملة صغيرة وبسيطة ومقروءة من قبل حتى الذي فقد بصره.

تقول هذه الجملة «أعيدو الحق لأصحابه» عندها ستنتهي كل مظاهر العنف وسيعود المشردون إلى بيوتهم وسيتركون جانباً كل السلاح وسيتخلون عن مشاريع الشهداء وعندها، وبالضرورة، سيعيش الكل عرباً وإسرائيليين في سلام مؤسس على الحق والعدل.

❖ ❖ ❖

دول المنطقة.. والتحديات المفروضة داخلياً وخارجياً

لعله من المدرك والمعروف أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم ينشأ في ٢٥ مايو ١٩٨١ ـ كتجمع إقليمي ـ كأحد الحلول لمشكلة الأمن فقط، بل لوجود العديد من عوامل التلاقي والتي من أهمها الانتماء لإقليم جغرافي واحد والتداخل بين دوله إضافة إلى أن دول المنطقة تشكل وحدة إقليمية واحدةً ونسقاً اجتماعياً متماسكاً وهيكلاً اقتصادياً متشابهاً وقد ساعدت الطبيعة الطبوغرافية السهلة على تعميق التواصل والترابط بين دول المنطقة قديماً وحديثاً.

وبعد الإشهار نجح المجلس في فرض نفسه على الساحة الإقليمية كقوة ثالثة في المنطقة توازن القوة العراقية السابقة والقوة الإيرانية المتنامية، وذلك من خلال التفاعل مع بعض القوى الدولية الفاعلة في المنطقة وفي العالم، ومن خلال سياسة اعتدالية تمّ انتهاجها خلال السنوات الماضية.

ولما أن كانت دول المنطقة تملك مادة إستراتيجية مؤثرة متمثلة بالنفط، الذي شكل مركزية التحول الاقتصادي الدولي الجديد الأمر الذي جعل الهدف الأكبر من التعاون بين دول المجلس هو تحقيق الأمن الاقتصادي والانتقال من مرحلة التنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط والتكامل.

وفي السياق ذاته وحتى يمكن إنجاز منظومة قوية رأت الدول الست بعد إشهار المجلس ضرورة وضع إستراتيجية أمنية واسعة تضم الشق العسكري الذي لم يكن مُرضياً حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وذلك بسبب التنافس في السياسات الأمنية واختلاف المفهوم الأمني بين الدول الخليجية ناهيك عن ضعف التدريب وقلة القوة البشرية في دول المجلس بالرغم من جودة نوعية الأسلحة التي توافر بعضها في

ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. إذ غدت دول المجلس في هذه الفترة أقل أمناً من الناحية العسكرية، فبريطانيا قد رحلت ودول المنطقة دخلت في برامج تسليح غير مدروسة والغرب لم يكن مطمئناً للصدمات النفطية التي كانت في تلك المرحلة، وبوادر الحرب بدأت بالظهور في الشمال، ولم تمثل قوة «درع الجزيرة» الأمن الذي أراده أهل المنطقة، وفوق ذلك كله فقد حال التمسك بالسيادة الوطنية في بعض الدول دون الوصول إلى صيغة عملية وناجحة من صيغ الوصول إلى أمن جماعي كامل يستطيع التفاعل مع المعطيات إقليمياً.

وهكذا فإن التحديات الأمنية تظل هي الأهم والأخطر في هذه المنطقة التي نعيش فيها بالرغم من انتهاء بعض التهديدات. وتأتي هذه التحديات في السياقات التالية:

أولاً: استمرار ذلك الضعف في التنسيق الأمني بين دول المنطقة ومرد ذلك اختلاف التفسير الأمني بين هذه الدول.

ثانياً: بالرغم من انتهاء الخطر العراقي فإن تفشي الإرهاب في المنطقة وتنامي خطر القاعدة وغيرها من منظمات العنف أصبح يمثل خوفاً جديداً يجب التنبه إليه.

ثالثاً: إن محاولات إيران امتلاك القدرة النووية قد أدخلت المنطقة في تحديات أمنية من ناحيتين. أولاهما: ما يثيره وجود أسلحة نووية في منطقة متوترة أصلاً، تقوم معظم اقتصادياتها على النفط واستمرار تدفقه إلى الأسواق الدولية. وثانيتهما: ما يثيره هذا الامتلاك من ردود فعل لدى القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال تصعد العلاقات مع إيران الأمر الذي فتح كل الاحتمالات حول استخدام هذه القوى لجميع الوسائل لمنع إيران من ذلك بما فيها الاستخدام العسكري. وهذا أمر خطر جداً يجب العمل وبكل قوة على منعه لأن كلا الطرفين سيعمل جاهداً على إدخال المنطقة في هذا الصراع وذلك لحسابات القوة لديه ولتحقيق مصالحه الذاتية.

رابعاً: لقد شهدت المنطقة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين وحتى بداية القرن الحادي والعشرين ٢٠٠٣ سلسلة من الأحداث التي كانت لها تداعيات وتغيرات إقليمية ودولية. وقد بدأ ذلك بغزو العراق للكويت وانهيار الاتحاد السوفيتي وظهور

النظام الدولي الجديد بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقمة العالمية وتبنيها معركة مكافحة الإرهاب إثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ثم بعد ذلك كله احتلال العراق. وقبله قيام الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣.

كل هذه التحديات أثقلت كاهل دول المجلس وجعلت المنطقة حاضرة باستمرار على ساحة الصراع الدولية. وحتى يمكن التعامل مع التحديات المفروضة داخليا وإقليميا ودولياً من الضروري مقارنة هذه الأوضاع بكل شفافية وموضوعية ويكون ذلك ضمن المعطيات التالية:

أولاً: من الضروري إدراك أن هناك خارطة سياسية جديدة قد تشكلت إثر انتهاء الحرب الباردة.

ثانياً: إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعيد صياغة إستراتيجيتها بما يتوافق مع الوضع الدولي الجديد وبما يؤكد ما تراه مسلماً. مرتكزة على حقيقة أنها هي القوة العسكرية الأولى والقدرة الاقتصادية الأولى التي لا منافس لها.

ثالثاً: من الضروري إعادة النظر في الاعتقاد الذي كان سائداً والذي يقول إن أحداً لا يستطيع العبث بأمن المنطقة لكون ذلك مرتبطاً بمصالح الغرب النفطية.

رابعاً: إعادة القراءة التي تقول إن توقع الخطر على أمن المنطقة هو من مصادر خارج نطاقه الإقليمي، وبالتالي لابد من التحقق من العلاقات الإقليمية الخليجية.

خامساً: حتى يمكن إخراج المنطقة من هيمنة الطرف الواحد، فمن الضروري فتح حوار جاد مع الاتحاد الأوروبي القادم بقوة والذي أصبح يضم سبعاً وعشرين دولة فاعلة على الساحة الدولية.

سادساً: من الضروري الإحاطة بأن النفط لن يستمر إلى عقود طويلة سواء في التدفق أو في استمراره كمصدر الطاقة الوحيد. لذا لابد من إعداد المنطقة اقتصادياً وأمنياً والإفادة قدر الإمكان من المكانة العالمية التي تشغلها مادة النفط هذه الأيام، خاصة إذا أدركنا إن النمو الاقتصادي لدول المنطقة يسير في اتجاه معاكس إذ أن عدد سكانها يتضاعف مرّة كل خمسة وعشرين عاماً.

سابعاً: ضرورة عدم الإفراط في الاعتماد على الخارج في تحقيق الأمن والاستقرار لمواجهة كل التهديدات الإقليمية والدولية.

ثامناً: ضرورة اللجوء إلى تعظيم الإيجابيات والبناء عليها خاصة ما تعلق بالتنسيق والتعاون في المجالات كافة. ومن هنا يمكن قراءة مفهوم الأمن من زاوية الحماية الذاتية والابتعاد بكل جدية عن أية صيغ أو مفاهيم خارج هذا الإطار.

إن استمرار التدهور الأمني في العراق رغم ما يرشح على السطح من ميل إلى الهدوء، ومع فشل مشاريع الاستقرار الغربية التي ترمي إلى إعادة صياغة المنطقة، ومع التدافع الدولي نحو النفط وارتفاع أسعاره، إضافة إلى نمو التيارات الإسلامية المتعصبة، كل هذه تفرض على دول المنطقة أن تعيد النظر في كل استراتيجياتها ومفاهيمها وخططها حتى تصل بالمنطقة إلى حالة من الأمن قادرة على الصمود والدفاع عن نفسها بنفسها.

❖ ❖ ❖

العـــام والخـــاص.. الإحساس بالمسؤولية..

كتب الكثير عن العام وعن الخاص. كما كتب في الوقت نفسه عن المخاطر التي تتهددهما في الوقت الراهن والمتمثلة في فواعل كثيرة داخلية منها وخارجية.. واليوم سوف نتحدث في هذه المساحة عن عنصر أساسي في الحراك الداخلي لأي مجتمع سواء أكان مجتمعاً متقدماً، أو مجتمعاً يحاول الولوج إلى المطلب من خلال المتاح من المصادر والمقومات التي وفي مجموعها تتفاوت من مجتمع إلى آخر، محاولة منه أن يتماشى مع الركب وهو عنصر «الإحساس بالمسؤولية» الإحساس بالمسؤولية العامة وأهميته في المرحلة الراهنة في العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والمجتمع والدولة بعد الإسقاطات الكثيرة التي أحدثت والتي سوف تحدث في مجتمعاتنا المحلية سواء بشكل إرادي أو غير إرادي، لاسيما في الآونة الأخيرة في ظل تداخل المصالح والتطور الذي يشهده المجتمع المحلي في المجموع في الكثير من مناحي الحراك الاجتماعي صغر أم كبر.

في الآونة الأخيرة برزت ظاهرة تتصاعد بشكل ملحوظ تستدعي الوقوف عندها ومناقشتها تتمثل في بداية ضعف الإحساس بالمسؤولية العامة حيث بدأت تنتشر في المجتمع المحلي ولا تحتاج إلى الكثير من الجهد لتلمسها سواء داخل الأسرة أو خارجها. بالإضافة إلى عدم المقدرة وفي كثير من الأحيان على الفصل في الكل بين ما هو ملك للمجموع وما هو حق مكتسب للفرد.

والتساؤلات التي تطرح نفسها في هذا السياق هي:

هل الظاهرة حاضرة فعلاً في مجتمعنا المحلي؟ وهل هي في اتساع؟ وهل الحاصل هو نتاج عدم القدرة على الفصل بين ما هو عام وما هو خاص؟ أم هو عدم وعي بحدود المسؤولية العامة الملقاة على عاتق الفرد سواء أكان مسؤولاً كبيراً في الدولة أو موظفاً

صغيراً؟ أم هو طغيان عامل على آخر؟ أم هو عدم مسؤولية من قبل أولئك النفر الذين يتوقع منهم الإحساس بالمسؤولية العامة والعمل بمقتضاها أكثر من غيرهم؟

الكثير من الأدبيات التي تدرّس تعرّف المسؤولية العامة في العمل بأنها ضرورة القيام بالأعمال المطلوبة بأكمل وجه بالإضافة إلى الالتزام بالأمانة والإخلاص في العمل. كما تعني أنه على الفرد في أي مجتمع ممارسة دوره الوطني بفاعلية موجبة ضمن الحدود المحددة لهذا الدور سواء ضمن قانون متفق عليه سلفاً أو من خلال عرف متعارف عليه بيد المجموع استناداً إلى مطلق الرقابة الذاتية قبل رقابة الآخرين رافعين الشعار الذي يفترض أن يكون «المصلحة العامة غاية ومعيار في جميع الأعمال».

قد لا نجافي الحقيقة في شيء إذا قلنا إن الفرد بحاجة إلى مراجعة الذات في الوقت الراهن. كما هو بحاجة في كثير من الأحيان إلى مراجعة الكثير من السلوكيات سواء تلك التي تخرج إلى العيان بشكل فردي بحت أو تلك التي تساق إلى المجتمع على شكل رزم مغلفة من الخارج ويتفاعل معها البعض.

كما أنه ليس من الإنصاف في الوقت نفسه عدم الإشارة إلى وجود المؤسسات ذات الرافد الإيجابي في التجمعات المحلية قلت أو كثرت. كما أنه ليس من الإنصاف أيضاً أن ننفي جهد المخلصين لوطنهم ومجتمعهم قلة كانوا أو كثراً. ولكن الأسئلة التي طرحت جديرة بالدراسة. فقد لا يستطيع الإنسان الفرد أن يصل أو يوصل نفسه إلى الإجابة مع أنها في نطاق الممكن إن هو تمعن وأمعن النظر في تصرفاته وتصرفات من هم في حكمه فالحراك الداخلي والمتدفق في الكثير من الأمكنة يستحق وقفة صمت إن لم نستطع الدراسة والبحث والخروج بإجابات شافية نستطيع من خلالها التأسيس لما هو قادم مع المتغيرات التي سوف تجلب مع منطلقات كثيرة ومنها التداخل مع الخارج مع أننا لسنا من المناهضين لهذه العملية ولكن مع الفرضية التي تناشد بالتأسيس لها جيداً كونها تنطلق من أساس تصارعي الأمر الذي يحتم علينا تحديث العقل لمواجهة تغيرات جديدة ومواجهة أوضاع صعبة في المستقبل القريب.

إن الذي يتم الحديث عنه هنا وهناك والتمنع عن ممارسة الدور المناط لابد أن

ينحسر لمصلحة المجموع بشكله العام وأن يتم توجيه القوى والقدرات نحو ما سوف تحيطنا به السنوات القادمة، وعندما نعيش الكثير من المتغيرات المستقبلية وعند جزء منه والتي من أهمها ازدياد مخرجات التعليم عند ذلك تتناغم المدخلات مع المخرجات، وتتفاعل الأطراف، وتنحسر مساحة التهميش الحاصلة في بعض المواقع وتختفي مظاهر السلبية فيها وتتضح نقطة الفصل بين ما هو خاص وما هو عام.ناهيك عن انقشاع الكثير من الصور المصبوغة بالضبابية غير المبررة من قبل بعض فواعل المجتمع الرافدة للحراك في مجمله أو هكذا مفترض حسب التسميات الجدولية المتعارف عليها التي ميزت نفسها ببعض الخطوط المحددة لما هو عام وما هو خاص ليس في النطاق الضيق بالنسبة للفرد وإنما في المجموع داخلياً وخارجياً من خلال المؤشرات الرئيسية للدولة وللفرد والمتمثلة في الأنظمة والقوانين المنظمة للحياة في شكلها العام والتي بموجبها يمكن ممارسة الأعمال المنوطة.

إن المشاهد في بعض المواقع تحتاج إلى وقفة صمت ولاسيما بعد الذي شهدته الدولة من تحولات إيجابية في الكثير من مناحي الحياة لأن في هذه الوقفة نقطة خلاص للكثير من عدم الاتزان. كما أن فيها تأسيساً لبعض الدوافع غير المؤسسة من قبل أو تلك التي أسست بشكل غير سليم في بعض الأوقات التي كانت تحتاجها الدولة للولوج إلى المجتمعات الخارجية بشكل لا يحتمل التأخير.

❖ ❖ ❖

حصار غزة.. بين القانون الدولي والتدمير الإسرائيلي

إن ما يجري في غزّة أمر يحمل في ثناياه كل أنواع الخروج عن المنطق القانونين والفهم الإنساني. هذا بالرغم من أن الوضع القائم لم يخرج عن سياق التصرفات الإسرائيلية بشكلها العام في فلسطين منذ أربعينيات القرن الماضي، ولم يتجاوز مفردات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة والقائمة على العديد من المنطلقات منها:

١- الدعم المطلق لإسرائيل.

٢- جعل الشرق الأوسط في حالة من الفوضى والإرباك.

٣- إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية متفردة بقيادة العالم.

٤- استكمال الطوق الاحتوائي لأوروبا. سيما إذا ما أنهت الولايات المتحدة الأمريكية قضية إيران لصالحها أو إذا ما نجحت في ترويض طهران وإنهاء حالة الممانعة التي تمثلها.

وعليه فإن أيّة مقاربة لما تشهده غزّة والضفة الغربية المحتلة من تدمير في شتى المجالات من قبل إسرائيل هو أمر مُتابع ومرصود منذ تفجّر القضية الفلسطينية في بداية أربعينيات القرن الماضي. وبذلك يكون الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أطول الصراعات التي يشهدها العالم وأشرسها بل وأكثرها ظلماً للفلسطينيين.

إضافة إلى أمر جد مهم وحتمي يتمثل في أن الصراع القائم هو صراع وجود لا صراع حدود، وهو صراع تحاول فيه إسرائيل إلغاء شيء اسمه «فلسطين أو فلسطينيين» مستخدمة في سبيل تحقيق ذلك كل وسائل القتل والتدمير والتزوير والحرق والحرمان والتهجير القسري وخلع الفلسطيني من أرضه ومن بيته ومن هويته.

لقد تجاوزت الأحداث في غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة الحدود المتبدلة أو

المحتملة مع وجودها، فبدأت الآلة العسكرية الإسرائيلية تحصد كل ما يقف في طريقها وأخذت تخطف الأرواح دون تمييز في عملية عسكرية غير مسبوقة من ناحية طول مدتها وكمن حيث الأسلحة المستخدمة فيها؛ فدمرت البُنى الأساسية وهدمت المنازل واقتلعت الأشجار وتصيّدت المواطنين على كل مفترق طريق.

ولم تكن إسرائيل لتتمادى في غيّها لولا تلك المساندة المطلقة وغير المحدودة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الفاعلة في الحراك الدولي، التي لم تحتمل قبل أيام حتى إن يصدر عن مجلس الأمن الدولي بيان وليس قراراً يدين التوغل الإسرائيلي البشع في غزّة.

فظلت تدور بكل صلف حتى أجهضت كل الصياغات المخففة التي حاولت الدول الأخرى الوصول إليها؛ إلى أن انتهى الأمر بمجلس الأمن أن يتغاضى عن إصدار أي بيان حول القتل والتجويع والتشريد الذي تحدثه إسرائيل في غزة.

وهنا من الضروري أن نستذكر كيف كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدفع بمجلس الأمن ليصبح آلة تفريخ للقرارات ضد العراق بلد الخمسة ملايين يتيم. فلم يكد يجف حبر القرار الأول حتى يتبعه ثانٍ وثالث ورابع.

إن الحقيقة التي يجب استداركها والوقوف عندها هي أن إسرائيل لا تتصرف من عنديّاتها ولكنها تنفذ سياسة استراتيجية وضعتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي رأت فيها أن أمن إسرائيل وتفوقها يصبّان في مصلحة الأمن القومي الأمريكي ومن هذه القناعة نلاحظ الوقوف القوي من قبل جميع الإدارات الأمريكية بدون استثناء مع إسرائيل ومع القرار الإسرائيلي كيفما كان.

لذا فإن أية محاولة لقيام أي حالة ممانعة أو مصادمة لإسرائيل في المنطقة هي قضية مرفوضة ومحرّمة وممنوعة ومستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدلائل كثيرة وموجودة على ارض الواقع.

ولكن على الوجه الآخر من الصورة فإن الجانب الفلسطيني لم يستطع إلى الآن أن يدير الأزمة على الوجه الصحيح رغم كل التضحيات التي قدمها ويقدمها. ورغم كل

التوجهات السلمية والصادقة التي تظهر جلية في العديد كم السياقات للمسارات الفلسطينية. فإن النتائج التي وصلت إليها القضية الفلسطينية كانت متواضعة ومتعثرة خاصة إذا ما التفتنا إلى ذلك النزاع القائم بين رام الله وغزّة. إذ ليس من المعقول أن تُرتكب مثل هذه الأخطاء، وأن تقوم مثل هذه الانشقاقات والانشطارات بين مكونات العمل الفلسطيني في وقت تشتد فيه الهجمات الإسرائيلية في مرحلة لا تزال نضالية وجهادية بالنسبة لكل الفلسطينيين.

إن الثورات في العالم تقوم في أساسها على مرجعية التوحّد، وما الانقسام إلا دليل على وجود شُبهات هنا وهناك لذا فإن الدول بالمحتلة التي تبدأ فيها ثورات تحررية غالباً ما تنزع على توحيد الصف والجهد وتناسي الخلافات الجانبية إلى حين استكمال المهمة وتحقيق الهدف الذي تناضل من أجله.

أما أن تنشرخ الثورة وتبدأ بمحاربة ذاتها فإنها، قطعاً، ستقع لقمة سائغة في يد المحتل الذي يحرص أصلاً على أن يتفاقم الخلاف حتى تُنهي الأطراف ذاتها بذاتها وعندها يصبح احتلاله مبرراً إن لم يكن مطلوباً، ويصبح قتله للآخرين دفاعاً عن المقتول.

لا يعقل أن تكون في فلسطين حكومتان، وأن يكون هناك شبه دولتين متحاربتين، وأن يكون هناك برنامجان متضادان يُسقط أحدهما الآخر. ويحاول أحدهما أن يلغي الآخر، بل وصل الأمر مؤخراً أن يتهم أحدهما الآخر بالعمالة والعمل مع إسرائيل.

إلا أن ذلك لا يعني أبداً إعفاء إسرائيل من جريمتها، إذ لولا الاحتلال، ولولا أن إسرائيل تتغطرس كل يوم وفي جميع المدن الفلسطينية ضاربة بالقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني وبحقوق الإنسان عرض الحائط على مشهد يراه الجميع وإدانات من قبل الكثير من المنظمات التي تُعنى بحقوق الإنسان.. والتي كان آخرها إدانة منظمة مراقبة حقوق الإنسان «هيومن رايتس ووتش» مؤخراً حيث اعتبرت في تقريرها السنوي الحصار المفروض على غزّة بأنه يشكل عقوبة جماعية مفروضة على

مليون ونصف مليون فلسطيني يعيشون في القطاع.

كما اعتبرت المنظمة أن الحصار الإسرائيلي على الفلسطينيين جائر ويحرم سكان القطاع من الغذاء والمحروقات والأدوية التي يحتاجونها من أجل البقاء على قيد الحياة معتبرة هذا الحصار عقوبة جماعية تنتهك القانون الدولي وجميع التشريعات الإنسانية.

لقد عطلت إسرائيل وخلال العقود الماضية كل التشريعات والمبادئ والقوانين الدولية الخاصة بالصراع واستبدت في تعاملها مع الفلسطينيين مستعينة بالاستقواء الأمريكي في تنفيذ سياساتها وأهدافها وتحقيق مصالحها، والتي لو فكرت قليلاً لأدركت أن هذه الوسيلة أصبحت غير مجدية وغير فاعلة.

فالاستراتيجية الكبر والأعتى والأقوى منها لم تستطع أن توجد فيتناماً تحت سيطرتها أو حتى أفغانستان تحت عباءتها أو عراقاً تحت هيمنتها.

ومن هنا فإن الدعوة الصادقة يجب أن يسمعها الأخوة في فلسطين والقائمة على أساس أن الجهد يجب أن يوحّد وأن الخلافات والاختلافات يجب أن تزول وأن تُصاغ البرامج السياسية والعسكرية بلغة واحدة وإلا فإن الطرفين سيجدان نفسيهما يصيحان «أكلت يوم أكل الثور الأبيض».

. وحتى يستقر الأمن على صوابه من الضروري أن تتحرك الدول العربية كل حسب موقعها. وإمكانياتها في سبيل وقف ما يجري على الساحة الفلسطينية وكفى الأمة تمزقاً وغض بصر. وكفى الأمة تخديراً بأن الآخرين سيحملون الحلول.

فهناك أكثر من ثلاثين مبادرة جاءت من كل أقطار الدنيا لم تفد شيئاً كلها تحطمت على صخرة الرفض الإسرائيلي المعتمد على المساندة الأمريكية.

وحتى يتم ذلك على العرب التحرك الفاعل والجاد وعلى كل المستويات في سبيل الدفاع عن المباح من الأرض والأهل والعرض في فلسطين والعراق والصومال وغيرها من بلاد المسلمين.

❖ ❖ ❖

التضخم ودول المنطقة..

بالرغم من أن مصطلح «التضخم» يعتبر من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه لا يوجد اتفاق تام بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد المفهوم الذي يستخدم لوصف حالات مختلفة، منها الارتفاع المفرط في الأسعار وارتفاع الدخول النقدية وارتفاع التكاليف أو حتى الإفراط في إيجاد الأرصدة النقدية.

إلا أنه ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر مجتمعة أو منفردة في اتجاه واحد، بمعنى أنه بالإمكان أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصاحبه ارتفاع في الدخول النقدية إلى غير ذلك من حراك تشهده بعض أسواق المنطقة إن لم يكن جميعها في الوقت الراهن. وبعبارة أخرى فإن هذه الظواهر المختلفة والمتنوعة حسب دوافع السوق والتي يمكن أن يطلق على كل منها اسم التضخم هي ظواهر مستقلة بعضها من بعض إلى حد ما. وهذا الاستقلال هو الذي يثير الارتباك في تحديد مفهوم التضخم الذي نتحدث عنه.

وحتى يمكن تمييز الظواهر فان هناك تسميات عدة للظاهرة محل الحديث فهناك ما يُعرف بتضخم الأسعار وهناك تضخم الدخل وتضخم التكاليف. بالإضافة إلى التضخم النقدي. كما أن هناك تضخم الائتمان المصرفي أي التضخم في الائتمان بمعناه الواسع.

وهكذا فقد عرّف معظم الاقتصاديين التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الأسعار الناجم عن اختلاف التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات وبين الطلب الفعال عليها. بمعنى وجود فجوة بين العرض والطلب المقترن بالقدرة على الشراء الذي يزيد عن العرض المتاح، وبالتالي ترتفع الأسعار.

وهذا يعني أن التضخم الذي نتحدث عنه يظهر عندما تحدث زيادة إضافية في الطلب الفعال لا يواكبها زيادة في الإنتاج والخدمات. بمعنى انه كلما زادت كمية النقود المعروضة للتداول تنخفض أسعار الفائدة ويزداد حجم السيولة النقدية في الدولة.

أما إذا ما تحدثنا عن أنواع التضخم فان الأدبيات الاقتصادية قد ذكرت منها على سبيل المثال:

١- التضخم العادي أو التضخم الزاحف: وهو الناجم عن تزايد الطلب الفعّال على السلع والخدمات وأسباب حدوثه تكون في زيادة السكان وتحويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة أو حتى تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

٢- التضخم المكبوت أو المقيد: وهو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضاً بوسيلة أو بأخرى، ولكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاعاً انفجارياً في الأسعار ويسود هذا النوع في الدول ذات الاقتصاد المخطط الذي تهيمن عليه الدولة.

٣- التضخم الجامح: وهو حالة اقتصادية تُدمّر فيه القوة الشرائية للوحدة النقدية. وقد تصل الأسعار في ارتفاعها إلى أرقام خيالية وتزداد سرعة دوران النقود.

وهكذا فإن التضخم بالمعنى الاقتصادي يعني ضعف القوة الشرائية للعملة ومن ثم تآكلها في مرحلة ما. وهو أمر تعاني منه معظم دول العالم وكل دول المجلس إذ أن الأشياء ترتفع أسعارها وبذلك تقل قيمة النقود أمام السلع. إلا أن انخفاض بعض السلع لا يعني انخفاضاً في التضخم لأنه في الوقت نفسه ترتفع أسعار بضائع أخرى.

إن مقارنة أسباب نشوء التضخم تسوقنا إلى القول بان التضخم ينشأ بفعل عوامل اقتصادية مختلفة لعل أبرزها ذلك الناشئ عن ارتفاع التكاليف التشغيلية، وكذلك الناشئ عن زيادة حجم الطلب النقدي الذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات. وهناك أيضا تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد أو تغيرات في الطلب النقدي.

بعد هذه الإطلالة السريعة على مفهوم التضخم من الضروري مراجعة العلاقات القائمة بينه وبين مجموعة من الفواعل الاقتصادية وذلك حتى يمكننا الولوج إلى التأثيرات التي تشهدها المنطقة التي نعيش فيها ومن هذه العلاقات ما يقوم بين التضخم وسعر الصرف حيث تعتبر أسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن مكانة الاقتصاد لأية دولة متقدمة أو تسعى إلى التقدم.

وحتى تتمكن الدولة الساعية إلى الحد من هذه الظاهرة التي أصبحت عالمية فإنه من الضروري أيضاً تنفيذ بعض الإجراءات منها السياسة المالية والسياسة النقدية. بمعنى أن تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة المراد تصحيح الخلل فيها وبموجبها تحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها بالطرق الرشيدة التي تتسم بالعقلانية الاقتصادية والفائض مما يؤدي وبالضرورة أيضا إلى تقليل حجم السيولة المتاحة، الأمر الذي سيؤدي في كل الحالات إلى خفض معدل التضخم. ثم قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في الدولة بذلك يمكن الحد من عرض النقد.

وفيما يخص دول المنطقة بالتحديد فإنها تواجه على نحو خاص أزمة خانقة بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات والأراضي والمساكن والمزارع، وما ترتب على ذلك من آثار تضخمية كان نتيجتها انخفاض القوة الشرائية للعملات المرتبطة بالدولار، الأمر الذي جعل ما تتلقاه العمالة الماهرة من أجور لا يكفيها لسد احتياجاتها الأساسية الأمر الذي دفعها لجعل دول المنطقة محطة ترانزيت تحاول الولوج من خلالها إلى بعض الدول الأوروبية أو حتى الأسيوية ذات الدخول المرتفعة أو العودة إلى بلدانها. بمعنى أدق إن الأجور التي تتلقاها في دول المنطقة بات باستطاعتها الحصول عليها في دولها والدافع أن الدولار قد فقد أكثر من ٦،٧٪ من قيمته مقارنة بما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٦ العام الذي شهد في كل دول المنطقة حراك كبير في استقدام القوى الأجنبية العاملة في شتى المجالات. وبالرغم من الفوائض المالية التي حققتها بعض الدول في المنطقة بسبب ارتفاع أسعار النفط إلا أن دول المنطقة تعاني بشدة من آثار زيادة معدلات التضخم التي

وصلت إلى معدل متوسطي فاق ٥,٩٪.

ونظراً لهذه التطورات الصعبة والدقيقة فإنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار كل مسببات هذا التضخم من خلال العمل الجاد للتعامل معه. ففي تقرير مؤسسة ميريل لينش اعتبر أن التضخم يشكل التحدي الأبرز على دول المنطقة خاصة لأزمات الطلب الكبير على العقارات والأراضي بشتى أنواعها ولاضطرار بعض دول المنطقة لاقتفاء أثر واشنطن على صعيد أسعار الفائدة؛ إلا أن ازدياد الانفصال الاقتصاد العالمي جعل مسار دول المنطقة بعيداً نوعاً ما عن مسار الولايات المتحدة الأمريكية، مما يفتح الباب أمام عمليات إعادة تقييم العملة أو فك الارتباط بالدولار والذهاب إلى عملات أخرى أو أي محدد آخر باستطاعته تحقيق المصلحة القطريّة للدولة.

مؤخراً ونظراً لخطورة ارتفاع معدلات التضخم التي ساهمت في زيادة أسعار السلع والخدمات عقد مؤتمر في شهر فبراير الجاري لمناقشة أبعاد هذه القضية من حيث ارتباطها بالانخفاض المتواصل للدولار الأمريكي، كما بحث المؤتمرون الآليات والسبل الواجب اتخاذها من جانب دول المجلس لمواجهة آثار معدلات التضخم المرتفعة على اقتصاديات دول المنطقة من خلال البطء الذي يشهده النمو وزيادة الضغوط على الحكومات لزيادة رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص كونهم مواطنين ينتمون لدولة واحدة بالإضافة إلى تساويهم أمام القانون الذي شرعته دساتير وأنظمة أساسية تعتمد عليها الدولة في حراكها اليومي داخلياً وخارجياً.

وحتى يمكن تجاوز هذه الأزمة فمن الضروري تعزيز الاهتمام بتطبيق قوانين تشجيع المنافسة الحقيقية ومنع الاحتكار بشتى السبل مدعوم بإيمان مطلق بأنه مدمّر لجميع فواعل المجتمع الكبيرة والصغيرة إضافة إلى أمر مهم وهو اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المستهلك ودعم جمعيات حماية المستهلك من قبل قادة وحكومات دول المنطقة.

❖ ❖ ❖

لقــــاء حصن الشموخ.. والعمـــــل المشتـــــرك

ما فهمناه من لقاء حصن الشموخ أن على الجميع أن يدركوا أن الألفية الثالثة التي يعيشها العالم والسلطنة تقتضي التعامل والتعاطي معها على أعلى درجة من الاستعداد والفهم والانتباه والإدراك الشامل لمعنى العمل المشترك.

برعاية سامية من لدن جلالة السلطان المعظم عقد اللقاء المشترك بين أصحاب السمو والمعالي أعضاء مجلس الوزراء وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى.

جاء هذا اللقاء في وقت نحن بحاجة إليه لان لتوجيهات جلالته أثراً هاماً وموجّهاً للعمل التشاركي بين مجلس الوزراء المكلف رسمياً ودستورياً بمتابعة شؤون المواطنين وتأمين كل احتياجاتهم، وبين مجلس الشورى ممثل الشعب والذي يعكس همومه وطموحاته.

وقد دعا صاحب الجلالة في لقاء حصن الشموخ طرفي المعادلة السياسية في الدولة والمتمثلة في مجلس الوزراء ومجلس الشورى إلى ضرورة التنسيق والتعاون وتحمل المسؤولية الوطنية ومواصلة العمل والجهد لتحقيق راحة المواطن وتأمين العيش الكريم له.

هذه قراءة وصفية لما حدث في حصن الشموخ بولاية منح قبل يومين، ولكن علينا أن نتجه إلى القراءة التحليلية التي ترتكز في تأصيلها إلى سبعينات وثمانينات القرن الماضي. حيث تم إنجاز مهمتين حيويتين على المستوى الوطني العام وهما تحقيق الوحدة الوطنية وترسيخها. ثم تنفيذ الخطط التنموية الخمسية المتتابعة والتي عملت على تحويل الوطن من الحالة البدائية إلى الحالة التي نراها اليوم.

ومع نهاية السبعينيات من ذات القرن فقد جرى تنفيذ برامج هدفت إلى استكمال مؤسسات الدولة وتطورها في جميع المجالات وهو ما تجسد في إنشاء مجلس الزراعة

والأسماك والصناعة عام ١٩٧٩ ثم المجلس الاستشاري للدولة في عام ١٩٨١ تلاه مجلس الشورى الذي أعلن جلالته عن إنشائه في ١٨/نوفمبر/١٩٩٠م وذلك في خطاب جلالته في العيد الوطني العشرين عندما كان المجلس الاستشاري في منصف فترته الخامسة حيث قال جلالته «لقد كان إنشاء المجلس الاستشاري للدولة تجربة متميزة نابعة من صميم واقعنا العُماني.. أتاحت للمواطنين قدراً كبيراً من المشاركة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الحكومة، وأعطت أمثلة بارزة لما يمكن أن تقدمه هذه المشاركة من إسهام إيجابي وفعّال في بناء وتنمية البلاد.. ومن هنا كان حرصنا على تدعيم هذه التجربة باستمرار وتمكين المجلس من أداء دوره في مسيرة النهضة الشاملة» وفي ١٢/٢٧/ ١٩٩٧ جاء مجلس الدولة. تتويجاً «لدعائم شورى صحيحة في ضوء أن الحكم في السلطنة يرتكز على أربعة أسس هي:

أولاً: العدل.

ثانياً: الشورى.

ثالثاً: المساواة بين المواطنين.

رابعاً: المشاركة في الشؤون العامة.

بعدها تتالت النقلات النوعية التي قادت إلى إنشاء دولة المؤسسات لاسيما في مجال المشاركة السياسية وحكم القانون. وفوق ذلك ضمان قيام تفاعل واضح بين أجهزة الدولة على أسس واضحة ومحددة ومستقرة قدر الإمكان.

إن لقاء حصن الشموخ وهو لقاء غير عادي بكل المقاييس. لأنه جسد وبالمفهوم السياسي رؤية جلالته الذي إخطتها منذ بداية عهده الزاهر بضرورة التشارك والتنسيق والتعاون بين جميع السلطات في الدولة. الأمر الذي يوجد، بالضرورة، حالة من الإنتاج المتوافقة والقائمة على مفهوم التنافس الشريف في سبيل الخدمة العامة. ولا يكون ذلك ولا يأتي إلا إذا كانت أطراف العمل العام متساوية في القدرة والاقتدار ومتوازية في الحراك العام للدولة.

إن المفهوم الدستوري للنظام السياسي يقول أن السلطة التنفيذية يقوم بها رئيس

الدولة ممثلة بوزرائه. أي أنها موكولة إلية مباشرة ويستعين بمجموعة من المواطنين يوكل إليهم مهمة التنفيذ وهم الذين يسمون في النظم السياسية بالوزراء. أي أن النموذج في السلطنة قد أسقط حاجزاً وهمياً يقوم عادة بين السلطنة التنفيذية والسلطة التشريعية.

وقد جاء ذلك نصاً حيث ورد في المادة ٢٨ من نظام مجلسي الدولة والشورى الذي تضمنه المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٦ في شأن مجلس عُمان الصادر في ١٩٩٧/١٢/١٦ ما يلي:

«يقوم مجلس الشورى بمساعدة الحكومة في كل ما يهم المجتمع العُماني ويقدم لها ما يراه كفيلاً بدعم مقوماته الأساسية وقيمه الأصلية». كما جرى الفهم أن تعبير مساعدة مجلس الشورى للحكومة لا يعني أن مجلس الشورى أقل درجة، أو مرتبة من الجهاز التنفيذي في الدولة. ولكن يجيء في سياق خصوصية التجربة العمانية الذي ذكرها حضرة صاحب الجلالة في افتتاحه لمجلس الشورى عندما قال «إنها لمسؤولية جسيمة أنتم أول من يتحملها وأمانة عظيمة أنتم في مقدمة من يسأل عنها.. فلا بد من تقديرها حق قدرها وأدائها على الوجه الأكمل الذي يمهد الطريق لمزيد من التطور في مستقبل الأيام أمام هذه التجربة الرائدة التي تختلف في العديد من جوانبها عن تجربة المجلس الاستشاري للدولة بما منحته لمجلسكم بمقتضى مرسوم إنشائه من اختصاصات واسعة من بينها صلاحيات تشريعية تتفق والمستجدات الناتجة عن التطور السريع الذي تشهده البلاد.. ولدعم التنسيق بين مجلس الشورى والحكومة بما يخدم الأهداف العامة للمجتمع العماني فقد نص مرسوم إنشاء المجلس على عدة طرق تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف وإننا ندعو الحكومة والمجلس إلى تكثيف جهود التنسيق الحقيقي بينهما وتطوير أساليب التعاون بين الأجهزة التابعة لهما لنأمل أن يعمل ذلك على رفع مستوى الأداء فيما يقدم للمواطن من خدمات».

إن الدعوة التي قام بها جلالته واللقاء المشترك الذي ضم أصحاب السمو والمعالي الوزراء وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى إلى الالتقاء بجلالته في حصن

الشموخ، إنما تحمل دلالات واسعة لعل:

أولها: ما يعكسه المكان، حيث انه بعيد عن الإحساس النفسي بثقل الطابع الرسمي الذي يفرض بالضرورة متطلباته.

وثانيها: دلالة اسم المكان فحصن الشموخ له انعكاسات فهمية ولفظية واسعة مرتبطة بالإنسان العماني سواء أكان وزيراً أو عضواً في مجلس من المجالس الشورية في السلطنة أو حتى المواطن العادي الذي لم يكن يوماً من الأيام إلا شامخاً رافع الرأس.

وثالثهما: أنه يجيء برعاية سامية حيث يحرص جلالته على أن يؤكد أن الجميع يقفون على بعد واحد من المسؤول الأول والقائد الأعلى وصاحب الولاية.

ورابعها: أن الاجتماعات بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى يجب أن لا يكبلا بترتيبات إدارية جامدة ومحددة وإنما يجب أن يطلق العنان لكل مبادرة يمكن أن تطور العمل وتأتي بالمزيد من الفوائد للوطن والمواطن.

ما فهمناه من لقاء حصن الشموخ أن على الجميع أن يدركوا أن الألفية الثالثة التي يعيشها العالم والسلطنة تقتضي التعامل والتعاطي معها على أعلى درجة من الاستعداد والفهم والانتباه والإدراك الشامل لمعنى العمل المشترك.

❖ ❖ ❖

كوسوفــــو.. إطلالة وتداعيات...

رغم إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، ما زال الحديث يثير غضب صربيا أولاً ثم سخط العديد من الدول وعلى رأسها روسيا، الأمر الذي يهدد باندلاع حرب باردة بين بلجراد وموسكو من جهة وبين الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية من جهة أخرى.

ولم يقف هذا الشرخ عند هذه الحدود وإنما تجاوزها ليصل إلى الاتحاد الأوروبي نفسه. فحتى تاريخه اعترفت ثماني عشرة دولة بكوسوفو الجديدة منها عشر من دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين فيما عارضت الاستقلال أسبانيا ورومانيا وقبرص.

أما روسيا وعلى لسان الرئيس السابق بوتين فقد حذرت من ارتدادات هذا الاستقلال. وقال الرئيس الروسي إن الحدث قد شكل «سابقة رهيبة سترتد» على الدول الغربية نفسها. وستترتب عليها «عواقب لا يمكن توقعها».

وكالعادة، في الغرب والشرق، عزت روسيا تخوّفها من أن يبدأ «جهاديون» إسلاميون بالتحرك في وضح النهار. كما وصل الأمر بروسيا إلى حد التهديد باستخدام القوة، وأنها تحتفظ بهذا الخيار إذا تحدى الحلف الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو.

كوسوفو إقليم كان - حتى قبل الاستقلال - يدار من قبل الأمم المتحدة وهو إقليم حبيس أي غير مطل على أي منفذ بحري وتحيط به صربيا والجبل الأسود ومقدونيا والبانيا. وهو صغير إذ تتجاوز مساحته قليلاً العشرة آلاف كيلو متر مربع. وعاصمته بريشتينا. وكان يعرف سابقاً باسم «ردانيا» أي أرض الأكثرية وعدد سكانه حوالي مليونين. ٩٠٪ منهم ألبان جلهم مسلمون، و٥٪ من الصرب و٥٪ الباقون قوميات وأعراق أخرى.

خضع الإقليم للحكم التركي طيلة خمسة قرون منذ أن فتحه السلطان العثماني مراد الأول عام ١٣٨٩ وحتى قبيل هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩١٢ بدأت صربيا بالسيطرة على الإقليم حتى آل إليها في نهاية المطاف وأصبح جزءاً منها.

بعد الحرب العالمية الثانية وبعد تبعيته لألبانيا ضُم إقليم كوسوفو إلى يوغسلافيا الاتحادية «في عهد الرئيس جوزيف بروز تيتو» وذلك وفق «دستور ١٩٤٧» وظلت كوسوفو على هذه الصيغة حتى السبعينيات من القرن العشرين.

وفي بداية تسعينيات القرن الماضي أخذ أهل الإقليم يتحدثون عن الاستقلال. ووصل ذلك إلى أوجه عندما دخل جيش تحرير كوسوفو في صراع مسلح مع الجيش الصربي الذي ارتكب مجازر وحشية ضد المدنيين الألبان الأمر الذي أجبر المجتمع الدولي على التحرك.

وفي فبراير عام ١٩٩٩ دخل الألبان والصرب، برعاية دولية خاصة من حلف شمال الأطلسي «الناتو»، في مفاوضات عقدت في قصر رامبوييه بفرنسا، وانتهت بموافقة الطرف الألباني على الخطة الدولية لإحلال السلام في الإقليم.

وكان من أهم بنود هذه الخطة وضع كوسوفو لفترة من الوقت تحت إدارة الأمم المتحدة إلا أن الصرب رفضوا ذلك. الأمر الذي واجهته دول حلف الأطلسي بشن حرب في صباح ٢٤مارس ١٩٩٩ بدأت بحملة جوية ضد القوات الصربية لإرغامها على الانسحاب من كوسوفو.

وقد نجح الحلف بذلك بعد ٤٨ يوماً من القصف بعد أن عانى ألبان كوسوفو أثناء هذه الحرب من تزايد انتقام الجيش الصربي الذي قام بممارسات وحشية وصفها خبراء القانون الدولي بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. إلا انه بالرغم من كل التهديدات، وعلى رأسها ما تقوله روسيا، فإن البرلمان في بريشتنيا أعلن يوم الأحد ٢٠٠١/٢/١٥ إعلان استقلال الإقليم.

مقاربة:

بعد هذه الإطلالة التي كان من الضروري توضيحها، يمكن الولوج إلى حقيقة ما

يحمله الحدث من تداعيات وارتدادات واستحقاقات لعل أولها: إن هناك تصرفات وممارسات صربية عرقية وعقائدية خرجت عن الحق والمنطق. حيث قامت السلطات الصربية بأعمال غير مقبولة ومتناقضة مع كل الأعراف الإنسانية. ويتبين ذلك بوضوح إذا ما التفتنا إلى الوراء أي بعد وفاة الرئيس تيتو عام ١٩٨٠ حيث بدأت عملية تفكك جمهورية يوغسلافيا الاتحادية؛ التي نجمت، في الأصل، عن عاملين رئيسين:

أولاً: عامل اقتصادي – إذ كانت هناك أزمة اقتصادية بالغة الصعوبة، وتضخم مالي متفاقم ومتزايد، وفجوات عميقة في مستوى التطور في المناطق المختلفة، الأمر الذي انتهى بعلامة استفهام وتساؤلات حول أداء الدولة ككتلة اقتصادية متجانسة.

ثانياً: عامل ديني حيث بدأت تعلو أصوات قوى تنادي بالميزات القومية والدينية للقوميات المختلفة المكونة للاتحاد السوفيتي وعلى هذه الخلفية.

وفي مطلع الثمانينات من القرن الماضي اندلعت نزاعات وتوترات لأسباب إقليمية ودينية واقتصادية، كان الرئيس تيتو قد كبح جماحها. كما توترت العلاقات العصيبة بين الصرب والكروات اتخذ خلالها الصرب سياسة من القومية المتشددة مارسها حلفاء الحزب الشيوعي برئاسة سلوبودان ميلوسيفتش. واثر إعلان سلوفانيا وكرواتيا استقلالهما في يونيو عام ١٩٩١ أعلنت في مارس اللاحق، البوسنة والهرسك استقلالهما.

لم يستمر الأمر طويلاً حتى اندلعت الحرب الأهلية في صيف ١٩٩١ وعلى عدة مراحل على الساحتين البوسنية والكرواتية. كما تمحورت المعارك بين الصرب ومعارضيهم؛ وكان الصرب قد استولوا على كل القدرة العسكرية اليوغسلافية السابقة، الأمر الذي حقق لهم التفوق؛ وبدأوا بعدها بممارسة أعمال قمعية على خلفية دينية.

وفي سياق الخلفية الدينية أيضاً فان الصرب يعتبرون إقليم كوسوفو مهدداً لقوميتهم إذ يعتبرون أن سكان الصرب الألبان مجموعة دخيلة بسبب أصلهم العرقي المختلف ودينهم الإسلامي، على الرغم من أن الألبان قد سكنوا تلك المنطقة منذ القرن السادس الميلادي أي قبل وصول السلافيين إلى هناك.

وقد أدى هذان العاملان إلى استمرار الصرب في التعنت والى إصرار ألبان

كوسوفو على الاستقلال ودارت معارك طاحنة انتهت بتدخل دولي ودعم أمريكي أوروبي قاد إلى إعلان استقلال الإقليم.

بينما روسيا ترفض استقلال الإقليم بل وهددت باتخاذ إجراءات ليست بالسهلة. كما أعلن المفاوض الروسي الخاص بكوسوفو الكسندر بوتسان خارشينكو بأن وزارة خارجية بلاده قد أعدت مجموعة من الخطوات الكاملة لمواجهة إعلان الاستقلال.

وتحاول روسيا ـ بموقفها هذا ـ إظهار قوتها على الساحة الدولية من خلال القيام بلعبة دبلوماسية صعبة ضد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وذلك باستخدام قوتها الهائلة في مجال الطاقة ومقعدها الدائم في مجلس الأمن. وهذا ربما سيعرّض منطقة البلقان إلى الكثير من الأزمات والنزعات الانفصالية.

أما على الجانب الآخر فمن الواضح أن الموقف الأمريكي ينطلق أساساً من مصالح ذاتية بحتة حيث أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم قاعدة كبيرة في هذه المنطقة التي تقع تحت خاصرة روسيا التي يقول بعض مفكريها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ذهبت بهذا الصراع وتوجيهه ليصبح صداماً إسلاميا أرثوذكسياً والخوف هنا من ظاهرة تشكيل الميلشيات المسلحة الأرثوذكسية في مدينة كروشوفيتز المجاورة لصربيا المعروفة باسم «ميليشيات الإمبراطور لازار» التي تقول أن هناك بؤراً تابعة للقاعدة بدأت بالتمركز في كوسوفو.

أما الاعتراض الروسي الآخر فيقوم على طرح السؤال التالي وهو: لماذا تعارض أمريكا نفس أسلوب التقسيم في جورجيا وفي ايرلندا؟ وذلك بالرغم من كل التطمينات الغربية لروسيا بان قضية الشيشان هي قضية مختلفة كما أن حالة كوسوفو مختلفة عن قضية ايرلندا وغيرها ومن هنا تقول روسيا أن الوضع الجديد الذي شهدته منطقة البلقان سيجر إلى تحديات وتعقيدات كثيرة ربما تؤدي إلى عدم الاستقرار فيها.

إن قضية كوسوفو مثل أي قضية في الفضاء الدولي المعاصر تنطوي على نُذر من المحتمل أن تقود إلى المزيد من التحديات تصل إلى حدود إمكانية قيام حرب باردة ثانية.

فالأطراف في النزاع ليست صربيا وكوسوفو وإنما تلك المصالح المتعارضة على مستوى الدول الكبرى.

لقد أثار إعلان كوسوفو استقلالها عن صربيا جدلاً سياسيا وأمنياً وقانونياً في وقت واحد. فروسيا اعتبرته سابقة خطيرة على النظام العالمي برمته وخاصة على الاتحاد الروسي بالذات. وأمريكا والغرب اعتبراه حقاً لابد من الحصول عليه رغم ازدواجية المعايير عندهما.

لقد ذكرتنا قصة كوسوفو بالحرب العالمية الأولى التي بدأت إرهاصاتها عندما قامت حركة صربية متطرفة باغتيال فرانز فردينا ولي عهد عرش الدولة النمساوية – الهنغارية مما أدى إلى تحرك القوات الروسية للدفاع عن حليفتها التقليدية والتاريخية صربيا.

وتراكمت الأحداث والتفاعلات حتى انضمت إلى المعركة ألمانيا حليفة الدولة النمساوية – الهنغارية من جهة وفرنسا وبريطانيا وحتى اليابان من جهة أخرى لصالح صربيا، كل ذلك أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

هناك من يرى أن الاتحاد الروسي ليس هو المتضرر الوحيد من سابقة كوسوفو وإنما العديد من دول العالم ذات النظام الفيدرالي الاتحادي.

الجدل القانوني حول هذه القضية تمركز حول حق الدول في المحافظة على سيادتها على كل أراضيها الإقليمية من جهة وحق الشعوب في ممارسة تقرير مصيرها بنفسها.

لكن السياسة شيء والقانون الدولي شيء آخر. ومن هذا المنطلق تقع على موسكو مسؤولية حل الأزمة سلمياً. وتبقى مسألة الأقلية في داخل كوسوفو ويمكن حلّها بأن تتنازل كوسوفو عن المناطق التي تسكنها أقلّية صربية لصالح صربيا.

وربما ينزع هذا فتيل الأزمة وبالتالي تتجاوز القارة الأوروبية وأمريكا وروسيا والعالم الاحتقان الجديد الذي جرّته قضية كوسوفو

❖ ❖ ❖

ضرورة إنشاء مركز للدراسات الإستراتيجية

لقد أصبح الإقرار بدور مراكز الدراسات الإستراتيجية في توليد المعارف وبنائها ونقلها وتطويفها وتطويرها وترسيخ فكرتها، حقيقة واضحة وواقعا يفرض نفسه بكل قوّة واقتدار، مؤسساً بذلك شمولية ليس في تكوين المعرفة فقط، ولكن أيضاً في حسن إدارتها، وهذا هو الأمر الأهم، حيث أن إدارة المعرفة هي عملية مركبة، كونها السبيل السليم والصحيح المفتوح أمام «العقل القادر على الإبداع والابتكار والتجديد كي يتمكن من توظيف المعلومة المتحصلة في آفاق من التطور لا حدود لها.

ومن المدرك أن مراكز الدراسات العلمية، في أرجاء العالم، قد أخذت تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في تهيئة فرص التقدم والنهوض، وبدأت الدول تتسابق في ميدان دعم الدراسات العلمية ورعايتها، وفي تبني مراكزها، لاسيما وأننا نعيش في عصر المعلومات وثورة الاتصالات التي أدخلت العالم فيما يعرف بعصر العولمة، ليست الاقتصادية فقط، ولكن الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ولعل من المدرك أيضاً أن مفهوم إدارة المعرفة يمتد ليشمل سبل تهيئة البيئات الاجتماعية وبيئات التنشئة الثقافية والبيئات العلمية في إطار عملية ديناميّة مترابطة، تسهم في دعم مراكز الدراسات العلمية وتوثيق علاقاتها بمؤسسات المجتمع المحلي، وتؤدي إلى قيادة هذه المؤسسات في وحدة واحدة للتغلب على الظواهر السلبية وخاصة ظاهرة نقص المعرفة والحد من الفجوات العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية بين مجتمعاتنا المحلية وبين المجتمعات المتقدمة.

إن التحديات القائمة تتطلب مواجهة حقيقة تبدأ في البحث عن حلول للتغلب عليها، خاصة وان التطورات العلمية والمعلوماتية المتسارعة قد أتاحت فرصاً غير مسبوقة أمام

المجتمعات المحلية للتقدم واللحاق بالعصر. ومن هذه التحديات ما كان منها تحديات اجتماعية أهمها انتشار الأمية وموروث البيئة الاجتماعية ونوعية التعليم. أما التحديات العلمية والتكنولوجية فقد تمثلت في الخلل القائم في نظم وسياسات العلوم والتكنولوجيا وغياب الاستراتيجيات الوطنية التي تعمل على تعزيز دور العلم والتكنولوجيا في مجال التنمية.

إضافة إلى ذلك هناك تحديات معلوماتية تمثلت في تفاقم الفجوة الرقمية المعلوماتية وتدني مستوى البنية الأساسية في الاتصالات والأمية في المعلوماتية.

وانطلاقا من هدف تقليص الفجوة وردم الهوة بين المجتمع المحلي وبين المجتمعات المتقدمة فإن من الضروري البدء في وضع إستراتيجية محكمة لإدارة المعرفة، وهو مشروع يهدف إلى تجسيد المفاهيم النظرية وتطبيق الرؤى على العملية في الواقع بغرض الاستفادة من المعارف العلمية المتوفرة في المؤسسات الفكرية والجامعية. فقد ارتبطت نشأة مراكز الدراسات العلمية بتطور الثورة العلمية نفسها، والتي كانت إحدى نتائج الثورة الصناعية والتقنية والثقافية والفكرية الحديثة.

واستناداً إلى ذلك فقد تنوعت هذه المراكز وفقا إلى طبيعتها وإلى المساحة العلمية التي تتعامل معها، حيث وجدت هناك مراكز دراسات سياسية وفكرية وصناعية وثقافية وزراعية وتربوية وتاريخية. كما قسمت هذه المراكز إلى تفرعات أكثر تخصصا فكانت هناك مراكز دراسات الطاقة مثلا أو الليزر أو السرطان أو التاريخ الحديث أو أفرع العلوم الاجتماعية أو الإنسانية. إضافة إلى تنامي فكرة عبور هذه المراكز الحدود الإقليمية، لاسيما في التخصصات العلمية والصناعية والتجارية.

أما من حيث المرجعية فقد تراوحت جهات ارتباط مراكز الدراسات العلمية بين الجهات الحكومية وبين القطاع الخاص وعندما يكون ارتباطها بالجهات الحكومية فهل ستعمل وفق الرؤى الرسمية وضمن إطار تشريعاتها الصادرة. أما إن كان ارتباطها مع القطاع الخاص فإنها، بالضرورة، ستكتسب ميزة المرونة في التحرك وولوج مادة الدراسات العلمية جهات ارتباط مختلطة، أي بتعاون القطاع الحكومي مع القطاع

الخاص، وذلك للإفادة من مزايا الملكية الحكومية والملكية الفردية، وتقليل آثار الطبقات التي تعترض عمل المراكز عند ارتباطها بالجهات الحكومية أو الفردية.

فقد أصبح يناط بمراكز الدراسات دور ريادي في قيادة العالم، وأصبحت هذه المراكز أداة لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية الفاعلة. وتأكيدا لذلك فقد شهدنا تزايدا كبيرا في عدد هذه المراكز في دول العالم لاسيما في أوروبا وأمريكا. كما تنوعت تخصصاتها في مختلف الميادين. إضافة إلى أننا نرى أن الدراسات التنموية والعسكرية قد بدأت تأخذ جزءا أساسيا من عمل مراكز الدراسات، هذا إلى جانب تنامي مراكز الدراسات السياسية والاقتصادية. ولقد تطور عمل هذه المراكز بحيث أصبح مصدرا مهما يعتمد عليه في توفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات من قبل السلطات الرسمية العليا.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تخلف الدول النامية قد انعكس في تخلف الناحية العلمية الذي امتدت آثاره إلى محدودية مراكز الدراسات وتخلفها. إضافة إلى انخفاض أعداد هذه المراكز.

وبذلك فإن ميدان عملها بقي محدودا، هذا إن وجدت، واقتصرت دراساتها على الجوانب الوصفية والعامة غالبا، إذ أن الدخول في دراسات عميقة يحتاج إلى قاعدة بحثية تفتقر إليها الدول النامية، فضلا عن أن إنتاجات هذه المراكز قد تجد طريقها إلى رفوف مكاتب الإدارات الرسمية.

وهكذا فإن إنشاء مراكز للدراسات الإستراتيجية في الدول النامية يعد حاجة ماسة لانتشال المجتمعات من حالة الفقر والجهل، وهي ضرورة لأن الهوة تتزايد بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة، وكما ذكرنا فإن هذه الفجوة التي اتسم بها هذا العصر تشكل تحديا مملوءاً باللجوء إلى استنهاض القدرة والاهتمام من مدخلين:

أولاً: مدخل الانتفاع للثورة العلمية والثقافية والتطبيقية.

ثانياً: مدخل الوعي من اختلاف الرأي والفكر والموروث.

ويكون ذلك بتحديث العقل بحيث يكون قادرا على استيعاب التعامل مع

التطورات والمطابقة والمولاة بين العلم وما يتطلبه من منهجية عقلانية صارمة، وبين ما ينتجه من ثقافة دقيقة قابلة للتطبيق والاستثمار، وما تقوم عليه من القيم الروحية والإنسانية الرفيعة والمواقف وأنماط السلوك الواقعية والإيجابية الفعالة المتطلعة إلى العمل المنتج والتعاون والتكافل والتكامل في المجتمع.

إن العلاقة الإيجابية بين الوحدات الإنتاجية على كل مستوياتها وبكل تنوعاتها في المجتمعات وبين مراكز الدراسات العلمية ستؤدي، بالضرورة، إلى إفادة كبيرة تجنيها الدولة والمواطن والوطن، وإلى مساهمة فاعلة في ترشيد الوعي الاجتماعي وإضفاء المزيد من الاقتدار في عمليات التخطيط والتقويم والتنفيذ التنموي لصانع القرار.

ولما أن كانت الدراسات العلمية جزءا من آلية الثقافة أو الإنتاج الثقافي فإنه يمثل الاستفادة من المعرفة الحاصلة وإغناءها، ودفع حدودها إلى أوسع مجال ممكن، لاسيما وأن المجتمعات بحاجة إلى وسيلة تستكشف بواسطتها ثرواتها البشرية والطبيعية والفكرية والصناعية، وذلك كي تتمكن من تعميرها، وهذه الوسيلة، ولا شك هي الدراسة العلمية الوطنية. وهذه الصفة «الوطني» يجب أن تلقى انتباها، إذ أن هناك الكثير من الدراسات العلمية، سيما المجالات الفكرية والتربوية، على أهميتها، لا تصلح إلا كدليل أولي أو كإنموذج.

ولذلك فقد جرت الأعراف أن يبتدع المجتمع الوسائل اللازمة لتلبية حاجاته، كأن يقيم مركزاً وطنياً في الدراسات العلمية أو التاريخية أو السياسية، فحتى الدراسات العلمية التي أشرنا إليها قد لا يجدي استيرادها، إذ أن هناك مشكلات وقضايا وأنماطاً صناعية وزراعية في الغرب لا توجد عندنا، وإنما تقوم لدينا مشكلات أخرى مختلفة، لذلك نقول: لا بأس إن أخذنا النمط أو المنهجية والضرورة فقط.

وعلى الرغم من أن الوطن العربي يضم أكثر من ٣٧٥ مركزا للدراسات العلمية ٢٠ في المائة منها متخصص و١٢ في المائة تابع للجامعات و٥١ في المائة منها تابعا للوزارات و١٨ في المائة تابع للجهتين أو أكثر.

يضاف إلى ذلك أن الأموال التي تنفق على الدراسات والتطوير كنسبة من الناتج

القومي الإجمالي قليلة جداً، لا تتعدى ٠,٣ في المائة في الوطن العربي.

وهذا الإنفاق على الدراسات العلمية يظهر كذلك في الوطن العربي كله حيث نصيب الفرد الواحد في البحث العلمي والتطوير يبلغ ٤ دولار للفرد الواحد بينما هو ٦٤٠ دولار في أمريكا. أما متوسط إنتاجية العلماء العرب فهو أيضا منخفض إذ يبلغ متوسط بحوثهم ٠,٩ في المائة، أي بحث واحد في كل عامين ونصف من حياة العالم العلمية في الجامعات العربية.

وحتى يمكن تجاوز المشكلة فإن من الضروري وضع حل لها وأن يكون سريعا لأن الوقت ليس في صالحنا ومن ثم لا بد من عمل الآتي:

أولاً: تخصيص الأموال اللازمة للدراسات العلمية بحيث لا تقل النسبة المخصصة لهذا الغرض عن ما بين ٥ بالمائة إلى ٧ بالمائة.

ثانياً: الاهتمام بإنشاء المراكز العلمية وتأليف الفرق البحثية والاستعانة بالتقنيات والأساليب المستخدمة في المراكز البحثية العالمية.

ثالثاً: إيجاد قاعدة معلومات عن جميع البحوث العلمية وفقا للتخصصات والنتائج التي توصلت إليها.

رابعاً: توفير الاستقلالية في البحث والتفكير للباحثين.

خامساً: تحصين المراكز البحثية من خطر اختراقها من قبل جهات غير أمنية بذريعة التعاون العلمي والمساعدات المالية.

سادساً: توفير الأجهزة العلمية المتكاملة التي تدخل في صلب العمل التحليلي.

سابعاً: توفير الجو الديمقراطي المريح، والحماية الكافية للمراكز وللباحثين.

ثامناً: توفير الدعم المالي المحلي، خاصة ونحن نواجه تياراً ضخماً مشككاً بالقوميات وهو تيار العولمة.

تاسعاً: اعتماد مركز صنع القرار بكل جدية على مخرجات مراكز الدراسات العلمية.

عاشراً: توثيق اتفاقيات تفاهم واتفاقيات عمل بين المراكز المحلية وتلك الدولية

صاحبة الخبرة والجدية والسمعة الحسنة.

حادي عشر: فتح باب التنافس والتسابق والتحفيز بين المراكز.

ثاني عشر: أن تتولى مراكز الدراسات العلمية إدارة مهام الدورة المعرفية الكاملة وتنظيمها ابتداءً من دورها الأساسي في نقل معارف علمية وتوظيفها، مرورا باستيعابها وتوظيفها واستخدامها الاستخدام الأمثل لتوليد معارف جديدة غير مسبوقة، أو معرفة بديلة تحل محل معرفة قديمة.

ثالث عشر: إيلاء مخططات التنمية الإنسانية أولوية من قبل السلطة والحكومة.

رابع عشر: تحفيز القطاع الخاص من أجل المشاركة الفاعلة في عملية تطوير البحث العلمي.

خامس عشر: إيجاد آلية مناسبة للتنسيق والتعاون بين المراكز المحلية من جهة، وبينها وبين المراكز الدولية من جهة أخرى.

سادس عشر: تعديل التشريعات التي تمس البحث العلمي وإعادة صياغتها بصورة تسهل تعاون الباحثين والعلماء والمفكرين وتقديم المزيد من التسهيلات، لأنهم في سبيل تحقيق الغاية المنشودة.

الأمر يحتاج منا في السلطنة إلى سرعة في الإنجاز، ولكن بصورة علمية ودقيقة حتى نستطيع أن نحقق المرجو والمأمول، سيما وأنه بعد مرور أكثر من ٣٧ سنة من عمر النهضة التي يقودها جلالة السلطان، هناك مجموعة من المثقفين والعلماء العمانيين القادرين على إنشاء مركز للدراسات العلمية جيد وقادر على سد هذا العجز البيّن في مسيرة إدارة العمل البحثي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري. وإن لم نسارع إلى البدء في هذه الخطوة فإننا سنرى، أنفسنا إما خلف السفينة أو أسرى اجتهادات الباحثين الأجانب غير العمانيين، وهؤلاء لن يستطيعوا أن يضعونا على المسار الصحيح.

❖ ❖ ❖

دول المنطقـة والسلاح النووي المعقـــول واللامعقـــول

قبل الولوج في هذه المقاربة، من الضروري استحضار مجموعة من الحقائق التي لا يستغني عنها كل من أراد أن يتناول قضية السلاح النووي بصورة موضوعية وعلمية وبمسؤولية تامة.

ابتداءً، فإن الكل يدرك أن امتلاك السلاح النووي في العصر الحديث هو مجازفة خطرة وسلوك عبثي إذ لم يعد أكثر من كونه سلاحاً رادعاً تكمن قوته في امتلاكه لا في استخدامه. فالدولة النووية التي تحوز على هذا السلاح إن هي استخدمته تكون قد بدأت مرحلة من الانتحار.

وثاني الحقائق أن منطقة الشرق الأوسط والمنطقة التي نعيش فيها بشكل خاص، هي منطقة متفجرة، ناهيك عن أنها تمتلك مخزوناً هائلاً من النفط الذي كان سبباً في أكثر من نزاع دولي ولا يزال يمثل إرهاصات كبيرة لنشوب المزيد من النزاعات والحروب.

وبعد ذلك، تأتي حقيقة أن الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكل المعسكرات التي تقودها هي التي اكتشفت السلاح النووي وهي التي طورته وهي التي استخدمته وهي التي صدّرته إلى دول العالم.

وعليه فإنه من الضروري الإقرار أن من كان سبباً في الجريمة هو الذي يجب أن يتحمل الجزاء كله وعليه فقط يقع الوزر كله. فعلماء الغرب وعسكريوهم هم الذين صنعوا الموت والدمار الذين يسببهما، ليس السلاح النووي فقط، ولكن كل وسائل القتل والتجويع والترويع.

وساسة الغرب وأمريكا وإستراتيجيوها هم الذين أطلقوا إشارة البدء لتسابق تسلح مجنون حصد أرواح الناس ودمر ممتلكاتهم ودمر زروعهم وجفف الدم في عروقهم.

والطريف في الأمر أن هؤلاء الساسة هم الذين يذرفون الدموع الغزيرة على الأطفال والشيوخ والنساء الذين يقتلون كل يوم.

ومن الحقائق التي يجب أن لا تغيب عن الذهن أن أول من بدأ بنشر الأسلحة النووية في منطقتنا هم الغرب ودولة السلام والديمقراطية أمريكا، حيث زودوا إسرائيل بكل تقنيات صنع هذه الأسلحة الفتاكة. وتركوها تلهو في المنطقة كما تشاء. وهم الذين مكنوا الدول الواقعة على حواف الخليج من امتلاك الأسلحة النووية كالهند وباكستان أو السعي لامتلاكها كإيران.

إذن لابد أن ندعو وان نعلي النداء بضرورة فتح كل الملفات في ذات الوقت، وليس الانكفاء على ملف دون آخر استجابة لمصالح البعض وتنفيذاً لرغبات أطراف الاستقواء الدولي.

نحن في السلطنة، وبما عرف عنا من هدوء واعتدال، وما رافق ذلك أيضاً من صلابة في الموقف والالتزام بالمبادئ، فإننا نرى أن الوضع المتفجر في المنطقة يجب أن يحل داخلياً، ودون تدخل من الخارج وعلينا جميعاً على شاطئ الخليج أن ندرك أن لا أحد خارج منطقتنا تهمه مصلحتنا. وأن الكل يسعى لامتلاك موطئ قدم عندنا لينفذ أجندات خاصة تفضي إلى تحقيق مصالح خاصة وفي جميع الأحوال.

وهنا نبدأ بوقفتنا مع هذا السلاح الخطير الذي بدأت تتلاعب به التصريحات والإجراءات والسلوكيات والتصرفات غير المعقولة وغير المقبولة. من خلال ما نراه من إعلانات رسمية تصدر عن قوى عالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مملوءة بالتناقض والغموض.

فالوزيرة رايس وزيرة الدبلوماسية الأمريكية تحولت بقدرة قادر إلى وزيرة حرب، فتصريحاتها وبياناتها التي تنثرها هنا وهناك كلها تدعو إلى شن حرب على إيران إن آجلاً أو عاجلاً بينما جيتمس وزير الدفاع الأمريكي الموكول له قرارات الحرب ينادي بضرورة التمسك بالحلول السلمية وباستخدام الوسائل الدبلوماسية ما أمكن، ولوحظ انه يدعو إلى استبعاد خيار الحرب على إيران حيث صرح أن بلاده تدرك خطورة الدخول

في نزاع مسلح مع إيران.

وإسرائيل الدولة التي تملك أسلحة نووية يقال أنها تملك قرابة «٣٠٠ رأس نووي»، والدولة التي تهدد المنطقة ليل نهار إن لم يكن بالسلاح التقليدي فبامتلاك السلاح النووي أو على الأقل بتأثير الإشعاعات الصادرة عن موقع ديمونة النووي.

هذه الدولة التي احتلت أرضاً وطردت شعباً وعبثت بكل مبادئ القانون الدولي وألقت بها في سلة المهملات، هذه الدولة هي التي تحذر من مخاطر امتلاك إيران أسلحة نووية، وهي التي تضغط ليل نهار على الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام القوة ضد إيران وشن هجمات تدميرية عليها. وهي الدولة التي تبدي القلق إزاء امتلاك إيران الأسلحة النووية.

أما أوروبا ذاتها فإنها لا تزال تدور حول نفسها، لا هي بالقادرة على الوقوف ضد إيران لمصالح ذاتية، ولا هي بالقادرة على سلوك النهج الأمريكي والإسرائيلي، ولا هي راغبة في أن تخرج عن إرادة واشنطن وتل أبيب.

لذلك فان الساحة الأوروبية تشهد كل يوم مشاهد متغيرة حسب سخونة المشهد وبرودته.

والمنطقة العربية لم تحزم أمرها بعد إلا أنها وفي مقدمتها السلطنة تقول بأمر واضح أن المنطقة يجب أن تظل منطقة سلام وهدوء فكفاها ما شهدته من حروب ودمار وتدمير. وكفاها ما لقيت من نزاعات متكررة قائمة على أسباب لا معقولة

❖ ❖ ❖

قمة مسقط... الآمال والتحديات

في آخر شهر ديسمبر القادم تنعقد قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. تنعقد بمسقط التي شهدت الإرهاصات الأولى لقيام هذه المنظومة الأنجح حتى الآن في المنطقة العربية.

وككل القمم السابقة فإنها ستبحث عن النجاح إلى جانب البناء على ما تم، والاندفاع نحو تحقيق أهداف جديدة تعطي مساحات من التقدم والازدهار للوطن ومزيداً من الرفاهية للمواطن.

ومن المعروف أن هذه القمم التي يعقدها قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا يمكن لها أن تحقق المرجو منها. أولاً: من حيث دورية انعقادها. وثانياً من حيث تنظيمها إلا بتضافر كل الدول الأعضاء الست المشكلة لهذا التجمع والتي اتفقت حسب ما جاء في النظام الأساسي للمجلس الموقع في «٢٥ مايو عام ١٩٨١ بأبو ظبي» بأنها وإدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها والرغبة في تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها فإنها تتفق على:

١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

٣- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:
   أ- الشؤون الاقتصادية والمالية.
   ب- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
   ج- الشؤون التعليمية والثقافية.
   د- الشؤون الاجتماعية والصحية.
   هـ- الشؤون الإعلامية والسياحية.
   و- الشؤون التشريعية والإدارية.

٤- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروة المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

وكسابقاتها وتالياتها فإن القمة القادمة تثير حواراً طويلاً ومعمقاً تطرح فيه مجموعة من التساؤلات المبررة والمحقة والمنطقية، لان انعقادها أساساً يجيء لمعالجة القضايا أو متابعة ما عولج منها أو تطوير الفكر حول ما هو باقي ومستمر.

نحن نعلم أن كل اجتماع لقادتنا، يعقد وهو محمل بجدول أعمال ضخم وواسع، ويحتاج إلى كم هائل من البحث والمداولة ولعل على رأس هذه الأجندة قضية «تطوير العمل الخليجي المشترك» ونقله إلى مراحل تتلاءم مع تطورات الأحداث الداخلية والعربية والإقليمية والدولية. مع الإدراك أن مقدرات المواطن الخليجي هي التي تمثل المحور الرئيسي لأي جهد يبذل، أو قرار يتخذ أو إجراء يؤخذ به.

ستكون الأجندة العامة للقمة القادمة «قمة مسقط» حافلة بمواضيع جوهرية سياسية واقتصادية واجتماعية تفاعلت بالبحث مع بعضها الهيئة الاستشارية للمجلس ورفعت حولها التقارير والدراسات إلى الأمانة العامة، وهذا ما يمثل مدخلاً لهذه المقاربة المتواضعة والداعية إلى تلقي المسؤولين لهذا الموضوع وهذه الدعوة لكل الانفتاح الذي عهدناه ليس على المستوى العادي من المسؤولين ولكن حتى على مستوى القمة.

إن ما ندعو إليه هو الالتفات بكل حزم إلى قضية تزايد عدد الوافدين غير المبررة

والتي وصلت في بعض الدول الخليجية إلى نسب عالية جدا يعلمها الكل لأنها من القضايا التي لها ارتدادات واستحقاقات مباشرة وغير مباشرة، ولأنها مؤثرة بصورة كبيرة جداً، ولعل أهم هذه الاستحقاقات هي مسألة التجانس السكاني، إذ إن مجتمعات دول المجلس قد فقدت هذا التجانس بسبب اشتداد الهجرة إليها وازدياد عدد الوافدين حتى أصبح السكان الأصليون في بعض الدول أقل بكثير من أعداد غير المواطنين ووصلت النسبة من ٣٠ إلي ٨٠ في المائة الأمر الذي جعل السكان الأصليين في هذه الدول أقلية، وغدا دورهم هامشياً في عملية الإنتاج بمعناها الشمولي.

لقد انقسم المجتمع الخليجي إلى مجتمعين منفصلين لا يتداخلان ولا يتمازجان إلا في أضيق الحدود. أما المجتمع الأول فهو مجتمع المواطنين المُرفّه الذي يعمل أفراده في الإدارة، وغالباً في قطاع الدولة مع بعض الفوارق البسيطة في دولة أو دولتين. والمجتمع الثاني هو مجتمع الوافدين الذي يعمل في المهن الارتكازية والبنائية في الدولة، وغدا متحكماً بها.

إن هذا الخلل يقود، وبالضرورة.. إلى تهميش دور المواطن وفقدانه القوة التبادلية وبقوة الضغط.

لذا فإنه من الضروري على الدول الخليجية أن تعالج مشكلة «ضعف التجانس» هذا ومشكلة العمالة الوافدة بطرق دستورية وقانونية مشروعة، لتعيد التوازن إلى مجتمعاتها، وذلك إلى حين إحلال العمالة الوطنية المتزايدة بدلاً من العمالة الوافدة.

وحتى يمكن فهم ذلك من الضروري الإشارة إلى قضية «تراجع الرفاهية» الخليجية ليس على الخليجين فحسب بل حتى على العمالة الوافدة الماهرة بسبب ارتفاع التكلفة المعيشية التي ارتفعت خلال السنوات الخمس الماضية إلى أكثر من أربعة أضعاف ما كانت عليه في السابق عندما كانت تشكل مصدر رفاهية للمواطن ومصدر جذب للعمالة الوافدة الماهرة التي تعمل في التخصصات الدقيقة مثل الطب والهندسة وبعض الوظائف الإدارية العليا في قطاع الإنشاء والمصارف. بالإضافة إلى ما رافق ذلك من تضخم وظيفي في القطاع العام الذي ترهل بحيث أصبح يستنزف جزءاً كبيراً من موارد الدولة.

إننا نرجو أن تتدبر القمة هذا الوضع المهم بأن يتم لفت الانتباه الأكثر التفاتا إلى ارتفاع نسبة الباحثين عن العمل بين المواطنين، وإحساس الحكومات بضغوط الدعم المطلوبة منها، وذلك حتى نتمكن من الخروج من المأزق المتزايد كل سنه بسبب مخرجات التعليم المتزايدة أيضاً، وحتى نقدر على درء خطر الكثير من الانعكاسات المتوقعة.

أمام القمة القادمة كماً هائلاً من التحديات الداخلية والخارجية في مقدمتها الملف النووي الإيراني وانعكاساته وتطوراته في ظل ذهاب الإدارة الأمريكية الحالية ومجيء إدارة جديدة في الشهر نفسه بالإضافة إلى الأزمات المالية التي يمكن أن تهدد استقرار ورخاء دول المنطقة والتي لم تتضح معالمها حتى الآن بشكلها النهائي والاهم من هذا وذاك التحديات الأمنية المعقدة التي تهدد المنطقة.. ولكن معها كل القدرة على المواجهة والتصدي لكل التهديدات، على أن يأتي ذلك كله ضمن سياق المشاركة والتبادلية بين المواطن والدولة.

❖ ❖ ❖

الحوار الفلسطيني الفلسطيني إلى أين؟

منذ أن تسلمت حركة حماس في غزة على قياسات الانفصال بالرأي وبالقرار بالسلطة، وعلى قياسات ما أسمته السلطة الفلسطينية بالانقلاب، منذ تلك اللحظة والشأن الفلسطيني ومعه النظام العربي برمته يعيشان حاله من الارتباك والخوف والغضب والسخط.

وما أن تطورت الأمور حتى وصلت إلى حد الاقتتال العسكري حتى أخذ الشارع الفلسطيني بالتحول نحو الكفر بزعامته وقياداته. الذي مع حماس هم فلسطينيون ولهم قضيه هي ذات القضية التي يعيشها أولئك الذين مع السلطة، وكلا الطرفين متضرر من الاحتلال والتنكيل. لذلك يبرز العجب والرعب إلى حد الغثيان.

ومما يجعل الأمر أكثر خطراً وريبةً أن الحوار المتعطل الذي نشهد صورة منه الآن ليس وليد الأزمة الحالية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، فمنذ ديسمبر ٢٠٠٢م عقدت فصائل منظمة التحرير ثلاثة حوارات، إلا أنها لم تنجح ولم تثمر عن شيء ولم تأت بما كان يرجوه الشارع الفلسطيني.

وقبل ذلك كانت هناك أربعة حوارات بدأت في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، بحوار الخرطوم بين حركتي فتح وحماس بالذات، إلا أن ما نشهده وما يتحقق على الأرض هو المزيد من مظاهر الفوضى والفلتان الأمني، والمزيد من الاختلاف وانهيار كل مبادرات السلام.

التناقض واضح في الخطاب السياسي الفلسطيني في غزة وذلك الآتي من رام الله، وهناك تزايد في مظاهر التصادم المسلح والاحتكام اليومي إلى لغة السلاح التي بدت هي المسيطرة، وترسخ الصراع على الصلاحيات والاختصاصات بين المؤسسات، وغدا الحوار بين الطرفين حوار طرشان، كل طرف يتحدث إلى نفسه ولا يخاطب الآخر.

وما يبدو للعيان أن كل طرف متمسك بموقفه القائم على ضرورة أن يحقق الطرف الآخر اشتراطاته قبل بدء الحوار وهذا أمر مناقض تماماً للمنطق.

بعد اتفاقية «صنعاء» تفاءل الكثيرون، حتى وصل الأمر بالبعض أن ينتظر لقاء عباس ومشعل في غضون أيام. إلا أن ما حدث عكس ذلك تماماً؛ فما أن انفض السامر وقبل أن يجف حبر الاتفاق عادت الأمور إلى المربع الأول بل أحياناً إلى ما قبل المربع الأول.

إن المتتبع للأجواء المتلبدة فوق غزة ورام الله يجد أن هناك عدم وضوح في الرؤيا لدى الطرفين، بل ويدرك أن كلا الطرفين أخذ يضع العراقيل أمام أية فرصة للنجاح، ليس في بدء الحوار ولكن وصل الأمر إلى قتل كل محاولة للتفكير بالحوار.

ما يجري على الساحة الفلسطينية حالة متفردة وفريدة وعجيبة وغير مسبوقة، ففي علم السياسة والاجتماع نفهم أن الدول أو الشعوب التي تكون تحت الاحتلال توحد صفوفها وتؤجل الفصائل المنخرطة في التحرير كل خلافاتها ولا تفكر إلا في أمر واحد هو التحرير. ولكن ما يجري في فلسطين هو أن الأطراف تركت في كثير من الأوقات مصادمة الاحتلال، وتصادمت فيما بينها وهذا ما تريده إسرائيل أصلاً.

وهنا لابد من وقفه ترتكز على أمرين:

الأول: أن على السلطة الفلسطينية أن تستفيق من وهم السلام، وان تعلم أن حكومة الاحتلال في إسرائيل ليست مستعدة أن تعطيها أي حق من حقوق الفلسطينيين، وأقصى ما يمكن أن تقدمه «كيان مفكك حدوده جدار العزل العنصري»، منزوع السيادة تتحكم فيه سياسياً وامنياً واقتصادياً، وترفض حق العودة وتعتبر أن القدس الموحدة هي عاصمتها الأبدية، وهذا كله أو معظمة هو تفريغ لكل محاولات بناء مبادرة سلام.

الثاني: إن المطلوب من حماس أن تكون أكثر فهماً للمعطيات الدولية والإقليمية وحتى بعض المحلية إلى أن تصل إلى بعض الفصائل الفلسطينية، هي غير قابلة بالبرنامج الذي تراه حماس والذي هي غير قادرة على تحقيقه، فبالرغم من أن تحرير فلسطين هو

أمل عربي وهاجس إسلامي وقضية حياة للفلسطينيين إلا أن الظروف الدولية والإقليمية الآن تعارض تماماً مثل هذا الطرح بل والبعض أصبح يقول بعبثيته. «على الفلسطينيين أن يحملوا السلاح وغصن الزيتون في ذات اليد».

وحتى يكونوا عمليين.. فانه من الضروري دعوة الفلسطينيين جميعاً كي يعيدوا النظر في أطروحاتهم ونحن في الخليج العربي نرجو قيام «آلية» متابعة عربية تحدد المسؤولية وتضع ما يتفق عليه بين الأخوة الفلسطينيين أمام شعبهم وأمام مسؤولياتهم، لابد من رأب الصدع، ولابد من الحوار، وإنهاء حالة الانقسام الموجودة على الساحة الفلسطينية، لأنها أولاً وأخراً تصب في مصلحة الإستراتيجية الإسرائيلية.

❖ ❖ ❖

التعليم والتنمية..

في الفترة من ١٦ أكتوبر إلى ٣ نوفمبر ٢٠٠٧م عقدت الدورة الرابعة والثلاثون للمؤتمر العام لليونسكو برئاسة السلطنة وذلك بمشاركة جميع الدول الأعضاء في المنظمة. حيث عقدت الطاولة المستديرة الأولى لوزراء التربية والتعليم تحت عنوان «التعليم والتنمية الاقتصادية» وهذا في حد ذاته دليل أكيد على أن المجتمع الدولي قد التفت بشكل جدي إلى هذه القضية الهامّة التي خصص هذا الأسبوع لتناولها في هذا الملف.

في أيامنا هذه اتجه الكثير من الدول إلى عملية البناء والتقدم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإلى تهيئة الأفراد ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعاتهم. لذا بدأ الاهتمام بكل مدخلات التعليم وبكل مراحله. منطلقة في ذلك من حقيقة مفادها: أن التنمية الحقيقية للشعوب تقوم على تثقيف الأفراد وتطوير قدراتهم الخاصة، لأن الإنسان هو أداة التنمية.

وحتى تتم عملية التنمية على وجهها الصحيح من الضروري تنمية المصادر البشرية من خلال التعليم والتدريب. أي أن التنمية الحقيقية تكون بالاستثمار في تطوير الإنسان وتنميته.

وبسبب ذلك ظهر تيار فكري حديث يدعو إلى إعادة النظر في خطط التنمية الشاملة للدول على أساس أن هذه الخطط التنموية يجب أن تصمم بحيث يكون الهدف الأساسي منها هو التنمية البشرية في المقام الأول، وان التطور المادي والاقتصادي والصناعي يأتي بعد بناء قاعدة عريضة من ذوي التأهيل العالي من المواطنين.

لقد وجد العالم أن هناك ضرورة لتغيير معايير التمدن أو المدنية، وهو ما يعرف «بالنمو الحضري» وأن الانجاز المادي لم يعد هو المؤشر الحقيقي على التنمية إذ إن ذلك تجريد خاص للجانب الصحيح والواقعي ألا وهو الجانب البشري الذي هو الباعث

الحقيقي لكل المنجزات المادية. لذا فإن معيار التنمية الفعلي هو مؤشر الرقي البشري أو الحضاري، ويكمن ذلك في مدى نمو الجانب المعرفي والخبراتي للإنسان.

واستجابة لهذا التحول الجوهري، فإن العديد من المنظمات الدولية اعتمدت معايير حديثة لقياس نمو الدول، تبعد كثيراً عن المعايير القديمة كتصنيف الدول إلى دول نامية ودول متطورة ودول صناعية ودول ذات تخطيط مركزي إلى غير ذلك.

حيث اعتمد أحدث مؤشر للتنمية من قبل هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ وهو مؤشر التنمية البشرية HDI اعتمد بشكل رئيسي على الحالة التعليمية أو المستوى التعليمي للشرائح السكانية في الدول حسب معايير معينة.

كما اعتمدت، بعد ذلك بعض المنظمات الدولية الخاصة وغير الرسمية، أساليب جديدة لقياس التنمية في العالم وبشكل أساسي ورئيسي على عدد من المميزات البشرية وفي مقدمتها الحالة التعليمية للأفراد.

إن دور التعليم في تحقيق حاجات التنمية ومتطلباتها، يأتي في أعلى سلم الأولويات في أية خطة تنموية ذات نظرة شمولية عامة الأهداف طويلة المدى، لذلك من الضروري تقليص الفجوة بين نوعية الخريجين وخطط التعليم وبين احتياجات التنمية المتكاملة القادرة على مواجهة التغيرات وعلى التكيف مع متطلبات المستقبل. حيث يعتبر التعليم نشاطاً حياتياً متصلاً، وهو وسيلة الفرد الحقيقة ذاته، وهو أداة المجتمع في تحقيق النمو والاستمرار إدراكاً في الوقت نفسه أن التعليم في هذا السياق لا يعني فقط المنهاج النظامي ولكن الشامل لكل الوسائل والأوعية الثقافية.

كما يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً بالتنمية إذ أن فلسفة التنمية هي إفراز اجتماعي وبالتالي هي محكومة بمدخلاتها، والتعليم هو أهم هذه المدخلات.

وهناك نظرة جدية لربط التنمية بالتعليم، والعكس صحيح ففي أوروبا على سبيل المثال هيكلة التعليم في سويسرا تقوم على متطلبات التنمية. فهناك يدخل إلى التعليم الابتدائي والإعدادي كل الطلاب. ثم يوجّه ١٠ في المائة للتعليم الثانوي وبعد الثانوية يتوجه عدد قليل من ال ١٠ في المائة إلى التعليم الجامعي بينما يوجّه الباقون إلى التعليم الفني.

من هنا وحتى نستطيع أن نخلص إلى آلية فاعلة في ربط التنمية بالتعليم والتعليم بالتنمية فإنه من الضروري تعزيز الآتي:

أولاً: التوجه نحو التنمية المتكافئة والتخلي عن «التعليم البنكي» أي أن لا يجري الارتكاز على إيداع «المعلومات في ذاكرة الطالب ثم سحبها» عند الامتحان.

ثانياً: تبني فلسفة التعليم للتفكير لا للتحصيل.

ثالثاً: تشجيع التعلم الذاتي.

رابعاً: تفعيل دور الشباب في التنمية.

خامساً: الإفادة الكاملة من التجارب العالمية في مجال ربط التعليم بالاحتياجات التنموية.

❖ ❖ ❖

التحـولات الإقليميـة وأثرها على المنطقة..

أولاً: التقارب السوري الفرنسي

في الشهرين الأخيرين استكملت الكثير من الاتصالات السورية الفرنسية مغزاها حيث توّجت بزيارة فرنسية رسمية لسوريا. سبقها زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى فرنسا وبذلك تكون سوريا قد تصدّرت عملياً قمة الاتحاد من أجل المتوسط.

وتطورت العلاقات بين البلدين بشكل دراماتيكي ومتسارع بحيث إن كثيراً من الأوساط السياسية العالمية وحتى الفرنسية لم تستطع استيعاب ما جرى بسهولة. ولذلك فإن ردود الفعل جاءت غير واضحة وغير دقيقة وفيها الكثير من الارتجالية.

لقد جاء تناول هذا التقارب من زاويتين: الأولى من حيث سِرهُ والثانية من حيث أهدافه ومقاصده وأغراضه؛ وقد تساءل الكثيرون حول هذين الأمرين، وأثاروا بدهشة أكثر استفسارات عديدة أثناء البحث عن إجابة أو توضيح.

أما فرنسا فقد قالت إن سر التقارب يكمن فيما قاله الرئيس ساركوزي إذ أعلن بصورة مباشرة أن العالم سيقع في مخاطر حقيقية لو لم يمد يده لبشار الأسد. أما سوريا فتقول أن السر يكمن في بروز فهم فرنسي جديد لدور سوريا في المنطقة.

وإن لهذا الدور ثقلاً لا يمكن تجاوزه أو الالتفاف عليه؛ فسوريا دولة قوية عسكرياً ولها اقتصاد غير متورط في قضايا الانهيارات في العالم، ولها علاقات مع قطب إقليمي مؤثر هو إيران ومحيطه بكل الحدود البرية للبنان الدولة التي كانت مسرحاً لكثير من محاولات تنفيذ أجندات دولية وإقليمية وعربية مختلفة. ولاسيما بعد انكفاء المشروع الأمريكي في لبنان ووصوله إلى حد الفشل بعد أن أدرك أن اعتماده على جماعة «١٤ آذار» لم يوصله إلى الحسم.

بالإضافة إلى أن هناك فهماً فرنسياً جديداً للمنطقة، ليس فيه بحث عن التماهي

مع المصالح الأمريكية أو غيرها، وإنما يقوم على تحقيق المصلحة الفرنسية أولاً والأوروبية ثانياً.

وقد جاء ذلك في سياق التوجه العام الذي بدأ يحكم العلاقات الدولية وميزان القوى وتوازنها، والذي ترى فيه أوروبا ضرورة تملكها لدور فاعل ومؤثر حتى لو دخلت في مواجهة بصورة ما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعزز ذلك إدراك أوروبا أن نظرية القطب الأوحد لم تعد واردة وان أمريكا نفسها «لم تعد قادرة على الاحتفاظ بالقمة» منفردة، فهناك روسيا التي بدأت تستعيد عافيتها كوريث له حضوره، للاتحاد السوفيتي، وهناك الصين القادمة بقوّة.

أما فرنسا فإنها تسعى لكسر طوق الاحتواء الأمريكي من جهة والى تكثيف وجودها الاقتصادي والاستثماري في المنطقة من جهة أخرى ولذا فقد قال ميشيل دوكلو السفير الفرنسي لدى سوريا: إن فرنسا تريد تعاوناً واسعاً وعلاقات متنوعة مع سوريا. وجاء ذلك تزامناً مع تصريح سفير الاتحاد الأوربي في دمشق فاسيليس بونتو سوغلو الذي جاء فيه «علينا بفتح الأدراج التي أقفلت قبل أربع سنوات» في إشارة إلى تجميد ملف الشراكة السورية – الأوروبية الذي أغلق قبل عامين وبعد توقيعه بالأحرف الأولى.

فرنسا تريد تعاوناً اقتصادياً واستثمارياً مع سوريا، ولذا فقد قال الرئيس الفرنسي ساركوزي مؤخراً «إن فرنسا مستعدة لدعم الاقتصاد السوري» ولقد بدأ تعاون فعلي بين فرنسا وسوريا على مستوى القطاعين العام الخاص.

فهناك مفاوضات للإفراج عن صفقة الايرباص التي ستزود بموجبها الشركة الأوروبية الخطوط الجوية السورية بست طائرات. كما أن شركة لافارج الفرنسية قد وقعت عقدين مع سوريا لتنفيذ مصنعي اسمنت بقيمة مليار ومائتي مليون يورو.

إن التحركات التي تشهدها العلاقات السورية الفرنسية جاءت في سياق تحوّلات ضخمة في الإستراتيجية السورية، إذ أن هناك مساراً للمفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل بقيادة تركيا. وهناك أحاديث لم تعد سرّية تتحدث عن اتصالات سورية أمريكية أنهت الأزمة اللبنانية وخفضت مستوى التحدي بين البلدين.

وبالعودة إلى المربع الأوّل من المقاربة فإن ما يجري بين سوريا وإسرائيل وبينهما وبين فرنسا وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وبينها وبين لبنان ليمثل مرحلة جديدة في خارطة المنطقة كجزء من التغير الكبير الذي تشهده خارطة العالم.

ثانياً: التقارب الليبي الأمريكي

منذ إعلان ليبيا التخلي عن برنامجها النووي طوعاً عام ٢٠٠٢، ومنذ الوصول إلى تسوية في قضية لوكربي الشائكة بين ليبيا وأمريكا، والعلاقات بين البلدين سائرة بشكل مقطور وايجابي، وذلك برعاية مباشرة من العقيد القذافي ومن مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية التي يترأسها سيف الإسلام نجل الرئيس الليبي.

لقد شهدت الدبلوماسية الليبية منذ عقد من الزمن تحولات أساسية دلت على تغييرات تكاد تكون جذرية في الإستراتيجية الليبية فيما يخص علاقاتها الدولية.

وتحت هذا العنوان جاء التطور والتحول في مواقف ليبيا من الأمة العربية ومجلس جامعة الدول العربية على كل مستوياته، وذلك الاندفاع نحو ما يعرف بالفضاء الأفريقي الذي رأت فيه ليبيا، حسب تقديراتها. فضاء أكثر جاذبية وتماسكاً وفاعلية، كما أنها أحست أنها ستلعب فيه دوراً أكبر من الدور الذي كانت تأمله في الفضاء العربي خاصة وان الرئيس الليبي كان يعتبر نفسه وريثاً للناصرية القائدة للحراك العربي كله.

وفي سياق هذه التحولات فقد أدرك الرئيس القذافي أن على بلاده الكف عن توكيل أمرها لأطراف ثالثة تقود تحركها الدولي.

ومن ضمن ذلك علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن هذه الوساطات كانت تأتي وفق أجندات خاصة ومصالح معقده للطرف الثالث. وان كثيراً من النتائج كان التوصل إليها على حساب المصلحة الليبية، لذا فقد انتقلت طرابلس إلى صيغة المفاوضات المباشرة مع واشنطن.

لم تكن العلاقات الليبية الأمريكية تتسم بالهدوء رغم كل ما قيل حولها وقد

وصل الأمر بين البلدين إلى حد المقاطعة والملاسنة والاتهامات المتبادلة، إلى أن وصل الأمر بغارات أمريكية على طرابلس وبنغازي يومي ١٤و١٥ أبريل عام ١٩٨٦م قتلت فيها ابنة الرئيس الليبي بالتبني كما تعرض هو نفسه لإمكانية القتل في هذه الغارات.

لقد جاء التقارب الليبي الأمريكي في ظل تغيرات ليبية داخلية وفي ظل متغيرات دولية هامة وخطيرة أولها بروز تكتلات دولية حالية سوف ترسم خارطة جديدة للعالم على أنقاض الحرب الباردة وزعزعة التفرد الأمريكي بقطبية العالم، وذلك وفق رؤية واضحة أساسها أهمية مصادر الطاقة. والمواقع الإستراتيجية الجديدة التي تحاول القوى الدولية احتلالها والشراكات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الواسعة التي بدأت تبرز.

ولما أن كانت ليبيا هي ثاني أكبر دولة منتجة للنفط في أفريقيا بعد نيجيريا، ولما أن كانت تملك أطول شاطئ على المتوسط ٢٠٠٠ كم تقريباً.. لما كان ذلك فإنها ولا شك ستلعب دوراً قيادياً في أفريقيا، الأمر الذي سيجعلها محط اهتمام أطراف الاستقواء الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت أن علاقات متقدمة مع ليبيا ستضعها في موقع متمكن من التأثير على مصر وثقلها في العالم العربي وأهميتها في قضية إسرائيل، من جهة ومن التأثير في أفريقيا من جهة ثانية.

ولقد جاء التحرك الأمريكي تجاه ليبيا مكثفاً، ففي شهر يناير ٢٠٠٤ م زار وفد من الكونجرس الأمريكي ليبيا وبحث مجموعة من قضايا التعاون بين البلدين. وفي ٣٠ مارس من ذات العام زار وفد أمريكي آخر طرابلس. وفي ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ ألغت أمريكا جميع القيود التي كانت قد فرضتها على نشاطات المؤسسات الأمريكية في ليبيا. وفي نهاية ابريل عام ٢٠٠٤ كانت أمريكا قد ألغت جميع القيود على الحسابات الليبية في البنوك الأمريكية.

وفي ١٥ مايو عام ٢٠٠٦ أعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وفي أغسطس من هذا العام وقعت اتفاقية بين البلدين لتسوية أربعة عشر خلافاً ومطالبة بين البلدين وفي مساء يوم الجمعة ٥ سبتمبر ٢٠٠٨م زارت رايس ليبيا وقابلت القذافي وقالت

في مؤتمر صحفي عقدته مع نظيرها الليبي «إن علاقات بلدها مع ليبيا قد دخلت مرحلة جديدة» وأكدت أن الجانبين يعملان سوياً لصياغة هيكلية للاستثمار التجاري من شأنه أن يحسن مناخ الاستثمار في ليبيا وهو مطلب الكثير من الشركات الأمريكية.

وهكذا، فان هذا التقارب الليبي الأمريكي قد جاء كاستحقاق لمجموعة من القضايا، منها إحساس القيادة الليبية بالإحباط من علاقاتها العربية، لذا فقد قال الرئيس القذافي وفي أكثر من مناسبة إن بلاده قد ضحت كثيراً في سبيل القضايا العربية ولم تحقق من ذلك أي مردود ايجابي وكان ابرز مظهر لذلك التصرف العربي الأخير والمتمثل في عدم كسر الحصار الجوي الذي فرض عليها بينما قام عدد من القادة الأفارقة بالوصول جواً إلى طرابلس متحدين كل أوامر الحصار ومن ذلك أيضاً محاولة ليبيا الخروج من الحصار الذي فرض عليها والذي لم تقدر على مجابهته أو تحديه.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها ترغب في تطوير علاقاتها مع ليبيا وذلك في محاولة لإيجاد مصدر آخر للنفط غير دول المنطقة والذي بات تحت وطأة المناكفة. كما أنها سعت إلى صرف الانتباه عن تورطها في العراق وأفغانستان وغيرها من المناطق التي تسببت في خرابها، إضافة إلى إيمانها أن احتواء ليبيا هو تطويع لمصر وللقارة الأفريقية برمتها.

وعليه فإن للتقارب الليبي الأمريكي ارتدادات واستحقاقات ستطال المنطقة ابتداء من القضية الفلسطينية مروراً بالقضية النفطية وانتهاء بالقضية الإفريقية وبالتوجهات لرسم خارطة جديدة للعالم، تحاول أمريكا جاهدة لأن تبقى فيها الممسك بالقمة المتفردة.

❖ ❖ ❖

مجلس التعاون الخليجـــي حـدود الواقـع وآفاق المستقبـل

مع إطلالة عام ٢٠٠٥ يكون عمر مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد طال ليبلغ أربعة وعشرين عاماً مسجلاً من خلالها أول تجربة تجمع في المنطقة العربية، بالرغم من أن منطقة الخليج قد شهدت السنين الماضية وبالذات منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين أحداثاً خطيرة تراوحت بين التهديد الإقليمي والتدخل الأجنبي المباشر واختلال التوازنات المحلية والعربية وبين القيام بممارسات خرجت عن حد المعقول أو المأمول بحيث أطاحت بكثير من مكونات النظام الإقليمي العربي وأصابت العمل العربي المشترك في بعض مفاصله حتى أصبح الحديث عن التقارب العربي أمراً مثيراً للدهشة والاستغراب بل أحياناً يثير الشفقة والاستهجان.

في هذه الفترة وفي هذه المنطقة استطاع مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أقر بأبوظبي في ٢٥ مايو ١٩٨١ م أن يستمر في البناء على الإيجابيات ومحاولة تجاوز كل العقبات التي كان من الممكن أن تؤدي إلى التخريب لولا أن إدارة العمل السياسي الخليجي قد وعت كل هذه التحديات وأدركت أن أي خطأ ولو هامشياً سيؤدي بالضرورة إلى فقدان التوازن وبالتالي الوقوع في مزالق الافتتان والتشرذم بعد أن تفشل التجربة برمتها وتعود القوى الإقليمية والدولية إلى تجميع قدراتها لتنقض على المنطقة فتدير مصالحها مباشرة. وليس أقرب إلى ذلك قولاً من أن ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ثمانينيات القرن الماضي شهدت حالة حرب عراقية استمرت ثماني سنوات وأحاطت بها دوائر متعددة من الاحتراب الداخلي والخارجي الإقليمي والدولي وأصبحت مقدرات المنطقة نهباً بين شعارات السياسة ومرتكزات المعتقد.

إلا أن ما يجب التنبّه إليه أن ذلك كلّه لا يعني، بالمطلق، أن المجلس في حالة من الوقاية تجنبه الخلل أو الضرر إذ أن مستجدات جديدة ومعطيات حديثة أخذت تلعب

دوراً هاماً في المنطقة خاصة بعد أن تكرّس بقاء القوات الأجنبية المحتلة في العراق وعلى الحواف في أفغانستان وما يثار هنا وهناك من مساس بالأمن الداخلي لبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إذاً لابدّ من التحوّط والوعي ولابد من وضع بعض الخطط وإجراء مجموعة من الدراسات المعمقة وإقرار آليات جديدة تتناسب مع طبيعة الأحداث والتطورات والممارسات تعمل على تجنيب دول المجلس مخاطر الانزلاق في متاهات العتمة الفكرية والعقائدية والشتات السياسي والتضاد في المصالح والانتهاء أخيراً إلى الاختلاف والانكفاء إلى الذاتية.

ومما يزيد الأمر قلقاً تلك التحوّلات التي خلّفها غزو العراق للكويت متمثلة بتلك التداعيات التي اجتاحت دول الخليج العربي ومنها سعي بعض أطرافه نحو تحقيق توازنات إستراتيجية فردية «أمنية، تجارية» تتحكم فيها منطلقات وغايات خارجية عن السياق الجمعي لدول المجلس «مجتمعة»؛ بعد أن أدّت القراءات الفردية الجديدة إلى مخرجات تقول بخصوصية الدولة الخليجية وشخصيتها وانبرت في ممارسة فتح الباب على مصراعيه أمام كافة الاحتمالات الخلافية والامتدادات خارج حدود الإقليمية أمنياً واقتصادياً وسياسياً بالإضافة إلى ذلك الاندفاع القوي نحو تحويل مفهوم القضية الأمنية إلى مفهوم تجاري تحكمها فلسفة السوق «الربح والخسارة» وتتحكم بها إرادات مستوردة وذات قياسات تخدم مصلحة الآخر قبل أن تخدم المصلحة الخليجية المشتركة التي تأسس من أجلها المجلس.

وسط هذا الضجيج السياسي والأمني من الضروري أن ندرك نحن في دول المجلس أننا أصبحنا مستهدفين من قبل الكثير من القوى الدولية التي بدأت تبحث عن تحقيق أهدافها الفردية دون الالتفات إلى مصالحنا نحن وهذه بعض اللفتات أصلاً من الانحرافات التي أصابت معظم أنماط العلاقات الدولية خاصة بعد أن ترسخت فرضية أن العلاقات العربية قد أصيبت بحالة من الترهل غير المبررة وغير الصحيّة.

من هنا لابد من إعادة قراءة واقع مجلس التعاون الخليجي وإعادة الإحاطة بمفردات

العمل الخليجي المشترك وذلك من خلال مجموعة من المعطيات منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: إن القضايا الأمنية في «دول الخليج العربية الست» تكاد تكون واحدة سواء كانت هذه القضايا داخلية أم إقليمية أم دولية. لذا فان أي خرق للإستراتيجية العامّة والمشتركة للأمن الخليجي سيؤدي، وبالضرورة، إلى فتح المجال واسعا أمام تدخل قوى خارجية مما يعني عودة التبعية لهذه القوى بصورة أو بأخرى. لذا فإن مقاربة القضية الأمنية يجب أن تتم بصورة جماعية ومن منظور التوحد لا من مداخل التجزّؤ والتمزّق، أو حتى من بوابة اختلاف الاجتهادات.

ثانياً: أن العالم، ونحن في دول المجلس جزء منه، يتعرض لتيار جارف طبيعته وأساسه صدام الحضارات والفكر والعقيدة وأساسه أن الانتماء إلى منطقتنا العربية يعني إعطاءنا هوية التمرد على المجتمع الدولي، وبالتالي الخروج على مبادئ السلم والأمن والتعاون والعقلانية، ولم تكن دولة عربية بما في ذلك بعض دول مجلس التعاون الخليجية تسلم من هذا الاتهام المباشر أحياناً وغير المباشر أحياناً أخرى.

وعليه فإنه من الضروري أن نغير ترتيب أولوياتنا الأمنية ونضع مرتكزات الالتقاء بالمنهج والتوحد بالجهد أمام أعيننا ونحن نواجه مصيراً ليس من السهل الخروج منه بسلام.

ثالثاً: من الضروري أن نسعى إلى وضع برنامج شامل لتطوير التنمية السياسية الخليجية المشتركة ابتداء بالدولة وانتهاء بالمجموعة يكون أساسها زيادة الوعي الشعبي ويكون ذلك من خلال إجراء مسح عام لجميع القوى في المجتمعات الخليجية والبناء المشترك فيها.

وهذا يعني الاهتمام بالقطاعات الشبابية وتمكينها من المشاركة السياسية الواعية مما سينمي مفاهيم الانتماء ويرسخ أسس الولاء للوطن سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المجلس.

رابعاً: إن تحديث النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الذي أقر في ٢٥ مايو عام ١٩٨٠ ضروري بحيث تعطي الدول الأعضاء في المجلس المزيد من الصلاحيات للمجلس

تمكنه من ممارسة عمل فاعل في تقوية هذه المنظمة الإقليمية بحيث تغدو قادرة على حماية الدولة «الفرد» أولاً وإصلاح الخلل الذي يشوب بعض العلاقات البينية بين دول الخليج العربية «المجموع» ثانياً وتفعيل دور المجلس إقليمياً ودولياً ثالثاً.

خامساً: من الضروري إجراء المزيد من الحوارات العامة بين كافة القطاعات الفاعلة في دول المجلس الست وإقامة الندوات المشتركة داخلياً وخارجياً الأمر الذي سيخلق أسساً قوية يمكن أن يبنى عليها في مسيرة إيجاد أرضية توحّد بين دول المجلس، تتفق والمكون الثقافي والاجتماعي للشعوب في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالتالي ستخدم هدف معالجة كل القضايا الإستراتيجية بتشابكاتها المختلفة.

سادساً: تطوير عمل «الهيئة الاستشارية» للمجلس التي وافق المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشرة المنعقدة بدولة الكويت عام ١٩٩٧م على تأسيسها بحيث تصبح مؤسسة برلمانية متقدمة على غرار التجربة الأوروبية وإعطاؤها المزيد من الاهتمام بإدخال الكادر الشاب المؤهل للبحث والتحليل العلمي للظواهر الخليجية داخلياً وخارجياً؛ بحيث يتعزز دورها في خدمة المواطن وفي تفعيل مسيرة المجلس؛ بحيث تتعمق فكرة الالتفاف حول المجلس وبالتالي تحقيق المزيد من النجاح والقدرة، تكون إحدى صوره تطوير العلاقات بين دول الخليج لتتشكل نواة اتحادية لها دستور خاص. بالتالي ستكون قوّة مؤثرة إقليمياً ودولياً.

سابعاً: اقتراح المزيد من المشاريع الصناعية المشتركة انطلاقاً من الفهم العام بأن التجمعات الاقتصادية تشكل مرتكزاً هاماً يقود إلى تنمية حالة التوافق بين الدول وبالتالي إيجاد المزيد من التقارب بينها. ويكون ذلك من خلال تسهيل انتقال رأس المال وحمايته وانتقال الحركة التجارية وتهيئة كل الظروف لزيادة حجمها بين بلدان دول المجلس ويكون ذلك من خلال بناء المزيد من المؤسسات الاقتصادية المشتركة سواء كانت على مستوى البناء الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو تشجيع تأسيس البنوك والشركات الخليجية المشتركة.

ثامناً: زيادة مستوى التبادل الثقافي على جميع مستوياته وصوره المتمثلة في تبادل

الابتعاث الجامعي بين الدول الخليجية مما سيبني بالضرورة ثقافة مشتركة تفضي إلى تحقيق هدف عام لمعنى الحالة الجمعية التي كانت أحد أسس بناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولمواجهة ذلك كلّه من الضروري أن ندرك نحن أبناء مجلس التعاون شعوباً وحكومات أن العالم يتوجه نحو التكتل وأن الدولة «الفرد» لم تعد قادرة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو البشرية – والأدلة كثيرة –على مواجهة الاندفاع الدولي في اتجاه العمل الجماعي في محاولة جادة للتغلب على مشكلاتها حتى تستطيع أولاً المحافظة على الكيان الخاص ومن ثم كيان التجمع الذي تنتمي إليه من أجل وضع المجزوء والمجموع على خارطة التحولات الدولية.

❖ ❖ ❖

الشورى العمانية..

يقوم مفهوم «الدولة» الحديثة على مقاييس ومواصفات واسعة التطور والتقدم. لعل أهمها مبدأ المشاركة السياسية المبنية على تنمية سياسة شاملة وواعية ومدركة لأبعاد الحق والواجب، ومحيطة بسلامة العلاقة بين الأطر والكوادر الرسمية وبين المواطن. وحتى يتحقق ذلك من الضروري الأخذ بكل أسباب الانفتاح والتواصل وإحاطة قنواتها بكل الاهتمام والحرص والجديّة.

لقد فهمت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم كل ذلك ووعته وأدركته ولكنها ولعل هذا ما يميزّها عن الكثير من التجارب الراهنة أنها استطاعت أن تدرس الإمكانات والمقدرات والمعطيات والواقع ثم زاوجت بينها وبين التحرك نحو الحداثة فجاء الأمر على نسق عماني خاص، ارتكز على الأمل في تحقيق الأهداف والتعاطي مع الحاضر والمستقبل بسلاسة ونجاح، ولكن دون انتزاع الذات من حقائق الدين والموروث وثوابت التاريخ ومحددات الجغرافيا والاقتصاد ودون الابتعاد - بحجة التطوير- عن التقاليد والعادات والأعراف الاجتماعية والفكرية السليمة.

ولعل التجربة التي نعيشها في السلطنة تمثل أنموذجاً يكاد يكون متفرداً، حيث استطاعت السلطنة بقيادة جلالته أن تؤدي المطلوب والمرتجى من خلال سياقات ونماذج وحدود ملأت الدولة بالمفاهيم والمظاهر والممارسات الحديثة القائمة على الإيمان بأن لكل مجتمع مواصفاته وشخصيته وثقافته والتي بدورها تضع الدولة على مسارات معينة ومحدودة، أقامت أسساً لبناء دولة عصرية تقوم على مفاهيم المشاركة الفعلية بين السلطة وبين المواطن منطلقة من احترام قيم العدالة والمساواة ومن الرضا والتراضي والاطمئنان.

وقد توج ذلك بتثبيت مبدأ الشورى وبانتقاله من مرحلة المنحة إلى مرحلة الحق، بضمانة النظام الأساسي للدولة.

وحتى يتحقق ذلك اعتمدت القيادة أسلوب التوازن بين الإمكانات وبين الطموح

بشكل واعٍ وبقراءة هادئة ومعمقة لكل ما يدور ويحدث محلياً وإقليمياً ودولياً. وبالتالي فإنها سبرت واحترمت كل حقائق التطور والنماء ومستلزماتها واستحقاقاتها.

لذا فقد تبلورت رؤية شديدة الوضوح فيما يتصل ببناء الدولة الحديثة وفق خطة متكاملة توفر للشعب الحياة الكريمة ومعتمدة في الوقت نفسه على سياسة المراحل وإعطاء كل مرحلة حقها من الدراسة وإتمامها على خيروجه ثم الانتقال إلى المرحلة التالية.

وفي ظل الحكم الذي يسوس الحياة العامة في السلطنة نرى محاولة جادة وناجحة في تثبيت حكم ديمقراطي عادل رغم تعدد المكونات الاجتماعية والفكرية. أي أننا في السلطنة قد تجاوزنا توزيع قيم السلطة على الطريقة التقليدية.

لذا فقد احتلت الشورى باستيعاباتها الديمقراطية جزءاً كبيراً من توجهات الدولة وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم الذي بنى قنوات اتصال سجلت تميزاً غير مسبوق على مستوى المنطقة وأجزاء كثيرة من العالم.

ولعل المثل الأوضح هو ما يقوم به جلالته من جولات سنوية تكاد تغطي كل أرجاء السلطنة؛ وعبرها يلتقي جلالته بعدد كبير من المواطنين، إذ إن جلالته يُنشئ اتصالاً مباشراً مع المواطن العادي، الأمر الذي يشكل نوعاً من أنواع البرلمان «المفتوح» وهي صيغة فيها مكونات واسعة من مكونات الديمقراطية المباشرة.

هذا على مستوى جلالته شخصياً، أما على مستوى إقامة المؤسسات الشورية فقد التزم جلالته بإقامة هذه المؤسسات ضمن مراحل تستكمل الواحدة تلو الأخرى، مع التنبه الواعي والفهم الجادين بأن القوانين يجب أن تتسم بالعقلانية وألا تصدر عن العاطفة غير المنضبطة.

وهذا ما قاد المشرعين إلى الحرص على تحاشي التسرع أو الاندفاع وسوء التقدير وهم بصدد قيامهم بوظيفتهم؛ إذ إن المطلوب منهم التفكير السديد والرؤية الثاقبة والقراءة المعمّقة والابتعاد عن الجدل والعبثية في شتى مراحل العملية التشريعية هذا من جهة ومن جهة أخرى بما أن القوانين والقرارات تسري على أفراد الشعب فلا بد وأن يشاركوا بصورة أو بأخرى، وبمختلف أطيافهم، في صناعة التشريع، حتى تجيء

القوانين تعبيراً صادقاً عن إرادتهم.

إن وظيفة الدولة الحديثة تقتضي تحقيق قدر كبير من التوافق والانسجام بين أجزائها، ابتداء من تكوين المؤسسات، مرورا بتنظيم صلاحيات هذه المؤسسات وانتهاء بالمخرجات المنتظر أن تصل بالحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى أهدافها النهائية والمخطط لها والمرجوّة في الوقت نفسه.

ولوضع هذه التصورات والمخططات موضع التطبيق، واستكمالا لبناء أركان الدولة الحديثة وتطوير مؤسساتها في مختلف المجالات، فقد بدأت القيادة الواعية والصادقة باعتماد برنامج واسع لتحقيق هذه الأهداف انطلق عملياً في ١٩٧٩/٤/٢١م بإصدار المرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٩ والقاضي بإنشاء مجلس الزراعة والأسماك والصناعة والذي كان الغرض منه الإسراع بعجلة التنمية في قطاعات الزراعة والأسماك والصناعة بالإضافة إلى إيجاد نوع من التواصل بين المواطن والقيادة وهذا هو الإطار العملي لما ذكرناه في بداية المقال.

وهنا لا بد من الإشارة إلى المفاهيم السياسية الحديثة والمدارس الفكرية المعاصرة التي ترى انه كلما ارتفع مستوى المشاركة الشعبية في القرارات العامة للدولة قرب النظام السياسي من الديمقراطية التي أصبحت تنشدها كل المجتمعات والدول والشعوب، وهذا ما ركزت عليه السياسة العامة للسلطنة منذ تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد. حيث تجسد ذلك أول ما تجسد في إنشاء المجلس الاستشاري للدولة عام ١٩٨١م عقبه بعشرة أعوام مجلس الشورى وما رافق ذلك من خطط تنموية طويلة الأجل ثم إصدار النظام الأساسي للدولة في نوفمبر عام ١٩٩٦م الذي تميز بتوسع المشاركة السياسية لكل مكونات المجتمع.

وهكذا فقد أجادت القيادة فهم الديمقراطية الحديثة بل وقد ذهبت في فهمها وممارستها أشواطاً أكثر في العديد من الممارسات والاجتهادات، فلقد شكل البرلمان المفتوح الذي عمل به جلالته منذ توليه مقاليد الحكم في البلاد صورة متقدمة لمعنى التواصل بين السلطة وبين المواطنين، وبذلك وبدلاً من أن يذهب المواطن إلى ولي الأمر فإن

القيادة نفسها هي التي ذهبت في اتجاهه، وانتقلت من مكاتب الإدارة القائمة على الأساليب التقليدية إلى الإدارة القائمة على أرض الواقع.

بعد عام من تسلم جلالته مقاليد الحكم في البلاد أكد في ١٩٧١/٧/٢٣م على وضع أسس التصور الشوري الديمقراطي فقال: إن خطته في الداخل تقوم على بناء البلد وتوفير الحياة المرفهة والعيش الكريم لكل أهله. وقال جلالته: وهذه غاية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مشاركة أبناء الشعب في تحمل أعباء المسؤولية ومهمة البناء. ويضيف جلالته: ولقد فتحنا أبوابنا لمواطنينا في سبيل الوصول إلى هذه الغاية، وسوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعنا العماني وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا جاعلين نصب أعيننا تعاليم الإسلام الذي ينير لنا السبيل دائماً.

لقد حققت الشورى في السلطنة نقلة تجاوزت الكثير من الصيغ التي عرفتها بعض المجتمعات العربية وحتى الدوليةولم يأتِ ذلك مصادفة ولكنه جاء محصلة لتفاعل عناصر ومبادئ وأفكار عديدة تتمتع بها القيادة المدركة للإمكانات والمملوءة بالطموحات والمدعومة بذلك الكم الهائل من الولاء والمحبة والثقة والرضاء والإيمان من قبل المواطنين، وما رافق ذلك من تطورات سياسية واجتماعية دفعت نحو استكمال الأبنية الداخلية بعد اكتمال الجانب القانوني والتنظيمي لسائر مكونات العملية الشورية. وعلى رأس ذلك كله وفي مقدمته إرادة القائد الصارمة والجدية في بناء الصورة الديمقراطية الشاملة للمجتمع.

ولتحقيق ذلك أخذت السلطنة بنظام المجلسين لتكون أول مبادرة خليجية تكاملت فيها جميع الجوانب الإجرائية المرتبطة بالتمكين من ممارسة الشورى الصحيحة دون احتجاز لقسم من الجسم الشوري وهذا ما تحقق من انتخابات الفترة الرابعة لمجلس الشورى التي جرت في ٢٠٠٣/٩/١٤.

وفي السابع والعشرين من أكتوبر لعام ٢٠٠٧ توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع لممارسة حقهم الانتخابي في اختيار ممثلي ولاياتهم في مجلس الشورى للفترة الخامسة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١م واختاروا ممثليهم من بين ٦٣٢ مرشحاً منهم ٢١ امرأة.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الشورى يتكون من ٨٤ عضوا يمثلون مختلف ولايات

السلطنة البالغ عددها ٦١ ولاية وقد تم انتخابهم من خلال ١٠٢ مركز انتخابي. وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين ٣٨٨٦٨٣ ناخباً وناخبة.

وقد تم توسيع نطاق الحملات الانتخابية خلال الانتخابات الأخيرة ولكن تحت سلطة القانون الذي لم يسمح بتجاوز حقوق الآخرين حيث سجلت تلك الانتخابات ولأول مرة في تاريخ السلطنة ظاهرة قيام المرشحين في مختلف المناطق برفع شعاراتهم وصورهم ونشر لوائحهم ووعودهم الانتخابية حتى في الصحف المحلية كما كانت المرة الأولى التي أقيمت فيها مقرات انتخابية.

وحتى يصار إلى تمكين مجلس الشورى من ممارسة صلاحياته أعطي المزيد من الصلاحيات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يتمكن من مراجعة القوانين قبل إصدارها، باستثناء القوانين التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان. كما يقدم المجلس ما يراه مناسباً في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة.

كما يشارك المجلس أيضاً في عملية إعداد مشاريع خطط التنمية الخمسية ويقوم بدراسة مشروع الموازنة العامة للدولة ومناقشتها من خلال اللجنة الاقتصادية للمجلس إلى جانب إبداء الرأي في الموضوعات التي يحيلها جلالته أو مجلس الوزراء إليه لدراستها.

إن تطبيق التحديث الشوري في السلطنة قد ارتكز على محددات ذات طابع سياسي مؤسسي لها مرجعيات دينية واجتماعية شكلت بمجموعها أرضية قوية اتسمت بقدر واسع من الاستمرارية والتطوير.

إضافة إلى ما شكلته الخبرة التاريخية من مخزون مهم استخدم في تطوير العملية الشورية التي مرت بالعديد من المراحل، منها التهيئة والاستعداد ثم المرحلة الانتقالية ثم مرحلة تكامل النموذج الذي أفضى إلى التكامل المؤسسي وقد جاء هذا الإنجاز المهم للاستحقاق الدستوري ليؤكد دوماً أن النظام السياسي في السلطنة قد استطاع أن يجسد فكرة التخطيط والتنفيذ على أحسن وجه وحسب أدق تفصيل وفي أبهى صورة.

❖ ❖ ❖

الأزمة المالية ودول المنطقة...

واجه العالم زلزالاً اقتصادياً بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت ارتداداته إلى جميع الدول صغيرها وكبيرها. وقد أعاد المحللون السبب إلى التمادي الأمريكي في خفض أسعار الفائدة عبر قرار اتخذه البنك المركزي الأمريكي، الأمر الذي شجع على الاقتراض من قبل المواطنين والمبالغة في تقديم التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك التي تجاوزت بنسبة ٢٢٥ بالمائة بعيداً عن الرقابة المباشرة والضمانات الكافية.

لقد أثارت الأزمة أسئلة هامة وهي: هل الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد أزمات؟ وهل يعجز عن إخراج نفسه من الكوارث بدون مد يد العون الحكومي لانتشاله؟ وما هو البديل الإجرائي؟ هذه الأسئلة كما تبدو تطلق بصورة تسطيحية، إنما هي حاضنة لكل النظام الاقتصادي العالمي.

وحتى نعرف الانعكاسات وطرق التعامل مع هذه الأزمة من الضروري ربط الأمور بعضها ببعض من أجل الوصول إلى التحليل الموضوعي للمشكلة.

كما سبق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي انهار اقتصادها في المرحلة الأولى، ولكن ما علاقة انهيار السوق الأمريكي ببقية الأسواق في دول العالم؟ السبب الرئيس أن قيمة النقد العالمي تقدر ب ٤٩ تريليون دولار أمريكي، نصف هذا الرقم مرهون بأمريكا، وبالتالي فإن انهيار الاقتصاد الأمريكي يعني انهيار الرأسمالية العالمية، وهذا يعني وبالضرورة وقوع خسائر فادحة في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي سيضعف التجارة العالمية ويؤدي إلى الكساد خلال الأعوام القادمة، وهذا بدوره يفضي إلى زلزلة البنوك وودائع الرأسماليين والأصول الثابتة لهم.

وهنا يطرح سؤال مهم، وهو هل نحن مقدمون على تراجع القيم الشرائية؟ وبالمحصلة ماذا سيحصل للمليارات المودعة في البنوك؟ هل ستفقد قيمتها وتصبح بلا معنى؟ مع العلم أن المديونية الفيدرالية الأمريكية بلغت أكثر من ١٩تريليونات دولار.

حتى نستطيع الإجابة على هذا السؤال والأسئلة المطروحة، من الضروري معرفة أن

هذا الانهيار قد بدأت تداعياته منذ فترة طويلة فمنذ عام ١٩٢٩ كان الأمريكيون ومن ورائهم الغربيون يحاولون الهروب منه، ولكن على طريقة الهروب إلى الأمام. مع إيمانهم بوجود اقتصادان وليس اقتصاداً واحداً. اقتصاد منتج، واقتصاد مالي مضارب والذي يسميه البعض الاقتصاد الطفيلي.

في عام ١٩٧١ وقع كساد في الولايات المتحدة الأمريكية قامت على إثره بعمل ضوابط وكان هناك تدخل حكومي وبشكل كبير تمثل في العديد من الإجراءات بالإضافة إلى إصدار العديد من القوانين منها الضمان الاجتماعي وكيفية ضبط بعض البنوك الاستثمارية، بالإضافة إلى ضبط عملية تضارب المصالح.

وفي عام ١٩٨٢ أصيب الاقتصاد الأمريكي بهزة قوية، فحاولت الإدارة الأمريكية تفعيل بعض القوانين وسمحت للناس بالعمل في التوفير. وكانت كلفة المشكلة آنذاك ٣٠٠ مليار دولار دفعت من الخزينة الأمريكية.

وفي عام ١٩٨٧ انهار السوق الأمريكي مرة أخرى. وانخفض وول ستريت مرّة أخرى بنسبة ٥ – ١٠ ٪ وفي حرب العراق الأولى كان هناك كساد. وفي ١١ سبتمبر زاد الأمر سوءاً. وكانت أوروبا وأمريكا قبل ذلك أي في السبعينات من القرن الماضي قد عرفت ما سمي بـ «الازدهار الكاذب».

وهكذا كانت فترة التسعينات من القرن العشرين في أمريكا فترة حرجة اعتبرت تكراراً لما حدث في العشرينات من ذات القرن. وقد ظهرت بوادر الكساد الكبير في أمريكا بقوة في عام ٢٠٠٠ وفي ثماني السنوات الماضية. وقد حاولت الإدارة إخفاء الفقاعة بفقاعة أكبر. فالإجراءات التي اتخذت كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير، والسبب هو أنهم وقعوا ما بين نارين فبدأوا بعملية الاقتراض الكثيف فكانت هناك عجوزات بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعيش على اقتراض ثلاثة مليارات دولار يومياً لتبقى صامدة.

والآن السؤال هو أين ذهبت هذه الأموال؟ الجواب هو أنها لم تكن موجودة أصلاً، فكلها كانت عملية نسخ أو يمكننا تسميتها عملية نفخ. والدليل على هذا الطرح أنه في اليوم التالي لانخفاض الأسهم في وول ستريت بحوالي ٧٠٠ نقطة كانت الخسائر أكثر من ٧٠٠ مليار دولار؛ لأن الأموال هي أرقام وهمية.

وللعلم فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة «مدينة» في العالم، فديونها تبلغ ٢٥ تريليون دولار. وإذا أدخلنا جزءاً من القطاع الخاص مثلاً بطاقات الائتمان

الأمريكية «كردت كارد» فسنجد أن أمريكا عليها دين يعتبر معدوما لعدم قدرة الناس على السداد يبلغ ٢ ترليون دولار.

وهكذا فإن الأزمة وقد جاءت نتيجة المبالغة في تطبيق سياسات السوق الحر بعيداً عن الرقابة ونتيجة عدم التمسك بالقوانين والتشريعات الناضجة لعمل السوق وابتعاد مؤسسات التدقيق والمحاسبة عن تطبيق المعايير الدولية في هذه المجالات.

وحتى تتجنب الأسواق الخليجية ارتدادات الأزمة، من الضروري على هذه الأسواق والتي صرح مسؤولوها بأن إقتصاداتهم لم ولن تتأثر، وكأنهم يعيشون خارج المنظومة العالمية أو في أفضل الحالات لديهم اقتصادات غير التي نعرفها ويعرفها ويتعامل معها العالم.. عليهم - ومن باب الأمانة الوطنية - أن يقوموا بدراسة أنواع الاستثمارات بعقلانية اقتصادية خالية من الشخصنة الفردية وضرورة الانتباه إلى الأسواق المالية في بلدانهم والصناديق الوطنية حيث إن الشركات المرتبطة بالخارج بدأت بمحاولة جذب هذه الأموال لإطفاء الحريق عندهم، لذلك من الضروري أخذ الحيطة والحذر والمحافظة على هذه الصناديق والثروات كون الدول الغربية وأمريكا ستنظر إليها على اعتبار أنها المنقذ لأسواقها. وطبقاً لتقديرات اقتصادية فان الصناديق السيادية في منطقتنا بلغت قيمتها حوالي ١,٥ تريليون دولار.

هذا يقودنا إلى ضرورة التعاطي مع هذه الأزمة بكل جدية والتعامل معها بكل حرص واتباع الدراسات الموضوعية والعلمية، خاصة وأن قيمة الاستثمارات الخليجية في الخارج قد قدرت بنحو ١٤ تريليون دولار. في حين لم يتعد الرصيد التراكمي للاستثمارات البينية الخاصة خلال ثماني السنوات الماضية ٣٠ مليار دولار.

وكما أشارت الإحصاءات الدولية إلى أن حصة البلدان الخليجية من الاستثمارات الأجنبية لم تتعد ٣٠٪ من إجمالي التدفقات الاستثمارية المالية عام ٢٠٠٦ البالغة ٢,١ تريليون دولار.

وهنا يجب القول: أن على دول المنطقة استخدام ثقلها المالي والاقتصادي لتكون طرفاً فاعلاً في صياغة نظام مالي عالمي جديد.

❖ ❖ ❖

الانتخابات الأمريكية.. الحدث والارتــــــــداد

ما يدور الآن في الولايات المتحدة الأمريكية بطولها وعرضها هو الحدث الأهم والأبرز، والذي سيحدد مسيرة المجتمع هناك لأربعة أعوام قادمة، ونقصد بذلك معركة الانتخابات التي يتنافس فيها الحزبان الأكبران الجمهوري الذي رشح ماكين والذي فشل في هذا الاختيار عام ٢٠٠٠ وباراك الديمقراطي الذي يحمل شعاراً جديداً ومثيراً للدهشة ألا وهو شعار التغيير.

المجتمع الأمريكي مجتمع مزاجي لا تعرف ماذا يريد إلا عندما تعلق النتائج بشكل نهائي. وهو متقلب لا يهمه إلا ما يظن انه يحقق له مبتغاه وأهدافه – برجماتي بحت – وان كان ذلك بصورة وهمية.

إلا أن المتغير الكبير الذي شهدته هذه الحملات الانتخابية هو دخول قضايا دولية وخارجية في ذهن الناخب الأمريكي، ففي السابق كان المواطن الأمريكي يذهب إلى صناديق الاقتراع تحت أوامر القضايا الداخلية كالضرائب والتأمين الصحي والإجهاض والرواتب. لذا كنا نرى أن البرامج الانتخابية التي يرفعها المرشحون لا تتعدى حدود المهم الأمريكي الداخلي. إلا أننا في هذه الانتخابات وجدنا أمورا دولية كثيرة قد أخذت دورها في صياغة الخيارات الأمريكية وترتيبها وأولوياتها، بل وإنها في كثير من الأحيان قد تقدمت على القضايا التقليدية المتعارف عليها. فالعراق وأفغانستان وإيران وسوريا وحزب الله، كلها قضايا وإن بدت أنها آتية من خلف الحدود إلا أنها أصبحت مؤثرة في التقديم والتأخير الأمريكي.

ففي سياق الحملة الانتخابية للمرشح الديمقراطي باراك وجدناه يتكئ كثيراً على قضية الحرب في العراق وأفغانستان. بل وإن أحد شعاراته في بداية حملته الانتخابية كانت أن الحرب خاطئة وأن هناك ضرورة ملحة لوضع جدول زمني سريع لعودة الجنود

الأمريكيين من العراق وأفغانستان وإن كانت الثانية ليست مثل الأولى.

إلا إن هذا لا يعني أن القضايا المحلية والداخلية قد تراجعت عن مواقعها في الفهم الأمريكي لمعنى الإدارة والرئاسة. بل على العكس نراها قد أخذت في التمركز على أساس أن قضايا الحروب الأمريكية هي مؤقتة وستنتهي آجلاً أم عاجلاً.

إن نجاح ماكين يعني استمرار النهج «البوشي» رغم كل محاولات التنصل من السياسة التي ينتهجها الرئيس بوش. فهو في الواقع يؤيد أكثر من ٩٠٪ من سياسات بوش. أما نجاح أوباما ففيه معانٍ متغيرة عديدة.

لقد بدأت الاتهامات المتبادلة في صفوف الجمهوريين أنفسهم بعد أن بدأ الحديث عن مدى الخسارة التي سيتكبدها كل من ماكين والحزب الجمهوري، وهي خسارة تبدو حتمية خاصة بعد تأييد العديد من رجالات هذا الحزب لأوباما، وعلى رأسهم كولن باول الذي كان آخر ما قاله: «وماذا لو كان باراك أوباما مسلماً» ثم ما كان من تأييد الجمهوري البارز تشوك هيغل لأوباما. وانسحاب البروفسور تشارلز فرايد الأستاذ بجامعة هارفرد والذي كان مستشاراً لماكين حيث أعلن أن أوباما هو أنسب بكثير لتولي منصب الرئيس.

وهنا لا بد من الالتفات إلى مقالات ديفيد بروكس المحافظ من النيويورك تايمز الذي وصف سارة بالين المرشحة لمنصب نائب الرئيس مع ماكين بأنها كالسرطان في جسم الحزب الجمهوري. وكتب سلسلة من المقالات يصف فيها ذكاء أوباما وسعة اطلاعه بشكل فاجأ الجميع.

إن الإحساس بالهزيمة في معسكر ماكين واضح، وقد فقدت حملته الكثير من الزخم. والجمهوريون في أزمة كبيرة، إذ لم يقدم الحزب رموزاً سياسية وفكرية لافته للنظر، لذا فقد بدأ يلجأ للتضليل.

أما إذا ما انساق الحديث عن ارتدادات الانتخابات الأمريكية ونتائجها على المنطقة العربية فيجب علينا التعاطي مع الحقائق التالية:

أولاً: إن أية إدارة أمريكية قادمة لن تساوم على المصلحة الأمريكية الخاصة، بل

وإنها لن تتنازل عن تقديمها على أية مصلحة أخرى حتى لو كانت لمقتضيات إنسانية.

ثانياً: إن القضية الاقتصادية قد تعمقت في المجتمع الأمريكي خاصة بعد الانهيار المدوي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي مؤخراً. ولذا فان موضوع النفط سيزداد أهمية لدى أية إدارة قادمة. ومن التجربة التي مارستها فإنها رأت أن حماية هذا النفط بالقوة العسكرية أمر يمكن الاعتماد عليه.

ثالثاً: إن الإدارة القادمة جمهورية كانت أم ديمقراطية فإنها ستظل ملتزمة بإسرائيل وحمايتها والاستمرار باعتمادها شريكاً إستراتيجياً.

رابعاً: إن حل القضية الفلسطينية، بنظر أية إدارة أمريكية، لن يكون على حساب المصلحة الإسرائيلية. لذا فإن المساهمة الأمريكية في إدارة هذه المشكلة ستكون حتماً في الصف الإسرائيلي.

خامساً: إن التقارب العربي الأمريكي سيظل محكوماً بالشك والريبة مهما تغيرت الإدارات الأمريكية، خاصة وأن التجربة العربية مع كل أنواع الإدارات السابقة لم تثمر شيئاً يذكر. لذا فان الذاكرة التاريخية العربية لا تحمل أية ايجابيات صحيحة وفاعلة تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

سادساً: سيظل الفهم الأمريكي، مهما تبدلت الإدارات، لموضوع الإرهاب مرتبطاً بالإسلام والمسلمين. لذا فإن السلوكيات الأمريكية لن تتبدل أو تتغير كثيراً.

إن مجيء باراك أوباما او ماكين هو أمر أمريكي بامتياز أكثر من كونه يحمل ارتدادات على العالم أو على المنطقة.

❖ ❖ ❖

دول المجلس والعمل الجمعي

في ٢٦ مايو عام ١٩٨١ أعلن رسمياً في أبوظبي عن إنشاء المجلس وذلك خلال القمة الخليجية الأولى حيث وصفه حضرة صاحب الجلالة آن ذاك بأنه فكرة رائدة لتخطيط إستراتيجية التعاون بين دول المنطقة من أجل تعاون أوثق وآفاق أوسع مشيراً جلالته «حفظه الله ورعاه» إلى وجود الكثير من المصالح المشتركة بين دول المنطقة التي تستلزم مثل هذا التعاون الإيجابي.

أنشئ المجلس استجابة لإحساس دوله الست مجتمعة بأنها تشكل وحدة واحدة من حيث الاشتراك في المقومات الأساسية الثقافية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، وبالتالي الاشتراك في المشهد السياسي الواحد. إضافة إلى إدراكها أن الحالة الأمنية لا يمكن أن تتحقق وتستقر إلا في بناء جهد مشترك بين هذه الدول أنظمة ومجتمعات ومقدرات حياتية.

وقد ساعد على سرعة قيام المجلس واستمراره والاقتراب من أهدافه، ذلك التقارب بين المجموعات التي تكوّن دوله سواء في الفكر أو في الثقافة أو حتى في الاعتماد على منتج واحد هو النفط؛ حيث لم تنقص نسبة دول المجلس من الاحتياطي العالمي للنفط عن ٤٤ في المائة في كل الأحوال.

منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا لم تخرج دراسة لاقتصاديات دول المنطقة كمكون أساس ليس فقط في الدخولات ولكن في تكون الفهم العام لمعنى الدولة. ولمعنى العمل الخليجي المشترك إلا وتحدثت عن مفهوم التكامل كعلاقة بين وحدات تتشابه في الكثير من المكونات وتعتمد وتنتج خواص متشابهة للنظام تفتقر إليه الكثير من التجمعات الراهنة، إضافة إلى كونه - التكامل - عملية وحالة لا يتضمن جميع تدابير إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المتكاملة أو

الساعية إلى التكامل، أو كونه وضعاً يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات التابعة لهذه الدول في الوقت نفسه.

وحتى يتحقق ذلك لابد من توفر الإرادة السياسية كونها العامل المحدد والأساس لسرعة التكامل إلى المستوى المرغوب الوصول إليه. وهذا لا يعني عدم تحقيق بعض الإنجازات في مسيرة المجلس إلا أن المأمول هو أكثر من ذلك والطموحات هي أبعد من ذلك. فالتقييم الموضوعي لمسيرة التنمية في دول المجلس يؤكد أن دول المجلس قد حققت إنجازات متعددة في إطار سعيها إلى تحقيق التقدم ومما لا شك فيه أن الإيرادات النفطية التي زادت خلال السنوات الماضية، قد مكنت كل دول المجلس من تجنب المشكلات المرتبطة بتمويل الجهود التنموية والإنفاق على تنفيذ الخطط الإنمائية.

إن ما تحقق من إنجازات حتى الآن يعتبر مقبولاً، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان المدة التي استغرقتها تلك الإنجازات، والظروف التاريخية التي مرت بها دول المجلس بدون استثناء والمنطقة في شكلها العام. فبالرغم من هذه الظروف تمكنت دول المجلس من تحقيق العديد من الإنجازات على طريق التكامل الاقتصادي ومن ذلك الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس، وإقرار إستراتيجية خطط التنمية المشتركة في الكثير من القطاعات إلى غير ذلك من البرتوكولات والاتفاقيات التي وضعت أسس التكامل الاقتصادي.

وإذا كنا قد لاحظنا غموضاً ما في تحديد المسيرة السياسية لدول المجلس في السنوات الماضية من عمر المجلس أو فيما يمكن أن نطلق عليه إن صح التعبير الطريق باتجاه التكامل السياسي، في ظل عدم وجود التعريف الدقيق للمفاهيم أو وجود التعاريف المطاطة لمفاهيم الوحدة والتكامل السياسي، أو من حيث التمسك بالسيادة من الناحية الأخرى، فإننا على العكس من ذلك نلاحظ أنه كان هناك تحديد وتركيز على عملية التكامل في المجال الاقتصادي بين دول المجلس إلا أن ذلك يتعثر في الكثير من الأحيان بمجموعة ليست بالقليلة من التحديات كما ذكرنا أيضاً.

إن مسيرة العمل المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرامية في

مجموعها إلى التكامل الاقتصادي مرت بمجموعتين من التحديات تمثل أولها في تلك النتائج المرتبطة بمسيرة التنمية في دول المجلس بدون استثناء، وبطبيعة الخصائص الجيوسياسية التابعة لها، بالإضافة إلى الخصائص الموردية والسكانية أيضاً.

ومن أبرزها تأثر المنطقة بتضارب المصالح الدولية في الكثير من المجالات ولاسيما النفط والغاز فضلاً عن المشاكل والتوترات الإقليمية، التي لا تكاد تنقطع عن المنطقة منذ اكتشاف النفط، إلى جانب حقيقة يغفلها البعض مفادها أن الركائز الاقتصادية لدول المجلس قد قامت في الأساس وحتى الوقت الراهن على التنافس لا التكامل، الأمر الذي أدى إلى الحد من زيادة حجم التجارة البينية بين دول المجلس وتنوعها وإلى الحد من تكامل القطاعات الإنتاجية.

إضافة إلى أن انطلاق جهود التنمية في دول المجلس قد ارتكزت على خيارات وطنية لا جماعية. ناهيك عن أن مفهوم الرعاية في دول المجلس قد أدى إلى تركيز الأيدي العاملة المحلية في دول المجلس في الوحدات التابعة للدولة بينما استمر إلى حد غير قليل تمركز الأيدي العاملة الوافدة في جميع القطاعات الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص للوفاء باحتياجات السوق المحلية لهذه الدول.

أما المجموعة الثانية فتضم عددا من المتغيرات الدولية الناشئة عن التطور في النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين، الذي يوجب على جهود التنمية التعامل معها خلال المرحلة المقبلة. وتبرز هذه المتغيرات في مجال تطور مفهوم التنمية الذي أصبح يشمل التنمية البشرية المرتبطة بالحفاظ على البيئة وعلى الموارد الطبيعية إلى أن يصل إلى التطور الذي لحق بمفهوم الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية. وفي مجال العلاقات السياسية الدولية، ومجال العلاقات الاقتصادية الدولية وأوضحها في الوقت الراهن إقامة التكتلات الاقتصادية، والاتجاه نحو العولمة واستمرار الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية في الدول الصناعية وانعكاس ذلك على الأنشطة الاقتصادية كافة.

وهكذا فإن عملية التكامل الاقتصادي في دول المجلس، وان كانت متواضعة في

عشر السنوات الماضية إلا أنها تشير إلى أن هناك فرصاً وإمكانات يمكن تسخيرها لمضاعفة الإنجازات التي تمت ونرى ذلك في حدوث بعض التطورات الاقتصادية الإيجابية في السنوات الأولى لقيام المجلس واتخاذ العديد من القرارات الهامة التي ذكرنا. إلا أن التعاون والتنسيق قد أصيبا في الفترة الأخيرة بما يشبه الجمود. وإذا أخذنا التبادل التجاري البيني، مثالاً على ذلك فإننا نجد أن حجم هذا التبادل ظل إلى حد بعيد ثابتاً.

ولربما من الأمور الواقعة نحو المزيد من التعاون الاقتصادي للوصول إلى مرحلة قريبة من التكامل، هو ابتكار آليات جديدة لتنفيذ القرارات، حيث إن ما تم هو في حده الأدنى ولم يتعدّ قيام منطقة التجارة الحرة للسلع والسماح لمواطني دول المجلس بممارسة بعض المهن التجارية كامتلاك العقارات، مع العلم بأن هناك بعض القيود لا زالت قائمة على انتقال عناصر الإنتاج.

لقد عملت دول المجلس، خلال عشر السنوات الماضية بشكل منفرد، حيث تركزت الجهود على إقامة البنية الأساسية للاقتصاد وتوفير متطلبات الحياة الأساسية للمواطن، في حين أن المتغيرات الجذرية التي حدثت على المستويات المحلية والإقليمية والدولية تتطلب إعادة النظر في الكثير من الأولويات والإستراتيجيات التنموية التي أصبحت لا تتلاءم والأوضاع المستجدة في العالم. إذ أن العالم أصبح الآن يعيش عصر التكتلات والتجمعات السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى تنمية القطاعات المختلفة وتدعيمها في شتى المجالات.

وتعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية من أبرز التكتلات التي عرفها العالم بشكل متميز وتفضيلي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين. وهذا يتطلب أولاً إلغاء جميع إجراءات التميز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الساعية إلى التكامل.

ومن المقومات الأساسية للوصول إلى هذه المرحلة في دول المجلس هو قيام السوق الخليجية المشتركة الفاعلة وتفعيل التعرفة الجمركية الموحدة وإزالة جميع المعوقات التجارية أو تلك التي تعترض حركة انتقال عناصر الإنتاج. ويمكن هنا أن ننبه إلى

ضرورة الإفادة من تجربة السوق الأوروبية المشتركة وما حققته اتفاقية روما. خاصة إذا عرفنا أن حجم التجارة البينية بين دول المجلس لم يتجاوز العام الماضي ١٤ مليار دولار وهي نسبة لا تتجاوز الخمسة بالمائة في أحسن الأحوال.

وحتى يمكن تحقيق الطموح من الضروري التعامل وبكل جدية مع القضايا التنموية كالتبادل التجاري وتوحيد العملة بما يتوافق والمصلحة المشتركة أيضاً وإقامة المشاريع الجمعية بين الدول الست. بالإضافة إلى الحرص على تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار المفاهيم التنموية المستدامة.

كما أنه من الضروري أيضاً التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية بشكل جمعي لا فردي والانتباه جيداً إلى أن تيار العولمة قد بدأ يشق طريقة بكل قوة. لذا فعلى دول المجلس أن تدرك أن هذه العملية تتطلب انفتاحاً واعياً على الاقتصادات الدولية، وهذا يتطلب في الوقت نفسه حسن التدريب وحسن الإدارة ووجود استثمارات رأسمالية في أنشطة إنتاجية ذات استمرارية وقابلية للتجدد والتطور.

وعليه فإن الولوج إلى المقتضيات الاقتصادية في الدول الست هو ولوج ليس بالسهل. وعلى الدول مجتمعة إدراك أن الوقت لم يعد يسعفها كما كان في الماضي. وأن عليها أن تفعل إرادتها السياسية في هذا الشأن.وتبدو أهمية ذلك إن علم أن القرار السياسي هو الفاعل الأهم في مسيرة العملية البنائية في جميع مجالات الدولة. لذا فالمطلوب من الإدارات الاقتصادية أن تتنبه إلى أن الإمكانات موجودة وما عليها إلا أن تبدأ.

❖ ❖ ❖

دول المجلس والأمن الجماعي المشترك

لعل أبسط تعريف للأمن هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية. من منطلق أن حفظ الأمن هو السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية التي منها تولدت فكرة التنظيم الدولي والسلام الدولي والأمن الدولي الذي عرف فيما بعد بالأمن الجماعي.

فالأمن الجماعي في المنطقة هو إطار عملت به المنطقة منذ ارتباطها بالأمن الجماعي الإسلامي مع الدولة المملوكية ثم الدولة العثمانية في مقاومة البرتغاليين والبريطانيين في القرن التاسع عشر.

لقد أدركت دول المنطقة قديماً وحديثاً أن الجانب الأمني هو من أساسيات العمل المشترك خاصة بعد أن اندفع الثقل الدولي إلى أراضيها اثر اكتشاف النفط، حيث دخل الأمن الخليجي في سياق الأمن الجماعي العربي المشترك بعد قيام جامعة الدول العربية. على أساس أن الأمن الجماعي هو شكل من أشكال التعاون الدولي الذي قد يؤدي إلى التعاون ثم التكامل ثم الاندماج.

لقد فهمت الدول الخليجية مفهوم الأمن الجماعي وأهميته بالنسبة لها كدول بشكلها الحالي قبل عقدين من إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تبنى تحقيق الأمن الجماعي لدوله الست عن طريق إستراتيجية أمنية لها جانبان، الأول: داخلي من خلال الاتفاقية الأمنية، والثاني: خارجي عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية بالإضافة إلى دعم القدرات العسكرية المشتركة وإجراء التدريبات المشتركة بين الوقت والآخر.

وفي هذا الخصوص ترى دول المجلس أن أمن المنطقة هو أمنها كدول في المجموع،

وأن ذلك لا يتأتى بشكل صحيح إلا بالاشتراك مع الجماعة الدولية، ومن هنا جاء تبني دول المجلس لمبدأ العمل المشترك والفهم المشترك لمقدرات الأمن والسلم في المنطقة، وفي تبني مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وهنا من الضروري الإحاطة بالمفردات الجديدة التي أطلقها المجلس وتبناها خلال مسيرته والمتعلقة بدوره في حفظ الأمن والسلم الخليجيين.

حيث أنه ومنذ أن نشأ عام ١٩٨١ كان يسعى إلى تحقيق الأمن الذاتي الجماعي، لتكون دوله قادرة على مواجهة أية تحديات أو تهديدات إقليمية أو دولية تهدد دوله وشعوبه.

والملاحظ في هذا السياق أن الخطاب الرسمي والشعبي في دول المجلس ولظروف داخلية وإقليمية، مثقل بتعابير الأمن والسلم والاستقرار. كما انه أكد، وعلى المستوين، على أن هذا الأمن هو من شأن أهله بالدرجة الأولى، ومن مسؤولية شعوبه صاحبة المسؤولية عن حفظ الأمن وصيانته وبالتالي محاولة بناء منظومة أمنية ذاتية، وعدم السماح باختراقها من أية جهة كانت، من أجل إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية التي كانت ومازالت تهددها حتى الوقت الراهن.

وتأسيساً على ذلك فإن المعطيات الواضحة والمدركة تقول أن دول المجلس تشترك في الهاجس الأمني، إلا أنها تختلف في تصور مصدر الخطر، وبالتالي قراءته والتعاطي معه. ومن هنا جاء التنوع في المشاريع الأمنية الخليجية التي كان أولها: المشروع الذي تقدمت به السلطنة والذي ركز على أولوية الأمن والتعاون العسكري والسياسي من خلال إقامة وإنشاء قوة بحرية مشتركة، من منطلق أن مدارسة القوة العسكرية الخليجية المشتركة لابدّ وأن تحظى بالاهتمام وانه من الضروري، حيال التهديدات التي تتلقاها دول الخليج، أن يقام نوع من التنسيق والعمل العسكري المشترك فيما بينها.

حيث اتسمت السياسة التي اتبعتها السلطنة في هذا المجال بالاتزان، وعدم الدفع نحو المسارات المغلقة والأبواب الموصدة، وقد تمثل ذلك في كثير من مواقفها المتعلقة بالأمن والسلم الخليجيين.

وهنا نقول وللتاريخ، وهذا ما أثبتته أحداث عقد التسعينات من القرن الماضي، أنه لو أخذت دول المنطقة بالمشروع الذي تقدمت به السلطنة لكفيت المنطقة الكثير من الهموم والكوارث، إذ رأينا أن رفض الفكرة أو عدم التحمس لها قد دمر دولاً فيما اضطر دولاً أخرى إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية مع الدول الغربية وغيرها.

وفي ذات السياق، ومن استشراف ورؤية مستقبلية نجد أن توجهات السلطنة كانت صائبة مرة أخرى حين رفضت الانقياد إلى معسكر العراق الذي كانت تتبناه بعض الدول الخليجية، خلال الحرب العراقية الإيرانية، لأن السلطنة رأت أن مصلحتها ومصلحة الدول الخليجية في المجموع عدم الانخراط في صراعات مسلحة، لا جدوى منها، ولا يمكن أن تحقق إلا الدمار للدول والشعوب.

أما المشروع الأمني الآخر الذي طرح فهو المشروع الكويتي الذي تجنب الحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية، وركز على التعاون الاقتصادي أولاً، ثم التعاون الثقافي والاجتماعي الذي قيل في حينه أنه سيؤدي إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول المنطقة.

وفي هذه المرحلة وبعد مرور أكثر من ربع قرن من الزمان فإنه من الضروري الوقوف أمام حقيقة تقول أن القوة العسكرية في كثير من الأحيان، لم تعد تمثل النقطة الحاسمة الوحيدة في تقييم مستويات القوة في الدولة أو في التنظيمات الدولية، وذلك لأن القوتين الاقتصادية والسياسية تتقدمان عليها تقدماً كبيراً، وبالرغم من ذلك فإن القوة العسكرية تعد في معظم المقاييس الأكثر استخداماً للاطلاع على حالة الأمن في منطقة ما.

والحقيقة التي يجب أن لا تغفل هي أن القوة العسكرية لدى دول المجلس لم تنشأ فجأة بقيام مجلس التعاون عام ١٩٨١، بل كانت نتاج أكثر من ربع قرن من التسلح لأسباب متعددة، وذلك تحوّطا من التداعيات التي بدأت تحيط بهذه الدول نتيجة للصراعات الدولية واستحقاقاً لتكدس كميات هائلة من النفط فيها.

وفي محاولة دول المجلس الابتعاد عن دوائر التحالفات العسكرية والأحلاف الأمنية فقد لوحظ أن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تكوّن من وزراء

الخارجية وليس الدفاع، مما جعل القرار السياسي الحافظ لسيادة الدولة هو سيد القرارات.

كما لوحظ أيضاً أن الاتفاقية الاقتصادية كانت هي أول الاتفاقيات الموقعة عام ١٩٨١ تلاها الاتفاقيات الإعلامية ثم السياسية. أما المجال العسكري فقد ترك التعاون فيه منذ البداية من خلال اتفاقيات ثنائية وليست جماعية، وكان مرد ذلك لأسباب كثيرة، ولكن الأكيد منها أن الأعضاء في المجلس لم يريدوا أن يوسم المجلس بأنه حلف عسكري مما سيثير عليهم قوى إقليمية كالعراق وإيران. إضافة إلى أن عدم وضوح قيام دول المجلس بالدخول في سباقات التسلح يعود إلى أن ذلك سيؤدي إلى تحويل معظم المصادر الاقتصادية لصالح المجهود الحربي، الأمر الذي سيثير أيضاً الزعزعة وعدم الاستقرار في المنطقة.

وفي المحصلة فإن صغر حجم أكثر الدول الخليجية وقلة عدد سكانها يجعلان الأمن الجماعي الخليجي الخيار الإستراتيجي الأفضل. وإن ذلك يبدأ بالحد من الاعتماد على الخارج في تحقيق الأمن والاستقرار والسلم في المنطقة وذلك في مواجهة كل السياسات المهددة إقليمياً ودولياً، على الرغم مما تقدمه الاتفاقيات الدفاعية مع الدول الكبرى من إغراءات.

كما وعلى دول المجلس أن تدرك أيضاً أن التشدد في مسألة السيادة الوطنية سيحول دون الوصول إلى أمن جماعي كامل، وستجد دول المجلس في نهاية المطاف أن التعامل مع المجلس كمنظومة وكصيغة للمستقبل تدفع نحو ضرورة فرض أمن وبناء قوة عسكرية ذاتية وذلك أثناء السير على طريق التكامل السياسي والاقتصادي.

❖ ❖ ❖

الشورى في الاصطلاح السياسي والفقهي

استقر في أدبيات القدماء والمعاصرين من فقهاء الدين والسياسيين أن الشورى هي «استطلاع رأي ذوي الخبرة للتوصل إلى أقرب الأمور للحق» وان كان هذا المعنى يصدق على نوعية خاصة من الشورى، إلا أنه بمقدورنا أن نذهب به إلى كون الشورى نظاماً للحكم. فالرسول «صلى الله عليه وسلم» والخلفاء الراشدون من بعده كانوا يستشيرون عامة الناس في الأمور المتعلقة بهم. كما كانوا يستشيرون كبار القوم وأعيانهم الذين يمثلون جماعاتهم في أمور أخرى. كما كانوا يستشيرون أهل الرأي والخبرة في بعض المسائل الخاصة. وعندما تعرّض المفسرون إلى آيتي الشورى «وأمرهم شورى بينهم» و«شاورهم في الأمر» ذهبوا إلى الآثار الواردة في الشورى على أوجه عديدة في تعليل أهمية الشورى عامة. ففيها ألفة للجماعة ومسبار للعقول وسبب إلى الصواب، وقالوا إن فيها خيراً وبركةً كثيرين.

أما الكتّاب المعاصرون فذكروا أوجهاً أخرى لأهمية الشورى ومن ذلك قولهم إنها فضيلة إنسانية، وهي الطريق الصحيح لمعرفة أصوب الآراء. والوصول إلى الحقيقة وجلاء الأمر. ووصفوا العقول بأنها مصابيح إذا اجتمعت ازداد النور ووضح السبيل، إضافة إلى أنها احترام للعقل الذي هو دلالة تكريم الخالق للإنسان.

تقوم حجية الشورى على مدى ثبوت النص عليها في الشريعة الإسلامية، ففي القرآن الكريم ورد النص كما ذكرنا في آيتين، الثانية منها جاءت في سورة كاملة حملت اسم «الشورى» والتي إنما سميت به لأنها السورة الوحيدة في القرآن الكريم التي قررت الشورى عنصراً من عناصر الشخصية الإيمانية الحقة. وإذا كان النص على الشورى قد جاء بصيغة الأمر في سورة آل عمران «وشاورهم في الأمر»، فإن النص عليها بالصيغة الخبرية أو الوصفية في سورة الشورى لا يمنع من ثبوت الدليل عليها. وإنما جاء

اختلاف الصيغة تبعاً للخصائص التي تميز السورة المكية في القرآن الكريم عن السورة المدنية.

فسورة الشورى مكية النزول، عدا أربع آيات منها فهي مدنية، ليس بينها أي نص على الشورى. وهنا نلاحظ ان ما نزل من آيات القرآن في مكة المكرمة لم يتميز بطابع الأسلوب التشريعي ووضع الأحكام المحددة فذلك هو طابع الآيات المدنية. ولهذا نعجب إذا جاء النص على الشورى في هذه الآية كإحدى الصفات المميزة للمؤمنين، ومذكورة بين صفات أخرى يمتازون بها وموجودة فيهم. ثم إن ذكر الشورى جاء تالياً مباشرة لذكر الصلاة «والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون» وهذه إشارة واضحة إلى أن المؤمنين من صفاتهم أنهم ذوو شورى لا ينفردون برأي حتى يتشاوروا ويجتمعوا عليه. وكانوا قبل الهجرة أو بعدها إذا حزبهم أمر اجتمعوا وتشاوروا فيه.

لقد ركزت الأدبيات السياسية والقانونية والتشريعية الحديثة في تعريفها للديمقراطية كمرادفة للشورى على ضرورة الانتخاب. أي أن يشترك الشعب جميعاً في عملية الإنابة. وإذا ما دققنا في الفهم «الشوري» فإننا نرى أن الشورى أيضاً تعني اشتراك الناس في عملية إنابة أهل الشورى وإن لم يرد في هذا الشأن نص قرآني أو سابقة مستقرة في عهد الخلفاء الراشدين، فإننا في كل جيل مفروض علينا أن نطبق مبدأ الشورى في ضوء ظروف كل عصر إضافة إلى أنه في مجتمعات معقدة كمجتمعاتنا لا يمكن أن تعرف رأي الأمة، وتحقيق مبدأ الشورى بغير طريق الانتخاب العام، إذ إنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تظهر عن طريقها مزايا المرشحين. وبذلك يمكن الجمع بين توفر المؤهلات العلمية في أعضاء الهيئة التشريعية وبين انتخابهم من قبل أفراد الشعب بالطريق الديمقراطي، وعلى ذلك فان هذه السمة تكفل مزايا النظام الإسلامي مع تحقيق النظام الديمقراطي.

وهكذا فإن المقاربة بين الشورى والديمقراطية تبدو غير سليمة بل وغير صحيحة وتصل أحياناً كثيرة إلى حد العبثية. إذ أنها تشبه المقاربة بين الأهداف وبين الوسائل

الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف. بل إنها أحياناً تقود إلى خطأ، وإلى إقامة مقارنة بين الدستور وبين قوانين شارحة له أو منفذة له. والاعتماد في ذلك يقوم على أن الشورى هي المبدأ أو الأساس بينما الديمقراطية هي الوسيلة التي ينتهجها الحكم لتحقيق الشورى التي هي في الأصل ثقافة وقيم ومبادئ وأسس ومرتكزات. أي أن الشورى تمثل الإستراتيجية بينما الديمقراطية لا تزيد عن كونها التكتيك. ومن المهم هنا إدراك أن الشورى هي ثابت إنساني ككل الثوابت الأخرى، وحتى يمكن تحقيق ذلك لابد من الأداة الرئيسية وهي الديمقراطية. ولما كانت الشورى هي إستراتيجية كاملة التوصيف فإنه يبدو من غير الممكن، إن لم يكن مستحيلاً الاستدلال بغيرها أو الاعتماد على سواها. وهي التي تحقق البناء العميق في بنية المجتمعات وفي رسم ثقافاتها السياسية والفكرية ومنهجية الحكم.

في السلطنة فهمنا الشورى على هذا القياس وفي هذا السياق، لذا كان عام ١٩٩١ معلماً بارزاً في مسيرة الشورى العُمانية، حيث أنشئ مجلس الشورى ليكون بديلاً عن المجلس الاستشاري للدولة الذي أنشئ عام ١٩٨١.

وبالرغم من أن الصلاحيات المخوّلة للمجلس هي صلاحيات استشارية، أي بمعنى أنها غير ملزمة قانوناً، إلا أنها بلا شك قد عززت المشاركة السياسية العامة للمجلس، سواء من خلال شبكة اتصالاته مع أجهزة الدولة أو من خلال آليات العمل التي اعتمدها، والتي لا تخرج في سياقها العام عن وظائف المجالس النيابية، خاصة وأن أعضاءه قد أصبحوا كلهم منتخبين.

لقد قامت فلسفة الشورى في السلطنة على أساسين هامين؛ أولهما: تثبيت دعائم الشورى دون التفريط بالثوابت الدينية المقدسة أو بالتقاليد العمانية الراسخة. وثانيهما: الأخذ بالمفيد من الأساليب العصرية الحديثة.

ورغم تطور العمل الشوري في السلطنة إلا أن نتائج الانتخابات الأخيرة للفترة السادسة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١١) قد أظهرت أن هناك توجهاً عاماً ينحصر في حقيقتين؛ الأولى: أن الرجال حققوا فوزاً كبيراً والثانية: أن المرأة لم تحظ بأي مقعد رغم أنها دفعت بإحدى وعشرين

مرشحة ورغم أن حضور المرأة كناخبة كان موجوداً في معظم الولايات.

وتفسير ذلك أن السلطنة دولة يلعب الرجل فيها دوراً مؤثراً شأنها شأن الدول العربية الأخرى في المنطقة، حيث تدور معظم التفاعلات الحياتية حول محور الرجل. وقد أدركت القيادة السياسية ذلك فبدأت مبكرة وخلال ثمانية وثلاثين عاماً في عملية تنمية اجتماعية وسياسية تشمل الطرفين في الحراك اليومي تبغي التطوير المتدرج في معظم جوانب الحياة، وتقوم على أسس توسيع عملية المشاركة السياسية وتحقيق قيم التحديث مع الحفاظ على الخصوصية التاريخية والاجتماعية للواقع العُماني.

أما ما يتعلق بالعملية الشورية فقد جاء التطور حسب خطة مدروسة وواعية ومعدّة بصورة دقيقة؛ فكان أن انتهينا إلى تعميم حق الانتخاب لكل مواطن بعد إلغاء نظام النسب الذي سبقه. كما تم إلغاء التدخل الحكومي في اختيار أعضاء المجلس. إلى جانب الإجراءات الرسمية الحديثة من حيث اعتماد البطاقة الشخصية وتسهيل عملية تسجيل القيد وفتح المزيد من مراكز الاقتراع داخل السلطنة وخارجها والسماح بإنشاء المواقع الالكترونية للمرشحين، ورفع مستوى الإشراف القضائي.

وبالرغم من كل ذلك فمن الضروري أن نستكمل بعض النواقص بتحاشي سلبيات واردة، خاصة وأن الهدف هو التطوير والتحديث، ومن ذلك ترسيخ دعوة المشاركة الواسعة في تحمل المسؤولية، وأن تنظر جمعية تأسيسية في مناقشة بعض مواد نظام المجلس وتوسيع دائرة صلاحياته لتشمل سلطة الرقابة على بعض الدوائر الحكومية في النظام العام للدولة.

إلى جانب ذلك من الضروري أيضاً الالتفات إلى ظاهرة عزوف بعض الفئات عن المشاركة «ترشحاً وترشيحاً» وهذا يقتضي إزالة بعض شروط الترشح وإدخال بعض الحوافز والميزات لتحفيز بعض فئات المجتمع ذات الخبرة والدراية لخوض هذه التجربة من أجل الاستفادة من خبراتهم التي تراكمت خلال سنوات عملهم في القطاع العام للدولة.

وهنا لنا ثلاث وقفات:

أولها: مع الناخب.

وثانيها: مع المرشح.

وثالثها: مع الدولة.

فالناخب من الضروري أن يدرك أن عملية اختياره للشخص الذي يمثله يعني إعطاءه التفويض وحرية اتخاذ القرار في ما يخصه مقابل مؤسسات الدولة. لذا عليه كمواطن أن يحسن الاختيار، فالصوت أمانه يجب أن نعرف تماماً أين نضعه ويجب أن نضعه في مكانه الصحيح.

أما المرشح فإن خطابي له يقتصر على ضرورة أن يكون فعلاً مرشحاً وطنياً لا مرشح فئة أو مرشح خدمات، بل يجب عليه أن يدرك المهمة الموكلة إليه وهي من أصعب المهمات في العمل الشوري.. لذا يجب عليه أن يتواصل مع مجتمعه المحلي في كل شاردة وواردة لأنه أولاً وأخيراً ممثله وهو الذين أرسله ليجلس عنه تحت قبة المجلس.

أما الحكومة فاني اطلب منها أمراً ربما يلقى قبولاً؛ وذلك أن كثيراً من الشباب المتعلم وأصحاب الخبرة العالية في القطاع العام يتمنون أن يرشحوا أنفسهم للانضمام إلى مجلس الشورى إلا أن عدم وجود قرار رسمي أو مرسوم سلطاني وهذا معمول به في الكثير من الدول وأثبت نجاعته يعطيهم حق العودة إلى وظائفهم بعد انتهاء مدة خدمتهم في المجلس يحرم الكثير من الكفاءات التي لو وجدت فرصة العودة إلى مهامها ووظائفها فإنها حتماً ستنجز الكثير، وحتماً ستضع كل ما تجمع لديهم من فهم واقتدار في خدمة المجلس والحراك الشوري في السلطنة..

❖ ❖ ❖

البرلمانات العربية والواقع العربي..

قبل بضعة عقود لم يكن الحديث عن العمل البرلماني في العالم العربي ملائماً، أو حتى ممكناً، وإن فعل أحد فكان عمله يوصف بالوهم والتخيل.

ومرد ذلك أن البرلمان العربي لم يكن يملك موقعاً حقيقياً في مشروعات التحديث السياسي، أو يلعب دوراً جاداً في أفكار التطور الديمقراطي في الوطن العربي، فالتركيز، في أغلب المشروعات السياسية العربية كان منصباً على عملية تغيير الظروف المجتمعية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكي تكون مواتية وملائمة للتحديث السياسي، أو ربما انصرف الهم والجهد إلى الدعوات لتخفيف قبضة الحاكم، أو التخلص من هيمنة قوى العالم الخارجي لتهيئة الفرصة أمام قيام التطور الذاتي والحر في المجتمعات العربية.

إن هذه المشروعات، لا تزال مقبولة منطقياً، إلى حد كبير، ولكنها لم تعد هي الوحيدة الممكنة لتكون نوافذ إلى عملية التطور الديمقراطي، التي أصبحت هي الهدف الهام والمركزي لمختلف مشروعات التحديث السياسي والتطوير والتنمية، وإنما أعيد التفكير بقوة في المنظور المؤسسي، والاهتمام بدور البرلمان في هذه التحولات المنتظرة والمأمولة.

لقد تبدلت الحياة السياسية في الوطن العربي، غدا معها الاهتمام بدراسة العمل البرلماني وتفعيله، ليس فقط قضية محورية، وإنما أصبح الأمر ضرورياً ومطلباً موضوعياً لفهم عملية التحوّل الديمقراطي ومقاربتها من المنظور العلمي الصحيح.

وحتى نفهم ذلك لابد من إدراك أن دراسة الحياة البرلمانية، تكشف بصورة جلية عن درجة تمثيل المصالح والقوى الاجتماعية والتيارات السياسية في أنظمة الحكم المختلفة، وبالتالي مدى شرعية هذه الأنظمة، ونعني بذلك الإحاطة بنطاق ومستوى تعبير جهاز الحكم وسياساته عن المجتمع.

إضافة إلى أن دراسة البرلمان كمؤسسة نيابية، تساعد على معرفة مدى خضوع النخب الحاكمة للمساءلة والمحاسبة، وماهية الآليات التي تستخدم لإنقاذ عملية المساءلة ومستوى فعاليتها، مما يفضي إلى توصيف طبيعة الحكم ومدى أخذه بفكرة الدستورية وسيادة القانون.

ومن توابع ذلك أيضاً أن مقاربة صلاحيات البرلمان وأعماله وتفحصها توضح دوره الواقعي والحقيقي في عمليات التسوية وفض النزاعات الاجتماعية وحل الصراعات بين أجزاء ومكونات الدولة، وبالتالي معرفة كيفية معالجة مشكلات الصراعات السياسية وتسويتها والعلم بأن ذلك يتم بالطرق المدنية السلمية ومن خلال قنوات مؤسسية، وتأثير ذلك على درجة التماسك السياسي والتكامل الاجتماعي، ومن ثم السلم الأهلي.

والى جانب ذلك كله فإن المنظور البرلماني في دراسة عمليتي التحول الديمقراطي في الوطن العربي، له بعد آخر يبرز طرحه، وهو حتمية مواكبة العصر، والتعامل مع «عولمة» الديمقراطية أو تزايد التوجه نحو الديمقراطية النيابية التي تعتمد على وجود برلماني كفء وفعال ويملك صلاحيات المراقبة والمساءلة على نفس مستوى صلاحيات التشريع.

فغياب البرلمان في «الدولة» المعاصرة أصبح استثناءً، كما أن تهميش دوره «إن وجد» في عملية الحكم، أو إضعاف صلاحياته، أو إفراغه من دوره السياسي، أو تزييف تمثيله للفعاليات الاجتماعية، أصبحت كلها أعراضاً مرضية، تتنافى وقواعد النظام الديمقراطي، وتغدو الدولة، شاءت أم أبت، تعيش حاله من الممانعة السلبية وتصبح كالسابح عكس التيار وهو ما يعرف في علم السياسة «بتيار الموجة الثالثة للديمقراطية».

وهكذا فإن السؤال لم يعد متعلقاً بضرورة «وجود» البرلمان في العالم العربي، وإنما أصبح ينصب على «كيفية» تطوير العمل البرلماني، وملابسات ذلك، وكيفية الاستفادة من تجارب الآخرين، وأخذها بكل جديّة، بدءاً بعملية التطوير المؤسسي لزيادة كفاءة البرلمان في إدارة أعماله وتجويد أدائه، مروراً بالتطوير السياسي والثقافي والفكري، وانتهاء بالوصول إلى الدولة الحديثة القادرة على البقاء. وذلك لأن البرلمان

يلعب دوراً مركزياً في التحولات الديمقراطية والسياسية والتعددية والمشاركة والتنمية، بل أصبح هو أداة هذا التحول، وهو هدفها وآليتها.

منذ ظهور البرلمانات، قبل حوالي قرنين من الزمان أصبحت النظرة السائدة هي أن نظام الحكم الديمقراطي هو الذي يرتكز على فكرة النيابة والتمثيل والرشد والصلاح، الذي يمكن جميع الأفراد من الدفاع عن مصالحهم ويتيح للجميع المشاركة في صنع السياسة من خلال نوابهم، ويساعد على تنوير الرأي العام، وبالتالي المساهمة في حل المشكلات من خلال المناقشات البرلمانية، عن طريق المراقبة والمساءلة والمحاسبة.

واستمر الأمر كذلك حتى أوائل القرن العشرين، حيث بدأت موجة من الإحباط تسود بين المثقفين والجماهير من أداء البرلمانات، بل وأصبح الشك مسيطراً على فكرة التمثيل الحقيقي للأفراد ومشاركتهم الحقة في عملية صنع القرار من خلال المؤسسات السياسية القائمة وفي مقدمتها البرلمان وربما كان السبب الرئيسي في وجود هذه النظرة السلبية هو ظهور مجموعة من النظم السلطوية والمتطرفة والشمولية، بحيث عاد الحديث عن التمثيلية والديمقراطية النيابية نوعاً من الوهم.

أما في العالم العربي، فانه بعد فترة من انتعاش تجارب الحياة البرلمانية، خلال الحقب الأولى من هذا القرن، تغير الوضع في الخمسينات والستينات من القرن الماضي حيث تلاشى العصر الذهبي للبرلمانات العربية، وبالتالي بروز نظم حكم اقل ثقة في المؤسسات النيابية بل وأكثر رفضاً لاستمرارها ولاسيما في الدول التي أصبحت النخب الجديدة فيها معادية لمؤسسات «ما قبلها»، ولكن لوحظ أن هذه الأنظمة الجديدة قد وضعت لنفسها أجندة بديلة ترتكز على أهداف التحديث الاقتصادي والمادي وتأجيل التحديث السياسي.

وإن كانت النظم والدساتير العربية، في مجملها، قد أكدت على حق المواطنين في المشاركة السياسية، باعتبار أن ذلك هو المدخل الطبيعي لتحقيق الديمقراطية، إلا أن الإشكالية الكبرى هي النتيجة النهائية والتطبيق العلمي لهذه النصوص.

مما لا شك فيه أن المد الديمقراطي يمكن أن يزداد رسوخاً في الوطن العربي، كلما ازداد إحساس المواطنين بأنهم هم الذين كونوا السلطة التشريعية، وأن إرادتهم

«الطوعية الحرة» هي التي شكلت المؤسسة التمثيلية، وأنهم قادرون على الدفاع عنها، فإن ذلك سيقود إلى تولد ثقة الرأي العام وبالتالي نصل إلى موازنة العلاقة بين البرلمان وبين السلطة التنفيذية.

وحتى يمكن تحقيق هدف تفعيل الدور البرلماني في الوطن العربي لابد أولاً وقبل كل شيء قبول الأنظمة السياسية بمبدأ المشاركة السياسية للمواطنين وتوسيع دائرتها، وتخفيف هيمنة السلطة التنفيذية على إدارة الدولة، ورفع سلاح «الحل» الذي يخشاه البرلمان وذلك بوضع آليات وقيود مناسبة تجعل «النواب» يتحركون ضمن مناطق آمنة. والبدء، فعلاً بعملية بناء الثقة بين المواطن وبين فكرة التمثيل النيابي، إذ غالباً ما نرى أن الناخبين يعزفون عن الإدلاء بأصواتهم، وان هم فعلوا ذلك ففي المجمل هم يذهبون لانتخاب المرشح على معايير عائلية أو قبلية. ووضع الكفاءة في آخر سلم أولوياتهم.

ولكي نصل إلى ذلك لابد من إدخال إصلاحات جادة في كل أجهزة الدول العربية وتحديث سياساتها العامة وتوسيع دائرة الحرية والنقد البناء، وزيادة الدور السياسي للبرلمانات وحماية الحقوق العامة وهذه السبل هي التي اتبعتها الأنظمة السياسية المعاصرة في العالم الحديث، وذلك بعد أن دخلت في تجارب صعبة تعلمت منها الشيء الكثير.

وفي الختام، وحتى يمكن إجمال تقييم أداء البرلمانات العربية، فإن القول ينصرف إلى أن هناك ضعفاً بيناً في الأداء، ولكي يمكن تجاوز ذلك لابد من تطوير نظام مؤسسي لعلاقات النائب بقواعده الانتخابية، وقيام تعاون صحيح وسليم بين السلطة التنفيذية وبين البرلمان يكون أساسه العمل المشترك لبناء الدولة لا على أساس تبادل المنافع.

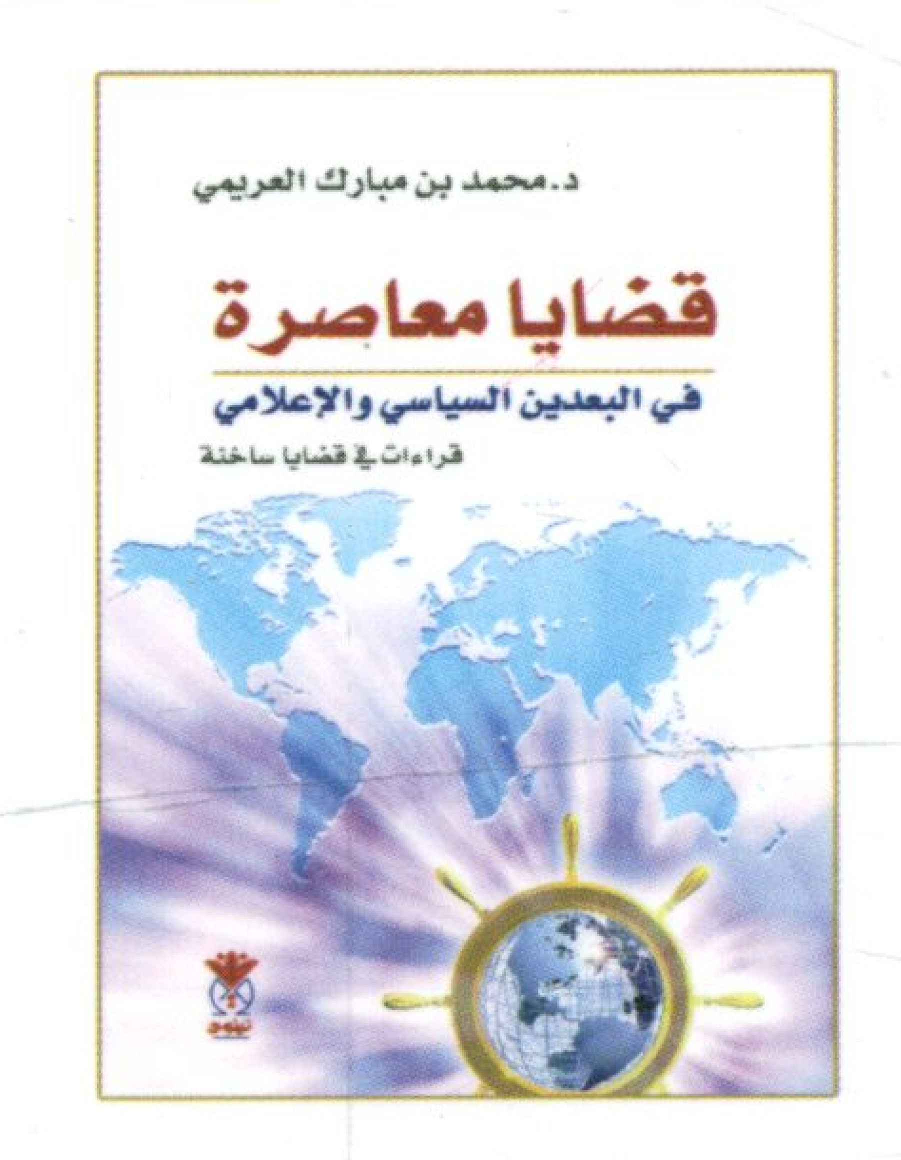
ولمزيد من ذلك التطوير لا بد من الاهتمام المكثف بتنظيم زيارات خارجية، خاصة للدول الحديثة، يقوم بها أعضاء البرلمانات العربية. وعقد مؤتمرات إقليمية ودولية ودعم دور المرأة في البرلمان وتطوير اللوائح والأنظمة الداخلية لهذه البرلمانات، والاهتمام بالإعلام البرلماني وإتاحة الفرصة أمام المواطنين للاطلاع على نشاط نوابهم وأخيراً تحديث البحوث والمعلومات والاهتمام بالدعم التقني البرلماني.

❖ ❖ ❖

فهرست

DR. MOHAMED AL- ARAIMI

CONTEMPORARY ISSUES BETWEEN THE POLITICAL AND MEDIA DIMENSIONS



لا يمكننا تجاهل الأزمات العالمية على الصعيد السياسي والاقتصادي والفكري والعسكري التي يمر بها العالم الآن .

هذا الكتاب يناقش بكثير من الدقة والعناية بشكل موضوعي وعلمي الأبعاد الحقيقية لهذه المشكلات وأسبابها على ضوء المعطيات تاريخياً وحاضراً ، في محاولة لترك وثيقة أمينة يضعها الكاتب بين يدي القارئ العربي من خلال تجربته التي يعيشها في مجال الصحافة والإعلام ومتابعة القضايا الكبرى فكراً ودراسة وتحليلاً ، وانشغاله في الدراسات الخليجية ، لا سيما العمانية منها .

هذا حصيلة مماحكة عقلية وعصف ذهني على كل المدارات التي من شأنها أن تثير وتولد الأسئلة وتراهن على إجابات تعطي، ولو تواصلاً، من أجل تحديد الاتجاهات .



ISBN 978-9933-407-02-5



